أبو عبدو البغل
https://facebook.com/groups/abuab/

هموم التنمية

حوادث لن أنساها

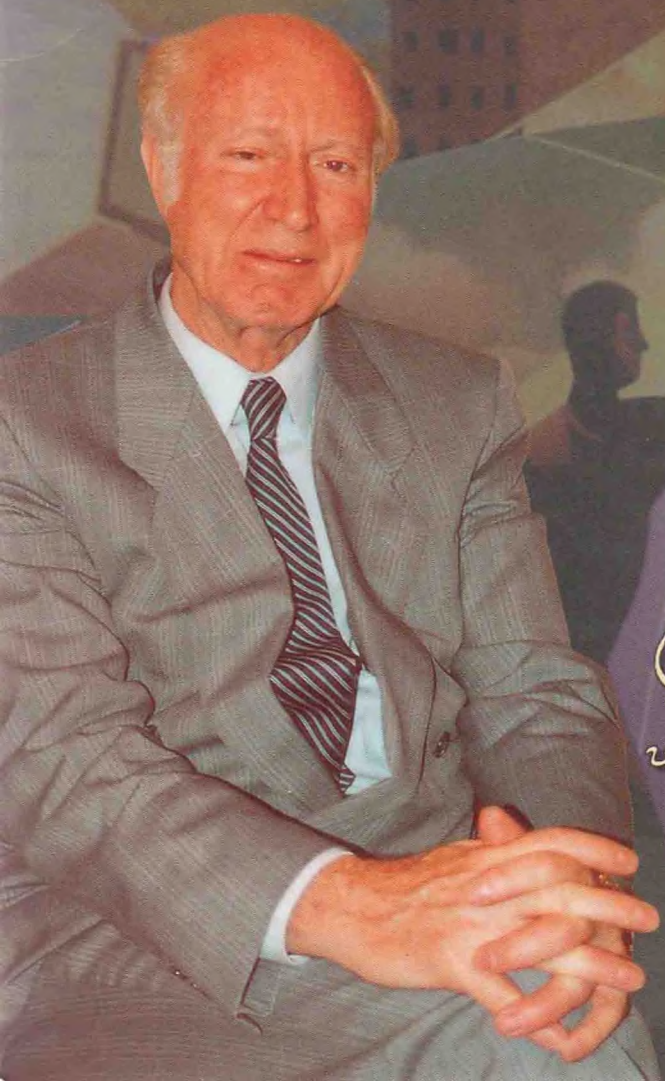

الدكتور محمد العمادي
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق

عنوان الكتاب باللغة الإنكليزية:

BURDENS OF DEVELOPMENT

Moments to Remember

Mohammed AL-Imady

دمشق : منطقة المزة (3) - حي الجلاء (5) شارع كعب بن مالك
(طلعة الإسكان سابقاً) بناء رقم (2) ـ ص.ب : 16035
هاتف: 6618013 - 6618961 تلفاكس: 6618820 ـ برقياً: طلاسدار
E-mail:info@dartlass.com Website:www.dartlass.com

مكتبة دار طلاس ـ برج دمشق ـ مقابل وزارة الداخلية ـ هاتف: 2319558

ريع الدار لهيئة مدارس
أبناء و بنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمد العمادي
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق

همـوم الشـبيبة

حَوادِث لَنْ أنساها

رقم : ٧٢٦٨٣ ــ تاريخ : ١٦ /٧ / ٢٠٠٢

رقم الإصدار: ٨٧٦

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٢ م

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

مقدمـــة

كان لثبات الموقف النضالي الوحدوي القومي لسورية عبر التاريخ أثره الكبير في تدعيم الفكر القومي على امتداد الوطن العربي، ذلك أن النضال ضد الاستعمار من أجل تحقيق جلاء القوات الأجنبية عن بلادنا وتحقيق استقلالها، والنضال ضد التجزئة من أجل تحقيق الوحدة العربية، والنضال ضد العدو الصهيوني الغاصب كانت تشكل مرتكزات النضال القومي السياسي التي وحدت مواقف جماهير شعبنا في كل مكان من وطننا العربي.

إلا أن التيارات الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عصفت بمنطقتنا منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي، أدت إلى تشكيل مدارس فكرية اختلفت في نظرتها الى واقعنا وأسلوب تحليل هذا الواقع، كما اختلفت في رسم طرق الوصول الى الهدف المراد.

وكانت الأمور والقضايا الاقتصادية من جملة تلك الأمور والقضايا التي عصفت بها تيارات المذاهب العقائدية والمدارس الفكرية. وكان للتسلسل التاريخي في عودة الموفدين من الدول والجامعات التي درسوا فيها أثره على نوعية الفكر الاقتصادي، الذي ساد في كل فترة من فترات هذا التسلسل التاريخي. وكان من أوائل العائدين، بعد أن أنهوا دراساتهم في الخارج، أولئك الذين أوفدوا للدراسة في فرنسا ثم مصر ثم بريطانيا ثم أمريكا ثم أولئك الذين أوفدوا إلى دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. وكان الأساتذة من هؤلاء الموفدين يُدرسون طلابهم ما تلقوه من علوم في الجامعات التي درسوا فيها. فكتاب الوقائع الاقتصادية، الذي درسته مع زملائي في الخمسينات في كلية الحقوق، كان ترجمة لما درسه أستاذنا المرحوم الدكتور أحمد السمان عندما كان طالباً في فرنسا. وكان من حصيلة هذا التنوع في مصادر المعرفة إغناء للمعرفة نفسها، إلا أن هذا الاغناء كان في نفس الوقت سبباً في زيادة صعوبة التوفيق بين الآراء المختلفة، والوصول إلى حلول للمشاكل القائمة تنال رضا الجميع. فقد اتخذ النقاش، الذي كان يتم أحياناً بين أنصار هذه المدارس المختلفة، طابع التهجم والتشكيك في الخصوم. ويذكر اخوتي الذين حضروا اجتماعات تشكيل جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كما يذكر

أولئك الذين حضروا معنا في عام ١٩٦٥ الاجتماع الأول لاتحاد الاقتصاديين العرب في بغداد نوعية النقاش الذي تم حول الاشتراكية ومذاهبها، والتدخل الحكومي، والنظام التعاوني، وغير ذلك من الموضوعات الاقتصادية. إلا أن النقاش الذي تم في هذا المؤتمر كان نقاشاً يستوعب الرأي والرأي الآخر على السواء، خلافاً لما يتم عادة في الدوائر الوظيفية عندما يتطلب الأمر في النهاية اتخاذ قرار يلتزم به الجميع.

ويزداد الأمر تعقيداً في حياتنا العملية نتيجة وجود فئات من شعبنا تختلف مصالحها الاقتصادية عن مصالح الفئات الأخرى كالاختلاف بين مصالح التجار ومصالح الصناعيين، والاختلاف بين مصالح المزارعين ومصالح المستهلكين. مما يجعل الوقوف المنطقي مثلاً مع مصالح المزارعين في حماية انتاجهم ورفع أسعاره وقوفاً ضد جماهير المستهلكين.. والعكس بالعكس مما يمكن أن يستخدم في النقاش مع أو ضد تلك الفئة من الناس.

لقد وقفت دائماً مع تلك النظرة التخطيطية التي آمنت بها، وهي أن أنظر نظرة شمولية الى الاقتصاد ككل، وليس من خلال مصالح فئة دون أخرى، أو مذهب فكري دون آخر. فأقف مع كل ما يؤدي الى تطوير هذا الاقتصاد، وتنمية وزيادة قوى الابداع فيه، ساعياً في نفس الوقت الى مراعاة ضرورة توزيع حصيلة التنمية على جميع المشاركين في انتاجها. لقد تعرضت نتيجة هذا الموقف الذي اتخذته للكثير من المضايقات، كان السبب فيها إما الاختلاف في الرأي، أو الهروب من التركيز على جوهر الموضوع والغوص في فروعه أو عدم السماح بإبداء الرأي في موضوع يحسبه الآخرون ملكاً لهم، لا يجوز للآخرين التدخل فيه.

كنت واحداً من هؤلاء الذين حباهم الله بمحبة السيد الرئيس الخالد حافظ الأسد ورعايته.. ولولا هذه الرعاية والثقة التي منحني إياها لما قدر لي الاستمرار في خدمة وطني هذه المدة الطويلة التي عشتها في كنفه، كوزير للتخطيط ووزير للاقتصاد والتجارة الخارجية. كان عملي نضالاً في إقناع من يعملون معي، أو من أعمل معهم، بوجهة النظر التي أؤمن بها... لقد استنزف ذلك النضال جهداً طويلاً ووقتاً طويلاً كان يمكن استثماره في دفع عملية التنمية بسرعة أكبر في بلدنا، وفي درء الكثير من الهدر في الموارد التي نحن بأمس الحاجة اليها.

عندما كنت أستمع الى أحد زملائي يقول أمام سيادة الرئيس الراحل:

" نحن في السياسة الخارجية حققنا الكثير.. أما أنتم في الاقتصاد فالأمر يختلف.." كنت أتمنى أن أجيب أن سياستنا الخارجية يحددها ويوجهها سيادة

الرئيس بوحي من ضميره ووجدانه وايمانه بوحدة وعظمة أمتنا. معبر عن الموقف الذي آمنت به جميع فئات شعبنا.

أما نحن في حقل التنمية والاقتصاد، فرغم قيام سيادة الرئيس بتحديد السياسات العامة الا أن تحقيق أهداف التصحيح الاقتصادي لم يكن أمراً سهلاً. فلولا الاجتماعات النوعية التي كان يعقدها سيادة الرئيس، ومناقشاته للقضايا الاقتصادية وموارد الدولة ونفقاتها، والقروض واستخداماتها، والمشاريع ومتابعة تنفيذها، بدءاً من مشاريع الري واستصلاح الأراضي الى التشجير والتصنيع والطرق والمرافئ والكهرباء، وحسمه الأمور باتخاذ القرارات الفاصلة لما أمكننا أن نبني ما بنيناه خلال تلك العقود الثلاثة من عمر الحركة التصحيحية.

ولابد من التأكيد على أن النقاش والاختلاف في الرأي لم يكن دائماً قائماً في جميع الأمور الاقتصادية، أو سبباً في تعثر بعض مشاريعها، بل كان التلكؤ في تنفيذ بعضها ناجماً عن نقص الموارد، أو ضعف الامكانات، أو التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتنا.

وفي تسجيلي لهذه الخواطر والحوادث والشواهد، كما رأيتها وعالجتها، إنما أستذكر صفحات من الوجدان لمرحلة هامة من تطور الاقتصاد السوري، أقل ما يمكن أن يقال فيها أنها مرحلة الوصول الى شاطئ السلامة.

لقد كنت أرى فيما قام به الآخرون، أو ما عبروا عنه من آراء، زاوية من زوايا رؤية الحقيقة. فالحقيقة، طالما أنها ليست من مسلمات العقيدة أو الطبيعة، أمر قد يكون له أوجه مختلفة ومظاهر متعددة. لذلك كان عليَّ أن أقبل بالرأي الآخر ليس على أنه هو الحقيقة بل على أنه زاوية من زوايا النظر إليها، خاصة وأن الموضوعات الاقتصادية متصلة اتصالاً وثيقاً بالقضايا السياسية والاجتماعية والإدارية.

إن هدفي من كتابة هذه المذكرات هو تسجيل تاريخ مرحلة من مراحل تطورنا الاقتصادي والاجتماعي من وجهة نظر أحد الذين شاركوا في همومها، وناضلوا من أجل تحقيق ما رأوه حقاً فيها، معتبرين أنفسهم جنوداً في معركة لابد فيها من أن يمتزج العلم والفكر المنفتح على العالم، مع الإرادة والتصميم على النجاح، وقبول التضحية كثمن لحب الوطن والإخلاص له لتحقيق النصر فيها. واعين كل الوعي ما قاله سيدنا علي رضي الله عنه من أن "عمارة البلاد تحمل ما حملتها" أي أنها بلغة اليوم مسيرة مستمرة باستمرار الحياة، ومهما تحقق فيها من إنجازات فحاجات الإنسان تزداد بوتائر أعلى من وتائر الإنجاز.

إني أستمطر الرحمة على من سبقني ممن كانوا معي في تلك المرحلة، وأذكر بالعرفان والتقدير ثقل المسؤولية التي حملها جميع المسؤولين والزملاء بلا استثناء. ولم أكن بالتأكيد أعمل وحدي، وإنما كنت أعمل ضمن مؤسسة معينة فحديثي عما أذكر، لا أريد منه أن أنسب إلى نفسي شرف إنجاز ما تم، وإنما أنسبه لرئيسنا الراحل حافظ الأسد، ولكل من ساهم، ولشعبنا الذي تحمل مصاعب فترة شاقة من حياته، خرج منها منتصراً مرفوع الهامة.

ولن أنسى أبداً ما قاله لي السيد الرئيس الخالد حافظ الأسد مرة وما زلت أحتفظ بهذه المخطوطة:

"التنمية معركة كالمعارك العسكرية تماماً، إذا ما تسرب الشك الى نفوسنا بقدرتنا على النجاح سقطنا فيها قبل أن نبدأ".

ولقد أكدت لنا السنوات السابقة أهمية الالتزام بهذا التوجيه.

دمشق في حزيران ٢٠٠٢ **محمد العمادي**

مع رفاقي الطلبة

كانت الحفلة التي أقامها لي اخوتي أعضاء فرع نيويورك لمنظمة الطلاب العرب في أمريكا مؤثرة حقاً لما لقيته فيها من محبة ووفاء. وكان للدرع النحاسي الذي قدموه لي أبلغ الأثر في نفسي. لقد كتبوا عليه بخط جميل:

"يقدم فرع نيويورك لمنظمة الطلاب العرب درع الشرف هذا للدكتور محمد العمادي لمساهمته وتفانيه في خدمة القضية العربية ١٩٦٠ "

ومازال هذا الدرع معلقاً في بيتي حتى الآن. لقد عملت في هذه المنظمة عضواً ورئيساً لفرع نيويورك، ونائباً لرئيس المنظمة، ورئيساً لاتحاد الطلاب الآسيويين والإفريقيين. لذلك كانت غصة الوداع مؤلمة، كانوا أهلي ورفاق طريقي. كنا في هذه المنظمة في ذلك الوقت يداً واحدة نعمل لإسماع الصوت العربي في أمريكا، والإحاطة بجميع الطلبة العرب خوفاً من ضياعهم في المجتمع الأمريكي الكبير وضياع ثقافتهم وجذورهم. كنا ننتظر اليوم الذي تتوحد فيه كلمة أمتنا، وتصبح دولة قوية موحدة قادرة على رفع راية العروبة عالياً. ذكرت ذلك كله في كلمة الشكر التي ألقيتها.

تذكرت وأنا أودع إخوتي في كلمة الشكر والوداع الاحتفالات التي كنا ننظمها في قاعة الاجتماعات في جامعة كولومبيا والكلمات التي كانت تلقى، والمؤتمرات السنوية، وخطابات الدكتور فايز الصايغ القومية. تذكرت جهود جمع الشمل مع المغتربين وإحياء ذكرى الشاعر ايليا أبو ماضي مع الدكتور جورج طعمة.. تذكرت الدعوات التي كنا نتلقاها من الجامعات والكنائس لإلقاء محاضرات فيها عن بلادنا. تذكرت معرض الجزائر الذي نظمناه ومعرض فلسطين والأدوية التي كنا نجمعها لنرسلها إلى الجزائر. تذكرت تظاهرة الطلاب العرب أمام الأمم المتحدة يوم الاجتياح الثلاثي عام ١٩٥٦، ثم كيف احتفلنا بمولد الجمهورية العربية المتحدة وثورة العراق، والدعوة التي وجهها إلينا الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة القاهرة في عام ١٩٥٩، والاشتراك في اجتماعات اتحاد الطلاب العرب العالمي. كنا ثلاثة الدكتور علي خليل من لبنان والدكتور علي محجوب من مصر وأنا وكيف استقبلنا ورحب بنا الكثير من المسؤولين.

لقد أحاطتني الأخت سعاد العبد الله والأخت قولي، مع الطلبة السوريين الذين كانوا يدرسون في القاهرة، بالكثير من الود والترحاب. وترأست إحدى جلسات مؤتمر الطلبة الذي عقد في قاعة من قاعات مجلس الأمة المصري، وعرفت الإخوة الذين قدموا من الإقليم الشمالي آنذاك من طريقة تقديمهم للمقترحات والتوصيات الملتهبة.

هكذا تمضي أيام الدراسة وتطوى معها صفحة من الزمن، بقي منها في قلبي تقديس لكل مشاعر الوفاء والفداء التي يتميز بها جيل الطلبة.

التخطيط هو البداية

في الأول من آذار عام ١٩٦٠ استقبلني أخي عبد الغني في مرفأ بيروت عائداً مع زوجتي وابنتي من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أنهيت دراسة الماجستير والدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كانت الرحلة البحرية ممتعة ولكنها طويلة، فقد استغرقت من نيويورك إلى بيروت نحو عشرين يوماً لم نتوقف خلالها إلا لساعات في جزيرة كريت. كان معنا في هذه الرحلة لبنانيان وأمريكي مع زوجته في طريقهما إلى تركيا عن طريق سورية لزيارة ولدهما هناك. وصلت الحدود السورية وقت الإفطار فوجدت من سهل لي عملية دخولي بدقائق، كان أهلي ينتظرونني على أحر من الجمر يريدون رؤية زوجتي وابنتي.

ذهبت في اليوم التالي ووضعت نفسي تحت تصرف وزير المالية المرحوم الدكتور عبد الوهاب حومد، الذي أوفدني إلى أمريكا قبل أربع سنوات تقريباً، والذي كنت أرى فيه مثلاً أتمنى أن أرقى إليه في المستقبل، ورجوته أن يسمح لي بالانتقال إلى وزارة التخطيط التي كانت قد أحدثت منذ فترة بسيطة، لأن موضوع أطروحتي ينصب على التخطيط للتنمية في سورية مع مشروع خطة للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٠.

لقد أسهم صديقي الأستاذ أحمد العظمة في التعريف بي لدى المهندس نور الدين كحالة، رئيس المجلس التنفيذي آنذاك، الذي طلبني لمقابلته في مكتبه، وسألني عن دراستي وأطروحتي وكثير من القضايا الفنية، ثم قال: "تفضل وانتظر في قاعة الانتظار". بعد أقل من ساعة علمت أنه قد أعد قراراً بنقلي من وزارة المالية إلى وزارة التخطيط، وأني سأعمل وفق توجيهاته.

دخلت الوزارة فوجدت فيها الدكتور برهان الشطي والدكتور محمد دياب والأستاذ رفيق صلاحية، إضافة إلى الدكتور نزهة الشلق والدكتور عادل عاقل والأستاذ سميح العمري الذين كانوا على رأس الجهاز الإحصائي التابع للوزارة، بالإضافة إلى هؤلاء الفنيين كان هناك عدد من الإخوة المصريين الذين كانوا يشاركونهم في إعداد الخطة الخمسية الأولى، وفي مقدمتهم الأستاذ محمود إبراهيم رحمه الله الذي سمي أميناً عاماً للوزارة والدكتور سيد أحمد البواب والدكتور أحمد المرشدي والدكتور محمد محمود الإمام.

بدأت العمل في مديرية التركيب الاقتصادي التي تعنى بإجماليات الاقتصاد الوطني وتدفقاته المالية الاستهلاكية والاستثمارية وتحقيق التوازن فيما بينها. كما استلمت في نفس الوقت أمانة سر لجنة التصنيع التي كان يرأسها السيد حنين صحناوي، من كبار الصناعيين السوريين الذين نزحوا فيما بعد إلى لبنان. طُلب إلي الانضمام إلى الفريق العامل على إعداد مشروع الخطة الخمسية الأولى، في مبنى ملاصق لقصر الرئاسة ومقابل لوزارة الخارجية في ذلك الوقت. وخلال أسبوع أنهينا المشروع الذي أُعدت دراساته ومسودته الأولى سابقاً ورفعناه إلى المجلس التنفيذي، وكان يعتبر بمثابة مجلس الوزراء في الإقليم الشمالي، وبدأنا بتنظيم أول دورة تدريبية على أساليب التخطيط باعتبار أن مفهوم التخطيط وأساليبه كانت جديدة كعلم وكأسلوب. حضر الدورة بعض الأمناء العامون والمدراء واستطعت أن أقنع اثنين ممن حضروا تلك الدورة بالانتقال إلى وزارة التخطيط. بعد أن أنهى رئيس المجلس التنفيذي إقرار الخطة، تم البدء بالترويج لأهدافها ومشاريعها التي هدفت إلى مضاعفة الدخل القومي خلال مدة عشر سنوات. ومعنى هذا أن الدخل القومي في سورية يجب أن يرتفع من (٢٤٠٠) مليون ليرة سورية الى (٤٨٠٠) مليون ليرة سورية في السنة العاشرة، وهذا يستوجب أن يكون معدل النمو (٢، ٧) بالمئة سنوياً، كما يستوجب استثمار مبلغ (٢٧٢٠) مليون ليرة سورية خلال السنوات الخمس الأولى.

لقد تم توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، فكان نصيب القطاع العام (١٧٢٠) مليون ليرة ونصيب القطاع الخاص (...١) مليون ليرة. وتم توزيع هذه الاستثمارات على المجالات المختلفة في القطاعين وفقاً للنسب التالية:

- الري واستصلاح الأراضي	٣٠،٥ بالمئة
- الزراعة	٩،٩ بالمئة
- الصناعة والكهرباء والتعدين والبترول	١٨،٧ بالمئة
- النقل والمواصلات	١٩،٧ بالمئة
- التعليم	٣،٧ بالمئة
- الصحة	٢،١ بالمئة
- المرافق العامة والسياحة	١،٢ بالمئة
- الإسكان	٩،٥ بالمئة
- الشؤون الاجتماعية	٠،٧ بالمئة
- التسلية	٠،٤ بالمئة
- المختبرات والأبحاث والتدريب	٠،٢ بالمئة
- التغير في المخزون	٣،٣ بالمئة
	٩٩،٩

اشتملت الخطة على مشاريع هامة، كان منها في مجال الري مشروع الغاب والعشارنة والروج ومشروع الفرات والخابور وبردى والأعوج والعاصي الأعلى ومزيريب وبانياس. وفي مجال الصناعة السماد الآزوتي والسوبرفوسفات وحامض الكبريتيك والصودا الكاوية والدهانات والخزف والبورسلان والزجاج والأدوية وحمض الليمون وصفائح الفورمايكا والبلاستيك وإطارات الدراجات والقماش واللباد المطلي بالمطاط والأنابيب والقشط والجوانات المطاطية، كما كان من أهدافها زيادة إنتاج النفط ورفع طاقة مصفاة وحمص من (٨٠٠) ألف طن الى (١٢٠٠) ألف طن وزيادة الطاقة الكهربائية المركبة من (١٢٤) ألف كيلواط إلى (٣٠٧) ألف كيلواط.

وهدفت في المجالات الأخرى لزيادة عدد الأطباء من ألف طبيب الى ألف وثلاثمائة طبيب، وعدد الطلاب في المرحلة الابتدائية من (٣٥٧) ألف طالب إلى (٤٤٦) ألف طالب، وفي المرحلة الإعدادية والثانوية من (٣٤) ألف طالب إلى (٦٢) ألف طالب.

كان عدد سكان سورية في عام ١٩٦٠ نحو أربعة ملايين ونصف، يزدادون سنوياً نحو (٢،٤) بالمئة، يعمل منهم نحو مليون ونصف نسمة. يعمل من أصل هذا العدد (٨٢٠) ألف عامل في الزراعة و(١١٠) آلاف عامل في الصناعة والتشييد و (٦٠٠) ألف عامل في حقول الخدمات المختلفة. وكانت تقديرات الخطة أن تتيح فرص عمل جديدة لنحو (١٩٠) ألف عامل.

كان الهاجس الأول للمهندس نور الدين كحالة رئيس المجلس التنفيذي الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ. وكانت المهمة الأولى الذهاب إلى موسكو للتعاقد على عدد من المشاريع التي بدأ التفكير بها قبل فترة. كان الطريق إلى موسكو يمر عبر القاهرة. إذ كان لابد لرئيس الوفد من أن يقابل رئيس الجمهورية ويستأذنه بالذهاب ويتلقى توجيهاته. كان السفر في أواخر آب عام ١٩٦٠، وجاءت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر مشجعة. وكان اللقاء الأول لرئيس الوفد المهندس كحالة مع السيد ميكويان نائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتي ومع السيد سكاتشكوف رئيس لجنة العلاقات الخارجية الذي تولى أمور التعاون الاقتصادي مع بلدنا.

وكان من حسن حظ الوفد أنه ضم عدداً من المختصين كالمهندس عبد النافع شاهين من وزارة المواصلات والمهندس نصوح ملص من وزارة الصناعة وخبراء آخرين من الوزارات الأخرى، فاستطاع الوفد أن يتفق مع الجانب السوفييتي على مشاريع تتعلق بالخطوط الحديدية والنفط ومعمل السماد الآزوتي

والدراسات الجيولوجية وغيرها، واعتبرت مهمته ناجحة. ثم كانت العودة إلى مصر عن طريق هنغاريا، حيث اطلع الوفد على إمكانات التعاون مع هذا البلد الصديق.

عاد الوفد إلى مصر وعرض رئيسه على الرئيس جمال عبد الناصر نتائج المباحثات، وتم ترقية المهندس نور الدين كحالة بعدها إلى مرتبة نائب رئيس الجمهورية، فانتقل مقر عمله ليصبح في القصر الجمهوري بالمهاجرين. وكان من حسن حظي أن وضعت في نفس الغرفة التي يعمل فيها الدكتور شفيق الأخرس مستشار نائب رئيس الجمهورية، حتى انتهى عهد الوحدة، وعدت بعدها للعمل في وزارة التخطيط إلا أني بقيت على اتصال دائم مع المهندس كحالة الذي أصبح مسؤولاً عن الهيئة العامة لمشروع سد الفرات.

كانت السفرة الثانية إلى ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية في أيام الانفصال. خابرني الأستاذ حسني الصواف حاكم مصرف سورية المركزي، الذي كان وزيراً للاقتصاد في الإقليم السوري عام ١٩٦٠، وطلب مني مقابلته في المصرف. وأعلمني بأني سأسافر معه غداً إلى فرانكفورت، ثم إلى واشنطن.

قلت: " ليس لديَّ جواز سفر ولا تأشيرة دخول ولا شئ!". قال لي:"سنتدبر الأمر كله".

في اليوم التالي كنا في فرانكفورت نقابل رئيس البنك الألماني للإعمار، حيث تم الاتفاق معه على تأمين قرض لدعم الليرة السورية، وفي اليوم التالي كنا في طريقنا إلى واشنطن. هناك قابلنا رئيس قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي ومساعده السوري عدنان محّوك، وتم الاتفاق مع الصندوق على تقديم قرض آخر لدعم الليرة السورية وفقاً للترتيبات المسماة (Stand By)، ثم قابلنا ممثلي البنك الدولي وحصلنا على قرض لبناء طريق دولي بين دمشق وحلب. ثم قابلنا وكالة المساعدات الأميركية وحصلنا منها على قرض لتمويل مشروع صوامع الحبوب.

كنت مع الدكتور عدنان الفرا نائب حاكم مصرف سورية المركزي، ثم حاكمه فيما بعد والدكتور شفيق الأخرس نساعد في إعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة لمشروع سد الفرات، وكان الأستاذ كحالة يصطحبنا معه دائماً في الوفود المسافرة إلى ألمانيا وغيرها لبحث أمور إيجاد التمويل اللازم للسد، والدراسات الاقتصادية والزراعية اللازمة لتبرير عملية التمويل، لقد تعلمت الكثير من الأستاذ كحالة كمفاوض ومناقش وكباحث منقب للأمور التي يقرؤها أو يطلع عليها، لكنه

لم يكتب له رحمه الله أن يرى سد الفرات كما نراه نحن اليوم وقد كانت أمنيته في الحياة أن يرى ذلك.

أتى المهندس إبراهيم فرهود بعد ثورة الثامن من آذار ليترأس الهيئة، وبدأت المفاوضات مع الجانب السوفييتي لتمويل السد، وقام بتوقيع اتفاقية التمويل، في عام ١٩٦٦، وفد برئاسة الدكتور يوسف زعيِّن، وعضوية سيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد ــ وزير الدفاع آنذاك ــ الذي كان يدافع بكل قواه وفي مختلف المجالس عن موضوع هذا السد وأهميته. وقمت مع زميلي الدكتور حيدر غيبة بإعداد مشروع اتفاقية مع السيد سكاتشكوف تم توقيعها في الكرملين.

لم يمنعني اشتراكي في أعمال دراسات السد ومفاوضاته من متابعة الموضوعات التخطيطية، فقد بدأت أُدرِّس مادة الدخل القومي والتنمية والتخطيط في جامعة دمشق بالإضافة إلى عملي في الوزارة.

كانت فترة الانفصال فترة ركود بالنسبة للعمل التخطيطي، إلا أنه مع بداية ثورة الثامن من آذار تجدد الاهتمام بالتخطيط بصورة كبيرة، فقد تم استدعاء عدد من الخبراء من الدول الاشتراكية للتحدث عن موضوعاته، وكان أحدهم من بلغاريا. عُقد الاجتماع في مبنى مجلس الشعب وتحدث الخبيرعن الأساليب وطالب بوضع الموازين السلعية كأساس لعمليات التخطيط المستقبلية. تم سؤال الخبير عن عدد الموازين الموجودة في بلغاريا فقال إنها تقرب من ستين ألف ميزان تمتد من الأراضي إلى المشروبات الروحية، ولم يكن باستطاعتنا طبعاً أن نقوم بما يقومون به. اقترح فيما بعد الدكتور محمد عطا الله، خريج من هولندا، على رئيس الوزراء أن نقوم بدعوة أستاذه الدكتور جان تنبرغن، خبير اقتصادي من حملة جائزة نوبل في الاقتصاد، لإعطائنا وجهة نظره فيما نقوم به من عمل، فمكث معنا الدكتور تنبرغن عدة أيام ثم ترك مساعده ليرافقنا في بعض الأعمال، وتم استدعاء خبراء فرنسيين لنفس الغاية، وحضرت مع وفد من الوزارة سلسلة لقاءات ومحاضرات في معهد التخطيط القومي المصري، وكنا نسجل في مذكرات متسلسلة جميع ما نقوم به من أعمال وأساليب في عملنا التخطيطي ليبقى دليلاً ومرشداً لمن يأتي بعدنا.

حظيت وزارة التخطيط بوجود خبراء على مستوى عال على رأس إدارتها. فقد تولى الأمانة العامة بداية الأستاذ محمود إبراهيم أثناء الوحدة، وتوفي ــ رحمه الله ــ في دمشق أثناء القيلولة، وكان من أعلام المخططين في مصر، فاصطحبت جثمانه مع الدكتور سيد أحمد البواب إلى مصر. وكان موقفاً مأساوياً أن أقابل

زوجته وأولاده حاملاً لهم ليس النبأ فقط وإنما الجثمان أيضاً. نظرت إليه عندما أخرج من تابوته بصعوبة ليوارى التراب، وقلت في نفسي: أين ذهب ذلك العقل الوقاد.. أين ذهب ذلك الحماس للعمل والسهر ليل نهار.. لم يبق منه إلا تلك الدراسات والخطة الخمسية الأولى التي وضعت تحت إشرافه وتلك الذكرى الطيبة التي تركها في قلوب من عملوا معه.

كان الأمين العام الثاني المهندس صبحي مظلوم ــ رحمه الله ــ من خيرة المهندسين الذين تركوا بصمات واضحة في غالبية مشاريعنا الإنمائية حتى ذلك التاريخ، وتوفي وهو في أوروبا بمهمة لإحدى المؤسسات الدولية بعد أن ترك العمل في وزارتنا.

كان الأمين العام الثالث هو الدكتور عبد الوهاب خياطة، وكان قبل ذلك نائباً لحاكم مصرف سورية المركزي، وأستاذاً جامعياً، وأصبح وزيراً للتخطيط في وزارة الأستاذ صلاح الدين البيطار الثالثة التي تشكلت في الأول من كانون الثاني ١٩٦٦، ثم عمل في الأمم المتحدة، ثم حاكماً لمصرف عُمان المركزي. وقد عينت بعده معاوناً للوزير، وكان هذا المنصب قد أحدث مجدداً على نمط ما كان قائماً في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

العمل في التخطيط مثير للغاية، فالعاملون فيه يطلعون على كل ما يجري في الدولة، ويسهمون إلى حد كبير في تحديد مجالات تطوره المستقبلية.

فكانت عملية إعداد الخطة الخمسية الثالثة بالنسبة لي عملية تحد كبير، وبخاصة بعد أن أصبحت معاوناً للوزير مسؤولاً عنها. كان هدفنا وضع إطار عام طويل الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع خطة خمسية ثالثة كجزء من هذا الإطار، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من القيام بمايلي:

- تحديد المهام المطلوب إنجازها.
- تحديد الهيئات والأشخاص المسؤولين عن تنفيذ هذه المهام.
- تبيان الأساليب الواجب اتباعها واستخدامها في تنفيذ المهام.
- وضع البرنامج الزمني المطلوب التقيد به.

وعلى سبيل المثال كانت المهام المطلوب إنجازها تشمل مايلي:

- دراسة وتحليل وتقويم نتائج تنفيذ الخطة الخمسية الثانية بغية تحديد مايلي:

١- المستوى الذي سيصل إليه التنفيذ.

٢- الاتجاهات الأساسية للعوامل التي تدفع أو تؤخر عملية التنمية.

٣- العلاقات والروابط في تطور الاقتصاد.

٤- الاتجاهات الأولية لتطوير المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

كانت لدينا لجان قطاعات ولجان مناطق ولجنة عامة تتمثل فيها مختلف الفعاليات الاقتصادية. وكنا نسجل في اللجنة العامة كل ما يدور من نقاش للرجوع إليه عند اللزوم.

أعددنا مجموعة من الخطط شملت الخطة الإنتاجية، والخطة الاستثمارية بما فيها البرامج التفصيلية لتنفيذ المشاريع، وخطة لقطاع الخدمات وخطة لتطوير القوى البشرية، وخطة للموارد المالية وخطة مكانية تشمل أهداف ووسائل تطوير المحافظات.

وكنا في مناقشاتنا لاعتمادات الموازنة الاستثمارية نركز على الهدف وليس على المبلغ، وصدف أن زارنا الأستاذ محمود الأيوبي، وكان مديراً عاماً لمشروع سد الفرات، يخشى أن نخفض له الاعتمادات التي طلبها ففوجئ بزيادتها عوضاً عن تخفيضها، لأننا كنا نريد إنهاء مشروع سد الفرات بأسرع وقت.

لقد بقي نموذج إعداد الخطة الخمسية الثالثة، الذي أسهمت وأشرفت على إعداده، بما في ذلك النموذج التخطيطي المبني على إسقاطات المتغيرات الاقتصادية الأساسية لسنوات الخطة هو الأساس المعتمد حتى في إطار خطة عام ٢٠٠١ الذي قدم إلى رئاسة مجلس الوزراء وأقر فيها. طبعاً أضيفت إليه بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى إلا أن المتغيرات الاقتصادية الأساسية بقيت هي هي، وبقي الأسلوب ذاته والتوازنات ذاتها.

كنت أؤمن بأن الانتقال بالعمل التخطيطي إلى مرحلة متقدمة يتطلب وضع مصفوفة جداول المدخلات والمخرجات إضافة إلى بقية الحسابات القومية. فجداول المدخلات والمخرجات هي التي تبين العلاقات بين القطاعات، وتبين لكل قطاع من أين يحصل على ما يحتاج إليه في إنتاجه، وكيف يتصرف بهذا الإنتاج، أي أنها تمكن المخطط من الاطلاع على التشابكات الاقتصادية وتحليلها.

بدأنا هذا العمل باستخدام الإحصاءات المتوفرة لدينا عن أعوام ١٩٦٤-١٩٦٥ واقترح بعض العاملين الذين درسوا في ألمانيا الديمقراطية استدعاء خبراء من ألمانيا الديمقراطية لمساعدتنا في هذا العمل. أنهى الفريق المكلف بهذه العملية العمل بإشراف الخبير الألماني وبقيت علينا عملية ما يسمى بقلب المصفوفة لاستخراج المعاملات التي تعبر عن نسب المبادلات بين القطاعات.

أمضى الخبير الألماني الشرفي سنة كاملة لم يستطع خلالها استخراج هذه المعاملات. وصدف أن زارنا وفد مما كان يسمى المكتب الاقتصادي للأمم المتحدة في بيروت برئاسة الدكتور بسيم حنوش السوري الأصل الذي كان يعمل فيه مع مجموعة من الخبراء العرب ومع خبير تشيكي أصبح فيما بعد وزيراً للمالية وقابلته في أحد الاجتماعات، عرض الوفد على الوزير، وكان عندئذٍ المرحوم الدكتور ناجي الدراوشة، إمكانية المساعدة في إنهاء عملية قلب المصفوفة، عن طرق الاستفادة من الحاسب الآلي المتطور الموجود في معهد التخطيط القومي بمصر، فوافق السيد الوزير، وأرسل السيد مروان كوكش أحد العاملين في فريق إعداد جداول المدخلات والمخرجات إلى مصر، وتم إنهاء العمل في أقل من أسبوع.

لم أكن بأي شكل من الأشكال أظن أن إرسال هذه الجداول إلى مصر والاستعانة بالحاسب هناك سيؤدي إلى خلق مشاكل لي مع معاوني آنذاك، الذي كان ينتمي إلى أحد الأحزاب الأخرى. لقد كتب رسالة وجهها إلى مختلف القيادات يبين فيها الأخطار التي ستنشأ عن إرسال هذه الجداول إلى مصر، ويطالب بإزاحتي ومحاكمتي، وفي نفس الوقت يوجه نفس التهم إلى الوزير الذي وافق وطلب إلى رئاسة مجلس الوزراء إيفاد من أوفد إلى مصر لهذه الغاية.

كانت خلفية الموضوع تتلخص بأن معاوني هذا طلب مني أن أساعده في تعيين عدد من أعضاء حزبه في الوزارة، وقدم بذلك طلباً للوزير الدكتور ناجي الدراوشة ــ رحمه الله ــ فرفض الوزير الطلب. عاد إليَّ معاوني يطالبني بإقناع الوزير، معتبراً أنني إن لم أفعل وأحصل على موافقته أكون في الصف المعارض، وضد حزبه في الوزارة. كان جوابي أن اسم منصبي هو "معاون للوزير" ولا يعقل أن أكون إلا مع الوزير فيما يراه، كما لا يعقل أن أقف في صف غيره لأنني أكون عندئذ قد خنت أمانتي. لم أكن أتوقع أن تنقلب الصداقة، التي يكشف عنها الكتاب الذي أرسله معاوني عند عودتي من موسكو بعد امتثالي للشفاء إثر لقوة لحقت بي وعبَّر فيه عن محبته لأستاذه وأستاذ العاملين في الوزارة ومهنئاً نفسه والعاملين بعودتي، إلى عداوة من جانب واحد لا يشفي غليلها إلا التصفية الجسدية. كما لم يشفع عنده الجهد الذي بذلته أنا والأستاذ أحمد دباس في تنقيح ومراجعة كتابين عن التخطيط قام معاوني بترجمتهما من الروسية إلى العربية مما ساعد على نشرها في بلدنا.

في النهاية ثبت للسلطات السياسية أن المعلومات، التي يتحدث عنها معاوني، منشورة بمجملها في المجموعة الإحصائية التي كانت تباع بليرات سورية معدودة لكل من يطلبها، وفي النشرة الإحصائية التي تصدرها الإدارة العامة للجمارك،

وتباع بخمس وعشرين ليرة للجميع، وان جميع الدول بما فيها ألمانيا و الاتحاد السوفيتي تنشر جميع هذه المعلومات. تمت معاقبة معاوني على افترائه بنقله من الوزارة إلى خارجها.

لقد وقف إلى جانبي في هذه المحنة سيادة العماد أول مصطفى طلاس الذي تعرفت عليه عندما قدم من حمص إلى دمشق لإلقاء محاضرة في جامعة دمشق عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام النبي العربي وفنون الحرب التي استخدمها في غزواته. فقد زرته وكان بيته مفتوحاً للجميع وحدثته عن الأمر وطمأنني مؤكداً وقوفه مع موقف الوزير بهذا الخصوص. كما وقف معي في هذه المحنة غالبية العاملين في الوزارة بالإضافة إلى الوزير نفسه وما زلت أثمن مواقفهم الصادقة حتى الآن.

لم يقتصر عملي في التخطيط على إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها، وإنما كان يشمل أعمال التعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع الدول الأخرى، بما في ذلك تبادل الزيارات مع هذه الدول وعقد الاتفاقات معها. لقد كانت إحدى الزيارات إلى ألمانيا الديمقراطية وكان سفيرنا في برلين في ذلك الوقت الأستاذ عدنان عمران وزير الإعلام الحالي، وكان وجوده في وفدنا عاملاً أساسياً في إنجاح المهام المختلفة التي حققها الوفد.

حصلنا على قروض ومساعدات مختلفة من دول ومنظمات، كان منها ما أخذناه من مساعدات من برنامج الغذاء العالمي لإيجاد محميات رعوية في البادية. ظننت أن الحصول على هذه المساعدة كان إنجازاً قبل أن أستمع إلى من طالب بإلغائها لأنها مقدمة من دول غربية أصلاً ونحن لا نريدها. ولكن بعد النقاش تمت الموافقة عليها.. كان المشروع الهام الثاني إحداث مركز تطوير الإدارة والإنتاجية ومركز المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة، بالتعاون مع الدكتور عبد الله سلوطة من وزارة الصناعة، ثم إحداث معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعونة الأمم المتحدة. وهكذا كانت الوزارة خلية نحل تعمل ليل نهار.

الحركة التصحيحية

لم تكن الحركة التصحيحية مفاجأة لأحد، فقد كان الناس ينتظرون الوقت الذي سيقبل به الرئيس حافظ الأسد أن يخطو هذه الخطوة، ويقبل طلبات الوفود المختلفة التي كانت تزوره في رئاسة الأركان وتطلب إليه، بل ترجوه، أن يقوم بعمل يعيد الأمور إلى نصابها في بلادنا. كانت فرحتي كبيرة ذلك أنه كان لي شرف التعرف على سيادة الرئيس عندما كان يسكن حي المهاجرين في عام ١٩٦٢ وكنت جاراً له. كما كان لي شرف الاجتماع به في مناسبات اجتماعات القيادة، عندما كنت أدعى مع بعض زملائي لشرح موضوعات اقتصادية معينة، إذ كنت أتولى مع الدكتور أحمد مراد والدكتور أحمد رجائي والأستاذ أحمد دباس بصورة رئيسية إعداد التقرير الاقتصادي للحزب الذي كان يرفع إلى القيادة سنوياً، كما استمعت إليه وهو يدافع عن مشروع سد الفرات الذي كان مجال نقاش طويل في القيادة نظراً لأهميته وتكاليفه. وفي عام ١٩٦٩ تم الطلب إليَّ من قبل سيادة العماد أول مصطفى طلاس، رئيس الأركان العامة آنذاك، لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن التنمية الاقتصادية والتخطيط والبرمجة الخطية في دورة الأركان العليا، التي كان يحضرها مع نحو ثلاثين من كبار قيادات الجيش والقوات المسلحة.

أحببته منذ البداية وقبل ثورة الثامن من آذار، فقد كانت تتمثل فيه صفات القيادة والفروسية والنبل والكرم، كان حديثه دافئاً يجذبك إليه حتى تكاد تنسى الوقت الذي أمضيته في الاستماع إليه. كانت اهتماماته واسعة باتساع قضايا العرب ومتسامية بتسامي آمالهم ومثلهم، وكنت أنظر إلى سيادته والى من معه ممن حضر تلك الدورة بكل الاحترام والتقدير والإعجاب، كيف يأتون مساء كل يوم بعد يوم طويل من العمل وبعضهم ما يزال بلباسه الميداني ليجلسوا ويستمعوا إلى أمور التنمية والدخل القومي والاستثمار والتوازنات الاقتصادية وأساليب التخطيط وقضايا الاقتصاد العربي ويناقشون ويقارنون ويستنتجون ما يرونه في صالح المثل والمبادئ التي يحملونها.

لقد حملت هذه المجموعة مع زملاء آخرين لهم بقيادة سيادة الرئيس حافظ الأسد أمانة الحفاظ على حقوق شعبنا وآماله. كان سيادته مهتماً بالأمور الاقتصادية

وبالعلاقات العربية، فبعد أيام معدودة من بدء الحركة التصحيحية ذهبت إلى أذهب إلى مكتبه في رئاسة الأركان العامة لإطلاعه على مشروع الخطة الخمسية الثالثة، فحملت الخطة وذهبت إليه. شرحت له الخطة في نحو ساعتين ثم بدأ يناقشني في بعض أمورها، قال لي: "في هذه المرحلة أريد إضافة مشروعين. المشروع الأول هو بناء مشفى للأطفال ذلك أن بلدنا بحاجة إلى ذلك" وذكر لي كيف زار جناح الأطفال في المستشفى الوطني مرة، وأن ما وجده فيه لا يعبر عن حبنا لأطفالنا ولا يرقى إلى ما يجب أن يكون. لقد عبر بكلماته هذه عن حبه لأطفاله ولأطفال الوطن. أما المشروع الثاني فهو بناء وحدات سكنية للضباط. تمت إضافة المشروعين وعين الدكتور سهيل بدورة مسؤولاً عن تنفيذ مشفى الأطفال وطلب إلي أن أقدم له كل ما يريده لإنجاز مهمته.

تم تشكيل الوزارة الأولى برئاسته واستدعيت مرة ثانية مع مدير المكتب المركزي للإحصاء لحضور أحد اجتماعاتها، حيث قمت ثانيةً بعرض مشروع الخطة الخمسية الثالثة وأخذت الموافقة عليها.

كانت اجتماعات مجلس الوزراء برئاسته تأخذ طابعاً خاصاً، وكانت تضم قيادات نضالية أكثر منها فنية، وأذكر أن بعض أعضاء المجلس كان إذا أراد أن يتكلم يقف في مكانه حتى يطلب إليه السيد الرئيس الجلوس.

في آذار عام ١٩٧١ حظيت مع الدكتور أحمد مراد بمقابلة معه قدمنا له فيها الدراسات الاقتصادية التي أعدت بمناسبة اجتماعات اتحاد الاقتصاديين العرب.

في نيسان عام ١٩٧١ شكل اللواء عبد الرحمن الخليفاوي وزارته الأولى، وبقي فيها الأستاذ سامي صوفان وزيراً للتخطيط. لم يتدخل الوزير في الأمور الفنية للوزارة وإنما كنت أطلعه على ما نقوم به من أعمال، وكان اهتمامه منصباً على الأمور السياسية وقضية الوحدة من خلال اتحاد الجمهوريات العربية، ذلك أن سيادة الرئيس حافظ الأسد انطلق بعد الحركة التصحيحية بأيام إلى مصر لزيارتها وللإعلان هناك من أن سورية مستعدة للدخول في اتحاد مع مصر والسودان. ولكن لأسباب خاصة بالسودان، خرج السودان من الفكرة ودخلت ليبيا. كان المشرف على أمور التفاوض بهذا الشأن السيد نائب رئيس الجمهورية محمود الأيوبي، وكان الوفد السوري يضم أحياناً جميع أو بعض السادة الأستاذ محمد حيدر وزير الزراعة، الأستاذ عبد الله الخاني معاون وزير الخارجية، الأستاذ مصطفى الحلاج وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.. الدكتور نور الله نور الله وزير المالية، الأستاذ سامي صوفان والدكتور محمد العمادي والسيد الدروبي وآخرين.

أما الوفد المصري فكان يضم الأستاذ حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية والدكتور إبراهيم شحادة والسيد محمد أحمد وآخرين.

أما الوفد الليبي فكان يضم الأخ الرائد عبد السلام جلود نائب قائد الثورة الليبية والسفير أحمد الخيال والسيد نوري البريوني وآخرين.

تم وضع دستور للاتحاد ومجلس رئاسة ومجلس أمة اتحادي ومجلس اقتصادي واجتماعي وعلم وشعار ونشيد وحددت مشروعات مختلفة وتم إعلان الاتحاد وتشكلت اللجان الوزارية الاتحادية وكان من نصيب الأستاذ سامي صوفان أن يلتحق هناك. منذ ذلك الوقت عوملت كوزير بالرغم من عدم تسميتي إلا في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٧٢ عندما عدّل اللواء خليفاوي وزارته الأولى مدخلاً فيها وزراء جدد كنت أحدهم.

أقمت مؤتمراً للتنمية في حزيران عام ١٩٧١، وتم عقد جلسة الافتتاح في قاعة مجلس الشعب وحضرها السيد رئيس مجلس الوزراء اللواء خليفاوي كما حضرها عدد من السادة الوزراء.

قبل تشكيل الوزارة كنت في النمسا أحضر اجتماعات لجنة الخبراء الكبار لإعادة تنظيم مركز التنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة الذي كان يرأسه الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن المصري الجنسية. وكنت قد تلقيت عرضاً من الأمم المتحدة لوظيفة رئيس فريق خبراء التخطيط في ليبيا وقبلته، وكان اللواء خليفاوي قد وعدني، كما وعد الرائد عبد السلام جلود الذي كان يطالب بسرعة وضعي تحت تصرفهم، بأنه سيسمح لي بالالتحاق في الثالث والعشرين من آذار ولكن ما تم هو أنني عينت وزيراً وذهبت أحلام العمل في الأمم المتحدة مع صدور مرسوم التشكيل الوزاري.

لم يتغير نوع عملي ولا منهجه بعد تسلمي العمل كوزير، لأني كنت بالفعل أمارس هذا العمل من قبل، أما الأعباء فقد ازدادت بسبب الاجتماعات التي كانت تتم خارج الوزارة وداخلها والمهام الجديدة التي ألقيت على وزارة التخطيط في المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية والعربية.

كنت أحظى بتقدير خاص من السيد وزير الخارجية آنذاك الأستاذ عبد الحليم خدام، فقد اصطحبني معه في أول زيارة له إلى الكويت لإعادة توثيق العلاقات بين بلدينا، وكانت الزيارة ناجحة وموفقة، استطاعت أن تبني صداقة مازالت قائمة حتى الآن، فلقد تعاهدت مع الأستاذ عبد الرحمن العتيقي على أن نعمل سوية لتمتين علاقات بلدينا الاقتصادية وأن لا نسمح لأحد أن يقف عائقاً أمام ذلك. واستطاع الأستاذ عبد الحليم خدام خلال هذه الزيارة أن يلتقي بوزير خارجية المملكة العربية

السعودية، وأن يمهد لزيارة قريبة لها لعقد اتفاق تجاري كانت سورية في الحاجة إليه.

كانت الزيارة الثانية معه إلى المملكة العربية السعودية، اشترك فيها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك إضافة إلى وزير التخطيط ورئيس اتحاد غرفة التجارة ورؤساء غرف التجارة والصناعة في دمشق وحلب، وكانت أيضا زيارة ناجحة بكل المعايير. في هذه الزيارة تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية بين البلدين وكما سأذكر لاحقاً فقد كانت إنجازاً كبيراً فتح أمامنا السوق السعودية في وقت كانت الحدود فيه ما زالت مغلقة أمام بضائعنا. لقد عمل الأستاذ خدام في هذه الزيارة على إعادة ثقة السوريين الموجودين في السعودية ببلدهم. فقد استقبل وفود السوريين المقيمين في المملكة ووعد بتزويد من لم يكن لديه جوازات سفر بجوازات سفر جديدة ليتمكنوا من زيارة بلدهم.

أما الزيارة الثالثة التي كنت فيها أيضاً برفقته فقد كانت لجمهورية الصين الشعبية وكانت من أنجع الزيارات التي يكتسب فيها الإنسان علماً وإطلاعاً وثقافةً جديدة، إضافة إلى المشروعات التي تم الاتفاق على تمويلها بقروض صينية ميسرة وبدون فوائد، كمشروع غزل القطن، ومشروع صالة الفيحاء الرياضية ومشروع للإسمنت تم الاستغناء عنه لاحقاً لصالح مشروع غزل.

لا ينسى أعضاء الوفد المرافق كالأستاذ عدنان عمران والدكتور زكريا اسماعيل والمرحوم عبد اللطيف قطيط كيف منعنا الأستاذ خدام من النزول إلى السوق ليلاً في هونغ كونغ عند عودتنا من الصين خوفاً من أن ننفق القطع الأجنبي الذي كان بحوزتنا.

أما بالنسبة لزيارات الاتحاد السوفيتي، فقد كانت مهمتي أن أذهب على رأس الوفد الفني قبل ذهاب الوفد الرسمي، وأن انهي جميع التحضيرات المطلوبة وأعد جميع الاتفاقات الواجب توقيعها. لقد أتقنت هذه المهمة خاصةً بعد توجيه أعطاني إياه سيادة الرئيس حينما اتصل بي ولم أكن قد سُميت وزيراً بمرسوم وإنما تكليفاً، وأعطاني توجيهاته بصدد مشروع اتفاق كنا نناقشه مع الجانب السوفييتي وطلب إليَ إعداد وطباعة وتقديم المشروع كما وجَّه به، والإصرار عليه والدفاع عنه بالحجج اللازمة حتى قبول الآخرين به. كان السيد بتروشيف نائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية رئيس الوفد السوفييتي المفاوض في دمشق وعندما ذهبت إليه في فندق أميه وتحدثت معه في المشروع الجديد، ظن أن الموضوع عبارة عن مزاح، ثم تبين له كيف تمت الموافقة عليه مع ابتسامة من كلا الطرفين في العاشر من شباط عام ١٩٧١ .

كانت الاجتماعات التي يعقدها رئيس الوزراء اللواء عبد الرحمن الخليفاوي شيقة ومثيرة، فهو حقاً يريد الإصلاح ويريد إعطاء هيبة جديدة للدولة، وكان معروفاً بحزمه إلا أنه في نفس الوقت سريع الغضب.

أما اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط فكانت مبارزة، فيها الهجوم والدفاع. فالخطة السنوية المنبثقة عن الخطة الخمسية الثالثة كانت تتضمن البرامج التنفيذية الزمنية للمشاريع، ولدى مناقشة مشاريع كل وزارة على حدة، كان يطلب مني بيان البرامج الزمنية لتنفيذ مشاريع كل الوزارات. من الوزراء من كان ملماً بالتفاصيل ومنهم من كان أقل إلماماً بها، فكانت تعليقات رئيس الوزراء على مثل هذه الحالات الأخيرة ساخرة أدّت بأحد الوزراء أن يغيب بعدها شهراً كاملاً تقريباً وهو يزور مشاريعه في كل المحافظات ليطلع عليها وليستطيع أن يجيب على الأسئلة المتعلقة بها.

كانت الجولات الميدانية أكثر حدّة، وكان بعض الوزراء يبذل جهده ليجد سبباً للاعتذار عنها. طلبني مرة لأن أرافقه في زيارة لعدد من المعامل حول مدينة دمشق. كان أولها معمل الخميرة، دخلنا المعمل وتفقدنا أقسامه، ولا أعرف ماذا حدا برئيس الوزراء أن ينزل إلى الطابق الأرضي لرؤية عمليات التخمير، ومن سوء حظ العاملين في ذلك القسم، وسوء حظ المدير العام، أننا وجدنا فأراً في القاعة. استشاط رئيس الوزراء غضباً، طلب المدير العام فلم يجده، فأحال فوراً رئيس القسم إلى السجن، وعند خروجه من المعمل كان المدير العام يدخل المعمل. سأله: "من أنت..؟" قال له: " أنا المدير العام" فانهال عليه... وحاولت تهدئة رئيس مجلس الوزراء واصطحابه إلى السيارة لكنه كان أقوى مني جسدياً، مع ذلك فقد وضع في السجن في ذلك اليوم عدداً من المسؤولين عن المعمل، منهم المدير العام.

كنت معه مرةً أخرى في زيارة للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية والمناطق الحرة، وتكررت معنا حوادث الغضب عند مشاهدته ما لا يرضي، إلا أنه مع ذلك كان سريع النسيان لغضبه.

في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٢، تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة الأستاذ محمود الأيوبي، وعينت فيها وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أن أمضيت في العمل التخطيطي نحو ثلاثة عشر عاماً. كنت حزيناً لتركي التخطيط، لكنني سرعان ما وجدت في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حياة أخرى تختلف كل الاختلاف عن العمل التخطيطي. ففي التخطيط كنت ألتقي الوزراء ومدراء المؤسسات، أما في الاقتصاد فإن عليك أن تلتقي أيضاً مع

المراجعين، وأصحاب المصالح ومع التجار والصناعيين، ومع نوعية أخرى تختلف عن نوعية الاقتصاديين والمخططين الذين كنت ألتقيهم.

لم تكن مشاكل وزارة الاقتصاد ومؤسساتها غريبة عني، فعند تقويم الخطط المنفذة يجري البحث في كل المشاكل التي أعاقت تنفيذها في كل مؤسسة، كما أن قضية نقص القطع الأجنبي لم تكن بعيدة عني، فقد كنا في التخطيط نضع خطة القطع الأجنبي، كما سبق ذات مرة أن عينني وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الأستاذ عبد الحليم خدام، قبل بزوغ فجر الحركة التصحيحية، رئيساً لفريق عمل لبحث موضوع القطع الأجنبي في مصرف سورية المركزي وتنسيق استخداماته مع عمليات الاستيراد.

كانت مؤسسات التجارة الخارجية تستورد تقريباً أهم المواد الضرورية المستهلكة أو المستخدمة في الاقتصاد من الرز والسكر والقطر الصناعي والأسمدة والمبيدات والورق، إلى الحديد والخشب والإسمنت بأنواعه، والآليات والإطارات وقطع تبديلها، والخيوط والخيش والأدوية، حتى العطور وشفرات الحلاقة. وكان نقص أي مادة من هذه المواد يعني تقصير وزارة الاقتصاد في أداء مهامها.

اكتشفت بعد فترة من تسلمي العمل أن كميات السكر الواجب توفرها في البلاد لا تكفي حاجات الاستهلاك للمدة المطلوبة لتعويضها بالاستيراد. ذهبت إلى رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمود الأيوبي وأعلمته بالأمر، وأني سأتخذ كل الإجراءات الممكنة لتأمين المطلوب، إلا أنني لا أريد أن يعلم أحد بالأمر، حتى لا يتراكض الناس وراء شراء الكميات المتوفرة وتحدث عندئذٍ الأزمة.

كان الأستاذ الأيوبي رجل دولة يثق بمن يتعامل معهم ويدافع عنهم، ويعطيهم الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام الموكولة إليهم. وهكذا كان بالنسبة لي فقد قال لي هذه هي مهمتك وعليك إنجازها.

اتصلت مع مدير عام غذائية الأستاذ يحيى العرودكي، ومدير عام الصناعات الغذائية الأستاذ علي الأسعد ومع كل الجهات الممكن الاتصال بها لتأمين شحنات سريعة. حاولت الاستعانة، عن طريق زميلي الجزائري، بكوبا لكنني لم أنجح، فقررت الذهاب إلى كوبا والبرازيل. في كوبا، بمساعدة الأستاذ هشام الحلاج سفيرنا هناك آنذاك وبدعم من شقيق الرئيس كاسترو، استطعنا تأمين شحنات فورية لإرسالها إلى سورية. أما في البرازيل، فكنت أحمل رسالة شفهية من سيادة الرئيس إلى الرئيس البرازيلي، مع هدية سلمني إياها السيد خليل السعداوي، عبارة عن كؤوس فضية للشاي دقيقة الصنع بديعة الشكل. كما كنت أحمل هدية لوزير

الاقتصاد من المطرزات الدمشقية والبروكار، قالت زوجته عندما رأت الهدايا، إنها من منتجات بلدها الأم سورية.

قرر الوزير تحويل باخرة كانت تتجه نحو بلد آخر لتبحر نحو سورية، وكانت فرحتنا بتأمين السكر المطلوب في الموعد المطلوب قد أعطتنا الفرصة لزيارة المهاجرين السوريين في سان باولو. كان في استقبالنا هناك الأستاذ عبد المؤمن الأتاسي القنصل السوري، وكذلك الأستاذ رشيد قباني، وكانت المحبة التي قوبلنا بها تفوق كل وصف، فتحت أمامنا الأبواب حتى أننا دعينا لزيارة معمل للطائرات يملكه أحد السوريين المغتربين في سان باولو. وكان هذا المعمل على علم بالمناقصة التي أجرتها وزارة الزراعة لشراء طائرات للرش الزراعي. أرسل إلينا صاحب الشركة طائرته الخاصة لنقلنا إلى المعمل، فشاهدنا الطائرات المنتجة على أنواعها الحربية وغير الحربية وأخذنا الوثائق المبينة لمواصفاتها.

في طريق العودة إلى سان باولو كان المطر ينهمر بشدة، وقبل الهبوط علمنا أن الطائرة لم تستطع أن تهيئ عجلاتها. للنزول مما يعني أن الهبوط سيتم على بطن الطائرة لا على عجلاتها، كان إلى جانبي الأخ علي الأسعد يقرأ سورة الإخلاص، وكأنه أحس بالمشكلة دون أن يعلم عنها. في النهاية هبطت الطائرة وكان المطار قد أعلن حالة الطوارئ، ووجدت أمام باب الطائرة فور نزولي سيارة عسكرية تأخذني مع الوفد وتنطلق باتجاه المدينة. قرأت في صحف اليوم التالي أن هناك من عطَّل جهاز إنزال العجلات عند زيارتنا المعمل، فحمدنا الله أننا لم ندفع ثمن تأمين السكر من أرواحنا. كانت هناك جروح ورضوض بسيطة أصيب بها بعضنا.

لقد جعلت من زيارة البرازيل وسيلة لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذا البلد الصديق الذي يعيش فيه أكثر من مليون ونصف سوري. وفيما يلي النص الكامل الذي أذيع نهار ١٩٧٣\٢\١٨ على تلفزيون غازيتا قنال ١١ في سان باولو بالبرازيل، يعبر كل التعبير عما حققته هذه الزيارة من نجاح:

وجَّه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للجمهورية العربية السورية الدكتور محمد العمادي دعوة نهار الخميس الفائت للرئيس ميدسي لزيارة بلاده.

الغاية من زيارة الدكتور العمادي للبرازيل، ممثلاً بلاده على رأس بعثة خاصة، إنما كانت لتوثيق العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين والتعبير عن إعجاب الشعب السوري بالتقدم الملموس عندنا. وقد أعرب الوزير العمادي عن اقتناعه بأن دعوته للرئيس ميدسي ستلاقي قبولاً.

أجرى الوزير العمادي اتصالات مع وزير الصناعة والتجارة برتيني دي موراييس، الذي تلقى أيضاً دعوة لزيارة الجمهورية العربية السورية على رأس بعثة تجارية.

إن الجمهورية العربية السورية، عضو منظمة (UNCTAD) العالمية، التي تضم شعوب العالم النامية تسعى لبناء سياستها الاقتصادية ضمن مفاهيم هذه المنظمة:

- التبادل التجاري بين أعضاء المنظمة.
- تعزيز التبادل مع بلدان أميركا اللاتينية وخاصة البرازيل.

وقد أدلى معالي الوزير أثناء مقابلته نهار الجمعة الفائت بالمعلومات التالية:

إن التجارة البرازيلية السورية التي يمكن اعتبارها معدومة في الوقت الحاضر، ستتوسع من جراء العقود العديدة التي وقعت مع براتيني لاستيراد بضائع برازيلية وإنشاء شركات برازيلية سورية للتجارة.

أما العقود الموقعة فتبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار، وتتضمن السكر والقهوة واللحوم والورق من الجانب السوري أما الجانب البرازيلي فيستورد الفوسفات ومتفرعاته التي تنتجها سورية على نطاق واسع.

زار معالي الوزير العمادي نهار الجمعة الماضي مصنع الطائرات في سان جوزى دوس كامبوس، ومن المحتمل أن تشتري سورية طائرات برازيلية فيما بعد، وكان يرافق معاليه السيد علي الأسعد المستشار في الوزارة. وفي نهاية المقابلة أضاف معاليه:

" لقد حركت ضيافة هذا الشعب مشاعري، كما أن نشاط الجالية السورية مدعاة لفخري، وأود أن أبعث إليهم من خلال برنامجكم بشكري وتمنياتي الحارة".

كانت مشاكل تأمين السلع في أوقاتها أهم المشاكل التي تواجهها الوزارة. علمتني تلك الحادثة أن أضع مع وزارة التموين والتجارة الداخلية تقديرات للاحتياطي الواجب توفره كاحتياطي دولة، والاحتياطي الواجب توفره كاحتياطي تجاري يغطي الاستهلاك خلال فترة طلب السلعة والتعاقد عليها وفتح الاعتماد لها وشحنها وتنزيلها وتخزينها وإيصالها لمراكز التوزيع. لم أكن أعلم أهمية هذا الدرس في تأمين الاحتياطي المطلوب إلا عند وقوع حرب تشرين التحريرية، التي صاحبها توفير جميع السلع الأساسية الضرورية لغذاء المواطن واستمرار الحياة الطبيعية في بلدنا.

ألقيت لأول مرة كلمة افتتاح معرض دمشق الدولي لعام ١٩٧٣، وهي تلقى عادةً بتكليف من رئيس الجمهورية، وينوب عنه فيها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وكان يحضر حفل الافتتاح جميع الرفاق أعضاء القيادة والسادة الوزراء على خلاف ما تطور إليه الأمر لاحقاً. كانت الكلمة تختلف عما كان يلقى في السابق، فقد ذكرت فيها جميع الإنجازات التي تمت خلال العام الفائت، مؤكداً على الانفتاح عربياً ودولياً كوجه مشرق جديد في ظل الحركة التصحيحية. طلب مني مدير مكتب الرئيس أن أوزع هذه الكلمة على جميع المهتمين، وخاصة سفاراتنا في الخارج.

فلقد ذكرت في كلمتي أن جهود السيد الرئيس قد تركزت منذ بداية الحركة التصحيحية على إقامة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تبني وطناً منيعاً، ومجتمعاً متكاملاً متضامناً، معتمداً على ذاته، يعتز كل فرد فيه بمثله وقيمه وحريته وكرامته، وممارسته لحقوقه، ومشاركته في توجيه وإدارة وبناء مجتمعه.

وكما قال السيد الرئيس: "فإن المسار الديمقراطي الذي بدأناه بعد السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، يأتي في إطار إطلاق طاقات الشعب، والإسهام في الحياة العامة".

وصيغ الديمقراطية متعددة متباينة، حتى في نفس هذه المرحلة التاريخية التي نعيشها. وهي ليست سلعة تنتقى وتستورد، إنما مرحلة من مراحل التطور في المجتمع يتم فيها التوازن بين الهيكلة والمعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب. وهكذا:

- تم إرساء أسس الحرية والديمقراطية عن طريق الدستور الذي أقره شعبنا، وضمن حرية الرأي والمعتقد والعمل والملكية الفردية والتعددية الاقتصادية والسياسية.
- ومارس ممثلو الشعب في مجلس الشعب حقوقهم في التعبير عن رغبات المواطنين، وفي ترجمتها إلى قوانين وفي الرقابة على السلطة التنفيذية ومتابعة أعمالها والتأكد من انسجامها مع القوانين والأنظمة.
- وجاء قانون الإدارة المحلية ليؤكد إلغاء المركزية، وليعطي السلطة والمسؤولية لمجالس الإدارة المحلية المنتخبة، من أجل تعبئة الموارد المحلية واستخدامها في تأمين الخدمات العامة للمواطنين.

- وصدرت القوانين التي ترسخ دور النقابات والمنظمات الشعبية، من عمال وفلاحين ومهندسين ومحامين وأطباء وصيادلة ومعلمين وحرفيين ونساء وطلاب وشبيبة، في الدفاع عن حقوق ومصالح أعضائها وتمثيلهم في مجلس الشعب ومراكز اتخاذ القرار.

- وكانت الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمت أحزابنا العريقة في النضال الوطني، إسهاما فذاً أنهى حالة الانقسام والتطاحن ليقيم مكانها التعاون والتعاضد ولينسج رباط الهدف المشترك والفهم المشترك والعمل المشترك.

وهكذا فنحن لا نمارس الديمقراطية عبر مجلس الشعب فقط، وإنما نمارس الديمقراطية أيضاً عبر منظماتنا الشعبية ونقاباتنا المهنية واتحاداتنا المختلفة، فالعامل والفلاح والمعلم والطالب والمرأة والتاجر والصناعي والطبيب والمهندس والمحامي ــ كل في إطار تنظيمه النقابي ــ يساهم في تسيير آلة الدولة والمجتمع. نعم، لكل أمة تراثها وتاريخها وثقافتها وروحيتها ومفاهيمها وأخلاقها وبالتالي ديمقراطيتها. ونحن نعمل على تطوير ديمقراطيتنا وتجديدها وفق ما يخدم مصالح شعبنا وبلادنا. لقد أضحت الغرسة التي غرسها السيد الرئيس حافظ الأسد في بداية الحركة التصحيحية شجرة راسخة الجذور، وارفة الظلال، دانية القطاف. يستظل بها ويقطف من ثمارها كل مواطن أمناً وأماناً، واستقراراً سياسياً، وتلاحماً وطنياً، وتماسكاً اجتماعياً، وتفاخراً خلقياً، واعتزازاً بمقومات ثقافتنا العربية في العلم والعمل، والعدل والمساواة، والنضال والشهادة، والتكامل والتضامن، وإرادة التطوير الدائم، والتقدم نحو الأفضل.

لقد تبوأت المرأة في مجتمعنا دوراً متميزاً، فدخلت المدرسة والجامعة، ودخلت عاملة في جميع مرافق الدولة، طبيبة ومهندسة ومحامية وقاضية، وانتظمت في مجالس الإدارة المحلية وفي مجلس الشعب وفي مجلس الوزراء وفي الجبهة الوطنية التقدمية. فهي والرجل ينهضان معاً بمسؤولياتهما المشتركة.

كما أثمرت الديمقراطية في مجتمعنا عقلاً منفتحاً على كل مستجدات العلم والتقنية والتطورات الثقافية والاقتصادية الدولية. ندرسها ونناقشها ونقبل منها ما نراه يتلاءم مع بيئتنا ويتوافق مع مثلنا ويخدم مصالح شعبنا وأمتنا. فقد أكد السيد الرئيس أننا أمام عالم جديد، سريع التغير في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وفي معطيات العلم والمعرفة الثقافية. والفنون وتقنيات الإنتاج، مما يستلزم إعدادا خاصاً لأجيالنا المقبلة، يأخذ بعين الاعتبار المرونة في نظم التربية وبرامجها لتستجيب

للحاجات المتطورة التي تتلاءم مع واقع المجتمع وحاجات تطويره والانفتاح الأوسع على العالم، وخاصة في معطيات العلم والتقنية.

نحن نريد التواصل مع العالم والتعاون معه، وتَحَمُّل مسؤولياتنا تجاه الأحداث والقضايا الدولية. فمبدأ الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية لا يمنع التعاون مع الآخرين وتبادل المصالح معهم، إلا أنه بالتأكيد ينفي التواكل والتقليد. نحن أمة أصيلة تنهل من تاريخ وتراث وأصالة وقدرات ذاتية متنامية يحدوها الأمل بالمستقبل المدعوم بالعمل.

في نيروبي

لأول مرة، كمحافظ لسورية في صندوق النقد الدولي، حضرت اجتماعات الصندوق والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي عقدت في نيروبي، بكينيا مع وزير المالية الدكتور نور الله نور الله، الذي استمتعت بصحبته، وسررت بما استطاعت كينيا أن تحققه خلال عشر سنوات من استقلالها. ذلك أنني كنت قد حضرت مع الأستاذ صلاح الدين البيطار احتفالات الاستقلال في هذا البلد واحتفالات زنجبار، قبل الانقلاب الذي حدث هناك وأزاح الأسرة العربية الحاكمة آنذاك. كانت اجتماعات البنك الدولي في نيروبي مهرجاناً للرقص والغناء الإفريقي، وعومل رئيس البنك روبرت ماكنمارا كرئيس دولة وأكثر، بأمل الحصول على قروض لمساعدة كينيا والدول الإفريقية. لقد فتح ماكنمارا أبواب خزينة البنك الدولي أمام المشاريع الثقافية والتعليمية والإنسانية، إذ لم تكن هذه المشاريع مقبولة سابقاً لدى البنك الدولي. كما أعلن ولأول مرة في مؤتمر دولي أن قضية ردم الهوة بين الدخول الفردية في الدول الصناعية والدخول الفردية في الدول النامية أمر يستحيل تحقيقه في زمننا وأن علينا أن نضع أهدافاً أقرب منالاً. تعرفت في هذه الاجتماعات على عدد جديد من الوزراء وكبار العاملين معهم، منهم من عرفني من خلال كتاب التنمية الاقتصادية والتخطيط الذي ألفته لطلابي في جامعة دمشق، وكان يدرس في بلدان أخرى، ومنهم من عرفني من خلال المحاضرات التي ألقيتها سابقاً في جامعة بغداد، واتحاد الاقتصاديين العرب عن الاقتصاد العربي. كنت أتمنى أن يترأس بلدي هذه الاجتماعات الدولية التي تضم مئات وآلاف المسؤولين الماليين وقد استجاب المولى سبحانه وتعالى دعاء قلبي فترأست هذه الاجتماعات في عام ١٩٧٦ في اجتماعات مانيلا بالفلبين.

اجتمعت بالسيد ماكنمارا وقدمت له دعوة لزيارة سورية والاطلاع على المشاريع الإنمائية فيها، فقبلها ووعد بتنفيذها، رتبت لنا أمانة سر المؤتمر زيارة لمعالم نيروبي وضواحيها. أُخذنا إلى قرية مسلمة في الضواحي وقت صلاة الجمعة، تركت زوجتي مع الأخ الدكتور نور الله وزوجته ودخلت لأداء الصلاة، عندما انتهت الصلاة، أوقفني الإمام إلى جانبه، ولشد ما كانت دهشتي عندما صافحني وقبلني بعده كل من كان في المسجد.

حرب تشرين

عدنا إلى دمشق، وخلال أيام تم إحداث تعديل وزاري صغير، وانطلقت حرب تشرين التحريرية. لم أكن أنا ولا غيري يعرف موعدها أو أنها ستحدث، كنّا نشعر دائماً أن الرئيس الأسد يريد أن يثأر لما تم في عام ١٩٦٧، ويريد أن يحرر الأرض. ولعل هذا الهدف أهم عامل جعله يقدم على المضي في حركته التصحيحية. كنا تلقينا كوزراء، قبل أسابيع من بدء حرب تشرين التحريرية، ما يؤكد ضرورة توفير جميع السلع التي تتعامل مؤسساتنا في استيرادها، وأن تكون كمياتها وفق ما تم تحديده من احتياطي الدولة والاحتياطي التجاري، كما تلقينا ما يؤكد على ضرورة الجاهزية في مؤسساتنا. في السادس من تشرين الأول، دعانا رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمود الأيوبي إلى اجتماع خارج مبنى مجلس الوزراء، وأعلمنا أنه بعد دقائق – أي في الساعة الثانية بعد الظهر – ستنطلق القوات المسلحة السورية والمصرية في عمل سيسجل التاريخ العربي الحديث أنه عمل قومي مجيد للرئيس حافظ الأسد. وطلب إلينا تطبيق المرحلة الثالثة من خطة الجاهزية التي تعني الحراسة والإطفاء والعمل المستمر ليل نهار والدفاع المدني...الخ. قمت بالاتصال شخصياً بجميع مدراء المؤسسات التابعة للوزارة، وكانت اهتماماتي تنصب على تفريغ ساحات المرافئ من الأخشاب والمواد الملتهبة والأغذية والأدوية والمواد الأولية، ذلك أن القصف الجوي لمرافئنا كان متوقعاً وهذا ما تم بالفعل. كنت أخشى أيضاً على مستودعات ومعمل التبغ في دمشق الذي يضم أكثر من ألف عامل، وهو بناء قديم لا يقوى على المقاومة. أما بالنسبة لمصارفنا فالحراسة فيها متواجدة.

لم أفاجأ بالشعور الوطني المتدفق من جميع من عملت معه أو تعرفت عليه. كنت، أشعر بأن هناك تعبئة فاقت في تنظيمها كل ما كتبناه، أو حاضرنا عنه في مؤتمرات التعبئة الاقتصادية للتنمية والدفاع. طبعاً كان هناك نقص في الآليات والسيارات الشاحنة والرافعات، إلا أننا استطعنا أن نتغلب على ذلك. كان في مرافئنا سلع للبلدان العربية المجاورة، اتصلت بوزاراتهم للإسراع بسحبها، وكانت السفن تُفرغ خلال ست ساعات من وصولها، وقد استعنا بطرابلس وأنطاكية وإسكندرون كمرافئ احتياطية عند الحاجة، وكان عمالنا الأبطال يعملون تحت

القصف الجوي وما كنت أدري أني سأسأل بعد الحرب لماذا أفرغت ساحة المرافئ من تحت النيران ووضعتها في مكان أكثر أماناً!.

أُصيبت باخرة يونانية كانت تحمل طحيناً بصاروخ في مؤخرتها. كما أصيبت باخرة يابانية حاول عمالنا إنقاذها ولم تغرق أي منهما. كما أصيبت باخرة روسية كانت تحمل معدات لسد الفرات واحترق قسم من حمولتها. كانت المشكلة الهامة الأخرى هي عمليات السحب التي قام بها المودعون في مصارفنا خوفاً على أموالهم أو تحسباً لمفاجآت المستقبل، فقد كنت أراقب عمليات السحب وأقارنها مع مثيلاتها في الأيام العادية، وكانت مثل هذه المعلومات تصل إلى رئيس مجلس الوزراء الذي اتصل بي يطلب دراسة الموضوع مع إمكانية وضع حدود للمبلغ الذي يمكن سحبه. درست الموضوع مع المدراء العامين للمصارف ومع معاوني للشؤون النقدية والمصرفية، ورأينا أن أي تحديد للموضوع سيؤدي إلى زيادة المبالغ المسحوبة، وعلينا أن نبرهن للمواطنين أن بإمكانهم سحب جميع ودائعهم إذا أرادوا. وهذا في الواقع ما طبقناه، وعادت الودائع المسحوبة في الأيام التالية بعد أن تأكد المواطنون أن حريتهم وأموالهم مصانة.

كانت وزارتنا مركز العمليات الاقتصادية، فقد كان لدينا مستودع في أسفل البناء تم فرشه وتأسيسه بحيث يمكن لرئيس اللجنة الاقتصادية والوزراء الاقتصاديين أن يجتمعوا فيه لمتابعة الوضع الاقتصادي في البلاد. تابعنا جميع الموضوعات ليل نهار.

في السابع عشر من تشرين الأول ــ على سبيل المثال كان الوضع الكهربائي كما يلي:

ثمانون بالمائة من الطاقة أصبحت خارج الشبكة. ويتطلب إعادة الوضع إلى ما كان عليه ثلاث سنوات، أما إصلاح عنفات محطة قطينه فيتطلب عاماً كاملاً.

وجدنا أن الطريق الأسرع هو شراء أو تامين مجموعات توليد غازية (أي عنفات غازية) فهي تتميز بسرعة التوريد وسرعة التركيب وسرعة النقل، وبالإمكان تمويهها ولا تحتاج إلى مياه للتبريد. قدرنا الاستطاعة المطلوبة لهذه العنفات بمئتي ميغا واط، واتصلنا بفرنسا وألمانيا الغربية ولبنان والاتحاد السوفييتي، عن طريق مستشاره التجاري آنذاك السيد كوشارين، ثم تم تأمين المطلوب بتمويل من الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالطبع سمحنا للأفراد باستيراد المولدات الكهربائية الصغيرة لتأمين حاجاتهم.

كان لدينا تقويم يومي للوقود وللمواد الغذائية وللمواد الأولية ولحالة المرافئ ولوضع المحروقات والخزانات، وللمشاكل الناجمة عن قلة الشاحنات والآليات وعمليات التفريغ والشحن في المرافئ.

عشت في مكتبي مع رفاقي في الوزارة ليل نهار. عندما أصيب حي «أبو رمانة» بالقنابل وانهارت بعض الأبنية على ساكنيها ذهبت لأتفقد ما حدث، وجدت في الشارع صوراً شخصية لصديق لي هو الدكتور نزار براق، وكان من أوائل أطباء العيون الذين تدربوا في إنكلترا وعادوا للعمل في بلدهم مع زوجته الإنكليزية، لم أستطع أن أتبين فيما إذا كان في شقته عندما أصابتها القنابل أم لا. في اليوم التالي أتاني أخوه من حلب يطلب مني – وهو يعلم أني صديقه – أن أفتش عنه. ذهبت معه ومع صديق له أيضاً مع زوجته إلى مستودع في مشفى الجامعة، تعرفنا على الجثة من أغطية السرير التي لفت بها، كان يضم ابنه أكرم إلى صدره وهو مقطع وقد خرج كبده من جسده. بعد أيام استطعنا استخراج جثة زوجته من بين السقفين، ذلك أن القنابل الفراغية كانت تراكم سقف البناء على أرضيته وعلى من فيه، كانت المناظر مؤثرة للغاية، وبالرغم من مضي عشرات السنين مازالت عيناي تدمع وأنا أسطر هذه الكلمات عندما أستذكر حنان أب يضم إلى صدره ابنه وهما في جنان الخلد.

كان الاجتماع الهام الذي حضرته هو ذلك الذي دعيت إليه أقطاب الجبهة الوطنية التقدمية وبعض القيادات الحزبية، وكان من حسن حظي أني دعيت إلى هذا الاجتماع. فجأةً رأينا سيادة الرئيس يترأس الاجتماع ويتحدث إلينا ويشرح لنا ما حدث على الجبهة المصرية. وكان واضحاً أنه لم يعرف النوم منذ يومين، ومع ذلك كان مبتسماً يرحب بالجميع. لقد أكد أن جدار الخوف قد هدم إلى غير رجعه، وأن قواتنا العسكرية صامدة بالرغم من الضغوط الإضافية التي تعرضت لها نتيجة الوضع الجديد على الجبهة المصرية، وأن شعبنا يقف صفاً واحداً مع قيادته، وأن التلاحم الوطني وروح الفداء تظهر أصالة شعبنا ونبله وتعلقه بقيم الشهادة في سبيل الوطن. لقد بدل بكلماته هذه حالة الترقب لدى البعض، وشد إليه من كان قبل وصوله يتساءل عن الخطوة المقبلة، كان يريد أن يستمع إلى كل من يريد التحدث، إلا أنه وكأن رغبة التحدث قد اختفت بعد الاستماع إلى ما قال والشرح الذي أعطاه للمرحلة والأبعاد الدولية لتلك الحرب.

كان ممن قدم لزيارة سورية واللقاء بالرئيس الأسد في تلك الفترة الرئيس هواري بو مدين رئيس الجمهورية الجزائرية، وكنت أحد الذين أحاطوا بسيادة الرئيس في المطار عند استقباله، كما كان هناك عدد كبير من الطيارين السوريين

الشباب، الذين وجدوا في تواجد سيادة الرئيس في المطار فرصة لمضاعفة حبهم فوجهم بالترقية الجديدة التي أعطيت لفوج آخر. كانت زيارة الرئيس بومدين لسورية في ذلك الوقت تنم عن شهامة هذا القائد والصداقة التي تجمعه مع الرئيس الأسد وأواصر المحبة بين الشعبين السوري والجزائري.

لقد عشنا أيام حرب تشرين وما بعدها مع إخوتنا العرب، والفصائل التي تواجدت على أرضنا من جيوشهم كالتجريدة المغربية والكتيبة السعودية والعراقية، نفخر بما تم وبما حققته أمتنا من تلاحم، ونتمنى لو استمرت الجبهتان في العمل حتى التحرير الشامل كما استمرت حرب الاستنزاف في الجولان.

وحتى في ظروف حرب تشرين كانت العزة القومية تأبى علينا قبول أي قيد على حرية عملنا أو تصرفنا. لقد قمنا بإعداد قائمة بالمستلزمات الضرورية لإصلاح المنشآت التي كانت هدف الغارات الإسرائيلية بإشراف السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وبمشاركة بقية الوزراء أصحاب العلاقة. سلمت القائمة إلى المستشار السوفييتي السيد كوشرين، فأتاني بعد يومين باقتراح تعيين مستشارين سوفييت في بعض وزاراتنا بهدف المساعدة. وكان الجواب نقبل أن ترسلوا لنا المعدات، ونقبل بخبراء للمساعدة في الإصلاح والتركيب، أما المستشارين فلا.

زيارة إيران

تلقيت في عام ١٩٧٤ دعوة لزيارة إيران أرسلها السيد هوشانك أنصاري وزير الاقتصاد الإيراني آنذاك. لم تكن هناك زيارات متبادلة بين سورية وإيران على المستوى الرسمي. وكانت تلك أول دعوة توجه لوزير، كان الغرض منها تبادل الرأي في توثيق العلاقات التجارية وزيارة المعرض والمعامل والتعرف على معالم إيران التاريخية.

ترددت في قبول الدعوة، ثم عرضتها على رئاسة مجلس الوزراء وتمت الموافقة على أن أصطحب معي وفداً اقتصادياً. ولم تكن لدي فكرة عن إيران إلا ما كان يقرؤه كل عربي عن الفتح الإسلامي لتلك البلاد وظهور الكثير من المفكرين والعلماء الإسلاميين فيها، إضافة إلى القصص الشعبية الواسعة الانتشار. لذلك كان علي أن أزود نفسي بآخر المعلومات الاقتصادية عن إيران وعن الشخصيات والحركات الموجودة فيها.

كان استقبالي من قبل وزير الاقتصاد الإيراني في مطار طهران استقبالاً رائعاً، فقد كنت أول وزير سوري يزورها، كما كانت الضيافة على مستوى عال جداً إذ أعطيت الجناح الرئاسي في فندق الهلتون، إلى جانب الأستاذ عبد العزيز الحجازي نائب رئيس مجلس الوزراء المصري آنذاك الذي كان يقطن في الجناح الملكي مع زوجته.

قمت حسب برنامج الزيارة المعد سابقاً بزيارة الشاه، ورئيس الوزراء الذي يتكلم العربية بلكنة سورية لبنانية، والكثير من الوزراء والمسؤولين. كما زرت عدداً من معامل الباصات والسيارات والمعرض الذي دعيت لزيارته. طلبت زيارة المشاهد الإسلامية والسير في الأسواق والتحدث مع رجال العلم والدين، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً في هذه الزيارة .

كانت المباحثات الاقتصادية ودية .. ورغم أنني لم أطلب أي قرض أو أية ميزة تجارية خاصة، فقد عرض علي زميلي وزير الاقتصاد تقديم قرض ميسر لتمويل مشروع إقامة معمل للسماد الفوسفاتي، ولتمويل مشروع لاستصلاح الأراضي وإنتاج اللحوم في سورية. ترددت في قبول العرض. إلا أنني علمت أن

عرضاً مماثلاً قدم للوفد المصري مع تمويل إقامة مصرف مصري إيراني مشترك في القاهرة. قلت في نفسي إذا كانت الشقيقة الكبرى قد قبلت هذا العرض فلست لا أقبله أنا الآن، وأترك لحكومتي بعد ذلك أمر قبوله النهائي والموافقة عليه، وهذا ما حصل بالفعل. إلا أنني عندما عدت إلى دمشق فوجئت بنقد وجهه إلي البعض لقبولي القرض، وباستحسان من البعض الآخر.

شرحت لهم أن الزيارة لم تهدف إلى إقامة علاقات مع النظام القائم في إيران، بالرغم من أن لجميع الدول العربية علاقات وثيقة معه، وإنما مع الشعب الإيراني الذي تربطنا معه روابط الدين والتاريخ والثقافة.

قمت بدوري بدعوة زميلي وزير الاقتصاد الإيراني لزيارة دمشق، حيث استقبله رئيس مجلس الوزراء، وتمت الموافقة على القرض المقدم من قبل إيران، وقام الوزير الإيراني مع وفده بزيارة معالم دمشق ومقام السيدة زينب حفيدة الرسول (ﷺ)، واستقبله فيه المهندس رضا مرتضى مع مجلس القائمين على خدمة المقام.

قمت في شهر تشرين الأول من عام ١٩٧٥ بزيارة ثانية إلى إيران مع وفد اقتصادي كبير رافقتني فيها زوجتي. واستطعت في هذه الزيارة أن أستكشف مظاهر الانفصال القائم بين النظام الحاكم وبين الطبقات الشعبية المعدمة. كما اكتشفت نظرة الطبقة الحاكمة إلى الدين مما قالته إحدى السيدات لزوجتي عندما علمت بأنها كانت صائمة ــ باعتبار أن الزيارة كانت في رمضان ــ من أن الدين في بلدنا للفقراء فقط. كان انطباعي أنه لا يمكن لمثل هذا النظام أن يستمر مهما كانت قوته العسكرية والدعم الذي يتلقاه من الخارج .

بعد سنوات، وفي عام ١٩٧٩ وبمناسبة يوم القدس، رأيت بأم عيني نهاية ذلك النظام وبداية نظام جديد، في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأستاذ عبد الحليم خدام مع وفد ضمني وضم المرحوم أحمد اسكندر وزير الإعلام آنذاك إذ حظينا بمقابلة قائد الثورة آية الله الخميني في بيته في مدينة قم مع وزير خارجية إيران آنذاك إبراهيم يزدي. وقمنا بأداء صلاة الجمعة في ساحة جامعة طهران حيث تجمع مئات الألوف من المصلين دعماً لتحرير الأقصى المبارك. لقد عبر هذا الموقف عن صحة توجه السياسة الخارجية السورية في العمل على كسبها الدول الإسلامية لتقف إلى جانبها في نضالها ضد العدو الصهيوني .

في ظل الثورة الإسلامية في إيران، تطورت العلاقات السورية الإيرانية تطوراً كبيراً، وعينت رئيساً للجانب السوري في اللجنة المشتركة السورية الإيرانية

التي عنيت بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وقمت بتوقيع اتفاقية التعاون التجاري واتفاقية ضمان الاستثمارات ومحاضر اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي تضم نتائج متابعة جميع أمور التعاون بين البلدين.

كان معي في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ثلاثة مدراء للعلاقات الدولية، حملوا رسالة التعاون الدولي، أولهم الأستاذ زهير صبري والثاني الأستاذ مصطفى البيطار والثالث الدكتور غسان حبش، وكان تفانيهم في متابعة دقائق الأمور جزءاً من علاقات المحبة والتقدير المشتركة التي كانت تضمنا. ففي إيران مثلاً أخذت لزيارة مدينة عبدان، وكان الوفد مع الأستاذ زهير صبري ينتظرني في طهران. تأخرت الطائرة إذ ظهر فيها عطل وهي في الجو مما استدعى هبوطها الاضطراري ثم إصلاحها والعودة إلى طهران.. عندما وصلت إلى المطار وجدت الأستاذ صبري يقبلني ودموعه تغرغر في عينيه فرحاً بعودتي إلى طهران سالماً. إنها مواقف تذكرني بأني كنت أتعامل مع العاملين معي كاخوة في فريق عمل لا نقبل إلا النجاح فيما نسعى إليه.

زيارة رومانيا

كنت أيضاً أول وزير سوري يزور رومانيا، وكان ذلك بناء على دعوة من زميلي وزير الاقتصاد الروماني السيد باتسان، بعد أن عدَّلت رومانيا من موقفها الذي اتخذته بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ واتجهت لتعيد علاقاتها، وبصورة خاصة التجارية منها، مع سورية والعرب إجمالاً. لم أكن أتوقع العروض التي قدمت لوفدنا الاقتصادي من الجانب الروماني. قال لي زميلي رئيس الوفد الروماني أن تعليماته من الرئيس تشاوشيسكو أن يقدم لنا كل ما تحتاجه سورية من تعاون في تنفيذ المشروعات السورية، وتوريد المواد والمعدات لمثل هذه المشروعات. أعددنا اتفاقاً اقتصادياً مع وعد بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية. أعلمت لاحقاً أنه قد تم ترتيب لقاء لي مع السيد رئيس الجمهورية، إلا أنه لم يكن في العاصمة بوخارست بل في كونستانتا على شاطئ البحر الأسود. كان اجتماعي مع الرئيس تشاوشيسكو ودياً للغاية فقد أكد لي استعداد بلاده لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية لسورية وللإسهام في عمليات التنقيب عن النفط، وبناء مصفاة للنفط وتوريد محطات للكهرباء، والقيام بعمليات استصلاح الأراضي. ثم انتقل للحديث عن سيادة الرئيس حافظ الأسد ورغبته بدعوته لزيارة رومانيا ولقائه، وأنه يؤيد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الدولة اليهودية، وأنه سيؤيد تنفيذ قرار التقسيم الأولي الذي صدر عندما أقامت الأمم المتحدة دولة إسرائيل.

لم أكن لأصدق ما سمعته. ولم أكن أتوقع اللطف والدماثة التي قابلني بها. نقلت ما سمعته إلى أصحاب الأمر في بلدي، وتم البدء بتنفيذ برنامج واسع للتعاون الاقتصادي، وتبادل الوفود، وقام سيادة الرئيس الراحل بزيارة رومانيا عدة مرات، آخرها في منتصف الثمانينات، وفي كل مرة كان يستقبل فيها استقبال الأبطال، كما قام الرئيس تشاوشيسكو بزيارة سورية، واصطحب في إحدى زياراته عقيلته ليس بصفتها السيدة الأولى وإنما بصفتها عضوةً في المكتب السياسي للحزب الحاكم.

في عام ١٩٧٤ أعلمت بأن علي أن أسهم في التحضير لوفد سوري إلى رومانيا برئاسة سيادة الرئيس الراحل. أعددت بالتعاون مع الوزارات المعنية الملف

الاقتصادي للزيارة، وكان يتضمن عدداً من المشروعات الهامة كالتنقيب عن النفط ومصفاة للنفط ومعمل للسماد.

كان الوزراء المختصون يناقشون المشاريع العائدة لهم. فطلب مني نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أن أتولى عوضاً عن وزير الصناعة مناقشة مشروع المصفاة المقدم من الجانب الروماني. أخذت المشروع ودرسته مع الفنيين، فوجدت أن هناك نقاطاً عديدة غير مقبولة فيه. وضعت قائمة بها وبدأت التفاوض بشأنها، ولم يرق للجانب الروماني ما أثرته من نقاط وخاصة ما يتعلق بإلغاء تثبيت أسعار المواد السورية التي ستستخدم في سداد قيمة القرض المقدم إضافة إلى السعر والضمانات وغيرها.

ذهبت مع نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لمقابلة رئيس الوفد الروماني لبحث هذه الأمور، فتمت تسوية بعضها، وبقي بعضها الآخر معلقاً.

سألني أحد أعضاء الوفد الأكثر مني قدماً عما تم، فشرحت له الموضوع، ومن سوء حظي أنه نقله إلى سيادة الرئيس على أنه محاولة مني لتخريب العلاقات بين البلدين. هذا ما سمعته من سيادة الرئيس عندما كنت مع بقية الوزراء بانتظار خروجه لبعض المقابلات، حاولت أن أشرح له الأمر فلم يتح لي المجال. عدت إلى المفاوضات وحاولت إنهاء الأمور المعلقة مع إخواني الفنيين، وألغيت شرط تثبيت الأسعار، واعتذرت لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عن توقيع الاتفاقية لأنها ما زالت تتضمن بنوداً غير واضحة، فوقعها هو عن الجانب السوري.

حاولت في الطائرة عند العودة إلى دمشق أن أشرح لسيادة الرئيس الموضوع فلم يُسمح لي بمقابلته. عندما عدت إلى دمشق قال لي السيد رئيس الوزراء أنه لو وقعت الاتفاقية قبل تعديلها لكان ذلك ضربة كبرى للحكومة.

ذهبت إلى مكتبي وكتبت رسالة لسيادة الرئيس شرحت فيها كل ما أدخلته من تعديلات على مشروع اتفاقية عقد تنفيذ المصفاة وأرسلت الرسالة.

وبعد ظهر نفس اليوم، أخبرني مدير مكتبه أن سيادة الرئيس قرأ الرسالة ويقول لك:

"البلد التي فيها أشخاص مثلك لا يخشى عليها..".

مضت سنوات ذهبت فيها إلى الكويت ثم عدت. واصطحبني سيادة الرئيس الراحل معه في زيارة إلى رومانيا، وكان معي المهندس نبيل الحامد مدير عام مصفاة بانياس. كنت أترأس الوفد الاقتصادي، وأطلع سيادة الرئيس على كل ما يتم

من حلول للقضايا المعلقة. كانت قضايا المصفاة ومعمل السماد الفوسفاتي من أصعبها.. حتى أن المهندس نبيل الحامد لم يجرؤ آنذاك على تسوية الموضوعات المعلقة. وكان من أهمها موضوع التشقق في المفاعل، والغرامات الناجمة عن التأخير في تنفيذ العقد وفوات الربح، وإصلاح الخزان الكروي، وإجراء تجارب استلام وحدة المياه الحامضية، وقطع التبديل.

استدعيت أثناء المفاوضات للمثول أمام السيدين الرئيسين، فشرحت لهما بلطف الأمور الإيجابية في المفاوضات ثم بدأت بذكر الأمور المتبقية.

وصدف أن غادر سيادة الرئيس حافظ الأسد الاجتماع لدقائق معدودة وبقيت مع الرئيس تشاوشيسكو والمترجم لوحدنا، فرجوته أن يرسل وفداً لإصلاح المفاعل الذي يتوقف عليه أمر تشغيل المصفاة. ووعدني بذلك ورجوته أن يعلم سيادة الرئيس حافظ الأسد بالأمر دون أن يقول له أن ذلك كان بناء على طلبي. ولما عاد سيادة الرئيس الأسد إلى الاجتماع أعلمه بقراره إلا أنه قال له بعد أن غادرت – كما أعلمني الدكتور المترجم فيما بعد– "إن وزير اقتصادك دبلوماسي إضافة إلى أنه فني".

جاء الوفد الروماني وأصلح المفاعل، إلا أن بقية الموضوعات لم تحسم إلا في عام ١٩٩٩، مما أكد الشعور لدي بأني كنت على حق في اعتراضي على نصوص العقد رغم علمي بالأهمية الفائقة للمصفاة بالنسبة لبلدنا.

كانت لي زيارات مماثلة إلى الكثير من البلدان الاشتراكية، كبولونيا وبلغاريا، تم فيها توقيع اتفاقات اقتصادية. كما تمت فيها لقاءات مع رؤساء الوزارات في تلك البلدان التي كان الحديث يتم فيها عن الصداقة والعلاقات الاقتصادية ومواقف الرئيس حافظ الأسد.

العمرة

لم أكن أتوقع أبداً أن أحظى بأداء مناسك العمرة لأول مرة في حياتي في وفد يرأسه سيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد. كان ترتيبي في السيارة التي أخذتنا إلى مكة المكرمة مع المرحوم الدكتور مدني الخيمي وزير الصحة آنذاك. أخذت بجلال الكعبة المشرفة والسكينة التي سادت الجو عند نظرتي الأولى إليها. كان صوت المطوف هادئاً مما جعلني أتسابق لكي أكون خلف سيادة الرئيس حتى أسمع دعاء المطوف.

أنهينا مناسك العمرة، وقبل أن نعود إلى المقصورة التي يجلس فيها الإمام أحياناً، قيل لنا أنه تكريماً لرئيسنا سيفتح لنا باب الكعبة وسندخل إلى الداخل للصلاة. صلينا مع سيادة الرئيس في الاتجاهات الأربعة للكعبة من الداخل، ثم عدنا إلى المقصورة، وصلى بنا الإمام ودعا لسيادة الرئيس ولسورية إضافة إلى ما يدعو به عادة من أدعية لولاة الأمر وللمؤمنين والمؤمنات، وأكرم سيادة الرئيس إمام المسجد الحرام والمطوف بهداياه السخية وعدنا من هناك إلى جدة.

في عودتي بالسيارة مع الدكتور خيمي أخذ يداعبني بنكاته الجميلة فقال لي:

" قلت لسيادة الرئيس أن الدكتور العمادي أخذه الحال أثناء الطواف، ولكن لم أستطع أن أقول له ما حصل لي.. فقد فقدت الخف الذي أعطي لي كما سقط الإزار عني عندما انقطع الحزام.." ثم تابع حديثه قائلاً:" هل تعلم أني سميت مدني لأني ولدت في المدينة فأنا هنا من أصحاب البيت"

الانفتاح الأول

يتمثل الانفتاح الأول الذي حققه السيد الرئيس حافظ الأسد في "إعادة الحزب للجماهير" وهو تعبير أريد به وصف العلاقة الجديدة التي أقامتها القيادة متمثلة بالسيد الرئيس مع جماهير الشعب الواسعة في جميع القطاعات والمهن والمحافظات والريف والمدن. فلقد تولد لدى الجماهير شعور الثقة وروابط الأمل بما تقوله القيادة، وتعزز ذلك بالاستفتاء على الدستور وانتخابات مجلس الشعب وإقامة الجبهة الوطنية التقدمية والاتحادات المختلفة وتواجد السيد الرئيس بين المواطنين في جميع المناسبات الوطنية والقومية.

صاحب هذا التطور الداخلي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي كانت قد قطعت معها العلاقات بعد حرب عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، والزيارات التي قام بها الكثير من القيادات الأوروبية ورئيس الولايات المتحدة بالذات نيكسون ووزير خارجيته والوفود المصاحبة، وتمثل هذا الانفتاح أيضاً بتوثيق العلاقات العربية، التي اعتراها وهن في الفترة الماضية، وبقيام الاتحاد الثلاثي مع مصر وليبيا.

أما من الناحية الاقتصادية فقد تمثل الانفتاح الأول بما قاله السيد الرئيس في إحدى كلماته ووضع في يافطة كبيرة علقها أصحاب المحلات التجارية في طريق الصالحية بالقرب من مجلس الشعب وكتب عليها:

"التجار طبقة شريفة من طبقات الشعب المنتجة" و "واليد المنتجة هي اليد العليا في دولة البعث".

وتلا ذلك إلغاء سقف المبلغ الذي كان يمكن للصناعي استثماره في إقامة صناعة ما، وتوجيه سيادة الرئيس الراحل لي بأن أجتمع بالتجار والصناعيين في غرفة تجارة حلب لحل مشاكلهم وزيارة معاملهم. لقد نفذت ذلك بكل صدق وتفان، فكنت أجتمع في غرفة التجارة بعد افتتاح سوق الإنتاج الصناعي والزراعي وأترك الكلام لمن يريد ليقدم شكواه، ثم أتخذ القرار اللازم في الجلسة ذاتها.. كان المعمل الأول الذي رتبت لي زيارته السيدة ندوى عيسى مديرة اقتصاد حلب هو معمل عمر الصباغ. دخلت المعمل فوجدت شاباً أنيقاً يمسح الآلات بيده ويقوم بالإصلاح

والتزييت. عرفت فيما بعد أنه صاحب المعمل وأنه مهندس. كان بعض الصناعيين الآخرين يضعون أنوال النسيج في القسم الداخلي من مخازنهم يحاولون إخفاءها أو التقليل من أهميتها خوفاً من التأميم أو إجراءات أخرى. تم تطمين الناس بصدق ما ورد في الدستور وما أكده السيد الرئيس بالذات بأنه لا تأميم ولا مصادرة ولا نزع ملكية إلا لمصلحة عامة ولقاء تعويض عادل.

وأعترف أن نزع شكوك الماضي وحزازاته لم يكن أمراً سهلاً، فقد بقي بعض الناس يحتفظون بالشك فيما نقول، وقبل البعض ما نقوله كواقع يجب أن يتعايش معه.

في نفس الوقت تم تأليف لجنة من رئيس اللجنة الاقتصادية وعضوية وزير الصناعة الأستاذ متعب شنان ورئيس مكتب العمال القطري الأستاذ عبد الله الأحمد ومني لفتح مجالات جديدة أمام استثمارات القطاع الخاص الصناعية. وبالفعل سمح له بإنتاج قياسات معينة من البرادات والصناعات التي لا يزاحم فيها القطاع العام. كانت هذه العملية خطوة إلى الأمام وتعبير عن الرغبة في الانفتاح على القطاع الخاص.

لعل الانفتاح الأكبر على القطاع الخاص العربي والأجنبي كان في حقل السياحة. فقد تم اتخاذ القرار ببناء فندقين في دمشق، ولم يكن أمر تنفيذ هذا القرار سهلاً، لأن سورية لم تكن لديها خبرة في هذه الأمور. فتطلب الأمر دعوة خبراء كان أحدهم من أشهر المهندسين المعماريين في القطر المصري. إنني أذكر الاجتماعات التي عقدها رئيس مجلس الوزراء آنذاك اللواء عبد الرحمن خليفاوي مع الوزراء والوفود المفاوضة، والتي كانت تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل، وانتهت بتوقيع عقود البناء. كما لم يكن سهلاً أخذ موافقة مجلس الشعب على بعض الاتفاقات المبدئية بين وزارة السياحة ومستثمرين عرب من أجل إقامة فنادق ومنتجعات كمجموعة الشيخة بدرية وغيرها. وقد كان للأستاذ عبد الله الخاني وزير السياحة آنذاك فضل كبير في متابعة تنفيذ الفندقين وفي التصميم، وحتى في إعطاء المسحة الدمشقية لفندق الشيراتون بصورة خاصة.

كان المؤشر الثالث على عملية الانفتاح الاقتصادي توقيع عقود التنقيب عن النفط التي سميت بعقود الخدمة. لم تكن سورية محظوظة باكتشاف حقول نفطية جديدة بالتكنولوجية الروسية التي كانت متعاقدة معها ومستخدمة لخبرائها. تم البدء بتوقيع عقد للتنقيب عن النفط مع رومانيا وكانت حصيلة تنفيذه مع الأسف سلبية،

أدت إلى إقصاء وزير النفط الروماني من منصبه، تلا ذلك توقيع عقود مع شركات غربية.

كان يطلب إليّ أن أتعاون مع وزير النفط المختص في الدفاع عن هذه العقود في مجلس الشعب، وإني لأذكر النقاش الذي تم حول عقد شركة شل. كان وزير النفط لبقاً ودبلوماسياً ولا يريد إزعاج رفاقه من ممثلي الطبقة العاملة من أحزاب الجبهة. فقد كان رده على الأخ أبو قدري: "أنت تعلم أني كنت معكم من قيادات الطبقة العاملة عندما كنت مديراً عاماً للشركة الخماسية وهي أكبر شركة قطاع عام في البلد إلا أن هذا الأمر هو توجه سياسي أملته الضرورة وعلينا أن ننفذه".

أما موقفي في مجلس الشعب، فقد لخصته بأن الموضوع موضوع اقتصادي فني، نستطيع مناقشة كل نقاطه معكم هنا، فإذا وجدتم معنا أنه لمصلحة سورية فوافقوا عليه، وإذا وجدتم غير ذلك فيمكنكم رفضه.

وهكذا تمت الموافقة. واستطاعت شل أن تكتشف حقل عمر الذي يعتبر أكبر الحقول لدينا. لاشك أن دخول شركات النفط الغربية للعمل في بلدنا قد أكد خطوات الانفتاح الاقتصادي الخارجي لبلدنا.

رافق هذه العمليات استمرار تحرير عمليات الاستيراد والتصدير التي بدأها الأستاذ مصطفى الحلاج وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق، وكذلك التعليمات الأكثر مرونة المتعلقة بعمليات القطع الأجنبي، وإحداث المؤسسة العامة للمناطق الحرة وإصدار أنظمتها، والتوجه إلى السوق اللبنانية وافتتاح أول مصرف تجاري سوري خارج الأراضي السورية. لقد كان للزيارة التي قمت بها مع زميلي وزير المالية الأستاذ محمد الشريف إلى لبنان، ومدير عام المصرف التجاري السوري الدكتور ديب أبو عسلة، واللقاءات التي عقدناها مع رئيس الوزراء والفعاليات الاقتصادية والمالية والمصرفية، أثراً واضحاً في الإفصاح عن التوجهات الجديدة في الانفتاح للاقتصاد السوري.

لقد تزاحم المعلقون الأجانب في كتاباتهم عن هذه التوجهات الجديدة، فكتب السيد بيتر جنكز (PETER JENKINS) مقالاً أشاد فيه بحكمة السيد الرئيس، وأن الاقتصاد السوري يسير بصورة حسنة رغم الأعباء الملقاة عليه، وأن الحكومة السورية تتضمن من بين أعضائها أناس غير حزبيين ومنهم من درس في الغرب كالدكتور محمد العمادي الذي سيترأس في العام المقبل اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وأن التجار بعد عملية التحرير التي تمت

في الاقتصاد يتحدثون حديثاً يختلف عن حديثهم السابق بعد أن وجدوا مجالات جديدة للربح.

كما كتب السيد جيمس باكستون (JAMES BUXTON) في جريدة الفايننشال تايمز اللندنية في الثاني من نيسان عام ١٩٧٤ عما شاهده في دمشق، والحديث الذي دار بيننا عن إعادة بناء الاقتصاد السوري ودور القطاع الخاص فيه، وتقويمي الإيجابي لهذا الدور، والمساعدات العربية، وتوقعات إنتاج النفط السوري ومشاريع الري الكبيرة، وعن قصور مصادر التمويل الغربية في تزويد سورية بحاجتها من القروض لبناء اقتصادها.

زيارات ناجحة

من الصعب أن أسرد جميع المهام التي أوفدت من أجلها إلى بعض الأشقاء العرب، لكني سأذكر اثنتين منها فقط. واحدة قبل المغادرة إلى الكويت والثانية بعد العودة منها.

كانت الأولى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن دخل الجيش السوري إلى لبنان لإيقاف القتال بين الاخوة اللبنانيين. فقد اتصل بي رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمود الأيوبي وقال لي:"ستذهب اليوم إلى أبو ظبي حاملاً رسالة إلى سمو الشيخ زايد من سيادة الرئيس". قلت:"اليوم؟". قال: "نعم.. والطائرة في انتظارك".

ذهبت إلى البيت لأخذ حقيبة السفر في طريقي إلى المطار. ولم أصطحب أحداً معي لمساعدتي، إلا أن وزارة الخارجية أعلمت سفارتنا هناك بالأمر.

في الطريق لاحظت أمراً غريباً بحركة الطائرة ومسارها. أذكر أنني شاهدت مدينة المنامة والآن وكأن الطائرة عادت إليها ثانية. استفسرت عن الموضوع فقال لي العميد صالح الحكيم، الذي أصبح برتبة لواء فيما بعد، أن أحد محركي الطائرة تعطل نتيجة اصطدامه بكتلة هوائية ثلجية، وأنه يحاول الهبوط اضطرارياً في البحرين للإصلاح والتزود بالوقود. تم الهبوط بالسلامة وعادت الابتسامة على الوجوه وأعيد تشغيل المحرك وتزودنا بالوقود وحمدت الله أني كنت أحمل معي ما يكفي لدفع ثمن الوقود، إذ لم تكن هناك وقتها ترتيبات خاصة بشأن هذه الموضوعات بين شركات الطيران في البلدين، ووصلنا إلى أبو ظبي، وكان الاستقبال كعادة الاخوة هناك حاراً وأخوياً..

من حسن حظي أن مسؤول المراسم الذي أولج إليه أمري، كان الأستاذ فواز القدسي، ابن الرئيس السوري السابق ناظم القدسي، فطلبت منه ترتيب زيارتي لصاحب السمو الشيخ زايد.

كان الشيخ زايد مقيماً في البر خارج أبو ظبي. وصلت إلى هناك فوجدت بعض الكرفانات وخيمة فرشت بالسجاد والطنافس وفي صدرها جلس سمو الشيخ زايد ومن حوله بعض رجاله.

قدمت له تحيات وتمنيات السيد الرئيس، وذكرته بزيارته لدمشق وزيارة السيد الرئيس لأبو ظبي قبلها، والمودة التي تجمعهما وتجمع بلدينا، ثم عرضت الموضـــوع الـــذي أوفدت من أجله. وكان الحديث طويلاً مازلت أذكر منه جملتين لا أنساهما أبدا .

الأولى: "قل للرئيس حافظ أخوك زايد ما يخيبك".

والثانية: "إذا اختلفت سورية مع مصر فحتى الراعي- والتفت مؤشراً بيده إلى الصحراء_ في هذه الصحراء لن يكترث بما تقولونه ولن يسمع لكم".

عدت إلى السيد وزير النفط الدكتور مانع سعيد العتيبة في بيت والده الشيخ سعيد الذي كان رئيساً لغرفة تجارة أبو ظبي، وكان قد زارني مع وفد في دمشق أثناء احتفالات معرض دمشق الدولي، وتوثقت العلاقات بيننا إذ كان لطيفاً مستبشراً ومبتسماً دائماً ومحباً للسوريين، وأكملت موضوع تحديد كمية النفط التي ستعطى لنا مع كامل تفاصيل الموضوع.

أرسلت رسالة بما تم معي إلى الأستاذ الأيوبي، وأتاني الجواب بالموافقة على ما تم والعودة إلى دمشق.

كانت هناك نقطة واحدة لم تحسم بعد. من سيتعاقد على النقل إلى المرافئ السورية؟ ومن سيحدد الأجور؟ ومن سيدفع القيمة؟.

تذكرت في موضوعات النفط الجملة الشهيرة التي قالها لي أحد الذين كنت أسألهم عن مبيعات النفط عندما كنت في لجنة التحقيق المتعلقة بموضوع العقود النفطية التي تم توقيعها ورفض أصحابها سحب الكميات المشتراة إلا بعد إجراء تخفيض على الأسعار المتعاقد عليها، كانت الجملة: "كفاك يا دكتور عمادي أسئلة.. ألا تعلم أن النفط مثل النار من تعامل به أحرق يديه".. تذكرت ذلك وعدت إلى الدكتور مانع العتيبة وزير النفط ورجوته أن يقوم هو بالتعاقد، وأن يقوم بما لديه من خبرة بتحديد الأجور، وينظر في أمر تحميل الأجرة كجزء من المنحة أو إضافة إليها. وهذا بالفعل ما تم. وعندما سألني مدير مكتب تسويق النفط بعد عودتي عن موضوع التعاقد.. قلت له:" أرجوك لا تسألني لأن كل ما تم إنما تم من قبل الدولة المانحة وليس لي علاقة به".

أما المهمة الثانية التي أوفدت بها بعد عودتي من الكويت فكانت إلى الكويت بالذات. حملت رسالة شفهية من سيادة الرئيس إلى صاحب السمو أمير دولة الكويت. كان الأستاذ جاسم الخرافي ما زال وزير المالية وقتها، وكنا نتعاون معاً

في المجالس الاقتصادية العربية، وقد كلف باستقبالي وأخذني إلى بيته وقدمني لعائلته. ذهبنا معاً لمقابلة سمو الأمير الذي رحب بي وذكرني أنه مازال يعتبرني من أبناء الكويت. حدثته عن عمق العلاقات بين شعبينا وبلدينا ودور سيادة الرئيس حافظ الأسد منذ بداية الحركة التصحيحية في تطويرها وتوثيقها، وزيارة وزير الخارجية الأستاذ عبدالحليم خدام للكويت في عام ١٩٧٢ التي رافقته فيها زمن الأمير الراحل، وكيف أعاد وصل وشائج المودة والمحبة. ثم تحدثت عن محبة سيادة الرئيس له وللشعب الكويتي وأن رئيسنا يعني ما يقوله فإذا أحب أحب، أي أنه يدعم كلماته بكل قواه، ثم تحدثت عن ضرورة استمرار دعم الكويت لسورية، وخاصة في ظروف الحصار الصعبة التي تواجهها سورية بسبب مواقفها المبدئية. ووافق سمو الأمير على متابعة الدعم وتقديم كميات من النفط والمنتجات الكيماوية والنفطية لسورية وحملني تحياته ومحبته لسيادة الرئيس الأسد.

كانت لي زيارات مماثلة إلى المملكة العربية السعودية وإلى الجماهيرية العربية الليبية والصناديق العربية والكثير من الدول الصديقة في المعسكر الاشتراكي. كنت أعتبر النجاح في أداء المهمة أكبر جائزة تقدم لي لقاء ما قمت به.

في مجلس الشعب

كان مجلس الشعب بالنسبة لي يمثل قيم الديمقراطية التي تتغنى بها الشعوب. وكلما احتدم النقاش فيه مع الوزراء، كان ذلك دليلاً على أن المجلس يقوم بإحدى المهام الملقاة عليه وهي محاسبة السلطة التنفيذية. وكنت أذكر ذلك باعتزاز أمام الوفود الاقتصادية الأجنبية وخاصة أمام الصحفيين الأجانب. وكانت علاقتي مع السادة أعضاء المجلس جيدة إذ كنت أجلهم وأحترمهم وأستقبلهم وأنفذ ما أستطيع تنفيذه من مطالبهم، إلا أنه كان علي مع ذلك أن أتحمل الهجوم الذي يوجه إلى الحكومة عندما أكون في موقف المدافع عن التشريع أو الإجراء الذي هو موضع البحث.

في عام ١٩٧٧ رشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب عن مدينة دمشق بناء على طلب الرفاق، وكانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس، وكان من جملة المرشحين عن هذه المدينة السادة علي الحلبي ومحمود حديد ومحمود سلامة والمهندس هشام الساطي.

طلب مني الأخ محمود سلامه أن نعمل سوية في الحملة الانتخابية... سألته:" لماذا؟". قال:" لأنه يوجد في دمشق نحو أربعين ألف بقال وسمان وتاجر وصناعي وكلهم سيصوتون معك". اعتذرت وقلت:" سأبقى مستقلاً ". نجحت في الانتخابات بعدد كبير من الأصوات. طبعاً إني أقر الآن بأن على المرشح واجب كبير تجاه من انتخبه وخاصة تجاه من شارك معه في الحملة الانتخابية. وصرت بعدها أكثر تفهماً لمراجعات السادة أعضاء مجلس الشعب للوزراء، كما أعطاني وجودي كعضو في مجلس الشعب قوة أكبر من كوني وزيراً إذ أصبحت زميلاً ووزيراً. وهكذا توثقت علاقاتي بصورة أكبر مع السادة أعضاء مجلس الشعب وتبين لهم صدق عواطفي واحترامي وتقديري للدور الذي يقومون به.

وسأورد بعض العبارات التي تلقيتها من بعض السادة الزملاء. لقد أكبرت لهم هذه الكلمات الصادقة واحتفظت بها حتى الآن تعبيراً عن محبتي وتقديري لهؤلاء الاخوة والأخوات:

" شكراً يا أبا عمر

صدقاً أقول لكم لقد كنت بليغاً وموضوعياً، وأحسن رد أسمعه من مسؤول ولكن حبذا توحيد الأنظمة بتعليمات موحدة.

وليد حمدون

الأخ الكريم أبو عمر:

أسعد الله مساءكم،

لا أستطيع أن أخفي إعجابي بهذه الدبلوماسية العالية.

إنها مزيج رائع بين الدبلوماسية والفكر الإداري والاقتصادي ولكني أود أن أسأل:

"ترى هل يكفي أن نوفر المناخ الاستثماري لاستجلاب المستثمرين؟

ألا تعتقد أن المستثمرين يرفضون أي إصلاحات اقتصادية قبل الولوج بإصلاحات النظام السياسي؟

هل اكتفى الغرب بالإصلاحات الاقتصادية في أوروبا الشرقية؟

ألم يطالب بانهيار النظام السياسي القديم؟

ألا تعتقد أن المستثمرين يرغبون أولاً التوجه لإصلاحات سياسية ذات طبيعة ليبرالية..

أرجوك أن تتحمل جهلي فلك فيَ أجر وثواب."

محمود سلامة

الرفيق الدكتور

كنت كعهدي بك بليغاً ولبقاً

وأرجو أن تستطيع في المستقبل زيادة الفائدة على الأموال بحيث تعيد للقطر كل الطيور المهاجرة.

أبو النور

أحمد قرنة

الدكتور محمد العمادي الأكرم ١٩٨٨/٣/١٣

تحية عربية من القلب

وأما بعد، فان لقاءنا في ذلك المساء في فند ق الميرديان، ترك أثراً عميقاً في نفسي، أعتقد أنه سيلازم مشاعري طوال حياتي. لقد كنت يا سيدي كبيراً، كما أنت دائماً وكنت طيباً وحنوناً.. ولا أريد أن أضيف لئلا أبدو في مظهر المبالغة..

لك خالص الاحترام والتقدير والإعزاز..

وأرجو أن يسعدني الحظ بلقائك قريباً.

المخلص

نصر الدين البحرة

السيد وزير الاقتصاد المحترم

تحية عربية

أرجو أن تكون أولاً بصحة جيدة، وكل عام وأنت بخير

وأرجو دائماً أن تكون بألف خير.

الزميلة أميمة حضور

السيد الدكتور العمادي المحترم

أحسنتم عرضاً وشرحاً

كان الله في عونكم

تفضلوا بقبول تقديري

واحترامي.

أخوكم

عبد المجيد الطرابلسي

السيد وزير الاقتصاد الدكتور العمادي

أشكر لكم جزيل الشكر حديثكم العلمي الصريح الصادق... وما عرضناه من ملاحظات هو هاجس كنا نريد أن نطمئن إلى كونه موضوع رعايتكم...

أشكر لكم لطفكم في الحديث ودماثتكم في الرد.

أخوكم

رياض نعسان آغا

* * *

ومع هذا فإن لكل جواد كبوة. وكانت كبوتي الوحيدة في مجلس الشعب كالآتي:

كنت في جولة في المحافظات أتفقد فيها مديريات ومؤسسات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكانت دير الزور المحطة الأخيرة قبل عودتي إلى دمشق. التقيت في دير الزور بالعاملين في الوزارة وقمت بزيارة فرع مؤسسة صيدلية وسألت المديرة آنذاك عن توفر الدواء والأدوية غير المتوفرة فطمأنتني السيدة المديرة بأن كل شيء متوفر ولا يوجد نقص.

في اليوم التالي حضرت اجتماعات مجلس الشعب فإذا بإحدى عضوات مجلس الشعب من مدينة دير الزور تقول بأن الدواء مفقود في دير الزور... وأرادت تحميلي مسؤولية فقدان الدواء.. انتظرت حتى أكملت حديثها وبناء على طلب السيد رئيس المجلس قمت وقلت لها:

" يا سيدتي.. أقسم لك أني كنت البارحة في دير الزور وزرت مؤسسة صيدلية (فارمكس) بالذات واجتمعت بالمديرة وسألتها عن توفر الدواء فأكدت لي توفر الدواء وعدم وجود أي نقص فيه. ومع ذلك إذا كانت هناك أدوية غير متوفرة فأرجو إعطائي القائمة لتأمينها" وجلست..

كان الجواب من السيدة عضوة المجلس أن قالت لي ما معناه:

"أنا عضوة في هذا المجلس وأمثل الشعب بكامله وقول وزير الاقتصاد بتوفر الدواء يعني أني كذبت وأنا لا أكذب".

طلب مني رئيس المجلس التحدث فقلت:

طُلبت لحضور اجتماع في مجلس الشعب وبدأ النقاش والهجوم على إجراء رفع السعر واشترك في ذلك حتى السيد رئيس مجلس الشعب ذاته مع أن الأصول تقضي من مقام الرئاسة أن تتصف بالموضوعية والحياد في إدارة الجلسات وتأمين الحرية لمناقشة الموضوعات المطروحة.

تلقيت الكثير من الصدمات من اليسار والعمال والفلاحين وفي النهاية تمت الموافقة على إجراءات الحكومة.

في نفس اليوم كان علينا أن نذهب إلى المطار لوداع أحد الرؤساء الضيوف. كنت أقف قريباً من سيادة الرئيس رحمه الله وكأنه أراد أن يسمعني ما سيقوله.

التفت سيادة الرئيس إلى السيد محمود حديد وقال له: "إن الذين لا يعرفون حتى الآن أن الدكتور العمادي هو ممن أحيطهم برعايتي فأظن أنهم لا يعرفون شيء ".

طرت فرحاً بما سمعت وشكرت سيادة الرئيس، وعدت إلى المجلس أكثر تواضعاً مما كنت تجاه زملائي، لأن من يحظى بمحبة الرئيس يجب أن يكون كذلك.

رئاسة اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

أعلمني الأخ الدكتور محمد الأطرش المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وزير مالية سورية حالياً، أن سورية هي إحدى الدول المرشحة لرئاسة الاجتماعات المشتركة للبنك والصندوق لعام ١٩٧٦، وإذا كنت أرغب بذلك فسيواصل مساعيه، وإنما عليَّ أن اتصل بزملائي في المنطقة لتأييد ترشيحي. لم يطل الأمر كثيراً فقد حصلت على موافقة وزراء المال والاقتصاد في منطقتنا، وتم انتخابي لرئاسة الاجتماعات المشتركة التي تقرر عقدها في مانيلا بالفيليبين، في الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن من تشرين الأول ١٩٧٦.

جرت العادة أن يكون لكل بلد الحق في تعيين محافظين أحدهما للصندوق والآخر للبنك الدولي. وكان وزير المالية الدكتور صادق الأيوبي، محافظ سورية لدى البنك الدولي، خلفاً للأستاذ محمد الشريف الذي كان محافظاً في عام ١٩٧٥ عند إجراء عملية الانتخاب، وقد أكرمني الدكتور الأيوبي بالتحدث باسمه أيضاً كرئيس للمؤتمر.

تلقيت في أيلول ١٩٧٦ دعوة من السيدة الأولى للفيليبين أميلدا روميلدز ماركوس لاستضافتي وزوجتي في بيت مالاكانيان للضيافة، شكرت السيدة الأولى على هذه الدعوة الكريمة واستأذنتها أن أبقى قريباً من زملائي العاملين معي في الفندق.

استأذنت سيادة الرئيس الذي زودني بتوجيهاته وحملني هديةً من أكواب الشاي المفضضة – التي تفخر حلب بصناعتها – للسيد رئيس الجمهورية.

كان الرئيس ماركوس يريد أن يجعل من هذا الاجتماع نقطةً مضيئةً في حياة الفيليبين. لذلك جنَّد له مع وزوجته كل الإمكانيات لإنجاحه. فخلال أقل من سنتين أقام مجمعاً للمؤتمرات وداراً للمتحف وشوارع وحدائق حول المجمع ونقل شجر النخيل وزرعه على طول الساحل المقابل للمجمع.

بعد وصولي قمت مع زوجتي بزيارته في مكتبه، وكانت زوجته في حـ-. وقدمت له تحيات سيادة الرئيس وهديته، فأعجب هو وزوجته بالهدية، وأعلمني عن رغبته بزيارة سورية وأن يلتقي بسيادة الرئيس.

في يوم الافتتاح جرى تجنيد مئات من الطالبات، لبسن زياً أبيض وورديـ موحداً مع جناحين على شكل جناحي الفراشة، يظن الإنسان القادم أن ملائكة الرحمة قد اصطفت لاستقباله، وكانت العادة في مثل هذه الاجتماعات ـ ومازالت ـ أن يذهب رئيس الاجتماع مع رئيس البنك الدولي ورئيس صندوق النقد الدولي لاستقبال رئيس الدولة الذي قدم مع زوجته، وبدلاً من الحرس الجمهوري كانت صفوف الطالبات ترافقنا حتى المنصة.

عبَّرت الكلمة التي ألقيتها عن رغبات البلدان النامية، وما يعلقونه من آمال على هاتين المؤسستين، وعما تقوم به سورية من أجل السلام والإعمار والتنمية.

ومما قلته أننا يجب ألا ننسى أبداً الجوع والفقر وعدم المساواة الاقتصادية القائمة في مجتمعنا الدولي، وعلى مؤسساتنا أن تعمل على معالجة هذه الأوضاع بإرساء أسس نظام اقتصادي جديد يكفل تحقيق التنمية، ويضمن حسن توزيع ثمارها بين المشاركين في إنتاجها. كما تحدثت عن قوى السوق وقلت بأن قوى السوق يمكن أن تكون وسيلة ناجعة وعادلة في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة، عندما تكون الثروة والقوى الاقتصادية متوازنة ومتكافئة، أما بوجود فوارق كبيرة، كما هي الحال في عالمنا اليوم، فان قوى السوق تعمل في صالح الغني والقوي.

كان هذا الاجتماع فرصةً ثمينةً لي لأوطد علاقات بلدي مع البلدان الأخرى، وأن أبحث عن طرق جديدة لتلقي المساعدات والمعونات المختلفة. لم أكن أتوقع أبداً أن يتم الاتصال بي من بلدين صديقين كانا مشهورين بعدائهما لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كان الغرض من الاتصال الانتساب إلى هاتين المؤسستين، أما البلدان فكانا الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية. لقد أحدث ذلك الاتصال ضجةً لدى قيادات هاتين المؤسستين، واتصالات فورية بواشنطن، وبحث لقضية الخلاف بين تايوان والصين، مما أدى إلى اتخاذ قرار بأخذ العلم بالموضوع وطلب تقديم طلبات رسمية ومعلومات اقتصادية ومالية، وبذلك تأجل الموضوع.

عندما تحدثت عن السلام في كلمتي، اتصل محافظ إسرائيل في الصندوق يطلب تسجيل اسمه في قائمة أسماء المتحدثين ليرد على موقف السلام الذي تحدثت عنه، وكان على رئيس الاجتماع أن ينادي على كل حاكم بلدٍ يريد أن يتكلم وأن

يشكره في نهاية كلمته، فأعلمني السكرتير العام للصندوق بذلك. وظن الآخرون أنني وقعت في مأزق، لكنني كنت مصمماً على ألا أقترف مثل هذا الأمر. قلت له لا يمكنني أن أقوم بذلك وعندما سيأتي دور حاكم إسرائيل في التحدث سأترك المنصة ثم أعود، فقال لي السكرتير العام إن المحاضر تثبت أن بلدين عربيين ترأسا هذه الاجتماعات في سنوات سابقة لم يعترضا على المناداة على حاكم إسرائيل. كان جوابي قطعياً باني لن أفعل ذلك. وساعدني في الدفاع عن موقفي رئيسا البنك والصندوق، وشاركني في الانسحاب من قاعة الاجتماعات وقتها جميع الوفود العربية.

استطعت أن أطوي الموضوع سريعاً في هذه الاجتماعات باللقاءات المختلفة التي قمت بها، وساعدني على ذلك أن علاقات بلدي مع الجميع كانت حسنة، ولأن الفيليبينيون يريدون إنجاح مؤتمرهم بأي ثمن.

كانت الموضوعات المبحوثة في المؤتمر متشعبة، شملت الأمور المتعلقة بالمناخ الدولي، وتوقعات النمو، وتدفقات رؤوس الأموال باتجاه البلدان النامية، والنظام النقدي الدولي، والقيود التي مازالت قائمة على حركة رؤوس الأموال، والديون الخارجية للبلدان النامية، والمعركة ضد التضخم والبطالة. كما تضمنت الموضوعات المتعلقة بالسيولة المالية الدولية، والاحتياطات الدولية، ودور وحدات حقوق السحب الخاصة، وزيادة حصص الأعضاء من حقوق السحب الخاصة، والتسهيلات المقدمة من صندوق النقد الدولي، وشروط الحصول عليها، والسيولة لدى صندوق النقد الدولي، وعمليات التصحيح الهيكلي، ودور أسعار الصرف والرقابة والمصارف التجارية في ذلك. كما تم البحث في تعديل اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وتطويرها، وهيكلية الصندوق، والمفاوضات التي يقودها، وموضوع الذهب وماذا ستفعل بموجودات الصندوق من الذهب. بالإضافة إلى طلب انتساب الصين إلى هاتين المؤسستين، وموقف تايوان التي كانت في نظر البعض تمثل الصين، بينما يرى الآخرون ــ وأنا أحدهم ــ أن من يمثل الصين هو الصين الشعبية وفق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين بهذا الشأن برقم /٢٧٨٥/ .

كانت الاجتماعات ناجحة بكل المعايير، وتلقيت كتباً مازلت احتفظ بها تؤكد نجاح هذه الاجتماعات وتشكر بلدي سورية على إسهامها في إنجاحها.

كانت الرسالة الأولى من رئيس البنك الدولي روبرت ماكنمارا جاء فيها ما يلي:

"الآن وقد انتهت الاجتماعات السنوية لعام ١٩٧٦ يسرني أن أعبر لكم عن أحر تقديري للأسلوب الرائع الذي تمت به إدارة هذه الاجتماعات بقيادتكم الفذة وزميلكم من سورية.

إني على علم أنكم تستطيعون تذكر اجتماعات الأسبوع الماضي بشعور من الرضى، لما تم إنجازه من عمل كبير بسهولة ويسر.

لقد كنا أنا والسيدة ماكنمارا مبتهجين جداً برؤية زوجتكم المصونة ترافقكم في هذه الاجتماعات ونأمل أن نجتمع ثانية في المستقبل.

نهنئكم على العمل الكبير ونأمل أن تخبرونا عند قدومكم للولايات المتحدة ".

روبرت ماكنمارا

كما تلقيت رسائل مماثلة من السيد فيتافين رئيس صندوق النقد الدولي ومن كثير من رؤساء المنظمات المشاركة ورؤساء الوفود العربية والأجنبية.

في عام ١٩٩٣ تم انتخابي رئيساً للجنة الأربع والعشرين التابعة لمجموعة اللجان المؤلفة في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتعتبر هذه اللجنة امتداداً للجنة السبع والسبعين الممثلة للدول النامية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

مهمة هذه اللجنة أن تدرس أساساً جداول أعمال لجان البنك والصندوق، وتبين بالنسبة لكل بند من بنود جدول الأعمال رأي الدول النامية فيها، من حيث انسجامها مع مصالحها أو عدمه. يأتي عادة رئيس البنك ورئيس الصندوق ورئيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة وكذلك الأمين العام المساعد للأمم المتحدة وممثلون عن المنظمات الدولية الأخرى، يلقون كلماتهم الممثلة لسياسات البنوك والصناديق والمنظمات التي يرأسونها، ويتم التداول معهم بشأن مقترحاتهم، ويستمعون بالطبع إلى آراء الدول النامية حول ما ورد في كلماتهم.

تصدر لجنة الأربع والعشرين بياناً بعد كل اجتماع يعبر عن وجهة نظر الدول النامية بالمواضيع الدولية المطروحة. ويعقد رئيس اللجنة مؤتمراً صحفياً يجيب فيه على الأسئلة المختلفة التي توجه إليه من قبل الصحافة العالمية. ثم يذهب إلى لجنة السبع والسبعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ويقدم لهم خلاصة ما تم في الاجتماعات التي عقدت برئاسته. ويلقي كلمة مختصرة عن أعمال لجنته في لجنة التنمية.

في الثمانينات اتفق الوزراء العرب على أن يقوم أحدهم في كل عام، بالنيابة عن زملائه العرب الآخرين، بإلقاء كلمة المجموعة العربية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان لي في ٢٧ أيلول عام ١٩٨٩ شرف إلقاء هذه الكلمة. لقد كان لعملية التوحيد معنى خاص أكد حقيقة الانتماء العربي ووحدة مصالحه وآماله.

التحايل الدولي

لم تكن عملية بيع النفط السوري الخام عمليةً سهلة كما يتصورها البعض، وكما تم تطويرها الآن وتنظيمها. فهي عملية تحتاج إلى خبراء في أمور العقود والقوانين التي تحكمها، وتتطلب خبراء في أنواع النفط وأسعاره، وخبراء في عمليات البيع المستقبلي في السوق النفطية الدولية، وما يرفع الأسعار فيها وما يخفضها. كما تتطلب معرفة الشركات والمؤسسات والمصافي التي تشتري أنواع النفط المنتج لدينا، ولا يعقل أن يتكون هذا الكادر الفني إلا مع الزمن. ولكن حتى لو كان القائمون على هذه الأمور ملمين بهذه الخبرة والمعلومات، فإن بعض الشركات التي تتعامل في السوق النفطية لا تعدم الوسيلة للتحايل على البائعين، أو التملص من عقودها، أو تخفيض أسعار ما تشتريه طالما أنها وجدت أرضاً خصبةً لذلك.

كانت القصة هي التالية: في بداية كل عام تأتي خطة الإنتاج إلى مكتب تسويق النفط، وتحدد في ضوء عمليات الاستهلاك الداخلي الكميات المتاحة للتصدير التي يتوجب على مكتب تسويق النفط بيعها، بما يتوافق مع عمليات الإنتاج وطاقات التخزين المتوفرة. في عام ١٩٧٤ وقع مكتب تسويق النفط عقوداً مع عدد من الشركات والأفراد، تتوافق في كمياتها مع ما ذكر أعلاه من كميات متاحة للتصدير. من سوء الحظ اكتشفت الشركات الشارية أن طاقات التخزين لدينا محدودة، وأن توقيف الإنتاج سيؤدي إلى الإضرار بالآبار، فعمدت إلى الاتفاق فيما بينها على ممارسة الضغط على مكتب تسويق النفط لتخفيض الأسعار التي وقعت عقودها على أساسها، عن طريق تأخير إرسال ناقلات النفط والتهديد بعدم إرسالها ما لم يتم تخفيض السعر.

وقع مكتب تسويق النفط في الفخ. وتم تأليف لجنة للتحقيق من وزراء المالية والنفط والاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش. لم يكن الأمر سهلاً ولم تكن لدينا محاضر اجتماعات ندرسها قبل اجتماعنا، كان اجتماعنا الثاني هاماً وأساسياً إذ تولى في نهايته السيد رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش كتابة التقرير النهائي.

وجدنا أن إحدى الشركات تعاقدت على الشراء بسعر ١٦ دولار للبرميل، ثم خفضت السعر إلى ١٢,٥ دولار، ثم إلى ١٠ دولارات، ثم إلى ٨,٨ دولار، وفتحت الاعتماد على أساس هذا السعر الأخير.

وجدنا أن مكتب تسويق النفط اعتمد برقيات أرسلت من بعض هذه الشركات، وخفض السعر على أساسها إلى ٩,٥ دولاراً للبرميل. وجدنا أن الشركة التي فتحت الاعتماد على أساس ٨,٨ دولاراً للبرميل استلمت نفطها بالرغم من أن السعر المعلن الجديد كان ٩,٥ دولاراً للبرميل. وجدنا أن شركات النفط هذه هي شركات وسيطة تشتري ثم تعيد بيع ما اشترته إلى المصافي، وأن إحدى هذه المصافي مشتركة في المؤامرة ضد مكتب تسويق النفط.

وجدنا ما وجده من سبقنا وسيجده من سيأتي بعدنا أن في بلدنا شرفاء يعتبرون حق الوطن من حقوق الله على المواطن، وفيه من يرى غير ذلك.

كنت أطرح بعض الأسئلة للاستيضاح عن الموضوع الذي نحن بصدده، أجابني أحد الأشخاص وما زال الجواب يرن في أذني حتى الآن: "يا دكتور عمادي كفاك أسئلة، ألا تعلم أن النفط نار، من وضع يده فيه احترق؟ ".

من حوادث الاحتيال الأخرى التي وقعت على مكتب تسويق النفط، أن مدير المكتب، وكان إنساناً خبيراً مشهوداً له بالنزاهة، باع كميات من النفط لتاجرٍ ولم يستطع أن يقبض الثمن. وكان علينا أنا ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أن نساعده في تأمين استرداد المبلغ.

طلبت إلى مؤسسة أمنية خاصة تابعة لأحد البنوك في لندن الاستعلام عن هذا الشخص، وجرت ملاحقته حتى البرازيل والأرجنتين. وجدنا أن له أملاكاً لا يمكن لنا بيعها أو الحجز عليها لتأمين حقوقنا لأسباب مختلفة، إلا أنه اضطر في النهاية إلى المجيء لمكتب تسويق النفط، وتمت التسوية بأن يستمر المكتب في بيعه للنفط على أن يسدد في كل شحنة يشتريها منا جزءاً من دينه السابق، واستمر الأمر كذلك حتى تم استرجاع المبلغ.

في مؤسسات التجارة الخارجية غالباً ما تتم عمليات الاحتيال من قبل من نثق بأن لهم ارتباطاً بهذا الوطن. كان آخر هذه العمليات العملية التالية:

تعاقدت مؤسسة معادن على شراء حديد، فتحت الاعتماد، وقام المصدر – أي من فتح الاعتماد لحسابه – بتزوير الوثيقة المصرفية التي يعطيها المصرف التجاري السوري إعلاماً منه بأن البضاعة قد وصلت وأنه لامانع لديه من دفع

المبلغ إلى المصدر وقدمها إلى المصرف المراسل في الخارج وقبض قيمة البضاعة، ولم تصل البضاعة بل لم تحمل أو تصدر إلينا.

أُعلمت بالأمر، فأوفدت المدير العام مع الأستاذ المحامي مظهر العنبري. وباشرنا الإجراءات القضائية للحجز على البضاعة الموجودة في اسطنبول بتركيا. استدعيت مدير المصرف المراسل المعني وأفهمته أن من مسؤولياته أن يتأكد من صحة الأوراق المقدمة إليه، التي كانت أوراقاً مزورة، وأني أريد المبلغ وليس لي علاقة بالموضوع الآخر. سأل محاميه فقال له طالما أن هناك دعوى جزائية فإنها تتقدم على الدعوى المدنية. ولولا تعاون مدير عام المصرف التجاري السوري مع مدير عام معادن والمستشار القانوني والاتصال مع العديد من المعارف لما أمكننا استرجاع المبلغ بالكامل.

هذه عينة من حوادث الاحتيال التي يتعرض لها عمالنا الشرفاء، وكم ذهب ضحيتها أناس لم يجدوا من يدافع عنهم أو يحميهم من ويلاتها.

مياه دمشق ومجاريها

يظن البعض أن التحدث عن مشروع يخص مدينة دمشق يعكس انحيازاً معيناً لهذه المدينة. ففي ذهن البعض أن دمشق أخذت حصتها من المشاريع العمرانية المختلفة، وأن الدور قد أتى ليكون العمران في غيرها. وباعتباري أحد الدمشقيين القدامى من حيث المولد والعائلة، كان يخالطني الشعور حول هذه الموضوعات. فمما لاشك فيه أن ريفنا ومدننا كلها تحتاج إلى الكثير من الخدمات، وعلينا أن نبذل كل الجهد من أجل توسيع شبكة الخدمات وتعميمها.

إلا أنني كنت أشعر أيضاً أن حديثي عن دمشق لا يعكس تعصباً أو إقليميةً أو ضيق أفق، فدمشق عاصمة الأمويين، ودمشق عاصمة الأسد، ودمشق قلب العروبة، ودمشق التاريخ، في أحضانها ولد المجد والسؤدد للدولة العربية، ومنها انطلقت الفتوحات التي ملأت العالم نوراً وعلماً وحضارة.

دمشق لا يسكنها فقط الدمشقيون الذين يعود تاريخهم فيها إلى مئات السنين، بل تنعم دمشق كل فترة بموجة جديدة من الهجرة من مختلف أنحاء سورية، حتى أستطيع أن أردد ما قاله المرحوم الدكتور مصطفى حداد مرةً بأن في دمشق من أهالي دير الزور أكثر مما بقي منهم في دير الزور بالذات. وفي الماضي كانت هجرة الجزائريين وبعض التوانسة والمغاربة إلى دمشق إذكاءً لروح التفاعل الثقافي العربي ودفعاً لروح النضال العربي وترسيخاً لمعاني الوحدة العربية التي نؤمن بها.

في بداية عهد ثورة الثامن من آذار، كنت عندئذ أعمل في هيئة تخطيط الدولة، تقدمت وزارة الزراعة مع هيئة تخطيط الدولة بمشروع تربية وتطوير وتحسين نوعية الماعز والأبقار الشامية. وكما هو معروف فإن الأبقار الشامية هي أكثر أنواع الأبقار المحلية في سورية عطاءً للحليب وتأقلماً مع المناخ، كما أن الماعز الشامي عرق من الماعز المشهور أيضاً بقدرته على إعطاء كميات كبيرة من الحليب، والعيش على المراعي والفضلات المختلفة التي يمكنه الحصول عليها. وكان هدف المشروع المحافظة على هذين العرقين، وتحسين طرق تربيتهما، وزيادة إنتاجهما من الحليب وتحصينهما من الأمراض المختلفة.

عندما عرض الموضوع على الجهات المعنية للموافقة عليه، قام الاعتراض عليه بأنه مشروع إقليمي لا يعم بالخير على البلد بأكمله. وقد اضطررنا وقتها لتقديم الحجج التي تثبت بأن فائدة هذا المشروع ستعم جميع أنحاء سورية، وأن الماعز الشامي يهرَّب إلى مختلف الأقطار العربية، بالرغم من الحظر المفروض على تصديره.

أما الحادثة الثانية فكانت في بداية السبعينات، تتعلق بمجاري مدينة دمشق. عرضت المشروع مرةً على أحد رؤسائي وبينت له أهمية إقامة هذا المشروع، فقال: هل تريد مني أن أظهر تعصبي لهذه المدينة التي أنا منها، ماذا سيقول عني الآخرون الذين لا تحظى مدنهم أيضاً بمثل هذه المشاريع". قلت له إن دمشق هي العاصمة ونستطيع أن نبدأ بها، ومن الواجب علينا أن نعمم ذلك على جميع المدن، إلا أننا لا نستطيع أن نبدأ بجميع المدن دفعةً واحدة. ذكرت له أنني في طريق العودة مع سيادة الرئيس من الإمارات العربية المتحدة في زيارته الأولى لها، سألت سيادته عن أي المدن العربية يفضل وهو الذي أمضى فترةً معينة في القاهرة في وقت من الأوقات، فقال "دمشق هي أحب مدينة عندي" قالها ليس أمامي فقط، بل كان وزير الخارجية ووزير التربية وغيرهم ممن كان على الطائرة معه يستمع إليه، فما الذي تخشاه؟. مضت سنوات على هذا المشروع، وتم تقديمه إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الحكومة السورية كانت تعطي الأفضلية لغيره من المشاريع.

استمر الأمر كذلك حتى قام الرئيس الراحل بالذات بإدخال هذا المشروع ضمن المشاريع التي سيقوم الصندوق الكويتي بتمويلها.

استقبلت، مع إخوتي من التخطيط ومحافظة مدينة دمشق، الأستاذ بدر الحميضي مدير عام الصندوق الكويتي، فاطلع على حالة المجاري حتى في المنطقة التي أسكنها بشرقي كورنيش التجارة، وتمت الموافقة على تمويل المشروع.

قدرت الدراسة المعدة من قبل المؤسسة البريطانية تكاليف المشروع بحدود ٢٦٠ مليون دولار. سُئلت عن هذه التكلفة فقلت أنها بحدود ١٣٠ مليون دولار. كان هناك استغراب، كيف أقدم رقماً كهذا الرقم والدراسة التي دفع ثمنها بالملايين تقول غير ذلك، في النهاية كانت التكلفة كما ذكرت بل أقل من ذلك. ولكن بعد أن قدمت تفاصيل دراستي مقارنة مع الدراسة الأصلية كان خوفي أن يطرح المشروع في مناقصة أو طلب عروض على أساس الدراسة الأصلية، وأن تأتي العروض على أساس المبلغ المحدد فيها أو أكثر، وهو الإجراء المتبع دائماً.

ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء رحمه الله هذه الحسنة مرة في مجلس الوزراء، قائلاً إني وفرت على الدولة مبالغ طائلة.

أما الحادثة الثالثة، فتتعلق بمياه مدينة دمشق. ففي عام ١٩٢٢ قام نخبة من المواطنين في دمشق بتشكيل أول جمعية تعاونية في سورية لجر مياه نبع عين الفيجة. الذي يبعد عن دمشق نحو ٢٥ كيلو متراً، إلى مدينة دمشق. وفي عام ١٩٢٤ تم عقد اتفاقية، بين حكومة دمشق من جهة ورئيس بلديتها من جهة ثانية، تضمنت طرق إدارة المشروع ونظامه العام. وقد تم جمع المال اللازم لهذا المشروع من المواطنين الذين سينتفعون بمياهه. وكانت الأدوات التشريعية المستخدمة هي:

- امتياز أجاز لهذه الجمعية القيام بالعمل وخصها بها.
- نظام للاستثمار وإدارة المياه وتوزيعها صدق بمرسوم صادر في ١٧\١٣١ ١٩٣٢
- استقلال إداري وحرية واسعة في العمل.
- تأمين نسبة معقولة من الربح لتأمين احتياطات التوسع.
- معاملة خاصة بأسعار مخفضة للمدارس والجمعيات الخيرية والطوائف الدينية.

وقد استطاعت هذه الأدوات أن تحقق الغاية التي هدف إليها المشروع، وهي تزويد دمشق بالمياه النقية عوضاً عن استخدام مياه نهر بردى أو الآبار للشرب، وكانت دمشق بهذا المشروع مثلاً يحتذى بالنسبة للمدن الأخرى.

في عهد الاستقلال أخذت الدولة على عاتقها إدارة هذا المرفق الهام، وكان المسؤولون عنه يتابعون تطوير المشروع مع تطور حاجات السكان في هذه المدينة. ففي السبعينات كان يتولى إدارة هذه المؤسسة المهندس رضى مرتضى، وكان من خيرة المهندسين الحريصين على مصالح مؤسسته، فقد لاحظ محدودية الموارد المائية في دمشق مع الاتساع المطرد لمدينة دمشق والنسبة العالية في معدلات زيادة السكان فيها، إذ كان تزايد السكان في دمشق من الولادة والهجرة أعلى من المعدل العام. كما تمت ملاحظة المشاريع الزراعية المختلفة الواسعة التي تمت في حوض بردى وحوض مياه عين الفيجة، حتى أن الناس ــ أضافوا إلى جانب الأقنية التي كانت تمدهم بالمياه ــ قاموا بحفر الآبار العشوائية بدون تراخيص نظامية، إضافة إلى اهتراء شبكة نقل المياه من المنبع وتوزيعها في المدينة.

خصصت الدولة مبالغ كبيرة لتوسيع وتنظيف نبع عين الفيجة والحفاظ على نظافته وعدم تلوثه، وبنت نفقاً حديثاً من عين الفيجة حتى غرب المدينة في المهاجرين، وبدلت أقساماً من الشبكة المهترئة، واستعانت بقروض فرنسية وأمريكية، وبالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من أجل تمويل التكاليف بالقطع الأجنبي لهذا المشروع.

استطاعت الأعمال التي تمت أن تنجد دمشق وتمدها بالمياه اللازمة لها حتى بداية الثمانينات تقريباً، إلا أنه مع بداية الثمانينات بدأت انقطاعات المياه وقصور مواردها، وازدادت شكاوى الناس من عدم توفرها، فلجأت الدولة إلى حفر آبار مختلفة في غوطة دمشق لتأمين الزيادات المطلوبة في الاستهلاك، ومع ذلك فإن الجفاف الذي أتى على منطقتنا، وخاصةً دمشق وضواحيها، أجبر المؤسسة العامة لمياه دمشق أن تفرض التقنين ليس في الصيف فقط وإنما في الشتاء أيضاً.

عرضت موضوع شح مياه شرب دمشق عدة مرات في مجلس الوزراء في عام ١٩٨٨ مبيناً أهميته وضرورة التخطيط له بصورة سليمة، وكررت ذلك مرات ومرات. بينت ضرورة وجود تخطيط إقليمي لإنشاء مدن جديدة في المناطق التي تتوفر فيه المياه ومستلزمات تطويرها وتشغيل أهلها. كما بينت أنه لن يكون مجدياً أي إجراء يتخذ لتحديد الزيادات السكانية في المدينة، وأنه حتى لو أوقفنا تراخيص بناء مساكن جديدة فإن المساكن غير النظامية والعشوائية ستنتشر في كل مكان، كما حصل بالواقع في جبل قاسيون وجبل الست والثمانين والغوطة وغيرها. وأنه لابد من التفكير في جر المياه من سد الفرات إلى دمشق وهذا هو الحل الوحيد المتاح أو جر مياه البحر. ستكون بالطبع التكاليف باهظة، إنما يمكن تنفيذ المشروع من قبل القطاع الخاص، تماماً كما تم الأمر عندما تم جر مياه عين الفيجة إلى دمشق.

اقترحت أيضا أن نستفيد من القروض اليابانية، وأن نضع مشروع جر المياه في رأس قائمة المشروعات المقترحة. أو أن نترك أهل دمشق يمولون هذا المشروع تماماً كما مولوا بدايته في العشرينات من القرن الماضي. كنت أجد تفهماً من الكثير من زملائي حتى أصبحنا الأكثرية، واختفت إشارات التعجب التي كانت توجه إلي. كيف أطرح مشروعاً لمدينتي، نعم إنها مدينتي ومدينة كل عربي.

تم في النهاية اتخاذ القرار وألفت لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات لمتابعة تنفيذ المشروع، وتم إعداد دفتر الشروط المتعلقة بدراسة نقل المياه إلى دمشق ووقع العقد الخاص بها.

من توجيهات السيد الرئيس لوزرائه

كان سيادة الرئيس الراحل حريصاً كل الحرص على ألا يخطئ وزراؤه. وكان يريدهم أن يكونوا قدوة لغيرهم، والوجه المشرق للحركة التصحيحية أمام الشعب، لذلك كان يحرص دائماً على إسداء النصح والتوجيه لهم. فعندما تسلمت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كان توجيهه لي بأن علينا أن نعمل لنجعل الناس سعداء، وأن يشعر كل واحد منهم أنه سيد في بلده، وأن موضوعات التجارة الخارجية هي مرآة المساواة بين الناس فما هو مسموح فهو مسموح للجميع، وما هو ممنوع فهو ممنوع على الجميع.

ولعل من أهم ما استمعت إليه من هذه التوجيهات التي مازلت أذكرها، تلك الموجهة إلى كامل مجلس الوزراء. ففي الثلاثين من آذار عام ١٩٧٨ تشكلت وزارة جديدة برئاسة الأستاذ علي الحلبي، وفي الأول من نيسان أقسمت الوزارة اليمين الدستورية أمام سيادة الرئيس، الذي اجتمع بها بعد اليمين وزودها بالتوجيهات التالية التي أسجلها كما كتبت يومها عناوينها الرئيسية:

- كان تشكيل الوزارة عملاً بأحكام الدستور.
- هدفنا أن يكون العمل والإنتاج على مستوى أفضل.
- السياسة لا تتغير بين وزارة وأخرى، أو رئيس وزراء وآخر، لأن منطلقاتنا واحدة.
- يجب أن يكون سلوك القمة – أي الوزير– قدوة للعاملين في الوزارة وللناس خارج الوزارة.
- في بلدنا طاقات كبيرة لازالت كامنة وغير مستثمرة.
- إن القوانين والأنظمة يجب أن توضع بما يؤمن مصلحة الوطن.
- يجب المحافظة على العقول والكفاءات.
- الانضباط شرط أساسي للعمل ولنجاح العمل ولإزالة التسيب وعلى الوزير ممارسة الصلاحيات الرادعة.
- علينا أن نقاوم الاعوجاج وأن نمارس صلاحياتنا في ذلك.

ـ علينا دراسة الأنظمة وكيفية ممارستها وأن ننظر إلى الناس نظرة من هو مسؤول عنهم.

ـ إن مرؤوسينا هم أبناؤنا وعلينا أحاطتهم بالرعاية.

ـ يجب أن تحترموا الجميع وأن تبقى أبوابكم مفتوحةً للمواطنين لعرض مشاكلهم. وهناك كثير من المواطنين المظلومين بسبب الإهمال.

ـ لا يوجد مواطن مشكوك فيه في بلدنا.

ـ يجب الحد من الوساطة ويجب أن تكون آلية العمل سريعة في وزارتكم.

ـ علينا بتكاتف الجهود لاستثمار إمكانات البلد وتكاتف عمل جميع الوزارات.

ـ الدخل القومي في بلدنا متواضع، ولكن إذا عملنا سويةً وقمنا باستغلال الموارد يمكن للدخل عندئذٍ أن يزداد ويصبح دخلاً كبيراً.

ـ إن مساحة الأراضي المزروعة الآن في بلدنا نحو ٦ ملايين هكتار إلا أن الإنتاج لا يمثل حتى ولا مليون هكتار.

ـ هناك آفاق مشجعة في النفط والثروات المعدنية واستثمارها بحاجة إلى جهودنا المتكاملة بدون استثناء.

ـ الموقف السياسي معروف ومواقفنا لا تتغير من وقت لآخر ولا أمام الأزمات أو بدافع ردود فعل أو تحت ضغط المصاعب، والمصاعب تأتي ممن يتأثرون بالخارج.

ـ كان نفوذ السفراء في البلد في الماضي أكثر من نفوذ الأحزاب، وكانت هناك مجموعات من الناس متناحرة ومشتتة تفتش عن مصالحها، وقد تم تجاوز هذه المراحل.

ـ إن ما بني في السبع السنوات الأخيرة يعادل كل ما بني في السابق.

ـ عندما نكون أقوياء نفيد أنفسنا وأشقاءنا، وعندما نكون ضعفاء نكون عبئاً على أشقائنا وأنفسنا.

ـ نحن لم نتراجع أمام أية مصاعب ولا مرة واحدة وكانت لدينا الشجاعة الكاملة للاستمرار، وإن تجارب السنوات السبع الماضية كافية لإعلام الآخرين وإفهامهم.

- لن نعالج مشاكلنا القومية بردود فعل أو بإجراءات منفعلة، بل بعقولنا وسننجز ما هو مفيد لنا بكل تأكيد وتصميم.

- إن عمليات التخريب الداخلي تنشط عندما تتخذ سورية مواقف قومية ووطنية.

- الصعوبات الاقتصادية ناجمة عن مواقفنا القومية.

وفي العاشر من نيسان أي بعد نحو عشرة أيام عقد السيد الرئيس اجتماعاً بحث فيه الموضوعات التالية:

تنشيط التصدير، وتنشيط القطاع الحرفي، وإحداث المعامل النموذجية، والقطاع المشترك والسياحي، التدابير السياحية، تسهيل مهمة استيراد المواد الأولية ووسائل الإنتاج، قانون استثمار رؤوس الأموال، مشاركة القطاع العام في تحديد مجالات عمل القطاع المشترك. ومما قاله في ذلك الاجتماع:

ـ لدينا استراتيجيات يجب توضيحها.

ـ عليكم ممارسة كامل الصلاحيات لخدمة الخط الوطني التقدمي.

ـ يجب أن تكون قراراتكم جريئة.

ـ الاعتبار الوطني هو الأساس وليس هناك فرق بين الوطنية والتقدمية.

ـ عليكم إعداد مشروع قانون القطاع المشترك.

ـ عليكم السماح بالاستيراد المؤقت من أجل التصنيع وإعادة التصدير.

ـ عليكم تنشيط الصناعات الريفية وعليكم الاجتماع بالحرفيين لتحديد أنواع هذه الصناعات.

ـ عليكم السماح باستيراد الأعلاف لمربي الدواجن.

على وزير الاقتصاد توجيه دعوة للسيد عثمان سيك وزير المالية والشؤون الاقتصادية السنغالي مع وفد تجاري لزيارة سورية ولتوثيق العلاقات مع السنغال.

كان غرضي من إيراد هذه التوجيهات إظهار حرص سيادة الرئيس الراحل على أن يكون وزراؤه في خدمة الوطن والمواطن، وأن لا يصنف المواطنون إلا بمقدار وطنيتهم وأن تستمر عملية البناء والإعمار وأن نبقى متمسكين بمبادئنا وقيمنا.

هل يمكن نقل وزرع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية

كان موضوع الزراعة والمياه والري واستصلاح الأراضي والتشجير من المَوضوعات التي أعطاها سيادة الرئيس حافظ الأسد جل اهتمامه. وتجلى ذلك في إقامة اتحاد الفلاحين وفيما ذكره من تأييد لهم. كما تجلى ذلك في إقامة سد الفرات وفي متابعة تنفيذه وتدشينه، وكذلك في إقامة السدود وشبكات الري والصرف، ورئاسة اجتماعات لجنة التشجير وإعطاء التوجيهات بشأن القروض الزراعية وغيرها وغيرها.

وفي كل قراراته كان يبذل الجهد لتكون أكثر التصاقاً بواقعنا، وتحقيقاً لأهدافنا وبعداً عن المزاودات والشعارات الفارغة. كنت معه مرة في الاتحاد السوفييتي، وزرنا مزرعة جماعية، فوجدنا مثلاً أن الإنتاج في الحدائق الصغيرة الملاصقة لبيوت الفلاحين العاملين في تلك المزرعة يفوق إنتاج المزرعة بأكملها. وقرأ السيد الرئيس الكثير عن المعاناة الزراعية في الاتحاد السوفييتي التي أصبحت تهدد أمنه وسلامته. وهكذا ترسخ لديه الاعتقاد بأهمية مشاريع الري واستصلاح الأراضي وأهمية العامل البشري والإنساني الفطري في العمل الزراعي.

ففي نيسان عام ١٩٧٨ دعيت إلى اجتماع لدى سيادة الرئيس من أجل استثمار أراضي الفرات. سألني أولاً عما تم بشأن القروض الأميركية، فبينت له أن قيمة القرض كانت تسعين مليون دولار بفائدة ٢% سنوياً ولمدة ١٤٠١ سنة. منها ١٨٣،٥١ مليون دولار كقرض، منه ١٥،٦٣١ مليون دولار لمشروع أوتوستراد اللاذقية- طرطوس ومنه ١٢٠١ مليون لمشروع تطوير سهل عكار. أما مبلغ ١٦،٥١ مليون دولار فهي منحة. ثم انتقل الحديث إلى موضوع استثمار أراضي سد الفرات.

كان المهندس صبحي كحالة آنذاك وزيراً لسد الفرات والمهندس أحمد قبلان وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي في وزارة الأستاذ علي الحلبي ونائبه للشؤون الاقتصادية الأستاذ جميل شيا.

سأل سيادة الرئيس عن المساحات الجاهزة للتسليم فقيل له بأنها ١٢٧١ ألف هكتار أصبحت جاهزة وفق العقد مع الجانب الروماني.

وقدمت اقتراحات مختلفة سجلت منها ثمانية عشر بنداً كما يلي:

١ ــ اعتبار المنشآت ملكاً عاماً.

٢ ــ اقتطاع الملك العام من كامل المساحة والباقي للتوزيع.

٣ ــ تحمل المساحة المستبعدة على الجميع.

٤ ــ توزع الأراضي الصافية حسب استحقاقات المالكين.

٥ ــ تعطى الأرض الجديدة في أقرب مكان لمولد صاحبها.

٦ ــ اعتبار هذه الإجراءات مؤقتة حتى صدور الأنظمة النهائية.

٧ ــ اعتبار وحدة الري من عشرين إلي ثلاثين هكتاراً أساساً في الاستثمار الزراعي.

٨ ــ إذا كان للمالك أكثر من وحدة ري يعطى من الوحدات الأخرى.

٩ ــ يمكن جمع أكثر من مالك في وحدة ري، شريطة ألا يضع ما يعرقل الاستثمار الزراعي.

١٠ ــ تشكيل لجنة لدراسة قيود الملكية.

١١ ــ اعتماد الجمعيات التعاونية.

١٢ ــ المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات تحدث الجمعيات التعاونية.

١٣ ــ ما أنفقته الدولة يعتبر ديناً ممتازاً على أصحاب الحقوق. ويتم مؤقتاً استيفاء ١٤٠٠١ ليرة سورية عن الهكتار.

١٤ ــ المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات تشغل المحطات وتستوفي قيمة المياه من المستفيدين.

١٥ ــ المالكون مسؤولون عن حماية المنشآت.

١٦ ــ عدم السماح بتغيير معالم الأرض المستصلحة.

١٧ ــ المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات تؤمن الكوادر للجمعيات.

١٨ ــ ضرورة دعم المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات.

قدمت هذه المقترحات على أساس الاستثمار الواسع لهذه الأراضي، وفق خطة زراعية وإدارة موحدة على نمط ما كان سائداً في الاتحاد السوفييتي واعتبر

مقدمو هذه المقترحات أنها خطوة إيجابية ذلك أنهم ابتعدوا عن نموذج مزرعة الدولة القائم في المحافظات الشرقية.

استمع سيادة الرئيس للمناقشات التي تمت، والى ما قلته عن أن فشل تجربة المزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية رأيناه بأعيننا، وعن أن هذا الاقتراح يتنافى مع نفسية وتكوين الفلاح السوري الذي يريد أن يعمل على أرضه ويورثها لأولاده، وأن مقدار الجهد المبذول من قبله فيها يجب أن يتناسب مع اعتقاده بأن حصيلته ستكون له لا يشاركه فيها أحد، وأن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن نقلها من بلد إلى بلد دون دراسة اجتماعية ونفسية لواقع المجتمع المراد نقلها إليه، وخاصة أن لدينا في مساحة الـ ١٢٧١ ألف هكتار ١٤٥١ قرية فيها ١٦٧٧٦١ أسرة زراعية مؤلفة من ١٥١١٤٦١ نسمة.

لم يرق ما قلته لوزير الري المهندس صبحي كحالة، فثار نقاشاً استمر ساعات، كان قرار سيادة الرئيس فيه كما سجلته في مفكرتي ما يلي:

١- يُملك الفلاحون بعد تنزيل نسبة معينة من مساحاتهم لقاء المرافق العامة.

أي أنه أعاد الأرض إلى أصحابها الذين كانوا قبل الاستصلاح يقومون بزراعتها وخدمتها، فأوجد بهذا القرار ارتياحاً واسعاً لدى جميع المعنيين، وحفظ حق الدولة في اقتطاع المرافق العامة من مساحاتهم.

٢- أما القرار الثاني فهو بالتأكيد تابع للقرار الأول إذ قال: "أما بشأن طريقة الاستثمار فيمكن بعد أن يتملك الفلاحون أراضيهم أن يشكلوا جمعيات أو تعاونيات فيما بينهم تهدف إلى زيادة الإنتاج وعدم الاستغلال.

كانت قرارات السيد الرئيس تعيد الاطمئنان إلى النفوس، حتى بالنسبة لمن كانت اقتراحاتهم مغايرة، إذ أنهم يشعرون في صميم نفوسهم أن قراره كان أكثر حكمة وواقعية من اقتراحاتهم.

لنتصور لو جاء القرار كما أرادوه. تصوروا الأعباء الملقاة والإجراءات المطلوبة والتوزيع المؤقت والاعتمادات المطلوب تخصيصها وإعداد الكوادر المطلوبة للجمعيات إلى ما هنالك...كان ذلك سيتطلب سنوات نأتي بعدها لنقرر من عمل؟ وكيف سنوزع حصيلة العمل؟ وهكذا.

إعادة الإعمار والدروس الاقتصادية للحرب

لقد وردتنا مساعدات مختلفة نقدية وعينية من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجزائر وليبيا ومن الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ولبنان والصين وغيرها. كما وردت مساعدات من عدد كبير من المواطنين السوريين المنتشرين في البلاد العربية وفي بلاد المهجر.

كانت المعونات بالنسبة لي تعني وقوف الدول التي أرسلتها مع سورية ومع القضية التي تحارب من أجلها، أكثر مما تعنيه في تخفيف آثار الخسائر الناجمة عن الحرب.

تم إعداد الخطط لإعادة إعمار ما دمر في حرب تشرين، وبعد فترة تم البدء باستخدام أموال المساعدات والقروض الميسرة التي حصلت عليها سورية، في تنفيذ برنامج استثماري واسع يضم استكمال بناء سد الفرات، وإقامة مصفاة جديدة للنفط في بانياس، ومعامل مختلفة للغزل والحديد المبروم والإطارات وغيرها.

أثناء مناقشة هذا الموضوع في مجلس الوزراء جرت مناقشة لطيفة مع رئيس مجلس الوزراء، فقد كان يعدد الأعمال التي تمت لإصلاح المنشآت التي أصيبت، والسرعة التي تمت بها هذه الأعمال، وأننا كنا أسرع من الأخوة المصريين في هذه الأعمال. بينت له أننا حظينا بميزة نسبية لم تتوفر لمصر وهي وجود لبنان إلى جانبنا وامتلاء أسواقه بجميع أنواع المعدات والتجهيزات وقطع التبديل التي استوردناها منه، وعددت أن أهم الصعوبات التي واجهناها كانت تأمين الشاحنات والصهاريج والإطارات وقطع التبديل، وعدم كفاية إنتاجنا من الإسمنت، وعدم وجود مخزون لدى القطاع الخاص من الحديد والأسلاك على اختلاف أنواعها، وقدم السيارات والباصات الموجودة لدينا، واقترحت أن ندخل على نظامنا الاقتصادي المرونة الكافية المتوفرة في لبنان.

لم يرق هذا الكلام للكثيرين ممن استمعوا إليه. إلا أنه لا يستطيع أحد أن يجحد بالجهود التي بذلتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تلك الفترة، وجاء التعقيب الوحيد الذي سمعته من أحد الزملاء على شكل مداعبة فقال: "أنا شايفلكم أن الدكتور العمادي لن يتركنا إلا بعد تصفية الاشتراكية في بلدنا" فأجبت " هل

الاشتراكية ياسيدي تتعارض مع توفير السلع والمعدات الضرورية لإعادة عمر بلدنا، إذا كانت كذلك – وأنا لا أظنها كذلك – فإن علينا أن نعدل مفهومنا".

دفعني ما رأيت في حرب تشرين، من انشغال الدولة في كل كبيرة وصغيرة، إلى الاعتقاد بأنه قد يكون الأجدر للدولة أن تركز اهتماماتها على الأشياء الهامة في بناء الاقتصاد،. وتترك الأشياء الصغيرة لكي يتدبرها الناس بأنفسهم، وأنه حتى ندفع الناس ثانيةً لأخذ دورهم في عملية التنمية، كما يطالب بذلك رئيسنا في كلماته، فلا بد من إعطائهم المشجعات والميزات. كما دفعني ما رأيته من نشاط السوريين في كل بلد عربي زرته، وما شاهدته من منشآت صناعية وتجارية يملكونها، وجو الانفتاح العام الذي بدأ يظهر في الأفق، وتوافد الوفود لزيارة بلدنا، والمساعدات التي بدأت تتوارد علينا، وحتى الفرقة الموسيقية التي وعد بها الرئيس نيكسون عند زيارته لدمشق في حزيران عام ١٩٧٤. فقد قلت له في المطار وهو يصافح الوزراء "أهلاً بكم في دمشق أقدم مدينة في التاريخ" فقال نعم وسأرسل لكم فرقة موسيقية من جامعة ولاية فلوريدا لتشارككم أفراحكم كرمز شعبي لإعادة العلاقات بين البلدين. وكذلك ما رأيته من أموال بدأت تتدفق على الأقطار العربية النفطية، قدرت في عام ١٩٧٤ بنحو ٤٦ مليار دولار، كانت بلدانها غير قادرة على سرعة استيعابها، مما يعني إمكانية إفساح المجال لها لتستثمر في سورية. كل ذلك دفعني لتقديم مشروع قانون لتشجيع الاستثمار، أشرت إليه في خطاب معرض دمشق الدولي عام ١٩٧٤، إلا أنه لم يرَ النور. ودفعت ثمن هذا الاقتراح مرة ثانية بتثبيت موقفي كداعم للقطاع الخاص. إلا أنه مع ذلك تم تعديل مشروع القانون في النهاية وصدر كقانونين منفصلين. أحدهما أحدث شركة المنشآت السياحية والثاني شركة النقل والتسويق السياحي، فانحصرت ميزاته بهاتين الشركتين العاملتين في مجال السياحة.

لقد عرفت سورية في السبعينيات نهضة جديدة، اقتصادية لم تعرفها من قبل، واستطاعت أن تحصل بالإضافة إلى أموال الدعم والتبرعات على قروض من دول مختلفة. ففي التاسع من كانون الثاني عام ١٩٧٤ استقبلت السفير البولوني لتسريع الاستفادة من القروض البولونية، وفي الثاني عشر منه بحثت مع الدكتور يسار البيطار والسيد الحبيب دولونكل الفرنسي أمر تعديل سقف الكوفاس (مؤسسة ضمان الصادرات الفرنسية) وتأليف مجمع مصرفي لمساعدة تمويل المشاريع السورية، ثم زار سورية الرئيس تيتو وبحث معه رئيسنا إمكانات التعاون لعدد من المشاريع، واجتمعت مع وزير الاقتصاد اليوغسلافي وتم الاتفاق على تقديم قروض لتمويل المشاريع المتفق عليها.

في الثامن من شباط اجتمعنا مع رئيس مجلس الوزراء ودرسنا إمكانية تنفيذ المشاريع التالية: مصفاة للنفط، معمل لسماد التربل سوبر فوسفات، معمل للزجاج، معمل للآجر والخزف، محطات أبقار ودواجن، معمل ورق، استصلاح ٢٧ ألف هكتار في الفرات الأسفل، دراسة ٩٠ ألف هكتار في حوض الفرات الأسفل، إقامة معمل سكر في الرقة، تقديم دراسة حول معمل خردة الحديد.

في السادس عشر من آذار تم بحث العلاقات الاقتصادية مع المستشار التجاري السوفييتي السيد كوشارين، واستقبال وفد لفوكس فاكن، وتقديم عرض لإقامة معمل للسيارات داخل القطر وليس في المنطقة الحرة بتكلفة خمسين مليون مارك ألماني.

في السابع عشر من آذار عرض الفرنسيون قرضاً تجارياً تسهم الخزينة الفرنسية فيه بنسبة ٢٥%.

في السابع والعشرين من آذار تم توقيع اتفاق اقتصادي مع الجانب الهنغاري، وآخر مع السيد شيسون من المفوضية الأوروبية، وتم بحث أمور المشاريع المقترحة مع رومانيا، وتوالت الموضوعات كالتالي: الاتصال بالصناديق العربية، السيد الرئيس يأمر باستدعاء شركات عالمية لاستكمال مرفأ طرطوس، بحث مشاكل الازدحام في المرافئ، اتضاح ضرورة إحداث محاكم بحرية، بحث موضوع الأبنية المدرسية، البريطانيون يطلبون تنفيذ المشاريع الممولة من أبو ظبي، وفد إلى إيران ووفد إلى النمسا، المشاركة في البنك الإسلامي للتنمية، إعلامنا عن خطط لمشاركة وفود فنية في معرض دمشق الدولي من الاتحاد السوفييتي وأمريكا وأسبانيا ورومانيا ويوغسلافيا، إضافةً إلى فيروز وصباح فخري وفرقة أمية وضيعة تشرين، مراجعة وضع المعونات العراقية لسورية، الاجتماع مع السيد بارت ممثل البنك الدولي واستعراض القروض الممنوحة منه لمشروعي الطرق والمياه بدمشق، ومحطة توليد محردة ومنطقة البليخ في الفرات بقيمة ١٣٥ مليون دولار وطلب قروض أخرى، وإعلامنا أنه يحاول القيام بدور الوساطة في حل موضوع المياه بين سورية والعراق، وأنه لو قبلت سورية وساطة البنك الدولي قبل عشرة سنوات لكان الموضوع قد حل الآن، وصول الوزير الإيراني هوشانك أنصاري والتوقيع على قرض للسماد وإنتاج اللحوم، زيارة الرئيس الأسد لرومانيا، اليابان تقدم قرضاً بمبلغ ٦,٧٥ مليار ين ياباني و ٢٠,٢٥ بفوائد بين ٤% - ٦,٣%.

في السادس عشر من أيلول استقبال الوفد الصيني، معالجة موضوع بناء الكويتي وتحويله إلى فندق.

في الثالث والعشرين من أيلول استقبال وزير التجارة الروماني وبحث العلاقات التجارية، استقبال القائم بالأعمال الألماني الغربي وبحث أمور التعاون، استقبال الدكتور عبد الكريم الأرياني وزير التنمية اليمني.

في الحادي والعشرين من تشرين الأول الاجتماع مع التشيكيين، والاجتماع مع السفير الأمريكي في السادس والعشرين من تشرين الأول من أجل صفقة القمح والرز، وإعلامي بأن وزير الزراعة الأمريكي سيزور سورية، زيارة وفد رجال الأعمال الأرجنتيني، الاجتماع مع السفير الكويتي، زيارة السيد نجيب الحلبي رئيس شركة بان امريكان السابق مع السيد معلوف وتبادل الآراء حول التعاون في عدد من المشاريع الإنمائية، وإعادة تسيير خط دمشق نيويورك وإحداث شركة سورية أردنية للنقل الجوي.

كانت الحصيلة الإنمائية لهذه الاتصالات إعداد أو توقيع العقود التالية:

- مدبغة في دمشق مع فرنسا.
- معمل أقلام مع ألمانيا الغربية.
- معمل أكياس ورق مع ألمانيا الغربية.
- محطات للأبقار مع كندا.
- محطات دواجن مع ألمانيا الغربية.
- صوامع الحبوب مع سويسرا.
- وحدات تبريد مع فرنسا.
- حلاقات زغب القطن مع أمريكا.
- معمل للتبغ مع إيطاليا.
- معمل للزجاج مع فرنسا.
- معمل للألبسة الداخلية مع إنكلترا.
- معمل للغزل في دير الزور مع ألمانيا الغربية وفرنسا.
- معمل للغزل في حمص مع ألمانيا الغربية وفرنسا.
- معمل خزف في دمشق مع فرنسا.

ـ معمل ألمنيوم في اللاذقية مع فرنسا.

ـ معمل بورسلان في حماه مع إيطاليا.

ـ معمل أترنيت في حلب مع إيطاليا.

ـ محطات كهربائية لنقل القدرة مع فرنسا.

ـ معمل للحرامات مع فرنسا.

بالإضافة إلى مشاريع السدود واستصلاح الأراضي والنفط والمشاريع مع الدول الاشتراكية كمعمل اللمبات الكهربائية، والألبسة الجاهزة، وتصنيع الخضار والفواكه.

وتتابعت زيارات الوفود كرئيس البنك الدولي السيد روبرت ماكنمارا واجتماعه مع سيادة رئيس الجمهورية، والسيدة تاتشر رئيسة وزراء الظل في بريطانية في ١٩٧٦/١/١٠ ورئيس وزراء فرنسا السيد بار وكذلك الوفود العربية الرسمية والتجارية. قدمت لنا المملكة العربية السعودية قروضاً لعدد من المشاريع، وقمت في عام ١٩٧٥ بزيارة المملكة العربية السعودية وتشرفت بمقابلة جلالة الملك فيصل قبل وفاته ـ رحمه الله ـ بأسابيع، حدثني عن الشيوعية والصهيونية كما حدثني عن محبته وتقديره لسيادة الرئيس حافظ الأسد وطلب إلي أن أنقل إليه تحياته، وعندما كان يتحدث عن سيادة الرئيس كان يبتسم، فأخذت لي صورة معه وهو يبتسم، وقيل لي قلما أخذت له صورة يبدو فيها مبتسماً.

في السابع من شهر آب ١٩٧٦ أتت وزارة جديدة برئاسة اللواء عبد الرحمن خليفاوي، احتفظت فيها بحقيبة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، غايتها أن تعمل على تنفيذ توصيات لجان تقويم المشروعات التي جرى تنفيذها في الفترة السابقة، وكانت إحدى اللجان برئاسة المهندس صبحي كحالة وعضوية الدكتور جورج حورانية الذي عين في هذه الوزارة وزيراً للتخطيط.

زار سورية في هذه الفترة السيد بار رئيس وزراء فرنسا، وعقد اجتماعاً مع رئيس الوزراء لمعالجة قضايا المشاريع التي مولتها ونفذتها الشركات الفرنسية. وكان السيد بار قبل ذلك وزيراً للتجارة تعرفت عليه عندما قام سيادة الرئيس حافظ الأسد بزيارة فرنسا، وكان معي في زيارتي له الدكتور بشار كبارة والدكتور طارق الأتاسي أحد طلبته في الجامعة في فرنسا. زارني السيد بار قبل اجتماع اللجنة المشتركة وطلب أن أبذل كل جهدي ليكون الاجتماع ناجحاً على مستوى الاجتماعات الأوروبية. أكدت له أن هذه هي توجيهات سيادة الرئيس الأسد الذي

يعلق أهمية كبيرة على توثيق علاقاتنا مع فرنسا، ثم ذهبت إلى السيد رئيس الوزراء ونقلت له رغبة السيد بار. وبالفعل، كانت الاجتماعات جيدة ومثمرة وما بقيت بعض القضايا معلقة تنتظر التحكيم أو حكم القضاء فيها.

كانت هناك قضايا معلقة في المشاريع التي جرى تنفيذها من قبل الجانب الروماني وتم عقد اجتماع للجنة العليا برئاسة رئيسي الوزراء لإيجاد الحلول لها.

لقد أظهرت عملية تنفيذ المشاريع الإنمائية مع الجهات الأجنبية حاجة سورية الشديدة إلى وجود عدد من الأشخاص الفنيين في كل مشروع، يختص أحدهم بالجوانب الفنية والآخر بالجوانب القانونية والثالث في قضايا الإدارة والمتابعة، وأن عليهم أن يستمروا في عملهم حتى وضع المشروع موضع التشغيل، وحل جميع القضايا المتعلقة بالجهة المنفذة له مع الاحتفاظ بكامل الدراسات والملفات والمراسلات العائدة له.

لقد تأكدت أهمية هذه الملاحظات التي قدمتها في حينه عند تصفية عقود وتسوية الديون الفرنسية، وكان للأستاذ موسى غنام مدير التعاون الاقتصادي والفني في وزارة التخطيط سابقاً، وللدكتور أديب مياله الذي عمل في وزارة الاقتصاد لفترة معينة فضل في تأمين الكثير من الوثائق الضرورية لدعم حقوق الجانب السوري في ملفات العقود السورية الفرنسية والعقود السورية الألمانية الشرقية. لقد أسهمت عندما أصبحت في الصندوق العربي بإحداث مركز للدراسات القانونية، كان الدكتور إبراهيم شحاته المتبني له، لتدريب القانونيين العرب على أمور العقود وفق القوانين والإجراءات الدولية.

في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٨ عين الأستاذ علي الحلبي رئيساً للوزراء وبقيت التشكيلة الوزارية كما كانت سابقاً. كانت هناك خطوات لتوثيق العلاقات مع العراق الشقيق. والواقع أن جهود سورية لتوثيق العلاقات مع هذا البلد الشقيق لم تنقطع أبداً منذ كنت أعمل في وزارة التخطيط، إلا أنها كانت تنتابها عوامل الجذب والنبذ. فقد كنت في الوفد الاقتصادي الذي زار العراق برئاسة السيد اللواء غسان حداد وزير التخطيط والسيد الدكتور جورج طعمه وزير الاقتصاد، وكان فيه أيضاً الدكتور عبد الوهاب خياطة والدكتور عادل العاقل والدكتور حيدر غيبه وغيرهم. وعندما قابلنا رئيس الجمهورية آنذاك قال لنا بالحرف الواحد:" إن الناس في الشارع تتحدث عن أن السوريين قادمون إلى العراق لمشاركته خيراته". وبالرغم من وجود عدد من الوزراء الذين كانوا دائماً يدعون إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فإننا لم ننجح في تحقيق خطوات عملية في هذا المجال. وتكرر الأمر في آذار عام

١٩٧٢ عندما زار السيد نائب رئيس الجمهورية العراقية سورية على رأس وفد اقتصادي وتم الاتفاق بيني وبين الدكتور سعدون حمادي وقتها على عدد من المشروعات وإقامة مصفاة للنفط على الساحل السوري، إلا أن قضايا اقتسام مياه الفرات أخرت الوصول إلى اتفاق نهائي بهذا الصدد. وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٧٨ عندما لبيت دعوة زميلي وزير التجارة العراقي ووقعت في بغداد اتفاق تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين.

كان سيادة الرئيس الراحل ــ رحمة الله ــ يطلب إلي أن أحضر بعض الاجتماعات، للتأكد من تغطية جميع النقاط المطلوب أن تبحث فيها، وكنت أمتثل لأوامره فوراً. طلب إلي مرة أن أحضر اجتماعات اللجنة المكلفة ببحث أمور فنادق المريديان، وكان الجانب الفرنسي يطالب بزيادة الأسعار وفق معادلة زيادة الأسعار على أساس وثيقة زيادة الأسعار الرسمية التي يقدمها الجانب الفرنسي. انتابني الشك في صحة هذه الوثيقة، طلبت من السيد عبد الله أسامة المالكي في مصرف سورية المركزي استخراج هذه الزيادات من كتاب الإحصاءات السنوية الذي يصدره مكتب الإحصاء في الأمم المتحدة. وجدت أن الفارق بين أسعار هذه الإحصاءات والأسعار المقدمة من الجانب الفرنسي كبير وأنه لا يجوز قبول ذلك. لم يكن وجودي مرحباً به في هذه اللجنة، إلا أني كنت أشعر براحة الضمير، وكان لتفهم الجانب الآخر لوجهة نظري أثره الكبير في استمرار علاقاتي بالآخرين علاقة موضوعية.

كانت حقبة السبعينات حقبة تنموية غيرت وجه سورية الداخلي والخارجي. فقد بنيت المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز التدريب وطرق المواصلات والمرافئ والمطارات والسدود ومشاريع الري ومشاريع الشرب في مختلف أنحاء الريف، وازداد الإنتاج وتحول الريف إلى مشارك حقيقي في الحكم والتنمية، وأدى الحراك الاجتماعي إلى تبديل كامل للبنية الاجتماعية القديمة، فالسائق والآذن الآن أصبح أبناؤهم أطباء ومهندسين وموظفين إن لم يكونوا ضباطاً في القوات المسلحة، وبالنسبة إلى العالم الخارجي، أصبحت سورية مهيبة الجانب يحسب لها ألف حساب في كل ما يدور في منطقتنا.

في خضم هذه الفترة تم ترشيحي من قبل الأخ الأستاذ عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت والأخ الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية لوظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وافق سيادة الرئيس على ذلك فيما إذا تم انتخابي بالإجماع، كان سيادة الرئيس والسيدة الأولى في زيارة للهند في عام

١٩٧٨ وكنت في الوفد المرافق ووقعت اتفاقاً تجارياً بحضور سيدة ترنيل وغادرت الهند إلى الكويت لحضور اجتماعات مجلس محافظي الصندوق العربي حيث تم انتخابي رئيساً ومديراً عاماً بالإجماع.

قبل التحاقي أقامت لي غرفة تجارة دمشق ورئيسها السيد بدر الدين الشلاح حفلة وداع تم فيها تبادل الكلمات، حضرها بالإضافة إلى التجار والصناعيين عدد من زملائي الوزراء. وفي الثلاثين من آب عام ١٩٧٩ كان في وداعي عدد من الأخوة الزملاء ومن العاملين في وزارة الاقتصاد ومن التجار والصناعيين. تركت سورية لأعمل في الكويت، وكنت موزع القلب بين عملي السابق وعملي الجديد، بين بلدي دمشق وبلدي الجديد الكويت حتى غمرني أخوتي الكويتيون بحبهم وكرمهم فأخذت بهم، وأخذ العمل الجديد كامل وقتي ليل نهار في خدمة وطني العربي الأكبر.

أذكر الحوادث المؤسفة التي حصلت لي خلال تلك الفترة. ففي حزيران عام ١٩٧٦ استقبلت أحد المسؤولين الأمريكيين عن أمور المساعدات وبحثت معه سبل تطويرها، كان ذلك في المساء، خرجت من الوزارة وما كدت أبتعد عنها خطوات حتى انفجرت قنبلة كانت موضوعة إلى جانب بناء الكويتي الذي انقلب ليصبح الآن فندق الشام، فقتلت القنبلة طفلاً كان يمسح السيارات للحصول على ليرات معدودة، حمله أخوه والدم يسيل منه. لم تُجدِ عمليات الإسعاف. وفارق الطفل الحياة. كنت أنا والزائر الأمريكي المقصودين بهذا العمل.

تلقيت الكثير من كتب التهديد لما كنت أظهره من محبة للسيد الرئيس حتى أن أحد زواري قال لي مرةً أنني مدين له بجميل كبير، فقد أسهم في استبعاد اسمي من قائمة الاغتيالات. قلت له إن العمر بيد الله وشكراً لك وأنا مستعد لخدمتك. ولكن لاشيء يوازي ما فعلت.

تعرض معرض دمشق الدولي لعدد من الحوادث منها الحريق الذي أصاب الجناح الفرنسي مما أدى إلى إحجام الناس عن الدخول إليه وكنت أذهب مع عائلتي إلى المعرض لإعادة الثقة وتشجيع الناس على العودة لزيارة المعرض.

نداء العودة

في الثامن من نيسان عام ١٩٨٥ كنت منهمكاً في مكتبي في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أقدم لأخوتي أعضاء مجلس الإدارة المذكرات المتعلقة بأوضاع الصندوق المالية والقروض المطلوبة والآراء المقدمة بشأنها.

ذهبنا بعد الاجتماع إلى فندق الهلتون لتناول طعام الغداء وكان حديثنا منصباً على الإعداد لاجتماعات مجالس محافظي المؤسسات المالية العربية المقرر عقده في الخرطوم بالسودان، الذي تأخر لأسباب داخلية تتعلق بالسودان، وما كان يصلنا من أخبار من أن بالإمكان أن يعقد في تموز من نفس العام.

عدت إلى البيت لأستريح قليلاً قبل العودة ثانية إلى العمل، ففوجئت بعامل الهاتف يطلبني للتحدث مع دمشق ومع مجلس الوزراء. استذكرت قبل أن أرد على الهاتف أن طلبات سورية من القروض تسير بانتظام، وأن طريق طرطوس- اللاذقية، الذي أكد لي على أهميته رئيس مجلس الوزراء السوري آنذاك الدكتور عبد الرؤوف الكسم، ينفذ حسب البرنامج الموضوع له، وأنه ليس لسورية قضية أو طلب لم يبت به مجلس إدارة الصندوق إيجابياً، لذلك كنت مستعداً للإجابة على الهاتف بطلاقة.

كان الهاتف من رئيس مجلس الوزراء يعلمني فيه أنه بصدد اتخاذ قرار بتعييني وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ويطلب موافقتي على ذلك. شرحت له أنني منتخب لخمس سنوات قادمة لم يمض منها إلا أقل من سنة حتى تاريخه، وأنني في الصندوق أقدم خدماتي لسورية ولجميع الأقطار العربية، وأنني السوري الوحيد الذي يشغل منصباً من هذا النوع. ورجوته أن يعرض هذا الأمر على القيادة ثانية للموازنة بين الأمرين، فسورية كانت دائماً تفضل العرب على نفسها. واستذكرت ما قاله لي سيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، عندما ذهبت لحضور اجتماعات مجلس محافظي الصندوق العربي الذي جرى فيه انتخابي لهذه الوظيفة: " لا تقبل العمل إلا إذا كان انتخابك بالإجماع، وقل لهم بعدها أني (أي الرئيس) فضلت العرب على نفسي بإعارتك لهم".

تركني رئيس مجلس الوزراء بعد أن سمع ما قلت، وهرولت بعدها إلى مكتبي في الصندوق لأعاود العمل، ولم أكد أصل إلى المكتب حتى فاجأتني المخابرة الهاتفية مرة أخرى، ليعلمني رئيس مجلس الوزراء فيها أن: "سيادة رئيس الجمهورية هو الذي يريدك".

عندها كان جوابي: "أنا في خدمة وطني ويشرفني أن ألبي رغبة سيادة الرئيس".

كنت على علم بأن سيادة الرئيس الأسد يريد عودتي. فقد أعلمني الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور الشاذلي القليبي أنه في لقائه مع سيادة الرئيس الأسد شعر بأن أيامي في الصندوق قد انتهت وأني سأعود إلى بلدي، لكني أردت أن أتأكد من رئيس مجلس الوزراء أن سيادة الرئيس هو الذي يريدني.

كان الرئيس الأسد بالنسبة لي يمثل تطلعات شعبنا إلى العزة والكرامة، وآماله في الوحدة والتحرير، وسعيه في بناء بلده. لقد وهبه الله الحكمة والشجاعة وسداد الرأي والصبر والإرادة فوظفها جميعاً في خدمة وطنه وأمته.

كنا نشعر بلذة العمل بقيادته، وبالطمأنينة إلى رعايته، نتطاول عزاً وفخراً بمواقفه واجتماعاته ولقاءاته، نشعر بدفء محبته فنزداد محبة ووفاءً له ونزداد تفانياً وعطاءً في خدمة وطننا.

أداء القسم

لم تكن هناك وسيلة للوصول إلى دمشق لحضور حفل أداء القسم مع بقية الوزراء، ومع ذلك فقد تم ترتيب أداء القسم لي بحضور رئيس مجلس الوزراء في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٥. وبعد أداء مراسم القسم تحدث السيد الرئيس: "إننا الآن في ضائقة معينة، وعلينا أن نعتمد على أنفسنا وأصدقائنا في الخروج منها. ولابد من زيادة رواتب العاملين في الدولة شريطة أن تمول الزيادة من مصادر لا تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة. نحن الآن نعمل على تطوير مواردنا من النفط والغاز، وخلال سنوات يمكننا الاعتماد على أنفسنا وتأمين حاجاتنا. يجب أن نستفيد من الصناديق العربية في تمويل المزيد من مشاريعنا. جاء ذكرك مع أحد الرؤساء عند اجتماعنا في المغرب وأكدت له أنك تعمل في زياراتك لخدمة بلدك.

أنت تعرف سياساتنا وتوجهاتنا، وأنا واثق من أنك ستقوم بمهمتك على أحسن وجه للخروج من الأزمة والتغلب على الصعوبات".

شكرت سيادة الرئيس على ثقته ومحبته وقبلته عند الوداع راجياً منه أن يمنحني الفرصة الكافية لحضور اجتماعات مجلس المحافظين في النصف الأول من تموز، لأنهي عملي وأقدم استقالتي وأحصل على مباركة من انتخبني لما قدمته من عمل، ووافق سيادته على ذلك.

العودة إلى الكويت

عدت إلى الكويت، وبدأت أحضر لعملي الجديد، وأعمل لانتقاء من سيخلفني في الصندوق، وأضع قائمة بأسماء من يجب عليَّ وداعهم وشكرهم لما لقيته منهم من حب ومودة ودعم وتعاون، وفي مقدمتهم سمو الأمير، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والشيخ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والصديق العزيز عبد الرحمن العتيقي مستشار صاحب السمو، والوزراء ومدراء الصناديق والمنظمات العربية، كما كان لي شرف وداع بعض السادة الرؤساء وأصحاب السمو وجميع الوزراء من أعضاء مجلس المحافظين. وكانت الحفلة التكريمية التي أقامها على شرفي وزير الإعلام الكويتي الشيخ ناصر محمد الأحمد في فندق الشيراتون في ١٢٩\ ١٦ ١٩٨٥ والدرع الذي أهداني إياه خاتمة سعيدة لمرحلة سعيدة من حياتي الوظيفية. كنت أشعر أني وجدت نفسي في عملي بالصندوق العربي في خدمة الوطن العربي الكبير.

كما أقام لي الأستاذ عبد اللطيف الحمد الرئيس الجديد للصندوق، وكذلك الدكتور عيسى درويش السفير السوري في الكويت، حفلات وداع حضرها الإخوة المغتربون في الكويت.

كان من حسن الحظ أن قبل الأستاذ عبد اللطيف الحمد وزير مالية الكويت السابق ومدير عام الصندوق الكويتي السابق رجائي له لشغل المنصب الذي سأتركه، مؤمناً بأن هذا الإنسان كان قد أعد منذ نشأته لمثل هذا المنصب وسيبقى الصندوق في عهده بيد أمينة.

الوضع الاقتصادي في سورية

بدأت باستعراض الدراسة التي أعدها الصندوق العربي عن "الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية في سورية" بإشراف الدكتور حيدر غيبة الخبير الاقتصادي في الصندوق، الذي كان قد تولى مناصب مختلفة في سورية ومجلس الوحدة الاقتصادية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وشاركه في إعدادها الدكتور فيصل الخطيب. وقد أرسلت هذه الدراسة إلى عدد من المسؤولين في سورية، إلا أن الواقع الذي رأيته في سورية عندما زرتها لحضور اجتماعات منظمة التنمية الصناعية العربية، وحديثي مع وزير التموين والتجارة الداخلية آنذاك ومع أصدقائي الذين حضروا الاجتماع، جعلني أخرج بانطباع بأن المشكلة ليست في إيجاد الحلول للقضايا الاقتصادية، وإنما في القدرة على الخروج بالقرارات وإيجاد الدعم اللازم لها، من غير أن تؤدي بصاحبها إلى الوقوع في مآزق التسميات العقائدية المختلفة. فلقد كتبت صحيفة الحزب الشيوعي السوري رداً على ما جاء في جريدة القبس الكويتية من أن تعييني سيؤدي- بالرغم من التزامي بالمنهج الحكومي المقرر- إلى ترك طابع في موقع عملي يعكس التوجهات الليبرالية والتعاطف مع القطاع الخاص. اتصل بي أحد أصدقائي مهنئاً وقدم لي النصيحة بأن أشترط لقبولي الوزارة السير بالمنهج الذي أريده، وناقشت معه الموضوع موضحاً أنه لا يعقل لواحد مثلي يكن في قلبه كل المحبة والاحترام للرئيس الأسد أن يبحث معه مثل هذا الأمر، وخاصة وأنه يعرفني ويعرف منهجي تمام المعرفة، كما أنني إذا تحدثت بهذا الأمر مع غيره فإن ذلك سيستخدم ضدي، وأكون بذلك قد تركت الصندوق وانهزمت من الوزارة. إني قادر، بإذن الله، على أن أتكيف مع الجو الفكري الذي سأعيش فيه، وأن أقبل بالتغيير البطيء، فأنا لم أكن انقلابياً في حياتي، بل كنت دائماً أؤمن بالتطور المنهج.

قبل أيام من عودتي إلى سورية، وعلى التمام في الحادي عشر من تموز ١٩٨٥نشرت جريدة القبس الكويتية مقالاً تضمن دراسة أمريكية عن الاقتصاد السوري جاء فيها:

" تقول اليوناتيد برس، في تقرير خاص لها من واشنطن، إن الاقتصاد السوري في حالة خطرة تهدد الاستقرار السياسي تحت رئاسة الرئيس الأسد. وتوضح دراسة أجراها الباحث كانوفسكي المتخصص في العالم العربي أن العلل

الاقتصادية التي تعاني منها سورية سببها عدة عوامل مثل التخمة التغطية لعملية والنفقات العسكرية الباهظة والتجربة الخطيرة الكامنة في محاولة تحويل الاقتصـ إلى النظام الاشتراكي الخ.."

كما كانت هناك مقالات مختلفة تصف ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي. وفقدان المواد الأولية لتشغيل المعامل، وندرة السلع الاستهلاكية في الأسواق، وتزايد عمليات التهريب، وانخفاض أسعار العملة المحلية، واتساع اقتصاد الظل وارتفاع معدلات التضخم.

إلا أن المنصف من الدارسين كان يجب في اعتقادي أن يذكر أيضاً أن سورية في تلك الفترة كانت محاصرة دولياً، وأن بعض الدول العربية لم تكن معها وفق ما تقتضيه الروابط العربية، وأن موقفها من الحرب العراقية – الإيرانية من أنها حرب بين بلدين مسلمين يجب تجنبها، سبب لها انحسار بعض المساعدات العربية المقررة في قمة بغداد، وأن منعكسات بعض المشاكل الداخلية مازالت في دور التصفية، وأن أعباء الدفاع عن وحدة لبنان والحفاظ على الأمن فيه مازالت باهظة. إضافة إلى قدرها في مواجهة إسرائيل وكبرياء الأسد الذي كان أكبر من أن يلين أو يهادن فيما يراه حقاً.

العودة إلى سورية ومباشرة العمل

باشرت عملي في سورية في الثالث عشر من تموز عام ١٩٨٥. دخلت الوزارة وكأني عدت إلى عائلتي التي عشت معها سبع سنوات كانت منها فترة حرب تشرين التحريرية التي أعتز بأني عشتها متنقلاً بين مكاتب الوزارة المختلفة.

كانت الأوليات عندي مترابطة ومتشابكة، أي أن العمل يجب أن يبدأ على عدة جبهات:

- الأولى في توفير المواد الأولية لتشغيل الحرفيين والمعامل والمصانع.
- والثانية في دراسة موارد ونفقات خطة القطع الأجنبي والعمل على إعادة النظر فيها.
- والثالثة في إطلاق قوى الإبداع لدى عمالنا لتصنيع القطع التبديلية وكل ما يمكن أن نستغني به عن الاستيراد.
- والرابعة في إيقاف استيراد الخضار والفواكه والاستعاضة عنه بالإنتاج المحلي وتشجيع التصدير.
- والخامسة في زيادة رواتب العاملين في الدولة وكيفية تمويل هذه الزيادة.
- والسادسة في تشجيع القطاع الخاص لاستثمار أمواله داخلياً.
- والسابعة في تطوير تعاوننا العربي والدولي والتغلب على صعوباته.

إضافة إلى مهام أخرى مختلفة كان يجب مواجهتها كعملية التسعير. كان قد بدئ في أواخر حزيران بإصدار بعض القرارات المتخذة في لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك، تلامس قضايا المؤونة النقدية الواجب على المستورد إيداعها لدى المصرف التجاري السوري قبل الاستيراد بقصد الإقلال من نسبتها تسهيلاً للمستوردين.

عندما بدأت العمل، كنت مصمماً على إيجاد الحلول للقضايا الأساسية التي يعاني منها اقتصادنا. إلا أنه لا يمكن للوزير استبعاد الاجتماعات خارج وزارته، ولا الاجتماعات مع المؤسسات التابعة له، ولا مقابلة السفراء والضيوف، أو السفر

بمهمات، أو الإجابة على ما يطلب منه الإجابة عليه. كانت الموضوعات التي واجهتني للمعالجة باختصار خلال عام ١٩٨٥ هي كالتالي:

- نقص المواد الأولية اللازمة لتشغيل المعامل وتشغيل شركات تعهدات القطاع العام.
- تخصيص الأموال لسداد ديون مؤسسات التجارة الخارجية وتأمين تخصيص اعتمادات جديدة لها للقيام بأعمال الاستيراد.
- إعادة النظر بأسعار القطع الأجنبي المستخدمة في تسعير مبيع مستوردات مؤسسات التجارة الخارجية.
- تعيينات لمناصب شاغرة كمنصب حاكم مصرف سورية المركزي والمدراء العامين لبعض المؤسسات العامة.
- المشاركة في تحديد مجالات العمل الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص.
- إعداد الاستراتيجية والخطط الطويلة والمتوسطة الأجل للوزارة.
- تكليف مؤسسات التجارة الخارجية بالتصدير لتمكينهم من تمويل المستوردات.
- معالجة المشاكل الناجمة عن طلب الدول الاشتراكية تعزيز الاعتمادات المفتوحة من قبلنا للاستيراد منها لعدم قيامنا بوفاء التزاماتنا تجاهها، وإعداد اتفاقات لإعادة جدولة ديونها.
- تحقيق التعاون بين مؤسسات القطاع العام الإنتاجية ومؤسسات التجارة الخارجية لتأمين سلع للتصدير والمقايضة.
- معالجة شكاوى غرف التجارة والصناعة، والشركات السياحية المشتركة والشركات السورية العربية المشتركة، ورجال الأعمال.
- تسديد التزامات شركات الطيران الأجنبية على الدولة.
- مشاكل تسعير الأقطان، وخسارة المؤسسة، ومشاكل عصر بذور القطن في الخارج لعدم وجود إمكانية لعصرها في الداخل.
- تأمين الأعلاف، وحسم الخلاف مع وزارة الزراعة التي كانت تشتري الأعلاف وتدفع قيمتها بالليرات السورية، وما أدى إليه ذلك من انخفاض أسعار العملة السورية في الأسواق، والطلب من رئاسة مجلس الوزراء إنقاذ الليرة.
- تأمين الجرارات والحصادات والاعتمادات اللازمة لها.

- معالجة ما نجم عن القرار المتعلق بقبول التسوية بالليرات السورية عوضاً عن توريد القطع الأجنبي، وفقاً لتعهدات إعادة القطع، والاجتماع مع المصدرين لإعلامهم بوجوب توريد القطع.
- متابعة الاتصال بالصناديق العربية واستقبال وفودها لتمويل مشاريعنا، بما فيها صندوق الخليج الذي يرأسه سمو الأمير طلال بن عبد العزيز، وتبرعه بالورق والآلات الطابعة وتجهيزات لمستشفى الأطفال بدمشق.
- معالجة طلبات سفراء الكثير من الدول بتسديد الديون المستحقة علينا تجاههم.
- السفر إلى الكويت وتسليم رسالة من سيادة الرئيس إلى سمو أمير الكويت، والحصول على المعونات من النفط والسماد والكبريت.
- الحصول على القروض من فرنسا وغيرها لشراء القمح.
- رفع مذكرات بالكثير من الأسئلة الموجهة حول موضوعات اقتصادية مختلفة.
- استقبال مستثمرين كعصام فارس والسماوي وغيرهما من رجال الأعمال العرب.
- متابعة تطوير الإيرادات بالقطع الأجنبي.
- متابعة معرفة الديون المستحقة علينا وأنواعها وأسبابها ومصادر تحقق هذه الديون بالدقة اللازمة.
- الإسهام بإعداد أنظمة جديدة للتجارة الخارجية والاستثمار والقطع وغيرها.

منذ اليوم الأول جعلني العدد الكبير من الاجتماعات والمقابلات، المفروض عليَّ مواجهته حتى ساعة متأخرة من الليل، أصمم وأنا عائد إلى بيتي بألا أترك القضايا الإدارية في الوزارة تأخذ من وقتي أكثر مما يجب، وألا أدع للآخرين تحديد جدول أعمالي، بل سأفرضه وأحدده بنفسي.

معالجة نقص المواد الأولية
والسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج

كان نقص المواد الأولية كالخشب والحديد وقطع التبديل ومستلزمات الإنتاج يشكل مشكلة متشعبة النواحي. فقد أدى إلى تفشي البطالة بين الحرفيين، وندرة السلع المنتجة، وازدياد التهريب، وازدواجية الأسعار للمواد التي يبيعها القطاع العام، فكان هناك سعر المبيع والسعر السائد في السوق، وبينهما هامش يتجاوز الخمسين أو السبعين بالمائة في بعض الأحيان. وكان القطاع العام غير قادر على الاستيراد بسبب نقص موارد القطع الأجنبي وعدم قدرة المصرف التجاري السوري على الاستدانة من الخارج.

وكانت شركات التعهدات العامة تحصل على حاجاتها، بإخراج الليرات السورية إلى الخارج وبيعها، وشراء المواد الأولية بها مخفضة بذلك أسعار العملة المحلية. وكان هذا العمل يتم وفق قرار أصولي صادر بهذا الشأن.

قمت مع زملائي بتقصي أسباب هذا النقص وطرق تلافيه، وإمكانية إحلال الإنتاج المحلي محله إذا كان مستورداً، فوجدنا أن بعض المواد يمكن الاستعاضة عنها بمنتجات محلية متوفرة لدينا، كالشعير عوضاً عن الذرة بالنسبة لعلف الدجاج، وأن هناك مواداً يمكن الاستغناء عنها حالياً، وأن هناك مواداً لا يمكن الاستغناء عنها، ويجب استيرادها لضمان تحريك الآلة الإنتاجية في البلاد.

أكدت لنا الدراسة، التي قمنا بها، الاعتماد الكبير للاقتصاد السوري على العالم الخارجي، وأهمية التجارة الخارجية في قيادة النشاط الاقتصادي، وتحريك بقية القطاعات الاقتصادية. فهذا القطاع يمكن أن يكون منفعلاً فقط بتأمين ما يجب استيراده وتصدير ما يفيض عن الاستخدام، كما يمكن أن يكون فاعلاً في خلق طلب فعال على سلع التصدير، يؤدي إلى توسيع القطاعات المنتجة، وتنفيذ استثمارات جديدة وعمالة وإنتاج وخدمات.

لقد كان قطاع التجارة الخارجية محرك التنمية في سورية في فترات مختلفة من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، وكذلك في القرن العشرين ما بين

الحربين العالميتين، وبعدهما. وكان يمكن أن يكون إسهام هذا القطاع في التنمية الاقتصادية أكبر بكثير، لو قدر للتجار السوريين أن يقوموا بدراسة البضائع المستوردة لتقليدها وتطويرها وتصنيعها ونقلها عبر سفنهم، وتقديم التسهيلات المالية والمصرفية عبر مؤسساتهم. ولقد بقيت سياسة التجارة الخارجية في سورية محصلة اتجاهين أساسيين في حياتنا الاقتصادية، أولهما الرغبة في إبقاء سورية مركزاً أساسياً للتجارة في الشرق العربي، مع ما يقتضيه ذلك من إطلاق حرية الاستيراد والتصدير وإلغاء الحواجز الكمية والنقدية وتخفيض الرسوم الجمركية. وثانيهما الرغبة في حماية الصناعة المحلية الناشئة، وتوفير الحد الأدنى من الرعاية لبعض المحاصيل الزراعية. وفي مراحل معينة أدى القصور في توفير القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد إلى التوجه نحو تقييد عمليات الاستيراد، فكانت مقتضيات التخطيط المركزي تعتبر عاملاً مرجحاً لمزيد من هذا التوجه في سياسة التجارة الخارجية. إلا أن جميع هذه العوامل والتوجهات كانت تتلاشى أمام التجارة العربية البينية والسوق العربية المشتركة. فالاتفاقات التي عقدتها سورية مع الدول العربية الشقيقة كانت تؤكد دائماً التوجه القومي في تنمية التجارة العربية البينية.

ولقد شهدت حقبة الثمانينات هذه التوجهات المختلفة، فسيطرت قوى التقييد على عمليات التجارة الخارجية في النصف الأول من الثمانينات. أما النصف الثاني منها فكان التوجه الذي سرنا فيه يتجه نحو:

- تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملاً في خدمة العملية الإنتاجية.
- إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود، وتطوير معدلات التعرفة الجمركية بشكل يخدم هذه العملية.
- تطوير السياسات المالية والنقدية بما يتلاءم مع هذه الأهداف.

انطلقت سياستنا الاستيرادية من دراسة الواقع والمشاكل التي تجابهها. فوضعت في مقدمة أولياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة، والاستمرار في بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. إلا أن هذه الأهداف ــ على بساطتها ــ ليست سهلة التطبيق، نظراً لتشابك الحياة الإنتاجية وترابط عملياتها، وعدم الإحاطة بالإمكانات البديلة المتاحة محلياً، وخطر تعطيل قدرات الإبداع من جراء الإغراق. وعلى التوازي، كان من الضروري الاستفادة من قدرات التمويل المتاحة، وإمكانات

تطويرها لدى القطاع الخاص بالاعتماد على مدخراته المنتشرة في بلدان الاغتراب والرغبة في استنفار طاقاته وتشجيعه على التصدير من أجل توفير مصادر تمويل الاستيراد.

كل ذلك، مع العديد من الاعتبارات الأخرى فرض علينا اختيار التوجه نحو تحميل منشآت القطاع الخاص أعباءها بصورة مستقلة عن القطاع العام، على أن يأخذ هذا الأمر شكلاً مرناً ومتدرجاً ومنسجماً مع نتائج التطور الذي نمر به.

كان تشغيل المعامل المعطلة عن العمل نتيجة نقص المواد الأولية، على رأس اهتمامات الدولة. فسمح للقطاع الخاص أن يستورد المستلزمات الضرورية لتشغيل معامله مع قطعها التبديلية، وأن يتحمل بنفسه أعباء تمويل استيرادها، وأن يسير هذا الأمر على التوازي مع القطاع العام الذي سمح له أن يستورد مستلزماته لتشغيل معامله، بالاعتماد على قدرته التمويلية الناجمة عن تصدير منتجاته. ومن خلال هذا التدبير بدأ البحث جدياً عن البدائل المحلية، وتم السماح للقطاع العام بأن يشتري البدائل المحلية بأسعارها السائدة في الأسواق، دون النظر إلى أسعار تعادلها وفق أسعار الصرف الرسمية للقطع الأجنبي وأخليت ذمته من مسؤولية مخالفة بعض الإجراءات، أو التجاوز في سقوف الشراء المحددة، وذلك على مسؤولية مجلس الوزراء.

كما اعتمدت سياستنا الاستيرادية ضرورة تأمين الاحتياجات التموينية والسلع الغذائية الأساسية في إطار سلة استهلاكية متوازنة تعتمد أساساً على الإنتاج الوطني وتتطور بتطوره، فتم السماح بإدخال جميع المواد والمعدات والتجهيزات الضرورية لإقامة المستشفيات والعناية بالبيئة والتعليم والتدريب وتحقيق السلامة المهنية واكتساب القدرات التقنية الجديدة.

أكدت السياسة الاستيرادية أيضاً، ضرورة إعادة النظر بالتعرفة الجمركية، لجعلها متلائمة مع حماية الإنتاج الوطني مبسطة متطورة في حصائلها من الرسوم الجمركية مع تطور الأسعار والقيم. وقد تم بالفعل إعادة النظر بهذه التعرفة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية الحكومية والحزبية. وكان من الأمور الأساسية التي أكدتها الحكومة ضرورة تحقيق الاستقرار في قراراتنا المتعلقة بالاستيراد، حماية للأنشطة التي تقوم على أساسها وتدعيما للثقة بالجهات التي تصدرها.

ونظراً لما لسياسات الاستيراد والتصدير من آثار مباشرة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، فقد رأت رئاسة مجلس الوزراء تأليف لجنة تمثلت فيها مختلف

الفعاليات الاقتصادية في البلاد، سميت لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك، وذلك بكتاب رئيس مجلس الوزراء رقم /٥٨٠/ تاريخ ١٩٨١/٤/١٥

لقد اعتبر هذا القرار- الذي اتخذ قبل أن أعود من الكويت- سلباً لصلاحيات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، التي كانت تمارس هذه المهمة بإشراف رئيس مجلس الوزراء. إلا أن من حسناته أنه أشرك، في تحمل مسؤولية نتائج قرارات الاستيراد والتصدير، جميع الجهات المشاركة، وأوجد وسيلة لمشاركة القطاع الخاص في أعمال اللجنة.

سبقتني اللجنة بأيام بإعداد مشروع قرار، كنت قد تحدثت عنه، يسمح للقطاع الخاص باستيراد بعض المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وقد شاركني رئيس مجلس الوزراء مشكوراً عند عودتي الرأي بهذا القرار فاقترحت توسيعاً وتطويراً له.

وأراد أن يأخذ رأي أحد الزملاء، الذي رأى أن هذا القرار سيؤدي إلى إلغاء مبدأ حصر الاستيراد بمؤسسات التجارة الخارجية. فكان جوابي أننا لا نلغي حقها، وإنما نطلب إليها أن تعطي إجازات استيراد موقعة منها لمن يريد أن يستورد. ولو افترضنا جدلاً أن البعض سيفسر القرار بهذا الاتجاه، فما هو الحل البديل؟. اقتنع رئيس مجلس الوزراء بالأمر وصدر قرار بتعديل القرار السابق.

بدأت وزارة الاقتصاد بإعداد مذكرات للعرض على لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك، تتجه كلها بمنحى لتحرير التجارة وإشراك القطاع الخاص فيها وقيامه بتمويل مستورداته من موارده الخاصة به من القطع الأجنبي. وكأمثلة على ما تم اتخاذه من قرارات – كانت كلها بناء على مذكرات من وزارة الاقتصاد- والآثار التي نجمت عنها نورد ما يلي:

١ – تشغيل المنشآت الصناعية والحرفية:

أصدرت لجنة الترشيد قرارها رقم /١٩٥٣/ تاريخ ١٩٨٥/٧/٣، والمعدل بالقرار الذي تحدثت عنه رقم /٢١١٥/ لعام ١٩٨٥، والذي سمح للقطاعين العام والخاص باستيراد المواد الأولية وقطع التبديل ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملها، ضمن حدود تقديرات مديريات الصناعة على أن يجري تمويلها عن طريق قيام المستورد بتأمين التسهيلات المصرفية اللازمة لذلك بطرقه الخاصة من المصارف الخارجية ولمدة لا تقل عن /١٨٠/ يوماً. وقد أدى هذا الإجراء إلى قيام القطاع

الخاص بالاستيراد معتمداً على موارده الخارجية، وبذلك تم توفير العملة الأجنبية وقطع التبديل ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية في المنشآت الصناعية والحرفية.

وزيادة في التسهيلات، صدر قرار آخر أعفى الآلات الصناعية المستوردة من شرط تأدية المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري السوري حيث كان المصرف يطلب من المستوردين إيداع سلفة نقدية كنسبة مئوية من قيمة المستوردات لديه. الأمر الذي أدى إلى المزيد من توفر هذه المستلزمات وتخفيض تكاليفها، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج الناجم عنها، وسمح بتشغيل الطاقات المعطلة لتلبية حاجات الاستهلاك والإسهام في عمليات التصدير.

٢- في تلبية حاجات قطاع الزراعة:

كانت الزراعة تعاني نقصاً كبيراً في مستلزماتها وأدواتها وآلياتها. فتم بالتدريج إلغاء الحصر الذي كان يمارسه القطاع العام على هذه المستوردات حتى تم تحريرها بالكامل. فقد سمح القرار /٧٩٦/ لعام ١٩٨٧ لجهات القطاع الخاص باستيراد الآلات والمعدات والمواد الزراعية على اختلاف أنواعها، بما فيها الجرارات الزراعية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية والإطارات الزراعية والقطع التبديلية، وذلك بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً، معفاة من شرط تأدية المؤونة والسلفة النقدية. كما سمح القرار رقم ١١٦٢/ لعام ١٩٨٨ باستيراد البيوت الزراعية البلاستيكية لأغراض إنتاج الزراعات المحمية. وسمح القرار /١٥٩/ لعام ١٩٨٩ باستيراد المحركات الزراعية المستعملة، من غير بلد المنشأ، بتسهيلات ائتمانية. وسمح القرار ١١٥ لعام ١٩٨٨ بالإدخال المؤقت للحصادات. وسمح القرار ١٥٦ لعام ١٩٨٩ باستيراد الحصادات والدرّاسات والجرارات الزراعية الكبيرة من غير بلد المنشأ، سواء أكانت جديدة أم مستعملة وبتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً. كما تم السماح بتسوية أوضاع تلك الحصادات بوضعها بالاستهلاك المحلي مستثناة من أنظمة التجارة الخارجية والقطع النافذة. كما سمح القرار/٩٩٠/ لعام ١٩٩٠ باستيراد معاصر الزيتون المستعملة. كما سمح القرار رقم /٩٠٤/ لعام ١٩٨٩ باستيراد البواري المعدنية.

وقد أدت هذه القرارات رغم تدرجها وتلاحقها إلى الإسهام في تأمين بعض حاجات هذا القطاع الهام من قطاعات الاقتصاد الوطني.

٣- في إعادة إحياء صناعة تسمين الأغنام:

كانت سورية تعتبر مركزاً لصناعة تسمين الأغنام في المنطقة. إلا أن عدم توفر المواد العلفية في بعض السنوات، والصعوبات المالية التي لم تتمكن الدولة من تذليلها باستمرار، أدى إلى انتقال هذه المهنة إلى خارج سورية.

ولدى دراسة هذا الموضوع، تقرر السماح باستيراد الأعلاف على اختلاف أنواعها، لتوفير هذه المواد بصورة منتظمة، حسب حاجات مربي الأغنام والأبقار والدواجن. وبموجب القرار /٢٨٧٥/ لعام ١٩٨٥تم السماح باستيراد الأغنام الحية بقصد التسمين، وإعادة تصدير خمسين بالمائة منها معفاة من التعهد بإعادة القطع.

كما تم السماح، بموجب القرار /٨٨٧/ لعام ١٩٨٨، باستيراد الأغنام الخامية من حصيلة القطع الناجم عن تصدير ذكور الأغنام العواس، وبما يعادل ضعف الكمية المصدرة وزناً، كما تم منع استيراد اللحوم المذبوحة واللحوم المجمدة حماية لصناعة تربية الأغنام الهامة والتقليدية في بلدنا. وقد أدت هذه القرارات إلى توفر هذه المادة في الأسواق كما أدت إلى زيادة إمكانات التصدير.

٤- في الصحة والدواء:

عانت صناعة الدواء من عدة إجراءات تقييدية، كعدم جواز استخدام براءات الاختراع الأجنبية في الإنتاج المحلي، وإجبار المنتج على البيع بسعر أدنى من الأسعار العالمية، وعدم توفر المواد الأولية، واعتماد أسعار الصرف الرسمية في عمليات التسعير. وقد تم حل هذه الموضوعات بالسماح باستيراد المواد الأولية اللازمة لعمل المختبرات، ولمهنة طب الأسنان، وكذلك لصناعة الدواء مع آلاتها وتجهيزاتها ومختبراتها معفاة من السلفة والمؤونة النقدية.

كما تم السماح باستخدام براءة الاختراعات الأجنبية في عمليات التصنيع المحلي، وتم اعتماد أسعار الصرف الواقعية والتكلفة الحقيقية مع هوامش الربح التشجيعية في عمليات التسعير، مما فتح الباب أمام المهتمين بالصناعة الدوائية لزيادة إنتاجهم، حتى زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات عن خمس وثمانين بالمائة.

٥ ــ في صناعة الألبسة الجاهزة:

تتطلب عملية التسويق الدولية للألبسة الجاهزة التلاؤم مع تطور الأذواق. وذلك يتطلب توفر أنواع معينة من المنسوجات والأقمشة التي لا تتوفر محلياً.

ورغبة في توفير المواد اللازمة لتطوير هذه الصناعة فقد سمح القرار/٩٩/ لعام ١٩٨٨، للمنشآت الصناعية المرخصة بصناعة الألبسة الجاهزة باستيراد خمسين بالمائة من طاقتها الإنتاجية من مادة الأقمشة اللازمة لإنتاجها بالتسهيلات الائتمانية، ثم تم بعد فترة السماح باستيراد أنواع محدده من الأقمشة لكافة المستوردين من القطاع الخاص وتسديد القيمة من حصيلة القطع الناجم عن تصدير الألبسة الجاهزة حصراً.

٦- في تشغيل معامل القطاع العام:

كانت بعض معامل القطاع العام تشكو شح القطع الأجنبي اللازم لتأمين المواد الأولية وقطع الغيار المستوردة من الخارج.

وفي ضوء هذه الضرورة ــ وليس بالاختيار ــ بذلت الجهود لاستنباط وسائل وأساليب لتحريك بعض معامل القطاع العام، منها معمل خردة حديد حماه ومعمل الورق في دير الزور. فتم السماح ببيع بعض السلع المنتجة في القطاع العام بالقطع الأجنبي تأميناً لمستلزماته من هذا القطع، وبالتالي لتأمين متطلبات التشغيل. فقد سمح القرار/١٥٨/ لعام ١٩٨٩للقطاع الخاص باستيراد خردة الحديد وتسليمها إلى معمل حديد حماه لتصنيعها لحساب المستوردين كحديد مبروم لأعمال البناء، كما تم ذلك بالنسبة لمعمل الأنابيب المعدنية والألمنيوم.

وسمح القرار رقم /١٦٠/لعام ١٩٨٩ للقطاع الخاص باستيراد النفايات الورقية وتسليمها إلى معمل الورق في دير الزور، لتصنيعها لحساب مستورديها، وتسديد أجور التصنيع إما عيناً من النفايات الورقية أو نقدياً بالقطع الأجنبي.

٧- في متطلبات التعبئة والتغليف:

كان المصدرون يشكون من عدم توفر مواد التعليب والتعبئة والتغليف اللازمة لهم في عمليات التصدير و بناء على ذلك تم السماح باستيراد جميع مواد التعليب والتعبئة بما فيها أكياس الجوت (الخيش) التي كان استيرادها محصوراً بالقطاع العام.

٨- في تأمين المواد الأساسية:

رغبة في زيادة المتاح من بعض المواد الأساسية التي تنتجها الدولة أو تستوردها، فقد تم السماح باستيراد بعض المواد الغذائية الأساسية، كالشاي والسكر والأرز والبن والسمن النباتي والسمن الحيواني والقطر الصناعي وحليب الأطفال ومحضرات تغذية الأطفال. كما تم السماح باستيراد بعض المواد الأساسية الأخرى، كالإطارات واللمبات الكهربائية، والعدادات الكهربائية مما لا ينتج محلياً، وذلك من قطع التصدير أو القطع المحول من الخارج.

وقد سارت هذه الخطوات مع إعطاء فرص متساوية لجميع المواطنين على اختلاف نشاطاتهم، منعاً من ترتب قيم معينة ناجمة عن عملية الحصر لا عن العمل الإنتاجي نفسه، لبعض الناس على حساب الآخرين. وعلى ذلك، سمح القرار /٩٠٥/ تاريخ ١٩٩٠/٧/٩، لمختلف المستوردين من القطاع الخاص، باستيراد السلع المحصورة أصلاً بجهات القطاع العام، وتسديد القيمة من قطع التصدير أو من القطع المحول بشكل نظامي من الخارج.

وفي نفس الوقت تم تبسيط نظام الاستيراد وجعل قراراته في متناول جميع المهتمين بها.

وكأمثلة على الانفراج الذي حصل في توفر بعض السلع والمعدات: اختفاء أفواج المصطفين من المواطنين الراغبين في الحصول على السمن أو الزيت والمواد الاستهلاكية الأخرى، وتوفر الأخشاب والحديد لعمل الحرفيين، ومعاودة البناء في الأسواق، واختفاء رؤية السيارات والشاحنات مسندة على الأحجار بسبب نقص الإطارات.

لقد تم الاستغناء عن إيفاد الوفود لشراء الجرارات والحصادات على أعلى المستويات إلى البلاد الأجنبية بعد أن أصبحت هذه المواد والمعدات متوفرة في الأسواق، وتوقف الحديث عن عدم توفر الحصادات لحصاد الموسم، أو الانتظار بالدور للحصول على الجرار ثم بيعه للآخرين بأسعار أعلى.

لقد دخل سورية من الجرارات بموجب هذه القرارات أكثر مما كان قد تراكم فيها من جرارات منذ البداية وحتى صدور القرار.

وأدخلت هذه القرارات تطبيق مبدأ التعددية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية، ولبت حاجات قطاع الزراعة، وأعادت إلى الحياة صناعة تسمين الأغنام، ووفرت مستلزمات الإنتاج الدوائي، خاصة بعد أن تم السماح بالتصنيع

ببراءات اختراعات أجنبية وتسعير الدولار بسعره الواقعي. كما تم توفير مستلزمات صناعة الألبسة الجاهزة.

عندما وافقت لجنة الترشيد على السماح باستيراد الرز والسكر، إضافة إلى ما كانت تستورده مؤسسات التجارة الخارجية، أصبح ذلك القرار موضع اعتزاز رئيس مجلس الوزراء بما وفره في الأسواق من هذه المواد الاستهلاكية الهامة.

دخلت على السيد رئيس مجلس الوزراء، بعد جلسة كان فيها يذكر محاسن هذا القرار وقلت له:"ألا تسأل نفسك الآن لماذا كان بعض الزملاء يعارضون مثل هذا القرار الذي أحدث ارتياحاً كبيراً لدى المواطنين؟. ألا يجدر بنا الآن أن نتابع السير". فكان جوابه: "كل شئ في وقته جيد".

قلت:"نعم ولكن كان بالإمكان إشاعة المزيد من الارتياح لو تم إصداره عندما اقترحناه لأول مرة! ".

لقد سمحت هذه القرارات بتخطي مشكلة نقص القطع الأجنبي، عن طريق استخدام موجودات القطاع الخاص في الخارج أو ما لدى السوريين المغتربين والعاملين في دول الخليج. كما ساهمت في التخفيف من الأموال التي كان يجب تخصيصها في موازنة الدولة لدعم أسعار السلع المدعومة المباعة من قبل القطاع العام.

لم تمض هذه القرارات دون نقد كبير. فهناك من قال إنها تتعارض مع الاشتراكية، ومنهم من قال إنها أدت إلى وجود سعرين للسلعة الواحدة، السعر المباع من قبل الحكومة وسعر السوق الذي يبيع به القطاع الخاص، ومنهم من قال إنها أعطت أعمال القطاع العام للقطاع الخاص.

وكان ردي المتواضع دائماً:" إن الاشتراكية – كما بينها السيد الرئيس الراحل في كلمته التي ألقاها في الدورة الطارئة للاتحاد الوطني لطلبة سورية عام ١٩٨٠ هي:

"أن نبني وطناً يسود فيه العدل، وأن نبني وطناً ينتفي فيه الظلم، وأن نسير نحو نظام الكفاية والعدل".

وأذكر تماماً ما قاله لي عند تسلمي في عام ١٩٧٢ منصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، من أن علينا: "أن نحقق السعادة للإنسان في هذا الوطن، وأن نجعله يشعر بأنه سيد في وطنه". وكان رأيي أن هذه القرارات تسير في نفس الاتجاه.

زيادة الرواتب

كانت زيادة الرواتب التوجيه الذي أعطاه سيادة الرئيس عند أدائي القسم إلا أنه لم يحدد موعداً لذلك. بالطبع ارتفعت أسعار بعض السلع في الأسواق، بعد السماح باستيرادها من قبل القطاع الخاص وتسعيرها حسب الأسعار الحقيقية، وكان لابد لمعالجة أثرها من أن تزداد رواتب العاملين في الدولة. فعندما قدم وزير المالية مشروع موازنة عام ١٩٨٦رفض رئيس مجلس الوزراء مناقشته ما لم تتم إعادة النظر في الإيرادات بشكل يجعلها قادرة على تغطية المزيد من النفقات.

أحسست أن المطلوب هو زيادة الرواتب، على أن يتم تأمين مورد جديد لتغطية نفقات هذه الزيادة، وأن هذا الأمر لا يمكن أن يكون إلا بناء على رغبة سيادة رئيس الجمهورية.

تقدمت إلى سيادة رئيس الجمهورية باقتراح أولي، هو أن نقوم بزيادة الرواتب حسب توجيهه لإنصاف العاملين في الدولة، على أن تمول هذه الزيادة في الرواتب من زيادة أسعار البنزين.. وجدت أن هناك موافقة أولية منه إلا أنه أحالني إلى رئيس الوزراء. تحدثت معه بالأمر، فرحب بالفكرة لكنه رفض رفضاً باتاً أن تزاد أسعار البنزين. حاولت أن أشرح له أن صفيحة البنزين (٢٠ ليتراً) تباع بست وخمسين ليرة سورية، وهذا أقل بكثير مما هو عليه في دول أخرى، وأن جميع الدول الأوروبية تستخدم هذا المطرح الضريبي لتمويل كثير من نفقاتها، وأن البنزين لا يستعمل أساساً إلا من قبل أصحاب السيارات، ولا يمكنني أن أعتبر أصحاب السيارات من الكادحين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، لذلك فإن هذا الاقتراح سيلاقي ارتياحاً لدى العاملين، وان كان هناك من سيشكو منه ويستغله ويعتبره أساساً لمشاكلنا.

أبو عبدو البعل
https://facebook.com/groups/abuab/

لم أوفق في إقناعه. فعدت إلى سيادة الرئيس الراحل مرة ثانية أشرح الموضوع. أعلمني مدير مكتبه بعد فترة بأن رئيس الوزراء سيطلبني. وبالفعل، فقد اتصل بي طالباً أن آتي إليه. كان لدي موعد مع أحد السفراء، ذهبت إليه بعد الموعد فوجدت أن الأمر قد اختلف، وأن هناك لجنة من القيادة ستجتمع برئاسة نائب رئيس الجمهورية وأني سأدعى إلى هذا الاجتماع لشرح الموضوع.

حضرت الاجتماع وبدأت بالتحدث عن عملية الإصلاح الاقتصادي. ثم شعرت أن علي أن أركز الآن على موضوع واحد هو زيادة الرواتب، الموضوع الذي عقد الاجتماع من أجله.

شرحت ضرورات زيادة الرواتب، وأن المطرح الضريبي الوحيد المتاح لذلك هو زيادة أسعار البنزين، وأن هذا في الواقع نوع من التضامن الاجتماعي بين فئات الشعب. سئلت عما إذا كان بالإمكان عدم تحميل البنزين كامل العبء، وعن إمكانية توزيع جزء منه على سلع أخرى. وتم اقتراح رفع أسعار الإسمنت والحديد إضافة إلى البنزين، على أن تكون الزيادة في حدود تغطية زيادة الرواتب.

وأبلغت فيما بعد الموافقة على زيادة الرواتب وتحميل البنزين وغيره أعباء تغطية هذه الزيادة.

كنت أشعر أن حب وطني يدفعني لأن أنفذ الكثير مما أراه في صالح الاقتصاد، وأن الأمانة تقتضي مني أن أقول ذلك لسيادة الرئيس، فقلت له: " أتمنى يا سيادة الرئيس أن تتاح لي الفرصة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة المذكورة في كلمتكم إلى مجلس الشعب (عام ١٩٨٦) ثم أقبل بعدها أن تعفيني من عملي وتحملني المسؤولية.

لقد أكبر سيادة الرئيس لي هذه التضحية وظل يذكرها للآخرين.

إشراك القطاع الخاص في العمل الإنتاجي

لقد أدى السماح للقطاع الخاص بممارسة عمليات الاستيراد في سوق عطشى تحتاج للكثير من المواد والسلع إلى جنيه أرباحاً كبيرة في الفترة الأولى. وبالرغم من تدني هامش الربح، مع ازدياد أعداد الداخلين إلى قطاع الاستيراد، فإن هذه الأرباح مازالت أكبر مما هو متاح في بلدان أخرى، ولم تستطع وزارة التموين ممارسة الرقابة الصارمة على الأسعار العادلة التي حددتها لأن عامل الندرة كان لا يزال سائداً.

اعتاد بعض رجال القطاع الخاص في السنوات السابقة أن يهرب أمواله إلى خارج البلاد، ويوظفها أو يودعها، إما في البلدان العربية القريبة بالنسبة لمن لم يتعرف على بيوتات الاستثمار الأوروبية، أو في أوروبا وغيرها بالنسبة للطبقة التي لديها صلات دولية. كانت السياسة الاستثمارية السائدة هي تحديد مجالات ضيقة لعمل القطاع الخاص. وكانت القيود المفروضة تدفع بالقطاع الخاص للاحتفاظ بأمواله بعيدة عن الاستثمار وكانت طريقة التسعير المتبعة لا تسمح لا بإنتاج جيد ولا باستثمار جديد. وكان كل من يتحدث عن إشراك القطاع الخاص في عمليات الاستثمار، يصنف وكأنه ضد الاشتراكية وضد التوجه العام للحكومة في دعم القطاع العام.

كان عجبي أن الناس والمثقفين منهم يعيشون الضائقة، ومع ذلك لا يقدمون أي اقتراح لإيجاد مخرج، لإشراك القطاع الخاص في العمل إلى جانب القطاع العام، وكأن الناس قد نسوا جميع ما قاله سيادة الرئيس الراحل حول هذا الموضوع.

طبعاً إن إشراك القطاع الخاص في العمل الإنتاجي يختلف عن إشراكه في عمليات الاستيراد. فالاستيراد عملية تتم بفترة زمنية قصيرة لا تتطلب تجميد الأموال فيها، وعائداته مضمونة في سوق كسوقنا، بينما يتطلب العمل الإنتاجي مناخاً استثمارياً قانونياً وإدارياً ومالياً ونقدياً ومصرفياً، وأماناً واستقراراً وسهولة في التنقل، وتوفر مستلزمات المشاريع أو سهولة الحصول عليها وأسلوباً في التسعير ينسجم فيما يحققه من عائد مع تطلعات المستثمر، وسوقاً تستوعب الإنتاج أو أسواقاً خارجية تقبل بدخوله، إلى ما هنالك من عوامل تجعل المستثمر يركض وراء بلد معين دون غيره.

إلا أن الموضوع الأكثر أهمية من كل ما ذكر هو خلق ثقافة لاستثمار لدى المسؤولين ليقبلوا الفكرة ويرحبوا بالمستثمر، وأن يكون هذا القبول ليس محصوراً بأصحاب القرار وإنما يتصل بثقافة المواطن عامة. وجدت أن عليَّ أن أبدأ هذه المهمة، وأن أعتبرها عملية تثقيفية، أو عودة إلى منطلقات الحركة التصحيحية. فقررت أن ألقي محاضرة بهذا الصدد في جمعية العلوم الاقتصادية، التي كنت أحد المشاركين في تأسيسها في بداية الستينات، قبل أن نشارك في اجتماع اتحاد الاقتصاديين العرب الأول الذي عقد في بغداد في عام ١٩٦٥.

كان عنوان المحاضرة: "القطاعان المشترك والخاص ودورهما في التنمية". ألقيت هذه المحاضرة في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٨٦ في ندوة الثلاثاء الاقتصادية في المركز الثقافي العربي وكان الحضور كثيفاً وأعداد الذين لم يجدوا مقاعد لهم أكبر ممن وجدوا. كانوا يريدون أن يعرفوا ماذا سأقول وكيف سيكون النقاش.

بدأت المحاضرة بقراءة المقاطع التالية من كلمات الرئيس الراحل حافظ الأسد:

- "انسجاماً مع الخط الاشتراكي للدولة، فإننا حريصون على توسيع القطاع العام وتعميقه، وتذليل كل ما يعيق تقدمه كقطاع قائد في مضمار الاقتصاد، وإزالة كل ما يؤخر تطوره كطريق نحو الاشتراكية"
- "إن تعميق التحولات الاشتراكية وتطويرها يقتضي إلى جانب دعم القطاع العام، تشجيع القطاع التعاوني ودعمه بمختلف السبل ليؤدي دوره ويسهم في الجهد الوطني للتنمية ويمنع الاستغلال في مجالات عديدة".
- "لما كان بناء الوطن مهمةً وطنية تقع على عاتق المواطنين كافة، وتستوعب جهودهم وخبراتهم وإمكاناتهم جميعاً، فان الدولة تشجع المبادرة الفردية في القطاع الخاص، وتوفر لهذا القطاع مجال العمل البناء لما فيه خدمة الفرد والمجتمع، وعلى هذا فإن الباب مفتوح أمام إمكانات كل فرد من أبناء القطر العربي السوري والوطن العربي مقيمين ومغتربين، ضمن خطة الدولة وتوجيهاتها، للمساهمة في الجهد العام لبناء بلادنا، سواء أكانت مساهمتهم خبرة أم كفاءة أم مالاً يستثمر في المشروعات المخصصة للقطاع الخاص".
- "سيجد هذا القطاع كل الحوافز والمشجعات لخدمة المجتمع، وسنضع بنفس الوقت الضوابط التي تحول دون انحرافه نحو الاستغلال".

(من رسالة السيد الرئيس إلي مجلس الشعب في ١٩٧١/٢/٢٢)

- "تنشيط القطاع الخاص والعمل على إزالة العوائق التي حالت، في المرحلة الماضية، أن يلعب القطاع الخاص كامل الدور الذي خطط له في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإيجاد الأساليب المختلفة التي تكفل قيام هذا القطاع بالمسؤوليات المسندة إليه وضمان الأموال الخاصة المستثمرة في بناء الاقتصاد الوطني، وحمايتها من جميع المخاطر وضمان ريعية مقبولة لها"
- "إقامة قطاع مشترك بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد الصيغ والأساليب والمشجعات الكفيلة بزيادة حجم الأموال الخاصة المستثمرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة".

(من رسالة السيد الرئيس إلى مجلس الشعب في ٨/٣ /١٩٧٨).

- "سنعمل في المرحلة المقبلة على تنمية القطاع العام وتخليصه من أية معوقات ليظل قطاعاً قائداً.
- "كما سنعمل على تشجيع القطاع المشترك الذي قطعنا فيه بعض الخطوات في المرحلة السابقة".
- "وسوف نشجع القطاع الخاص ونساعد في تحويل اهتماماته نحو الإنتاج"

(من رسالة السيد الرئيس إلى مجلس الشعب في ١٢/٣/١٩٨٥).

- تضمن البيان الختامي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد عام ١٩٨٥ ما يلي:
- تشجيع القطاع المشترك ودعمه وتوفير مستلزماته.
- تشجيع القطاع الخاص لاستثمار إمكاناته في القطاعات الإنتاجية ضمن خطة الدولة، بعيداً عن الاستغلال، وفي إطار سياسة اقتصادية تجعل منه عوناً للنهوض الاقتصادي، وساعداً في تنمية القطر وازدهاره.

ثم بدأت أتحدث عن المنطلقات الاقتصادية والسياسية: بدأت التحدث عن تعريف الاقتصادي البولوني أوسكار لانجه لعلم الاقتصاد، على أنه علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع الإنساني، وأن في هذا التعريف تأكيد على اختلاف هذا العلم عن العلوم المادية، لكونه يعالج قضية معينة في وسط حي متفاعل ومتطور وذي حاجات، وعلاقات مرتبطة بواقع وتطلعات وتفاعل ونضال المجتمع. فأدوات الدراسة والتحليل يجب أن تستخدم من أجل أن تكون إدارة الموارد الاقتصادية

ملبية لحاجات المجتمع ومحققة لتطلعاته. وحاجات المجتمع والعلاقات بين فئاته المختلفة إنما هي حصيلة نضال هذا المجتمع على مختلف الأصعدة.

ولو عدنا إلى بدايات ثورة الثامن من آذار، لوجدنا في المنهاج المرحلي تصورات أولية للقطاعات المراد إحداثها. ولقد توضحت المعالم وترسخت الاتجاهات فيما حدده الدستور، واتخذته مؤتمرات الحزب من قرارات، وأوضحه الرئيس القائد في الكلمات التوجيهية التي ألقاها في مجلس الشعب بمناسبة ولايته الأولى والثانية والثالثة في ١٩٧١/٢/٢٢ و ١٩٧٨/٣/٨ و ١٩٨٥/٣/١٢.

فالقطاع العام هو القطاع القائد والرائد، وهو الركيزة الأولى، والدولة مدعوة "انسجاماً مع الخط الاشتراكي للدولة، للعمل على توسيعه وتعميقه وتذليل كل ما يعيق تقدمه كقطاع قائد في مضمار الاقتصاد وإزالة كل ما يؤخر تطوره كطريق نحو الاشتراكية".

لقد أصبح القطاع العام العمود الفقري لاقتصادنا، فهو تعبير عن الجهد الجماعي والمشاركة المنتجة في البناء والإعمار، إنه الأمل الذي ننظر إلى المستقبل من خلاله، والدليل الذي نبقيه ينمو للتعبير عن محبتنا ورعايتنا لأطفال المستقبل. ولئن كان هذا القطاع يواجه كغيره من القطاعات بعض الصعوبات، فإن الواجب يقضي ــ كما قال السيد الرئيس ــ بالعمل على إزالة كل ما يؤخر تطوره كطريق نحو الاشتراكية.

أما القطاع التعاوني فهو جزء من القطاع الاشتراكي، وهو التنظيم الذي ارتضاه الإخوة الفلاحون لأنفسهم، وناضلوا من أجله سنوات طويلة، حتى أصبح يضم أكثر من /٤٤٠/ ألف فلاح ويغطي حوالي /٣٠/ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة، ويسهم هذا القطاع في إنتاج ما بين ٤٢ بالمائة إلى ٧١ بالمائة من المحاصيل الرئيسية في القطر.

إلى جانب هذين القطاعين الأساسيين والهامين في عملية التنمية وقيادة الاقتصاد الوطني، هناك إمكانات وموارد هامة في وطننا تنضوي في إطار ما نسميه بالقطاع الحرفي والخاص والمشترك تسهم في الجهد العام التنموي.

فالقطاع الخاص يسهم بنسب متفاوتة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ماعدا تلك المقصورة على القطاع العام، فهو في الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والخدمات المختلفة.

وأكدت أنني إذ أقتصر، في حديثي، على دور القطاع الخاص والمشترك في عملية التنمية، فليس ذلك إغفالاً لأهمية دور القطاع العام والتعاوني في عملية

البناء، فهذا أمر لا يرقى إليه الشك، وإنما تأكيداً على أن لكل قطاع دوره في عملية التنمية.

وبينت مما قاله السيد رئيس الجمهورية في كلماته إلى مجلس الشعب في عام ١٩٧١ و ١٩٧٨ و ١٩٨٥ أن سياسة تشجيع القطاع الخاص في هذا القطر إنما تقوم على المبادئ التالية التي استخلصتها من كلمات السيد الرئيس:

١- إن جوهر التنمية ومضمونها هو "بناء الوطن"، فهي شاملة لكل جوانب الحياة متوازنة متناسقة بما يحفظ وحدة الوطن وتماسكه وترابطه.

٢- وبناء الوطن مهمة وطنية تقع على عاتق المواطنين كافةً. فهي واجب على كل مواطن مقيماً أو مغترباً، وإذا كانت واجباً فإن وفاء المواطن لبلده يجب أن يقاس بما يقدمه من عطاء في بناء صرحه وتطوير إمكاناته.

٣- المطلوب أن يضع المواطنون جميع "جهودهم وخبراتهم وإمكانياتهم" وبعبارة أخرى يجب على المواطنين أن يعبئوا جميع "مواردهم" خبرةً أم كفاءة أم مالاً في عملية البناء.

٤- لقاء قيام المواطن بوضع نفسه وموارده في خدمة بناء الوطن فإن "الدولة تشجع المبادرة الفردية في القطاع الخاص وتوفر لهذا القطاع مجال العمل البناء لما فيه خدمة الفرد والمجتمع". وعلى هذا فإن على الدولة أن تقوم بالأعمال التالية في هذا المجال:

آ- "التشجيع" وهذا يتضمن الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تستقطب موارد القطاع الخاص وتسوقها في اتجاهات التنمية وتحفزه للإسهام بها.

ب- "توفير مجالات العمل" البنَّاء، أي فرص الاستثمار لموارد وإمكانات هذا القطاع ضمن خطة الدولة وإمكاناتها.

ج- أن يأتي ذلك كله بما يحقق "خدمة الفرد" الذي يقوم بالعمل والمبادرة والاستثمار، وليس هذا الفرد فقط بل "والمجتمع" أيضاً. أي أن عمل الفرد يجب أن ينعكس على المجتمع تحسيناً وبناءً وتطويراً وإسهاماً في الجهد العام للتنمية.

د- "وضع الضوابط التي تحول دون انحراف القطاع الخاص عن الأهداف المحددة له في عملية البناء، وسلوكه طريق "الاستغلال". فعلى الدولة أن تضع الضوابط وتراقب تطبيقها بما يمنع الاستغلال، وهذا الشرط واضح كل الوضوح في أن الدولة لا يمكن أن تسمح بالاستغلال وهي تنادي بالعدالة.

هـ- "ضمان الأموال الخاصة المستثمرة في بناء الاقتصاد الوطني وحمايته من جميع المخاطر" وهذا تأكيد على أن هذا الضمان وهذه الحماية هي أمر مقرر سواء كانت مخاطر اقتصادية أو سياسية.

و- "تأمين ريعية مقبولة" للأموال المستثمرة. بما من شأنه أن يسهم ليس فقط في بقائها، وإنما في استمرار تدفقها أيضاً.

إن منطلقات وتوجهات وسياسات الدولة في قطرنا واضحة كل الوضوح، في تشجيع المبادرة الفردية ورعايتها للإسهام في الجهد الإنمائي العام ضمن الأطر والحدود التي ذكرتها. ورئيسنا عندما يتكلم فهو يعبر عن ضمير الأمة وتطلعاتها.

وإذا كانت هذه هي سياسة الدولة في هذا المجال فماذا تم تحقيقاً لهذه السياسة وكيف استجاب القطاع الخاص لها؟

سنطرق هذا الموضوع وفق التسلسل التالي:

١- الضمان.

٢- التشجيع.

٣- توفير فرص الاستثمار وتوفير ريعية مقبولة.

٤- تأمين مصلحة الفرد والمجتمع- وضع ضوابط لعدم الانحراف-

١-الضمان:

لقد ضمن الدستور في مادته الخامسة عشرة توفير الضمان اللازم للملكية الفردية والأموال الخاصة للمواطنين، فنصت هذه المادة على مايلي:

١- لاتنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

٢- المصادرة العامة في الأموال ممنوعة.

٣- لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

٤- تجوز المصادرة الخاصة بقانون لقاء تعويض عادل.

وبالإضافة إلى هذا الضمان الأساسي، فقد استجاب القطر لمتطلبات تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية بانضمامه إلى ثلاثة اتفاقيات أساسية هي:

- اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المصدقة بالمرسوم التشريعي رقم /٥٠/ لعام ١٩٧١، التي تهدف إلى تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، كالمصادرة، والتأميم، وفرض الحراسة، ونزع الملكية، والاستيلاء الجبري، ومنع الدائن من استيفاء حقه أو التصرف فيه، وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل غير معقول.

- اتفاقية تسوية منازعات استثمار الأموال العربية المصدقة بالمرسوم التشريعي /١٠٨/ لعام ١٩٧٤ التي تهدف إلى حل أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن أحد الاستثمارات بين الدولة العربية المضيفة، أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة، ومواطني الدول العربية الأخرى.

- وتضمن المرسوم التشريعي (٣٤٨) لعام ١٩٦٩ في مادته الثالثة الضمانات التالية:

تتمتع المشاريع المستثمرة بالأموال المشار إليها في المادة السابقة (أي أموال المغتربين والعرب) بالضمانات التالية:

١- لا يجوز نزع ملكيتها أو الاستيلاء عليها إلا بموجب قانون يصدر بهذا الشأن لقاء تعويض عادل وفوري.

٢- تطبق عليها نفس الأحكام القانونية المطبقة على مثيلاتها في القطر العربي السوري، ولا يجوز إفرادها في المعاملة بنصوص استثنائية تزيد في التزاماتها وأعبائها المالية.

٣- تتمتع بحماية كافية من المزاحمة الأجنبية وذلك في نطاق السياسة الجمركية للدولة.

٤- يسمح لموظفيها وخبرائها العاملين فيها بحرية التنقل والإقامة فيما لا يتعارض مع الأحكام القانونية النافذة.

- ووقعت الجمهورية العربية السورية اتفاقات ضمان متبادل عامة للاستثمارات مع عدد من الدول الأجنبية كسويسرا وفرنسا وألمانيا الاتحادية. كما وقعت اتفاقات خاصة مع النمسا ورومانيا وإسبانيا بصدد مشاريع معينة. وعلى سبيل المثال تضمنت الاتفاقية الموقعة مع شركة موتور ابريكا الإسبانية، بصدد تأسيس شركة سورية-إسبانية مختلطة، عدم خضوع هذه الشركة للتأميم أو المصادرة أو الحراسة والإجراءات المماثلة كلياً أو جزئياً.

لقد حققت هذه النصوص الأساس في خلق المناخ الاستثماري في القطر عن طريق توفير الطمأنينة اللازمة، دون أن تتخلى عن حق الدولة في السيطرة. ولكن يجب أن يتم ذلك بقانون ولقاء تعويض عادل.

٢- التشجيع:

تركزت سياسة تشجيع مشروعات القطاع الخاص على تقديم تسهيلات معينة بخصوص استيراد التجهيزات والمعدات المطلوبة، والإعفاء من الضرائب والرسوم لمدد معينة، وإعطاء العرب والمغتربين الحق في إخراج أرباحهم ورؤوس أموالهم المدخلة بشروط معينة، على أساس أن يتم كله بإذن الدولة وفي القطاعات التي تسمح بها.

ولعل أهم الإعفاءات والميزات المعطاة للاستثمارات الخاصة هو ما تعلق منها بالمشروعات السياحية، نظراً لحالة التخلف التي كانت تسود قطاع السياحة، والرغبة الملحة بضرورة تطويره، وقد صدرت سلسلة من التشريعات كان أولها المرسوم التشريعي رقم /٤٦/ لعام ١٩٦٦ المعدل بالمرسوم التشريعي/١٦٢/ لعام ١٩٦٩، والقانون /٣٦/ لعام ١٩٧٢، ثم القرار رقم /١٨٦/ الصادر عن رئيس المجلس الأعلى للسياحة بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣١، وتضمنت هذه التشريعات الإعفاءات والتسهيلات التالية:

- بالنسبة للمجال الصناعي، تستفيد المؤسسات الصناعية من الميزات التالية:

١- الإعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ البدء بالاستثمار.

٢- إعفاء /١٠/ بالمئة من الأرباح المخصصة للتوسع إذا ما تم توظيفها خلال سنتين من تاريخ تحققها.

٣- الإعفاء من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات عما تملكه وتشغله من الإنشاءات الصناعية.

- وفي المجال الزراعي، فيمكن القول إجمالاً بأن أرباح هذا القطاع معفاة من الضريبة.

- أما بالنسبة للمغتربين ورعايا الدول العربية الذين يقومون باستثمار أموالهم وفق أحكام المرسوم التشريعي /٣٤٨/ لعام ١٩٦٩ فإنهم يتمتعون بالمزايا التالية:

- السماح بتحويل (٥٠) بالمئة من الربح الصافي الناجم عن الاستثمار.
- السماح بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمته الصافية إلى الخارج بنسبة (٢٥) بالمئة سنوياً.

ـ وفي المجال السياحي، تستفيد المنشآت السياحية من الميزات التالية:

١ـ إعفاءات جمركية.

٢ـ إعفاءات ضرائبية.

نتبين من هذه المراجعة السريعة للمزايا والمشجعات المقدمة أن التركيز تم على قطاع السياحة، وقد يكون من المناسب التفكير بنصوص موحدة ونظام متكامل يأخذ بعين الاعتبار حاجات التطوير المطلوبة في القطاعات المختلفة ويراعي شروط التوازن المطلوبة.

وانسجاماً مع ضرورة إذكاء النشاط الاقتصادي في القطر، وفي ضوء المراجعة المستمرة لطرق وأساليب العمل، قامت الدولة بتسهيل مهمة حصول قطاعات المنتجين على جميع المواد الأولية والتجهيزات وقطع التبديل اللازمة لدفع العملية الإنتاجية، عبر سلسلة من القرارات التي صدرت بهذا الشأن.

٣- توفير فرص الاستثمار:

أما بالنسبة لتوفير فرص الاستثمار، وتأمين ريعية مقبولة للمال المستثمر، وتوفير الآلية التي من شأنها تجميع هذه الأموال ودفعها في أقنية الاستثمار، فهنا يظهر النقص واضحاً. وقد يكون هذا هو أحد الأسباب الأساسية في تشتت موارد القطاع الخاص، واتجاهها في غير السبل الأكثر فائدة للاقتصاد الوطني.

إذ لم تقم حتى الآن مؤسسات متخصصة لإعداد الدراسات الاقتصادية والفنية لمشروعات تنفذ في القطاع الخاص وإن كنا نرى أن هناك بدايات مشكورة على أساس فردي، وقد بدأت الدولة تتخذ إجراءات معينة في هذا الاتجاه.

٤- وضع الضوابط لعدم الانحراف:

إن ضرورة التوفيق بين مصلحة الفرد والمجتمع، في عملية اختيار فرص العمل والاستثمار، ليس أمراً صعباً طالما أنه يتم في إطار تخطيط شامل، يحدد

الأهداف والوسائل والأدوات والموارد المستخدمة في الوصول إلى هذه الأهداف. فالأصل هنا هو مصلحة المجتمع أولاً.

ولعل المسألة الهامة هي في وضع الضوابط اللازمة لحسن استخدام الموارد في الأوجه المعدة لها والابتعاد عن الانحراف. ويمكن أن تشمل هذه الضوابط ما يلي:

- الضوابط التي تؤكد احترام العاملين وتأدية حقوقهم وفقاً للأنظمة النافذة.
- الضوابط التي تؤكد استخدام الأموال المتاحة للمشروع في الأوجه المحددة لها.
- الضوابط التي تؤكد تطبيق الأنظمة المعتمدة في عمليات التعاقد والصرف.
- الضوابط التي تؤكد مسك الحسابات والسجلات الرسمية بالأشكال الملائمة، وتسجيل المعلومات الصحيحة فيها.
- الضوابط التي تؤكد قيام المشروع بتأدية التزاماته تجاه الدولة المتمثلة في الضرائب والرسوم.
- الضوابط التي تمنع استخدام التسهيلات الممنوحة من قبل الدولة، في أمور الاستيراد وغيره، في غير الأغراض المخصصة لها.

فماذا كانت الحصيلة؟

إذا نظرنا إلى استثمارات القطاع الخاص التي وجهت إلى قطاعي الزراعة والصناعة نراها لا تتجاوز العشرين بالمائة.

وما يجعلنا نؤكد على أهمية توجيه الجهود نحو الزراعة والصناعة هو أن الإسقاطات التي تمت على أساس الأوضاع الحالية- ودون تنفيذ مشاريع جديدة- لمسار قطاعي الزراعة والصناعة حتى عام ٢٠٠٠ تبين إمكانية تناقص نسبة هذين القطاعين في مجمل الناتج المحلي ما لم نعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوسيع القاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية.

كل هذه المقدمات تشير بوضوح إلى أهمية توجيه القيادة السياسية في قطرنا بضرورة إعطاء قطاعي الزراعة والصناعة الدعم والتأييد والرعاية المستمرة.

كما تشير إلى مدى العلاقة القائمة بين هذين القطاعين من جهة، والتوازن المطلوب تحقيقه في علاقاتنا الاقتصادية الخارجية وبالتالي أهمية تشجيع الزراعة والصناعة المؤدية إلى زيادة إمكانات التصدير.

إن مهمة تطوير قطاعي الزراعة والصناعة هي مهمة الدولة والقطاع العام أولاً، وتقع مسؤولية القطاع الخاص فيما توليه له الدولة من مهام، ولا أظن أن هناك ما يحد من فرص العمل البنّاء في المجالات المتروكة للقطاع الخاص.

هناك عجز بين مستوردات القطاع الخاص وصادراته. فقد استورد ما قيمته /١٣٣٤/مليون ليرة عام ١٩٨٤ بتمويل من الدولة، وصدَّر فقط ما قيمته /٧١٨/ مليون ليرة، أليس بالإمكان زيادة إمكانات التصدير فيه إن لم نقل استبدال المستوردات عن طريق الإنتاج المحلي؟

إذن، فتوجيه جهود القطاع الخاص مطلوب باتجاه القطاعات الإنتاجية، ومطلوب أن نتفهم صعوباته ومشاكله حتى يسير في الاتجاه الذي يوسع قاعدة الإنتاج، ويغني عن الاستيراد ويطلق قوى التصدير.

ولعل الإشارة الأهم هنا تنصب على عملية إيجاد أقنية الادخار، والربط بينها وبين أقنية الاستثمار من جهة وتوجيه الاستثمار نحو الأهداف الإنتاجية من جهة ثانية.

القطاع المشترك:

عندما نتحدث عن القطاع المشترك، نجد على أرضية الواقع تنظيمات ومساهمات مختلفة تنضوي تحت هذا المفهوم منها:

١- الشركات الثنائية بين حكومات الدول العربية كالشركات المقامة بين سورية والأردن، وسورية والسعودية.

٢- الشركات المتعددة الأطراف بين حكومات الدول العربية كالشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وشركة التعدين العربية، والشركة العربية للاستثمار، وشركة الخدمات البترولية وغيرها.

٣- الشركات التي يسهم بها القطاع الخاص العربي كالشركة العربية للاستثمارات العامة.

٤- الشركات التي تسهم بها الدولة مع القطاع الخاص العربي والوطني كشركة مشروع عمريت السياحي.

٥- الشركات التي تسهم بها الدولة مع القطاع الخاص الوطني سواء أكان مقيماً أو مغترباً. ولاشك أن هناك أشكالاً أخرى من الشركات المشتركة إضافة إلى المنظمات المعروفة كالصناديق العربية والإسلامية والمؤسسات المشابهة.

وفي أدب الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي الكثير مما كتب عن منهج المشروعات العربية المشتركة، كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والربط بين هياكل الإنتاج العربية، ولتأمين قيام تخصص إنتاجي عبر الحدود من خلال هذه الشركات. لقد قدرت الأموال المستثمرة في الشركات العربية المشتركة على اختلاف أنواعها بما يفوق ٣٣ مليار دولار، ولا شك أن قسماً منها قد خطا خطوات جيدة في طريق تحقيق أهدافه، وما زال قسم يتطلب مزيداً من الدعم والرعاية.

وما نحن بصدده الآن هو التركيز على تعبئة موارد المواطنين، مقيمين كانوا أم مغتربين، عن طريق تنظيم يستطيع أن يحقق ما يلي:

- تعبئة المدخرات.
- توجيه المدخرات نحو الأهداف الإنتاجية.
- التثبت من أن المشروع الذي يتم فيه الاستثمار ينسجم مع الخطة وأهدافها.
- التأكد من عدم وجود منافسة للقطاع العام أو تشتيت في الأموال المستثمرة.
- التأكد من استمرارية العمل بالمشروع.
- تقديم الدعم اللازم لهذا الاستثمار لضمان نجاحه.
- توفير الرقابة الصحيحة على الأموال المستثمرة حفظاً لحقوق مقدمي هذه الأموال.
- تقديم التسهيلات اللازمة لتوفير المواد والمعدات المطلوبة لإقامة المشروع وتشغيله.
- ضمان ريعية مقبولة عبر الأموال المستثمرة عن طريق المشجعات الضريبية والجمركية.
- مساهمة الدولة في المشروع ضماناً لتحقيق كل ما ذكر أعلاه.

وإذا كنت أطرح موضوع الشركات المشتركة كشكل لهذا التنظيم فإن في ذهني دائماً ما يلي:

١- إن الهدف هو تعبئة أموال القطاع الخاص لخدمته ولخدمة المجتمع عن طريق توظيفه في المجالات الإنتاجية.

٢- وإن علينا ألاَّ نفسح المجال لخلق مزاحمة أو منافسة غير متكافئة، أو خلق قطاع مناهض للقطاع العام، أو أن يكون عمل القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وإنما هدفنا أن نسد المواقع التي تحدد لهذا القطاع من خلال قيادة القطاع العام لعملية التنمية والإنتاج في قطرنا وبإشراف الدولة.

٣- وأن لا نعطي ميزات دون ضوابط ومسؤوليات مقابلة.

لقد قامت الدولة مشكورة بإصدار قرار هام، هو القرار /٣٥/ لعام ١٩٨٦ الصادر عن وزير الصناعة بالاستناد إلى قرار لجنة الاستثمار المشترك التي يرأسها السيد رئيس مجلس الوزراء، حددت فيه الصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية التي تعتبر ضمن نشاطات القطاع الخاص والمشترك المسموح بالترخيص بها في القطر العربي السوري.

ويأتي هذا القرار استجابة لضرورات المرحلة في تشجيع الإنتاج وتطوير إمكاناته، للعمل على تلبية حاجات الاستهلاك المحلي من جهة، وتوسيع إمكانات التصدير من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل الهام لابد وأن يستكمل بإجراءات أخرى نذكر منها:

- توضيح المزايا الممكن منحها للقطاع المشترك. ذلك أن المزايا الممنوحة حالياً حصرت بالشركات المشتركة التي أقيمت حتى الآن وهي:
- شركة النقل والتسويق السياحي.
- شركة الإنشاءات السياحية.

ولابد لنا إذا ما أردنا أن نشجع هذا التوجه نحو الغايات الإنتاجية أن نوضح المزايا والمشجعات الواجب تقديمها لهذا القطاع:

- إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية لمشاريع تنفذ في المجالات التي حددها ذلك القرار والمجالات الأخرى المفتوحة.
- ويمكن التحدث عن بنك خاص لمعلومات الاستثمار ونشرات توضيحية وإعلامية لهذه الغايات.

أما بالنسبة للقطاع المشترك العربي، وبصورة خاصة ما أقيم منه بين الحكومات، فان الإمكانات المتاحة فيه تتجاوز الكثير مما تم تنفيذه فيه حتى الآن ومن المؤمل بعد أن تم تأليف لجنة خاصة للإشراف على هذا القطاع برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أن ينطلق لتحقيق أهدافه في توسيع القاعدة الإنتاجية، والإسهام في نقل التقنية وتوطينها، وتعبئة مزيد من رؤوس الأموال في السوق المالية العربية. وعودة أخرى إلى موضوع التخطيط فلابد وأن تتضمن خطتنا فصلاً خاصاً بالمشروعات التي يمكن أن تقام بالتعاون مع الشركات العربية المشتركة.

إن التنمية أيها السادة ليست الانفتاح الذي يتحدث عنه الآخرون، إنه عملية الاعتماد على النفس، والاعتماد على ثروات الوطن، والاعتماد على جهود المواطنين مقيمين أو مغتربين، إنها عملية التطوير الشامل الذي يجب أن تعبأ له جميع الموارد والثروات، عن طريق تخطيط علمي سليم يكفل إيصال ثمرات التنمية إلى الذين أسهموا في تحقيقها.

كان النقاش حامي الوطيس. إلا أن روح الدعابة التي يتميز بها الدكتور كمال شرف رئيس الجلسة قلبت الكثير منه إلى ضحك أو تصفيق. تكلم عدد كبير من الإخوة الحاضرين، منهم السيد سمير ضاحي والدكتور مطانيوس حبيب والدكتور عارف دليله والدكتور مفيد عبد الكريم والدكتور ناظم حيدر والدكتور فؤاد السيد والدكتور رزق الله هيلان والدكتور عصام الخوري والأساتذة دياب صهيون ومحمد الشاش وناصر إبراهيم وصادق غنام وسهام دلو وخالد قصص والمهندس فواز المعصراني. ودافع الدكتور قاسم مقداد عن موضوعات التخطيط، ثم تحدث رئيس اتحاد غرف التجارة الأستاذ بدر الدين الشلاح ولخص السيد الدكتور كمال شرف المناقشة وطلب مني الإجابة.

لم أفاجأ بالنقاش الذي تم بعد انتهائي من إلقاء محاضرتي، خاصة وأن رئيس الجمعية الدكتور كمال شرف كان كما قلت يلطف الجو كلما ازداد الحماس في النقاش.

كنت أعرف تقريباً جميع الحاضرين. وكان بعضهم من الطلاب الذين درستهم في كلية التجارة أو كلية الحقوق، ومازال يذكر أيام الجامعة بالخير.

لقد أيدني البعض فيما قلت بدون أيَ تحفظ، ولكنني مع ذلك هوجمت على أساس أن القطاع الخاص هو قطاعٍ ذيلي وهامشي، ويسعى إلى جني الأرباح، وتنقصه الغيرة الوطنية، ولم يقدم شيئاً لهذا الوطن.

لقد هوجمت باعتبار أن الحديث عن القطاع الخاص إنما يرمز إلى الحديث عن عدد ضئيل من رجالاته وكأن المطلوب، هو تعظيم أرباح هؤلاء لا مساهمة جميع العاملين.

كما هوجمت باعتبار أن عودة القطاع الخاص هي عودة للاستغلال وتحكم رأس المال.

وهوجمت باعتبار أن الدعوة لإشراك القطاع الخاص في التنمية تأكيد للتوجه الليبرالي الذي يدعو له البنك الدولي.

لم يكن من الصعوبة الإجابة. ولأنه لم يكن هدفي أن أكسب النقاش، وإنما أن أبدأ هذا النقاش، وأن أترك الناس يفكرون بما قلت. ومع ذلك فقد أوضحت:

- هذه المحاضرة ليست عن القطاع العام، وإنما هي مخصصة لدور القطاعين الخاص والمشترك في التنمية، وما ذكرته عن أن القطاع العام هو ذخيرتنا للمستقبل، وأن علينا المحافظة عليه، يكفي للدلالة على أن ما قيل ليس في محله.

- إنكم أيها الإخوة تتحدثون بمنطق انقضى زمنه ولن يعود، ونحن الآن نحصد نتائجه. نحن ليس لدينا صراع طبقي، فالوحدة الوطنية التي أرساها قائدنا حقيقة واقعة. نحن كحكومة نمثل الجميع، ولا نتفاوض مع أي فئة، لأننا منتخبون من قبل الشعب بأكمله، ونحن كقيادة وحكومة نعمل ما هو لصالح شعبنا.

أوضحت بأنه إذا كان القطاع الخاص مازال هامشياً فلأننا لم نفسح له المجال، ولم نسع إلى إشراكه ولا إلى تطويره، فالمسؤول عن ذلك هو نحن وليس هو.

- إن ما أعنيه بالقطاع الخاص هو القطاع الحرفي والتعاوني، وجميع المواطنين الذين ليسوا مسجلين في سجلات رواتب الدولة. فالمقصود الجماهير بأجمعها وليس حفنة من الناس، وبينت أن غالبية رجال القطاع الخاص كانوا رجالاً حرفيين بسطاء أو تجاراً صغار. إني أتحدث عن أربعين بالمائة من قوتنا العاملة وسبعين بالمائة من استهلاكنا وستة مليارات وثمانمائة مليون ليرة سورية من الاستثمارات.. فهل هذه الأرقام هامشية أو ذيلية؟.

- كما بينت أن سيطرة القطاع الخاص وتحكمه واستغلاله هي أمور أضحت في غياهب النسيان، وأن ما أقدمه الآن هو نظرية مستلهمة من واقعنا وحياتنا وآمالنا. كيف نوجه طاقات شعبنا نحو تحقيق الأهداف التي تهمنا جميعاً. كيف نعد الدراسات لمشاريع ونفتح قنوات الاستثمار. وكيف نساوي بين الناس في الميزات، وكيف نحمي المجتمع بالضوابط التي نضعها. إن الضمانة الحقيقية هي بناء الوطن.

سمعت السيد بدر الدين الشلاح رئيس اتحاد غرف التجارة يقول لي بعد المحاضرة: "والله لقد خفت عليك من هذا الهجوم، وكيف يمكن لك أن تصده. ولكنك أحسنت ودافعت ووفقت".

أما رئيس الجمعية الدكتور كمال شرف فقد كان محباً وموضوعياً وكانت يداه تعمل معنا في الحكومة لرفع المعاناة التي عشناها.

ومما سرني فيما بعد، أن الإخوة من الأساتذة الذي كانوا صقور الهجوم على أفكاري أصبح بعضهم فيما بعد في مواقع المسؤولية وأصبحوا ينادون أكثر مني بتشجيع القطاع الخاص.

كما استمعت لمحاضرات البعض الآخر – مؤخراً – يهاجم التأخر في عملية الانفتاح. وكان يقيني دائماً أن الانفتاح الفكري والثقافي هو باب التطوير.

لم تنشر محاضرتي في صحفنا اليومية إلا بعد فترة من الزمن، بينما أرسلت وزارة الإعلام المصورين لتسجيل وإذاعة ونشر محاضرة أخرى ألقاها أحد الصقور في تلك الفترة قبل أن يطور أفكاره. كانت تعزيتي لنفسي أني منسجم مع ما أراه حقاً في قرارة نفسي، ومع ما أرى أنه المخرج الوحيد لاقتصاد بلدي.

الكلمة التوجيهية للسيد الرئيس في مجلس الشعب

كانت المحاضرة وسيلة للتعبير عن آرائي التي لم يسمح لي بعرضها في اللجنة الاقتصادية الوزارية، بسبب كثرة المواد المدرجة على جدول الأعمال كما قيل، إلا بعد أن ألقى السيد الرئيس حافظ الأسد خطابه القومي في ١٩٨٦/٢/٢٧/ وأوضح فيه ما كان البعض ينكره من صعوبات نعيشها إذ قال:

"إننا نعاني بعض المصاعب الاقتصادية نلمسها جميعاً، ولابد أن نعرف أن لهذه المصاعب أسباباً موضوعية، تتركز في عدم التوازن بين الموارد والنفقات وبين الحاجات والإنتاج، وفي انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم الثالث ونحن منه.

ولكن لهذه المصاعب أيضاً أسبابها الذاتية المتعلقة بنا، وفي طليعتها عدم التقيد بالتخطيط الشامل، وضعف المتابعة، وتضاؤل الشعور بالمسؤولية، وعلى ذلك عدم توظيف مجمل الإمكانات المتوافرة في البلاد بصورة صحيحة.

يجب علينا الانتقال من مرحلة اختلال التوازن الاقتصادي إلى مرحلة التوازن، ومن مرحلة التضخم في الاستهلاك والاستيراد لتوفير الحاجات إلى مرحلة عقلنة الاستهلاك. وأرى أن توفير الحاجات عبر الإنتاج الوطني يتطلب وضع شعار الاعتماد على الذات موضع التنفيذ. كما أنني لا أضع خطاً اقتصادياً جديداً ولا تنظيماً اقتصادياً جديداً، فالأمر هنا مستقر لأن القطاعات الاقتصادية هي نفسها. فالقطاع العام هو نفسه بمسؤولياته الأساسية والقيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير حاجات الجماهير ومتطلبات الدفاع. والقطاع الخاص هو نفسه الذي يجب أن يمارس دوره الوطني في المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والقطاع المشترك هو نفسه الذي يؤدي دوراً وطنياً في أكثر مجالات التنمية ونأمل بأن يتصاعد دوره".

كان وقع هذا الخطاب في قلوب المواطنين أجمل من جميع الهدايا التي كان يمكن أن تقدم إليهم، إذ ليس هناك أجمل من أن يشعر المواطن بأن رئيسه يعبر بكل صدق وإخلاص عما يلاقيه من صعوبات، ويدله على طريق الخلاص من هذه الصعوبات، ويؤكد له أنه ساهر معه على تنفيذها، فيفتح أمامه الآمال منطلقاً من واقع مملوء بالتعقيدات.

العرض الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية

في ١٩٨٦/٧/٢ تم إدخال "عرض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية" في البند العاشر من جدول أعمال اللجنة الاقتصادية:

قدم السيد رئيس اللجنة الاقتصادية العرض الاقتصادي مبيناً أن الموضوعات الاقتصادية تحتمل أكثر من رأي، وأن الاختلاف في وجهات النظر يمكن أن يعالج بدون أي حساسية وبصورة موضوعية.

شكرت السيد رئيس اللجنة على إعطائي هذه الفرصة للتحدث في أمور هامة كما أراها وبدأت بالتحدث عن الموضوعات التالية:

- **ترابط الموضوعات الاقتصادية:** قدمت لموضوعي بأن المهام الملقاة على وزارة الاقتصاد في وضع وإدارة سياسات الاستيراد والتصدير، وتأمين القطع الأجنبي لتمويل عمليات الاستيراد، والقروض التي تقدمها المصارف للقطاع العام أو للقطاع الخاص، واهتمام الوزارة بموضوع الاستثمار والإنتاج كبديل للاستيراد وكرافد للتصدير، وعمليات التسعير والتوزيع وأسعار القطع، كلها عمليات تتداخل فيها صلاحيات الوزارات المختلفة، لأن الموضوعات الاقتصادية مترابطة ولا يمكن فصلها. لذلك أرجو ألا يعتبر الحديث في هذه الأمور تدخلاً في مهام الوزارات الأخرى، كالتموين والتجارة الداخلية والمالية والصناعة وغيرها.

  إنني أقدر الأوراق المقدمة من وزارة التموين حول موضوعة التسعير، إلا أننا في هذه المرحلة يجب أن نعي ترابط الموضوعات الاقتصادية، وضرورة وجود آلية للتنسيق بينها، في ضوء تصور عام لما يجب أن يتم.

- **الإنتاج الوطني والاعتماد على الذات:** ثم تحدثت عن أهمية تطوير الإنتاج المحلي، والاعتماد على إنتاجنا المحلي، والاعتماد على إنتاجنا في تلبية حاجاتنا. وبينت كيف أن عملية التسعير للمواد، التي تتم من قبل وزارة التموين، قد انحازت لمصلحة السلع المستوردة على حساب السلع الوطنية. فتسعير الرز بسعر أرخص من البرغل جعل الناس يستهلكون الرز بدلاً من البرغل، مع ما يستدعي ذلك من نفقات كبيرة بالقطع الأجنبي. إن استيراد

حليب البودرة ــ كمثال آخر ــ أدى إلى مزاحمة الإنتاج المحلي للحليب، وألحق الأذى بالمربين، وكذلك تسعير السكر بأقل من سعره الحقيقي، جعلنا من أكثر البلدان استهلاكاً له على أساس معدل استهلاك الفرد الواحد، بعد أن كنا نستهلك الدبس العنبي ودبس التمر، وهو أكثر فائدة من حيث المضمون الغذائي، وأرخص من السكر كتكلفة، وليس من السلع المدعومة من قبل وزارة التموين.

ذكرت لهم تجربتي عندما كنت عضواً في المجلس الأعلى للعلوم، وكنا نناقش ــ في الستينات ــ مع الإدارة العسكرية الخاصة الوجبات الغذائية الواجب تقديمها للعسكريين ومضمونها الحراري ومصادر هذا المضمون، كيف كان إخوتي في القوات المسلحة ينتقون من إنتاجنا المحلي ما يلبي حاجاتهم، وكيف وجدنا في الكشكة مادة غذائية متكاملة، محلية الصنع لا يدخل فيها إلا البرغل والحليب. وخلصت إلى القول بأنه لابد من العمل على إيجاد سلة غذائية للمواطن، تعتمد أساساً على السلع المنتجة محلياً، أو التي يمكن إنتاجها أو تصنيعها محلياً، تؤمن له الغذاء المتكامل الذي يحتاجه وفق المعايير العلمية المعتمدة.

- **آلية التسعير:** انتقلت بعد ذلك إلى موضوعة التسعير. كانت وزارة التموين تؤمن بالمرجعية الموحدة للتسعير، تماماً كما كان الأمر في ألمانيا الديمقراطية وغيرها من هذه الدول، وكان التسعير يتم على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي، وعلى أساس الصنف الشعبي من السلع. وكان المنتجون ملزمين بالبيع بهذه الأسعار طالما أن هناك رقابة تموينية، وكان الحذاء لا يلبس إلا لأسابيع وأحياناً لأيام، والبزة التي يشتريها الوالد تصبح بعد أول عملية تنظيف أو كوي، لا تصلح إلا لابنه. طالبت بإلغاء مركزية التسعير، وأكدت ضرورة بناء السعر على أساس التكاليف الحقيقية للإنتاج. والتكاليف الحقيقية يجب أن تتضمن هامشاً يسمح لصاحب الإنتاج أن يطور إنتاجه، ويجب أن تحدد بالنسبة لكل سلعة العناصر الأساسية للتكلفة وطرق احتسابها، وألاَّ يكون همنا ومنطلقنا تخفيض الأسعار خوفاً من أن ينعكس ذلك على الإنتاج. بالتأكيد يجب أن يكون هناك توازن بين الأسعار والأجور، إلا أن عدم إمكانية تحقيق التوازن في هذه المعادلة فوراً، يجب ألاَّ يصرفنا عن التأمل فيما يتم حالياً من استفادة الدول الأخرى من سلعنا المسعرة وفق معاييرنا، فمؤسسة «صيدلية»، التي تتولى عمليات استيراد الأدوية كانت تسعر مستورداتها على أساس السعر الرسمي للدولار الذي لم يكن موجوداً إلا على الورق. وكان يؤدي ذلك إلى انتقال الأدوية، التي كنا ننفق على

استيرادها نحو ١٦٠ إلى ١٧٠ مليون دولار في العام، إلى لبنان والكويت والأردن وغيرها من الدول، أي أن سياسة التسعير لدينا كانت تقدم دعماً لمواطنين في دول أخرى.

كانت عملية التسعير المتبعة آنذاك تؤدي إلى نهب القطاع العام. فسلعه التي تحدد أسعارها بأقل من التكلفة الحقيقية تؤدي في النهاية إلى خسارة رأسماله، وعدم القدرة على تجديد موجوداته، ولا تفيد إلا من يحصل عليها بالسعر المحدد من قبل الدولة بداية، ثم يبيعها بسعر آخر في السوق السوداء، ويستفيد من فرق السعر الذي كان يجب أن يعود إلى القطاع العام وهذا ينطبق على جميع منتجات القطاع العام، تقريباً.

هنا أريد أن أؤكد مرة ثانية على أن الخطوات الجزئية قد لا تحقق الهدف الذي نريده، فزيادة الأسعار والرواتب يجب أن تهدف إلى تحسين أحوال العاملين، وإنقاص المخصصات المرصودة لدعم الأسعار وتشجيع الإنتاج والحد من الاستيراد، لا كما حدث حين استغل البعض زيادة الرواتب لزيادة الأسعار بدون حق، محققين بذلك أرباحاً لم نقصدها بأي شكل.

- **سياسة دعم الأسعار:** لا أظن أن أحداً منا يناقش في أهمية سياسة دعم أسعار بعض السلع الأساسية، وأنها سياسة مطلوبة اجتماعياً لتوفير السلع الأساسية للمواطن الفقير. إنما لابد لنا أن ننظر إلى هذا الموضوع من ناحيتين أساسيتين. الأولى تتعلق بالسلع الواجب دعمها وبالفئات المستفيدة منها، والثانية تتعلق بمبالغ هذا الدعم وتلاؤمها مع المتغيرات الاقتصادية الأساسية، والإيرادات الضرائبية، والعجوز المالية، وآثار ذلك على سعر الليرة ومعدلات التضخم. بالنسبة للناحية الأولى، فالدولة تدعم أسعار الخبز والمحروقات وجميع المواد المستوردة تقريباً، التي تسعر على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي، وكذلك بالنسبة لمنتجات القطاع العام. وما أريد قوله هنا، هو أن علينا أن نختار سلعاً أساسية معينة نستمر بدعمها، ونسعر الباقي من هذه السلع بالتكاليف الحقيقية. أما الناحية الثانية، فإن مبالغ الدعم يجب أن تبقى معقولة بالنسبة لإيراداتنا الضريبية ومتغيراتنا الاقتصادية. وضربت أمثلة من واقع بعض الدراسات المقدمة، وبصورة خاصة تلك أعدتها اللجنة الاقتصادية وفيها معاون وزير المالية (الذي أصبح وزيراً للمالية فيما بعد) وأظهرت أن العجز في نهاية عام ١٩٨٥ بلغ ٢٦ ملياراً و٤٧٤ مليون ليرة، وأن هذا العجز لا يمكن للموازنة أن تتحمله، وأنه لا يعقل أن تكون مواردنا الضريبية تسعة مليارات ليرة وعجوزنا سبعة مليارات ليرة.

فالنسب غير متكافئة ولا متلائمة، وما يجب أن نسعى إليه هو تحقيق التوازن من خلال التحكم في معدلات النمو للعجز وللإمكانات. أقول أنه لابد من زيادة إيرادات الدولة من خلال برنامج محدد، يهدف إلى تحقيق ضرائب عادلة على الإنفاق والثروة، إضافة لما هو قائم بالنسبة للدخل الواجب إعادة النظر فيه. أوضحت، بالنسبة لمعالجة موضوع العجوز في الموازنة، أنه لا يمكن أن تتم هذه المعالجة من خلال زيادة الضرائب فهذا أمر غير ممكن. بل لابد من معالجة أسباب العجوز نفسها، وفق برنامج معين وعلى مستوى كل مؤسسة. ويجب اعتبار جميع الديون المترتبة على مؤسسات القطاع العام، لصالح صندوق الدين العام مساهمة من الدولة في زيادة رأسمال هذه المؤسسات، تماماً كما تم بالنسبة للمؤسسة العامة للكهرباء.

أسعار الصرف وتحديد التكاليف: أما بالنسبة لأسعار الصرف فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتوحيد هذا العدد الكبير من أسعار الصرف (الرسمي- الموازي- التشجيعي- الجمركي- السياحي) مازال أمامنا أسعار مختلفة، واختلاف هذه الأسعار أضاع علينا إمكانية التعرف على المقياس الحقيقي لقياس القيم، فلا يجوز أن يقيِّم الاستيراد بسعر قطع معين، ويقيِّم التصدير بسعر قطع آخر أو بسعرين، وفق نسبة معينة من قيمة البضاعة لكل سعر. قدمت اقتراحاً لإحداث مصرف للتجارة الخارجية وآخر لإحداث شركة عامة للصرافة، إلا أنه لم تتم حتى الآن الموافقة على ذلك. إن مشكلة قصور مواردنا بالقطع الأجنبي عن الوفاء بحاجاتنا لا يمكن فصلها عن عملية تسعير القطع بأقل من سعره الحقيقي. كما لا يمكن فصلها عن الاعتماد على الاستيراد في تأمين حاجاتنا عوضاً عن الاعتماد على مواردنا وإمكاناتنا وإنتاجنا. الكل يطلب تأمين حاجاته عن طريق الاستيراد... ماذا ننتظر عندما تنتهي أقساط الدعم التي نتلقاها. هناك معالجات كثيرة يمكن اللجوء إليها تغنينا عن الدعم.

لقد وجهني السيد الرئيس بألاّ أقوم بشراء أكياس الخيش، التي ننفق عليها نحو ٢٠ مليون دولار، إلا بعد التأكد من عدم إمكانية إصلاح الأكياس القديمة. فقمت بإحداث ورشات خياطة لتأمين ذلك. بالنسبة للأعلاف، هناك إمكانية صنع خلطات محلية للدجاج عوضاً عن المستورد منها. وكذلك الأمر بالنسبة لقطع التبديل التي يمكن تصنيعها محلياً.

لما كان تسعير المحروقات وغيرها بأسعار الدول المجاورة سيؤدي إلى خفض الاستهلاك وزيادة الإيرادات، فسأقوم بمعالجة أسعار السلع غير الأساسية التي أستوردها عن طريق مؤسسات التجارة الخارجية كما يجب أن تعالج. لماذا أستورد الخيوط وأبيعها بالسعر الرسمي للدولار، ويستفيد التجار فقط من الفرق بين أسعارنا وأسعار السوق. لم أكن أتوقع أن يحدث معي ما حدث، بالتحديد في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٥، إذ طلب مدير مكتب سيادة الرئيس أن أقدم مذكرة حول موضوع الخيوط، بناء على شكوى ممثل القطاع الخاص الوحيد الذي كان موجوداً آنذاك في مجلس الشعب لشرح الموضوع. فأوضحت ما تم بشأن تسعير الخيوط المستوردة من قبل مؤسسة نسيج، بأسعار الدولار الأقرب للسوق عوضاً عن السعر الرسمي. وكيف أن مدير عام نسيج حضر إلى مكتبي يعلمني أنه تلقى تهديداً من أحد الوزراء بأنه إذا لم يقم ببيع الخيوط بالسعر الرسمي للدولار فسيقوم بحبسه. اتصلت في الحال بالزميل الوزير وقلت له إذا أردت أن تحبس المدير العام، فقد يكون الأجدر أن تقوم بحبسي أولاً، لأننا سنمضي بالتسعيرة الجديدة، رغم احتجاج التجار والصناعيين، وقبلت مذكرتي عند سيادة الرئيس. ذكرت لهم ما تم بشأن رفع سعر الدولار الاستيرادي للأدوية، مع إبقاء بعض أصناف الأدوية تباع بسعر الدولار الرسمي ولكن بناءً على وصفة طبية، وكيف تم الحد من تهريب الأدوية. ذكرت لهم ما تم بشأن الورق. أما بالنسبة للقهوة فلقد كانت تجربتي معها مريرة ذلك أني لم أجدها مادة أساسية كالشاي، واقترحت رفع السعر. قيل لي لقد حرمتنا من الويسكي والآن تريد أن تحرمنا من القهوة. اتخذ القرار ــ خلافاً لرأيي ــ بأن يوزع على كل مواطن خمسون غراماً من القهوة شهرياً بالسعر الرسمي، ويبقي مازاد عن ذلك بالسعر الحقيقي. كانت النتيجة أن الاستهلاك ازداد عما كان في السابق، لأن الريف الذي لم يكن يستهلك القهوة وجد مجالاً للربح، ببيع بطاقاته إلى التجار الذين كانوا يزورون المحافظات ويشترون البطاقات ويبيعون القهوة بالأسعار الحقيقية. مما اضطر الحكومة إلى إلغاء التقنين والتسعير بالسعر الحقيقي.. ولما تحدثت مع صاحب العلاقة قال لي :"لو لم نقم بذلك لما استطعنا الوصول إلى السعر الحقيقي..!". قلت في نفسي: ولكن كم أضعنا؟ بالنسبة للسكر، اقترحت تحميل السكر الحر دعم السكر المقنن، أو أن يكون الدعم بنسبة معينة من التكلفة الحقيقية كخمس وعشرين بالمائة منها مثلاً. لخصت الوضع النهائي بأن السياسات السابقة أوصلتنا إلى ما نحن عليه، والمطلوب كما قال رئيسنا تحقيق التوازنات والاعتماد على الذات، ولابد من نظرة شمولية تتكامل في إطارها

الإجراءات، بحيث تتناول المشكلة في مختلف مجالاتها. كان تعليق الزملاء رائعاً، فلم أسمع منهم إلا تأكيداً على أهمية هذا التوجه الجديد، رغم تساؤل أحدهم عن الصفة التي يمكن أن يوصف بها اقتصادنا إذا ما نفذت هذه الاقتراحات، وعن المسؤول عن تصحيح الوضع، وعمن يجب عليه أن يأخذ زمام المبادهة. انتهى الاجتماع على أن يستمر النقاش في الجلسة القادمة لمن يريد أن يناقش، وكنت أقول في نفسي: لولا خطاب السيد الرئيس في مجلس الشعب لاتهمت بأني أقلل من المنجزات و لكان تعليق بعض الزملاء مختلفاً

تطوير آفاق العمل
أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار

تقدمت بعد جلسة اللجنة الاقتصادية إلى رئاسة مجلس الوزراء بثلاثة مشاريع قوانين، يتعلق الأول منها بتشجيع الاستثمار والثاني بإحداث لجنة للإشراف على شؤون التصدير، والثالث بإحداث ضريبة على المبيعات سميت فيما بعد برسم الإنفاق الاستهلاكي.

كان مشروع قانون تشجيع الاستثمار هو الأهم في رأيي. وكانت هناك دراسات عربية توضح معوقات الاستثمار في البلدان العربية بصورة عامة، التي منها على سبيل المثال، ما يشمل بلداناً عربية مختلفة كل حسب أوضاعه، هي كما يلي:

١- تدهور الأوضاع السياسية.

٢- عدم الاستقرار الأمني.

٣- الفساد الإداري.

٤- عدم ثبات، أو تدهور، سعر العملة المحلية بالنسبة للدولار.

٥- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.

٦- عدم توفر حماية كافية للاستثمارات الوافدة.

٧- عدم توفر القطع الأجنبي.

٨- القيود المفروضة على حركة الأيدي العاملة وتحويل الأرباح.

٩- الروتين والبيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص.

١٠- محدودية السوق المحلية.

١١- عدم وجود تشريعات لحماية الإنتاج المحلي.

١٢- عدم وجود سوق منظم للأوراق المالية.

١٣- عدم كفاية الحوافز الاستثمارية.

١٤- عدم احترام ملكية الغير.

١٥- عدم استقرار قوانين الاستثمار.

١٦- عدم وجود حرية التملك للأراضي والعقارات.

١٧- عدم وجود مصارف وأنظمة مصرفية متطورة.

١٨- عدم توفر المعلومات عن الأسواق.

١٩- عدم توفر دراسات عن المشروعات الاستثمارية.

٢٠- عدم توفر وسائل الاتصال والمواصلات.

٢١- عدم وجود مناطق صناعية أو مدن صناعية مخصصة للمشاريع الاستثمارية.

ووجدت أن سورية تتمنع بالكثير من الميزات التي تؤهلها لاستضافة الاستثمارات الوطنية والعربية، فلديها قطاع خاص مشهود له بالبراعة التجارية والصناعية، والخبرة الطويلة وبمثابرته على العمل رغم الصعوبات التي تعترض طريقه. وبالرغم من أن سورية فقدت الكثير من رجال الأعمال، الذين انتقلوا في ظروف معينة إلى لبنان والأردن ومصر والمغرب وأقاموا فيها مشاريع وصناعات مختلفة، فمازال فيها الخير الكثير. وهل أدل على هذا من شهادة تصدر عن مراكز دراسات في بلد عدو. لقد أهداني أحد تلامذتي كتاباً عن الاقتصاد السوري، أعده أحد مراكز الدراسات التي ذكرتها. كان الكتاب يحلل تطور الاقتصاد السوري خلال مراحل معينة، ويبين العوامل التي أدت إلى هذا التطور في كل مرحلة من مراحل انطلاقة القطاع الخاص.

وكان من اهتمامات الرئيس الراحل، سواء فيما فعله من أجل الوحدة الوطنية أو فيما قاله في كلماته، أن التجار والصناعيين السوريين، هم جنود شرفاء في هذا الوطن طالما أنهم يعملون لخدمته وتوفير حاجاته.

كان يريد بالتأكيد إعادة الثقة إلى هذه الفئات لتسهم معه في بناء الوطن. وعندما طلب إلي أن أذهب إلى حلب وأستمع إلى مطالب القطاع الخاص هناك، وعندما طلب أيضاً إلى رئيس وزرائه في بداية السبعينات، الذي كان نائباً له قبلها، أن يذهب إلى حلب ويعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء هناك، كان يعلم قدرات حلب الصناعية والتجارية، وكان يريد إعادة إحيائها.

تتمتع سورية أيضاً بالاستقرار السياسي والأمني، وتؤمن بالتعددية الاقتصادية، وتتوافر فيها فرص الاستثمار التي تحقق عائدية عالية، ولا يتطلب

دخول العرب إليها أية إجراءات، وضمن فيها الدستور حق التملك للمواطنين، وتتوفر فيها بنية أساسية متطورة، ولديها قوانين لتشجيع الاستثمار تتعلق بالمشاريع السياحية.

والمطلوب هو توسيع مجالات عمل المستثمرين وإعطائهم الميزات والمشجعات المطلوبة، وخاصة في مجال الضرائب والرسوم وحرية تحريك رأس المال، إذ كانت ضرائب الدخل مع الإضافات المفروضة عليها تصل إلى أكثر من تسعين بالمائة على الأرباح التي تزيد عن مليون ليرة سورية.

كانت الحكومة قد ألفت لجنة برئاسة وزير الإدارة المحلية وعضوية وزير الاقتصاد ووزير الصناعة. وكانت التراخيص الصناعية لا تعطى إلا من الإدارة المركزية في الوزارة، وتتطلب وقتاً قد يطول وقد يقصر حسب اندفاع وحماس الإدارة الخاصة بذلك.

ولن أنسى أبداً ما جعلني أشارك في تحريك هذا الموضوع.

في إحدى زياراتي لدمشق، عندما كنت في الكويت، زرت زميلي السابق وزير الصناعة، في مكتبه الذي أسسه لممارسة المحاماة، فاقترح علي زيارة رئيس الوزراء السابق الذي استأجر مكتباً أيضاً قريباً منه. ذهبنا معاً لزيارته وانتقل الحديث إلى العمل.

قال لي " حاولت الحصول على رخصة لمعمل فواجهتني صعوبات مختلفة. طلبت إعطائي هاتف للمكتب فواجهت أيضاً طلبات مقابلة. صدقني إذا ما عدت إلى رئاسة الوزارة سأقوم بإلغاء جميع هذه القيود، وأفتح باب الترخيص الصناعي للجميع".

لقد أنجزت اللجنة المذكورة أجزاء من عملها، ووزعت الصلاحيات على المحافظات بالنسبة للصناعات ذات الرساميل المتوسطة كما ذكرت سابقاً.

كان المشروع الأول، مشروع قانون تشجيع الاستثمار، أهم المشاريع التي قدمتها. وكانت لدي مسودات سابقة لمشروع كنت قد أعددته وأشرت إليه في خطابي السنوي بمعرض دمشق الدولي عام ١٩٧٤، هو الأساس في إحداث الشركات السياحية المشتركة في تلك الفترة. كان المشروع الجديد متكاملاً يشمل مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمية. وعند المناقشة في اللجان المختلفة ومجلس الوزراء أوضحت الأسباب الموجبة التي دعتني إلى تقديمه كما يلي:

١- تضمنت أهداف الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية هدفاً أساسياً هو زيادة الدخل القومي بمعدلات تتراوح بين (٧,٢) بالمائة و(٨,٥) بالمائة سنوياً. وتضمنت هذه الخطط أيضاً تحديداً لمبلغ الاستثمارات المطلوب تنفيذها في كل عام لتحقيق هذا الهدف.

ومن مقارنة مبالغ الاستثمارات المنفذة في السنوات الأخيرة، بالرغم من الزيادة الطارئة عليها سنوياً، نرى أنها مازالت دون الأرقام المطلوب تحقيقها للوصول إلى الهدف المطلوب في زيادة الدخل، خاصة إذا ما أخذنا هذه الأرقام بالأسعار الثابتة وليس بالأسعار الجارية. فبالنسبة للعام الماضي كان علينا أن نستثمر أكثر بكثير مما تم استثماره.

إن هذه الأرقام تشير إلى أن هناك واجباً يملي نفسه علينا، بضرورة زيادة الاستثمارات لتأمين زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة.

٢- يبلغ المعدل السنوي لزيادة السكان في سورية نحو(٣,٨) بالمائة. ويعتبر من أعلى المعدلات العالمية، ولا يسبقنا فيه سوى عدد قليل من البلدان. والمعنى الواقعي لهذا المعدل أن عدد سكان سورية يزداد سنوياً بنحو نصف مليون إنسان. إن هذه الزيادة في عدد السكان تتطلب إنفاقاً استثمارياً لبناء المدارس والمستشفيات ودور السكن، وتأمين مشاريع المياه والمجاري والمرافق الأخرى، إضافة إلى المشاريع الزراعية لتأمين الحاجات الأخرى للمواطنين. أي أن علينا أن نبني مدينة سكنية بحجم نصف مليون نسمة في كل عام.

وما لم نقم بزيادة مبالغ الاستثمارات المنفذة سنوياً لن نستطيع القيام بذلك.

٣- تتطلب الزيادة السكانية المشار إليها أيضاً إيجاد فرص عمل للأعداد الجديدة التي تدخل سوق العمل. أي أن علينا أن نقيم المشاريع التي تستوعب تشغيل الأعداد الجديدة من العمال ومن حملة الشهادات الذين يتخرجون في كل عام.

إن الوضع الحالي للعمالة والبطالة والتشغيل في بلدنا يظهر وجود بطالة مقنعة أو هجرة للكفاءات إلى الخارج، وأفواج الخريجين الذين يتقدمون للحصول على العمل أضعاف الشواغر المتاحة، كما أن هناك بطالة مقنعة في بعض الأجهزة الإدارية والاقتصادية.

كل ذلك يوجب علينا القيام بالمزيد من الاستثمارات، لإقامة المزيد من المشاريع، لتشغيل الأفواج الجديدة لليد العاملة الباحثة عن العمل.

٤- إن مقارنة قيم الاستهلاك من مختلف المواد الغذائية والكسائية وغيرها. وكذلك الحاجات المتعلقة بمستلزمات الزراعة، مع الإنتاج المحلي من هذه السلع والمستلزمات يبين القصور في آلية الإنتاج وكمياته عن الوفاء بالحاجات. الأمر الذي يجعلنا نتجه نحو الاستيراد من الخارج لتأمين الوفاء بهذه الحاجات. ونظراً لقصور وسائل تمويل المستوردات في بعض الأحيان نرى أنفسنا قاصرين عن تأمين كل ما نحتاج إليه.

إن قصور الإنتاج المحلي عن الوفاء بالحاجات يتطلب منا توسيع طاقاتنا الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية المختلفة. وهذا لا يتم إلا عن طريق القيام باستثمارات جديدة.

٥- تتوفر لدى القطاع الخاص إمكانات وموارد مادية وبشرية ومالية. ونرى أن بعضها يتجه نحو الاستثمار في الخارج. فالقطاع الخاص السوري هو الذي أسهم في إعمار لبنان في الستينات، وفي إعمار الأردن، وفي الكثير من المشاريع في السعودية والإمارات العربية والكويت ومصر وتونس والمغرب، وعدد من الدول الإفريقية والأوروبية، حتى أنه وصل إلى الهند واليابان والأرجنتين والبرازيل. وإذا كان البلد الأم بحاجة إلى جهود أبنائه أولاً، فإن التشريع الذي يشجع المغتربين على العودة إلى بلدهم ووطنهم واستثمار أموالهم فيه وتشغيل اليد العاملة وزيادة الإنتاج، يصبح تشريعاً ضرورياً ووطنياً إضافة إلى كونه اقتصادياً.

٦- إن تشجيع القطاع الخاص والقطاع المشترك على الاستثمار سيؤدي إلى تدعيم جهود القطاع العام، ومساندة القطاعات بعضها بعضاً في عملية التنمية. ذلك أن القطاعات في الاقتصاد تتعامل بيعاً وشراءً فيما بينها لتأمين مستلزماتها وتصريف إنتاجها. وكلما كان الترابط الداخلي بين القطاعات أوسع كان الاعتماد على الذات أكبر. كما أن الاقتصادات النامية لم تصل إلى درجة التشغيل الكامل والمزاحمة، إنما هي مازالت على طريق زيادة معدلات الانتفاع من الموارد المادية والبشرية المتاحة، وإقامة طاقات جديدة لتحقيق هذا الانتفاع، لذلك فان تشجيع القطاع الخاص لا يعني أبداً خلق المزاحمة للقطاع العام وإنما يعني دعمه وتأييده.

٧- لقد نادى حزب البعث العربي الاشتراكي، منذ أن كان في مراحل النضال الأولى وقبل استلامه زمام الحكم في سورية، بضرورة استثمار المال العربي في الوطن العربي. ومازال شعار استثمار المال العربي في الوطن العربي

مطلباً قومياً، يعتبر في مضمونه ضرورة من ضرورات التكامل الاقتصادي العربي.

ولقد أكد السيد الرئيس حافظ الأسد، في كل مناسبة، على أهمية إذكاء الروح القومية وعدم تضييع أي فرصة من أجل ترجمة إيماننا بها إلى واقع يخدمها.

وهذا الشعور النبيل هو شعور كل مواطن في بلدنا. من هذا المنطلق تضمن مشروع قانون تشجيع الاستثمار الأحكام التي تعطي المستثمر العربي نفس الميزات المعطاة للسوري غير المقيم الذي يعود ليستثمر أمواله في وطنه. وعندما يستثمر العربي أمواله في سورية فإنه يستثمرها في بلد كل العرب.

٨- إن التطور التقني والثورة الصناعية الثالثة بقدر ما قربت المسافات بين الدول والشعوب، خلقت عوامل جديدة تستوجب التعاون الاقتصادي والتقني الدولي. وقد زادت قضايا حقوق الاختراع وبراءات الصنع، المسجلة دولياً والمحمية حقوقياً، أهمية تعاون الدول النامية مع الدول المتقدمة صناعياً، من أجل الحصول على مثل هذه الحقوق، واستخدامها لتلبية حاجات الإنتاج فيها. ولهذا كان لابد في قوانين الاستثمار من إيجاد الصيغ الكفيلة بإفادة البلد المستضيف للاستثمارات من هذا التقدم الهائل في أمور التقنية كالمشاركة وغيرها، وهذا بالفعل ما هدف لتحقيقه مشروع قانون تشجيع الاستثمار .

٩- إن الاستثمار في زيادة الطاقات الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل جديدة، والسيطرة على التقنية الحديثة، وتطوير استخدامات جديدة للموارد المتاحة، وإيجاد موارد جديدة، وبالتالي تطوير قدرات المجتمع وإمكاناته على تأمين حاجات أفراده هو السبيل لتحقيق شعار الاعتماد على الذات من مواقع العمل.

١٠- ليس لنا من خيار إلا تعميق التعددية الاقتصادية التي أكدها السيد رئيس الجمهورية، ومتابعة طريقنا على أساس التعددية الاقتصادية بقطاعاتها الثلاثة: العام والخاص والمشترك، وتشجيع النمو الاقتصادي في القطاعات الثلاثة. وبلادنا بحاجة إلى ذلك.

كان موضوع الأمن الغذائي وتوفير المواد الغذائية الهم المسيطر على اللجان التي قامت بمناقشته، لذلك لا عجب إذا حذفت منه الحقول الصناعية والخدمية وأبقي منه ما يتعلق بالزراعة. لم يتوقع أحد أن يحدث مثل هذا المشروع ردة فعل لدى مؤيدي القطاع العام أو التعاوني لأن الوضع الزراعي كان يكفي لأن يكون السبب الموجب له دون عناء تفسير أو توضيح.

أصدر سيادة الرئيس الراحل هذا المشروع بمرسوم تشريعي. فبذلت الجهد مع بعض رجال الأعمال لإقناعهم باقتناص هذه الفرصة والتقدم بطلبات إحداث شركات مساهمة وفق أحكامه. المشكلة الأساسية في موضوع الشركات الزراعية هي أن طبقة الزراعيين، الذين كانوا يأتون من المدن لاستزراع الأراضي وتسويق إنتاجها، قد انقرضت بفعل الإصلاح الزراعي، وتوزيع الأراضي، وسيطرة الدولة على تسويق أهم المحاصيل الزراعية. لذلك كان اهتمام رجال أعمالنا بهذه الأمور ضئيلاً، ويتطلب تطويره وقتاً وجهداً، إضافة إلى أن الفلاحين لدينا، يعملون إما أفراداً أو على شكل جمعيات تعاونية لذلك لا مصلحة لهم في إحداث مثل هذه الشركات. ومع ذلك تم إحداث عدد من الشركات للاستزراع والتصنيع، إلا أنها واجهت صعوبات مختلفة في نوعية الأراضي التي ساهمت بها الدولة، وتوزعها في مناطق مختلفة، مما جعل تكاليف الإدارة أكبر من الربح الناجم عن الاستثمار.

كما جابهت صعوبات التصرف بالمحاصيل التي تنتجها مما هو محصور بالدولة، وفي عدم تمكنها من تصدير الأغنام لفترات مختلفة، أو الحصول على القروض المتوسطة الأجل بالشروط التي تعطى فيها للفلاحين.

أما المشاكل الأخرى التي وقعت فيها هذه الشركات فهي أنها أنفقت جزءاً هاماً من رساميلها على المكاتب والفرش والسيارات. كما حدا الروتين بالبعض منها إلى طلب الاستغناء عن الميزات والإعفاءات التي أعطاها القانون، لقاء التخلص من قيود مسك السجلات والدفاتر المطلوب تقديمها إلى وزارة المالية.

وبالتأكيد يمكن اعتبار هذا القانون (الذي صدر أساساً كمرسوم تشريعي برقم ١٠ لعام ١٩٨٦) وما صدر قبله بقليل عن المجلس الأعلى للسياحة، وهو القرار ١٨٦ لعام ١٩٨٥ خطوتين هامتين على طريق تطوير الاستثمار. فقد كان نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات يترأس اجتماع اللجنة الدائمة للسياحة وكان وزير السياحة، وهو من خيرة المهندسين ومن أساتذة الجامعات، يعرض المشاريع المقدمة إليه لإعداد الرأي الأولي بشأنها قبل عرضها على المجلس الأعلى للسياحة. وبينت أنه إذا أردنا جميعاً أن نكون موضوعيين وعادلين في حكمنا على الطلبات المقدمة إلينا، فلابد من وجود أسس معينة وأحكام عامة نسترشد بها في حكمنا، وما نعطيه من ميزات لهذه المشاريع. وتطورت هذه الفكرة وأخذ وزير السياحة على عاتقه آنذاك أن يعد مشروع قرار ينظم جميع الأحكام والإعفاءات والميزات المعطاة للمشروعات السياحية ويعرضه علينا في الاجتماع القادم.

كانت فرحة الجميع كبيرة عندما تم إصدار هذا القرار، لأنه حقق المساواة والعدالة بين الجميع، رغم بعض الملاحظات التي أوصت بأن تعطى بعض المشاريع الهامة أفضلية على المشاريع الأخرى في الفئة الواحدة مما يستدعي إعطاءها ميزات أكبر. وكان الجواب بأن القرار صنف المشاريع السياحية إلى فئات حسب أهميتها.

تقدم بعد فترة مستثمر سوري يقطن في الخارج، كان يعمل في ليبيا حتى بداية التحولات الاشتراكية هناك، يرغب في إقامة مشروع للقضبان الحديدية.

طلب إليَ أن أقوم بالتفاوض معه، وتم ذلك. إلا أننا اختلفنا على كيفية إخراج أمواله التي يحصل عليها من خلال بيع منتجاته المصنعة والمنتجة في هذا المعمل إلى الخارج. وكان يريد أيضاً الحصول على القطع الأجنبي لتأمين استيراد المواد الأولية، ولدفع أقساط وفوائد القروض التي سيحصل عليها لمشروعه.

توقفت عند هذا الطلب. أولاً لأنني كنت قد اتخذت قراراً بألاَّ أعطي القطاع الخاص قطعاً أجنبياً من أموال القطاع العام، وثانياً لأنني إذا وافقت على إعطائه فعليَّ أن أعطي غيره. وجدت في هذا الموضوع سبباً لإثارة ضرورة إعداد مشروع جديد لتشجيع الاستثمار يحدد الميزات والمشجعات والأساليب، بحيث يطبق على الجميع ويغطي قطاع الصناعات وغيرها.

تغيرت الوزارة وتم تشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس جديد ووزراء جدد. وبدأت أعيد الحديث في موضوع المشروع الجديد لتشجيع الاستثمار.

وكان من أجمل ما حدث أن سيادة الرئيس الراحل بحث في أحد اجتماعات القيادة معوقات الاستثمار، وتم تأليف لجنة لهذه الغاية برئاسة رئيس المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية، عينت كأحد أعضائها.

كانت اللجنة مجالاً رحباً لمناقشة الموضوعات بحرية، وتحديد الصعوبات والمعوقات، وتقديم المقترحات. وقد تبنى رئيس اللجنة المقترحات المقدمة وتم إعداد مشروع جديد لقانون تشجيع الاستثمار يتماشى مع المشروع الأول المقدم سابقاً، والذي تم اختصاره ليصبح المرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، وتمت دراسة المشروع الجديد في اللجنة الاقتصادية وظهرت الخلافات حوله بصورة أكثر وضوحاً من الماضي.

- نص المشروع على أن تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أمور الاستثمار فتقدم المشاريع إليها لتدرسها وترفعها. رفض بعض الزملاء الوزراء

هذا الأمر، وطلبوا أن تقدم الطلبات إلى كل وزارة على حدة وحسب اختصاصها، وتقوم كل وزارة بدراسة هذه الطلبات، وترفعها إلى المجلس بعد دراستها والتعليق عليها، ثم تتابع تنفيذ جميع مشاريعها.

- تمت مناقشة الإعفاءات والميزات المعطاة، وجرى حولها الكثير من النقاش: فوزارة المالية ترى في الإعفاءات الضرائبية المقترحة في مشروع القانون خسارة لإيرادات الدولة. وكان من الصعب جعلها تعقل معنا بأنه قبل قيام المشروع ليس هناك أي إيراد للدولة حتى يضيع، وأنه لإقامة المشروع الذي سيجلب الإيراد للدولة فلابد من إعطاء تسهيلات معينة لتشجيع أصحاب الأموال على إقامة مشاريعهم، أي أن وزارة المالية هي الرابحة في النهاية وليست الخاسرة.

وكانت تحاول دعم رأيها بذكر رأي أحد الاقتصاديين المصريين الذي قال مرة:

"أن المناخ الاستثماري بعناصره المختلفة أهم من الإعفاءات الضريبية".

وكان جوابنا أن توفر المناخ الاستثماري هام جداً، إلا أن المستثمر ينظر إلى البلدان المجاورة ويقارن أنظمتها الاستثمارية ثم يقرر، وأنه لا يوجد بلد عربي محيط بنا لا يعطي ميزات ضرائبية أقل مما هو مقترح في بعض الحالات في مشروعنا.

وذكرت ما تعطيه جمهورية مصر العربية بهذا الشأن في قانون تشجيع الاستثمار لديها.

وكان لبعض الزملاء تحفظات على السماح للقطاع الخاص السوري، وبالطبع أيضاً العربي والأجنبي، بإقامة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ليس فقط لمنع مزاحمة القطاع العام حيث توجد مشاريع للقطاع العام، وإنما انطلاقاً من رؤية خاصة بأن القطاع الخاص يجب أن يكون هامشياً وتابعاً للقطاع العام.

والمشكلة في هذا النوع من الرؤية الاقتصادية أنها أولاً لا تنظر إلى موارد الوطن العامة والخاصة على أنها ملك هذا الوطن، وأن علينا أن نستثمرها، وأن استثمارها أمانة في أعناقنا. وأنها ثانياً تعني على أرضية الواقع أنه إذا لم يتقدم القطاع العام فلا مجال لتقدم القطاع الخاص، أي أن العلاقة بينهما علاقة متبوع وتابع.

في السبعينات كان لابد لنا من ملاطفة مثل هذه الآراء. فلقد كنت عضواً في لجنة لتحديد مجالات عمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص. وكانت مهمتنا تنصب مثلاً في تحديد أحجام البرادات التي يسمح للقطاع الخاص بإنتاجها بصورة لا يزاحم فيها القطاع العام، وأشياء أخرى على نفس هذا المنوال، أما الآن فمن الصعب قبول هذه الآراء.

ورأى بعض الزملاء أنه لا يجوز السماح لغير السوريين بتملك الأراضي والعقارات. فكان الجواب: كيف يمكنهم أن يقيموا مشاريعهم؟ وكنت أذكر لكل من يناقش في هذه الموضوعات ما قاله سيادة الرئيس الراحل ذات مرة عندما تقدم البعض لبناء فندق في سورية، وكان هناك من يرى عدم الموافقة: "هل رأيتم أحداً يحمل أرضاً أو فندقاً ويخرج بها أو به إلى خارج سورية؟."

ورأى البعض أن يكون مكتب الاستثمار تابعاً لرئاسة مجلس الوزراء وليس لوزارة الاقتصاد.. وهكذا. وفي النهاية أعد مشروع قانون تشجيع الاستثمار الجديد، ودرس في القيادة، ورفع وأرسل إلى مجلس الشعب، وتم الدفاع عنه هناك وصدر في عام ١٩٩١.

تضمن المشروع أحكاماً وميزات تعتبر متقدمة رغم ما تم من نقاش بشأنها:

- المساواة في المعاملة بين المواطن المقيم وغير المقيم وبين رعايا الدول العربية والأجنبية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على مستوردات إقامة المشاريع المشملة بأحكامه.
- الإعفاءات الضرائبية للأفراد وللشركات المشتركة.
- الإعفاءات الضرائبية الإضافية للمصدرين.
- ميزة الحق في فتح حساب بالقطع الأجنبي وكيفية تغذيته والتصرف بموجوداته.
- ضمان إعادة تحويل الأموال إلى الخارج.
- التأمين على المشاريع.
- واجبات المستثمرين.

وكانت فرحتي بصدوره خاصة وعامة. أما الفرحة الخاصة فقد تخلصت من موضوع مفاوضة كل مستثمر على حدة والاتفاق معه على شروط تنفيذ استثماراته.

طلب إلي مرة كما ذكرت سابقاً أن أتفاوض مع أحد المستثمرين السوريين الذي كان ينوي إقامة مشروع لدرقلة قضبان الحديد، فاجتمعت معه وحددت ما يمكن منحه، إلا أنني طلبت أن يعطى ذلك لجميع من يرغب بإقامة مشروع مماثل، حتى لا يعتبر ذلك معاملة خاصة لهذا المستثمر فقط، ويفسر ذلك من تفسيرات غير محقة. وبالطبع فان عملية التعميم تتطلب إصدار نص تشريعي وهذا في الواقع ما تم في النهاية.

كانت المشاريع السياحية والميزات التي تعطى لها لا تتم وفق معيار واحد. ولاحظ رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للسياحة أهمية وضع معايير موحدة. وقد تقدمت بنفس هذا الاقتراح في اللجنة الدائمة للسياحة وقد استجابت اللجنة مشكورة لهذا الاقتراح وقامت وزارة السياحة بإعداد مشروع القرار ١٨٦ لعام ١٩٨٥ الذي ساوى في المعاملة بين جميع المستثمرين في مجال السياحة.

أما الفرحة العامة فهي أن صدوره سيسهم في منع خروج أموال السوريين للاستثمار في الخارج، ليس إلزاما وإنما ترغيباً، وبذلك سيزيد الاستثمار في بلدي، ويزداد بذلك الإنتاج وتقل الحاجة إلى الاستيراد ويتوفر المزيد من الفائض للتصدير. فالاستثمار هو عمود التنمية ورأس الحربة فيها.

تم التهليل عربياً ودولياً لصدور قانون تشجيع الاستثمار، وأرسل المواطنون عشرات البرقيات إلى سيادة الرئيس الراحل شاكرين له هذه المكرمة. واعتبرت الكثير من الصحف العربية والأجنبية هذا القانون بداية الانفتاح الحقيقي في سورية.

فقد كتب (ايبرهارد كينله) وهو باحث ألماني خبير في الشؤون السورية ما يلي: "إن حجر الأساس في سياسات الانفتاح الاقتصادي الحالية هو قانون الاستثمارات رقم١٠ لسنة ١٩٩١. ويسمح هذا القانون للمستثمرين، شرط حصولهم على الموافقة على المشاريع من المجلس الأعلى للاستثمار، استيراد المعدات والمواد من دون ضريبة أو تعريفات. وأن يفتحوا حسابات بالعملات الأجنبية في البنوك السورية تستثنى من أنظمة العملة، ويخرجوا رأس المال المستورد بعد خمس سنوات من افتتاح المشروع، وتصدير الأرباح إلى الخارج مباشرة. إضافة إلى ذلك تتمتع أسهم وأرباح الشركات هذه بعطلة ضريبية تمتد سبع سنوات.

هذه الإجراءات جديدة تماماً، بل قد تكون ثورية بالنسبة لسورية". وكتبت الميزان في عددها العاشر من عام ١٩٩٤ ما يلي:

"تشهد سورية، منذ مطلع التسعينات، وثبة اقتصادية ملحوظة قوامها الانفتاح المحسوب، وتشجيع الاستثمار الخاص السوري والعربي والأجنبي، وعندما يذكر

هذا التحول المشهود في سورية، لابد أن يذكر معه اسم الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

والذين سمعوا العمادي يتحدث في لندن أخيراً، على هامش معرض المنتوجات الصناعية الذي أقيم في "غرفة التجارة العربية-البريطانية"، أيقنوا أن الرجل موثوق وأهل للثقة، وأنه يعرف جيداً طبيعة التوازي بين التحولات الاقتصادية التي ينفذها في سورية وبين التحولات الجارية في العالم الخارجي. فهو أولاً وأخيراً أستاذ في العلوم الاقتصادية، وأساتذة الاقتصاد عادة يميلون إلى التحفظ في إعطاء أجوبة قاطعة عن الأسئلة التي تحاول المطابقة بين النظريات الاقتصادية كما هي في الكتب، وبين السياسات الاقتصادية كما هي مطبقة على الأرض.

فالدكتور العمادي من بين قلة من الأكاديميين الذين أنيطت بهم مسؤوليات تطبيقية للانتقال من ضفة إلى ضفة أخرى علماً وتطبيقاً، فأبحر بالزورق بأقل ما يمكن من الارتجاج، وبذلك اكتسب ثقة العالم كله لا ثقة السوريين وحدهم.

صحيح أن لسان حال العمادي، كما جاء في الإنجيل "لست أفعل من ذات نفسي شيئاً، لكنني أصنع مشيئة الأب الذي أرسلني"، فهو ينفذ السياسة التي رسمها الرئيس حافظ الأسد الذي اختاره لمهمة صعبة تتوقف عليها نهضة سورية الحديثة، لكن الصحيح أيضاً أن العمادي هو الشخص المناسب في المكان المناسب.

وما تم في سورية حتى الآن بقدر ما يشهد لنجاح العمادي يشهد لحسن اختيار الرئيس الأسد صاحب الاختيارات الحسنة في شتى المجالات وبين مختلف الأفكار والرجال.

يقول محمد العمادي "إن الخيارات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في سورية الآن، ليست سياسة جديدة لدى الرئيس الأسد، بل هي مرسومة في ذهنه منذ مطلع السبعينات، إنما تعذر تطبيقها في وقت مبكر بسبب الظروف السياسية المعقدة إقليميا ودولياً". وكانت "مجلة العرب الدولية" في عددها الخاص رقم (٦٢١) الصادر في الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٢ قد اختارت الدكتور محمد العمادي شخصية العام الاقتصادية لعام ١٩٩١ في المقالة التي عنونتها:

"سورية تتحول إلى اقتصاد السوق الحرة من خلال القانون رقم ١٠"

عادت دمشق لتكون مركزاً عالمياً للتجارة والصناعة، وفتحت أسواقها للاستيراد والتصدير. والدكتور محمد العمادي، رجل الاقتصاد السوري المعروف ووزير الاقتصاد الحالي لعب دوراً هاماً في فتح أبواب دمشق للأسواق العالمية، وفي نجاح هذا الانفتاح.

كما كتبت جريدة الهيرالد تريبيون الأمريكية وغيرها الكثير عن هذه الخطوة الهامة في حياة سورية الاقتصادية.

والواقع يشهد على صحة ما قالته مجلة الميزان في فضل الرئيس الأسد في كل ما تمَّ. وفي وقاية العمادي أيضاً وهو أمر هام للغاية:

"وقد يكون فضل الرئيس الأسد في ذلك كله ليس فقط في تقريب السياسة الراهنة منذ بداية عهده في مطلع السبعينات، بل أيضاً في وقاية محمد العمادي من عثرات شده إلى الوراء من هذا الفريق أو عثرات "دفشه" إلى المهاويز من "الآخرين" وبذلك يكون قد حافظ على ميزان عظيم".

كنت على علم بأن التشريعات يجب أن تتطور بتطور حاجات المجتمع، وأنه سيتم تعديل هذا القانون مستقبلاً بما يحقق مزايا أفضل ودفعة أقوى. إلا أن ما تم، وقد شارك فيه العاملون معي في الوزارة وزملائي الوزراء، كان خطوة كبيرة إلى الأمام تسجل لرئيسنا وقيادتنا. ولقد تم التعديل الجديد بإشراف سيادة الرئيس بشار الأسد ومتابعته في عهد والده الراحل. تم بموجب هذا التعديل إعطاء ميزات جديدة للمشاريع في المناطق النائية وللمشاريع الاستراتيجية، وتم حل عقدة تملك العربي والأجنبي فأتى النص واضحاً لا يترك مجالاً للتأويل بحق العربي والأجنبي بالتملك، وحددت فترة تنفيذ المشروعات، وأدخلت الشركات القابضة ووضعت لها أحكامها، وحددت ضريبة الدخل على الشركات المساهمة بخمس وعشرين بالمائة. والواقع أن التعديل الذي تم يعتبر أيضاً خطوة إلى الأمام في دفع عجلة الاستثمار الخاص مع بلدنا.

تعديل قانون ضريبة الدخل

ترافق إصدار قانون تشجيع الاستثمار مع إصدار قانون آخر يتعلق بتعديل أحكام ضريبة الدخل. لقد حدد القانون ٢٠ لعام ١٩٩١ معدلات جديدة لضريبة دخل الأرباح، تطبق اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٢. وتشمل هذه المعدلات، بالإضافة إلى الضريبة، إضافات الدفاع الوطني، ورسوم المدارس، وحصة البلدية. يضاف إليها ما يسمى "بالمساهمة في دعم المجهود الحربي"، ويضاف إلى هذه المعدلات رسم الإدارة المحلية في حد أقصى قدره عشرة بالمئة من الضريبة الأصلية قبل إضافة "المساهمة في المجهود الحربي". تحدد نسبة رسم الإدارة المحلية في كل سنة من قبل سلطة الإدارة المحلية، وتبلغ أربعة بالمئة في محافظة دمشق، وعشرة بالمئة في محافظة ريف دمشق وفي محافظة حلب. أما ضريبة الدخل ذاتها، فتتراوح من عشرة بالمئة على الدخول التي تبلغ حتى العشرين ألف ليرة سورية وتصل إلى خمس وأربعين بالمئة على الدخول التي تفوق المليون ليرة سورية. وبإضافة المجهود الحربي والإدارة المحلية تصل هذه الضريبة إلى ٦٠,٣ بالمئة على أساس رسم إدارة محلية قدره عشرة بالمئة.

أما الشركات المساهمة الصناعية فقد تحدد معدل ضريبتها بـ ٣٢ بالمئة، والشركات المساهمة غير الصناعية بـ٤٠ بالمئة، والشركات الصناعية محدودة المسؤولية بـ ٤٢ بالمئة. يضاف إلى ذلك بالطبع مساهمة المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية، أما معدل الضريبة على الأرباح الصافية الناشئة عن التصدير إلى دول القطع الحر فقد حددت بـ ٣٥ بالمئة.

يعتبر الوصول إلى هذه المعدلات في حينه إنجازاً لم يسبق له نظير، ذلك لأن المعدلات المذكورة كانت تصل إلى نحو ٩٢ بالمئة عوضاً عن الـ ٦٠,٣ بالمئة.

لقد حاولت مع وزارة المالية تخفيض المعدلات على الشركات المساهمة إلى أقل من ذلك، وكانت حجتي مستمدة من جدول أعده لي المستشاران الأستاذان فتحي الجبان وسهيل قطان. ينطلق هذا الجدول من أن المواطن المدخر له الخيار في أن يضع أمواله: إما في المصارف، ويتقاضى عنها فائدة قدرها ثمانية بالمئة سنوياً

(يمكن أن تصل إلى نحو تسعة بالمئة على أساس الفائدة المركبة). أو أن يشتري بهذه الأموال أسهماً في شركات صناعية. ومن المفروض، لتحقيق هذه النسبة من الأرباح على الأسهم المشتراة من الشركات المساهمة تساوي ما يأخذه المواطن من المصرف، أن تحقق الشركات المساهمة أرباحاً لا تقل عن ٤٠ بالمئة سنوياً. وهذا المعدل من الأرباح غير ممكن تحقيقه في بلدنا في ظروف الاستثمار الحالية. أصرت وزارة المالية على رأيها حتى عام ألفين وواحد، عندما وافقت على إدخال مادة في مشروع قانون تعديل قانون تشجيع الاستثمار يحدد ضريبة الدخل على أرباح الشركات المساهمة بخمس وعشرين بالمئة.

سنوات طويلة استغرقتها عمليات الإقناع، ليس بالنسبة لهذا الموضوع فقط وإنما بالنسبة لرسم الطابع على الشركات. فقد كان مشروع قانون تشجيع الاستثمار خلواً من هذا الرسم، إلا أنه أدخل قبل مرحلة الرفع إلى الرئاسة بناء على مذكرة من وزارة المالية، ثم تخلت وزارة المالية عن ذلك عام ألفين وواحد في قانون تعديل قانون تشجيع الاستثمار المذكور. فهل من المعقول أن يدفع أصحاب الشركة المساهمة اثنين بالمئة من رأسمالهم كضريبة طابع قبل المباشرة بالعمل أو تحقيق أي دخل؟.

كم كنت أتحرق وأنا أحاول أن أوضح المنعكسات الاقتصادية للضريبة التي نبحثها. وكانت تؤخذ كلماتي على أنني أعمل ضد وزارة المالية، أو ضد أن تصبح الدولة غنية بمواردها، حتى أنه تم بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٨ رفع مذكرة بحقي إلى رئيس مجلس الوزراء الذي رفعها بدوره إلى سيادة رئيس الجمهورية. وتتضمن بياناً بالصكوك التشريعية الصادرة اعتباراً من عام ١٩٨٦ والمتضمنة منح عدد من الإعفاءات الضريبية لعدد من القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والخدمية مع بيان منعكسات هذه الإعفاءات على موارد الخزانة العامة من الضرائب والرسوم. ومع ذلك وبالرغم من أنها تتحدث عن عام ١٩٨٦ وما بعد فقد ذكرت أيضاً ما تم في عام ١٩٨٥ في السياحة، والاتفاق التجاري مع الأردن في عام ١٩٧٥، ومع لبنان في عام ١٩٥٣، والاتفاقية العربية للنقل والترانزيت الموقعة عام ١٩٨٠، وكذلك الإعفاءات الممنوحة لشهادات الاستثمار ١٩٧٠، والجمعيات الفلاحية عام ١٩٧٤، والجامعات عام ١٩٧٥، والجمعيات التعاونية عام ١٩٥٨.

كما تطرقت المذكرة إلى المشاريع المقدمة من وزارة الاقتصاد بصدد إعفاء الصادرات من الضرائب والرسوم والانتساب إلى اتفاقية الغات ومنظمة التير الدولية للنقل البري.

لقد صورتني هذه المذكرة دون أن تذكر اسمي أنني ضد زيادة موارد الدولة. وفي نفس الوقت كانت لدي قصاصات من الصحف تفخر فيها وزارة المالية بأنها هي التي أصدرت المرسوم التشريعي رقم ١٠ للاستثمار لعام ١٩٨٦، وقانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، وإعفاء الصادرات من الضرائب والرسوم، وكل ما صدر من أمور تثلج صدور المواطنين ينسب إلى وزارة المالية.

لقد أكرمني المولى سبحانه بأنني كنت حاضراً مع رئيس مجلس الوزراء ونائبه للشؤون الاقتصادية ووزير المالية ووزير التخطيط في اجتماع لدى سيادة الرئيس حافظ الأسد لبحث بعض الأمور، وتم التطرق إلى موضوع الإعفاءات. فشرحت لسيادته الفرق بين عملية الإعفاء من ضريبة متحققة وعملية تشجيع الناس على الاستثمار عن طريق إعطائهم ميزات ضريبية.

وذكرت لسيادته قول أمير المؤمنين سيدنا علي رضي الله عنه في وصيته لأحد ولاته الذي قال فيها:

"وليكن نظرك إلى عمارة الأرض أبلغ من نظرك إلى جباية الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً، وأن العمران محتمل ما حملته، ثم استوصى بالتجار وأصحاب الصناعات وطالب بمنع الاحتكار".

وقلت:" يا سيادة الرئيس هل هناك أبلغ من هذا القول الذي يضع الهدف من الجباية في إعمار الأرض الذي هو التنمية، كما يضع حداً لهذه الجباية في أن لا تفتئت على عملية الإعمار. فهذا القول هو منطق تنموي بقدر ما هو معادلة يزن فيها ولي الأمر أموره. بحيث لا يغلبه أمر على تغليب مصالح البلاد والعباد على ما دون ذلك. وأنه لا نهاية لعملية الإعمار ورفع مستويات معيشة الناس والتقدم العلمي والحضاري".

ابتسم سيادة الرئيس رحمه الله ونظر إلى أحدنا وقال:" يجب تحقيق التوازن". ثم نظر إلي وقد سره أن أستشهد بسيدنا علي كرم الله وجهه فقد كان السرور بادياً على وجهه. ولم يعقب أي من زملائي الحاضرين على ما قلت.

رسم الإنفاق الاستهلاكي وزيادة موارد الدولة

لقد تقدمت أيضاً باقتراح مشروع قانون بفرض رسم على المبيعات بحيث تتكامل المطارح الضريبية من مطرح على الدخل وآخر على الإنفاق وثالث على الثروات. وكانت حصيلة الضريبة على الدخل لا تتوازى أبداً مع حقيقة المطارح على الدخل التي كانت بشكل أو آخر لا تظهر للدوائر الضريبية أو لا تقدم نفسها لفرض الضريبة.

ولم يكن من العدل أن نقوم بجباية ضريبة الدخل من أصحاب الدكاكين والبقاليات الصغيرة، الذين كانوا لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية إلا بصعوبة، وإنما بجباية تلك الضريبة من أصحاب الدخول الكبيرة، الذين لا تتطلب مهنتهم القيام باستثمارات واسعة، كتجار الاستيراد وأصحاب الوكالات التجارية وأصحاب المشاريع التي تتمتع بحماية منع استيراد منتجاتها من الخارج أو وجود رسوم جمركية باهظة عليها.

ولما كان الهدف الاقتصادي زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية، كان لابد وأن تنسجم الضريبة مع هذا الفكر، بابتعادها عمن يستثمر أمواله في بلده وينتج سلعة تلبي حاجات الناس. وكان أن تقدم وزير المالية بمشروع ميزانية عام ١٩٨٦ وعرضها على المجلس الأعلى للتخطيط، إلا أن رئيس المجلس في حينه رفض المشروع باعتباره لا يلبي الحاجات المطلوبة، وطلب ضرورة إعادة النظر بالإيرادات حتى تتوازى مع النفقات كما تحددها الحاجات الأساسية للدولة.

لقد سمح لي رفض مشروع الموازنة، وإصرار رئيس المجلس الأعلى للتخطيط على ضرورة تطوير الإيرادات، أن أتحدث عن إيجابيات مشروع إحداث رسم الإنفاق الاستهلاكي، وأن أقدمه لمجلس الوزراء انسجاماً مع توجيهات المجلس الأعلى للتخطيط في زيادة الإيرادات، وأنه رسم عادل لأنه لا يمس الحاجات الأساسية للمواطنين، وإنما الحاجات الكمالية أساساً والحاجات التي لا يتكرر استعمالها إلا مرات قليلة في عمر الإنسان العادي.

فالإنسان العادي لا يأكل في مطاعم الخمس نجوم ولا يشتري مجوهرات إلا في المناسبات السعيدة، وإذا قام بشراء سيارة فلا يشتريها إلا مرة واحدة أو مرتين في حياته، كما أنه لا يستخدم السفر بالطائرة إلا إذا كان قادراً على ذلك.

كان ككل مشروع يهدف إلى فرض ضريبة جديدة على المواطن، يجابه عادة من قبل الجميع بالرفض. إلا أنني كنت أرى أن لدي حجة، في أن الزميل الوزير الذي رفض مشروع الموازنة كعضو في المجلس الأعلى للتخطيط وطالب بزيادة الإيرادات، لا يستطيع أن يرفض هو نفسه في مجلس الوزراء ما طالب به في المجلس الأعلى للتخطيط. وإن كان بعض أعضاء مجلس الوزراء ليسوا أعضاءً في المجلس الأعلى للتخطيط.

في ضوء الأرقام التي عرضت والحاجات التي بينت، والضوء الأخضر الذي رآه البعض من خلال قبول عرض المشروع على مجلس الوزراء، تم البدء بالمناقشة. فجرى تخفيض بعض النسب المئوية المقترحة لهذا الرسم، وتم استبعاد بعض المطارح كالبرادات والغسالات، حتى أن من يمثل أقصى اليسار حسب ما هو متعارف عليه، طالب بحذف "الذهب والمجوهرات" من مطارح هذا الرسم.

وقد أثار هذا الاقتراح، استغراب بعض أعضاء المجلس، تلا ذلك موجة ضحك عند تعليق أحد الزملاء على الموضوع بأن هذا الموقف يشهد على تطور الفكر بتطور الزمن.

خرج المشروع مختصراً فقد كانت الدراسات تدل على أنه سيحقق بأسعار ذلك الوقت نحو ٨و٦ مليار ليرة سورية سنوياً. إلا أنه بعد حذف المطارح التي حذفت فان ذلك سيؤدي إلى تخفيض هذا المبلغ.

قمت بمناقشة الموضوع في مجلس الشعب ولم تكن هناك انتقادات أساسية له، وتمت الموافقة عليه في النهاية بسهولة.

كان المأمول أن تأتي التعليمات التنفيذية لهذا القانون لتؤدي إلى تسهيل تنفيذه، وعدم إشعار المواطنين بثقله، ومشاركة الجهات التي تجبي الرسم في تحمل هذا العبء.

إلا أن ما تم كان خلاف ذلك. فقد أدت التعليمات بتنفيذ جباية هذا الرسم من مشتري المجوهرات والحلي الذهبية ــ على سبيل المثال ــ إلى ضرب هذا المشروع كلياً. ذلك أنها طلبت من تجار وبائعي المجوهرات والحلي الذهبية أن يقدموا بياناً بموجوداتهم من هذه السلع إلى وزارة المالية، ويقدموا أيضاً جرداً سنوياً. وللإنسان أن يتصور المخاطر المحيطة بتنفيذ هذه الطلبات على أصحاب محلات الصاغة. وكيف أنها تتعارض مع نفسية من ستطبق عليهم. فالعادة لدينا أن الإنسان لا يريد أن يبين ما يملك، أو ما لديه من مال، حتى لأقاربه أو أولاده

أو زوجته، لأسباب مختلفة. منها كي لا يؤدي ذلك إلى أن يطمع به الطامعون، أو أن يصبح بيته مجال سطو أو سرقة، أو أن يتكل أولاده على ثروة أبيهم.

ونشأت صعوبة أخرى، في إلزام أصحاب هذه المهنة بأن يسعروا موجوداتهم بسعر الدولار المحدد من قبل الدولة، الذي يختلف عن السعر المتداول في الأسواق خلسة بين الناس. كما أن أسعار الذهب يجب أن تكون ــ حسب رأي أصحاب المهنة ــ تلك الأسعار التي تعلن يومياً من راديو لندن صباح كل يوم.

كان نتيجة هذه الصعوبات أن اختفت المجوهرات من واجهات المحلات، مما تطلب من الحكومة أن تعيد النظر في التعليمات التنفيذية، وأن تقبل السعر الحقيقي للدولار، وسعر الذهب حسب ما يذاع يومياً، لكي تعود المحلات إلى عرض موجوداتها وأن يظهر بريق الذهب مرة ثانية في الأسواق.

إن نجاح أو فشل أي تشريع، مهما كان جيد الإعداد، يكمن في أسلوب وشكل تنفيذه. فالتعليمات التنفيذية هي الأساس وهي منطلق التطبيق. فإذا كانت هذه التعليمات غير مستوفية شروطها، أو غير منسجمة مع أرضية الواقع الذي ستطبق فيه، فلا عجب أن لا يؤتي التشريع كامل ثماره. ومع ذلك فان حصيلة هذا الرسم اليوم بعد أن تم السماح باستيراد السيارات السياحية أصبحت أكثر بكثير مما كانت عليه في السابق.

تشجيع التصدير إلى دول القطع الحر

المشروع الثالث الذي تقدمت به كان إحداث لجنة للتصدير. فقد تحدث السيد الرئيس عن تحقيق التوازنات، ومنها التوازن بين الاستيراد والتصدير. وكان التوجه العام نحو الاستيراد، أما التصدير فمعظمه موجه إلى الاتحاد السوفييتي. وكان المصدِّر يقبض قيمة صادراته بالليرة السورية ذلك أن قيمة صادراته كانت تسجل في حساب التقاص المفتوح في مصرف سورية المركزي ليقابل الأقساط والفوائد التي تسجل فيه والناجمة عن القروض السوفييتية لسورية.

كانت لي تجربة في السبعينات في موضوع التصدير إلى هذا البلد. فقد حدث، بعد حرب تشرين التحريرية مباشرة، أن تأخر وصول السفينة السوفييتية التي تنقل بضائعنا المصدرة إلى الاتحاد السوفييتي ونشأ عن ذلك أن تراكمت البضائع في المرفأ وبدأ التجار يشكون، بعد أن جمدوا أموالهم في البضائع الموضوعة في المرافئ، وبانتظار شحنها، وإعطاء الوصولات باستلامها وإرسال أوامر الدفع من المصرف المراسل في موسكو إلى مصرفنا المركزي لدفعها إلى المصدرين.. إضافة إلى ذلك فقد حدث أن تأخر المصرف السوفييتي في إرسال أوامر الدفع لما تم شحنه منذ فترة.

كان السفير السوفييتي محي الدبنوف في موسكو، ولم أستطع أخذ أي جواب عن موعد وصول السفينة أو إرسال أوامر الدفع. وبالتنسيق مع رئيس مجلس الوزراء، الذي كان يثق بي ثقة كاملة كزميل نشأ معه في المدرسة الثانوية ونائبه في لجنة الدفاع عن الوطن في حي المهاجرين بعد حرب عام ١٩٦٧، فقد ذهبت إلى حلب واللاذقية وقدمت سلفة لجميع التجار المصدرين الذين لم يقبضوا قيمة بضائعهم المودعة في المرفأ، كما أصدرت قراراً يقضي بأن على المصدر للاتحاد السوفييتي أن يصدر إلى بلاد القطع الحر عشرين بالمائة من إنتاجه على الأقل تمهيداً لتحقيق التوازن في علاقاتنا الخارجية.

أثار عليَ هذا القرار حفيظة التجار واليسار والجانب السوفييتي. فاستعملت في الرد على ذلك حجة التجار أنفسهم، الذين كانوا يقولون بأن البضائع التي ينتجونها لا يمكن أن تباع إلا في الاتحاد السوفييتي وقلت بأن علينا أن نرسل إلى

أصدقائنا السوفييت أحسن أنواع البضائع تماماً كتلك التي تباع وتشترى في الأسواق العالمية، وأن هذا القرار ليس موجهاً ضد أي بلد، وإنما لتأمين القطع الأجنبي لشراء المواد الأولية اللازمة لإنتاج البضائع المصدرة إلى الاتحاد السوفييتي. ولا يمكن لأحد أن يهمل السوق العربية المبنية على روابط المصلحة القومية في وقت كان فيه جميع العرب معنا في حرب تشرين التحريرية.

قبل الجميع بالأمر الواقع إلا أنني عندما غادرت إلى الكويت ثم عدت في عام ١٩٨٥، وجدت أن الحكومة قد ألغت هذا القرار. الذي ناضلت من أجله، لأسباب لا أعرفها، لكنني أقدر أن لكل قرار وفي أي وقت موجباته ودواعيه.

اقترحت على رئيس مجلس الوزراء إعادة هذا القرار، للأسباب التي ذكرتها، وضرورات تعويد المصدرين على الدخول إلى أسواق جديدة.

عرض رئيس الوزراء الموضوع على لجنة الترشيد، فكان ممثلو القطاع الخاص جميعهم، باستثناء رئيس غرفة تجارة دمشق، ضد مشروع القرار، إلا أني استطعت أن أقنع الجميع به وهكذا أعيد إصدار القرار ثانية.

كان لابد في مثل هذه الظروف، من إعطاء التصدير مكانة خاصة، وإيجاد مرجعية معينة لاتخاذ القرارات بها. ويتساءل البعض لماذا اللجنة؟ ألا تكفينا اللجان والمجالس التي لدينا؟ السبب هو أن سياسة وزارة التموين والتجارة الداخلية كانت موجهة لتوفير السلع في الداخل وبأرخص الأسعار، وهذا الأمر مقبول ولكنه قاصر. كما أن هذه الوزارة رتبت على الدولة ديوناً فاقت الثمانين مليون دولار قيمة خضار من الأردن، كان المفروض أن نصدر لقاءها من فواكهنا وخضارنا ما يعادل قيمتها. لكن ما حصل هو أنَ الوزارة أرادت إغراق السوق، ولم تعبأ بموضوع الديون لأنه من اختصاص وزارة الاقتصاد. وكانت الوزارات الأخرى تريد أن تستورد، أما التصدير فهو هم الآخرين. لمثل هذه الأسباب، ولضرورة جعل الوزراء الآخرين مسؤولين عن التصدير، تم اقتراح إحداث لجنة للتصدير تتولى أمور التخطيط له وحل مشاكله المختلفة، وإعطاء المشجعات والمزايا التي تؤدي إلى زيادة قيمته، لتأمين القطع الأجنبي من أجل استيراد القمح ودفع قيمة النفط المستورد. لم تكن هناك أية معارضة لهذا المشروع، إلا أنه جرى التعديل في رئاسته فجعل رئيسه نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عوضاً عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وثبت نجاح هذه اللجنة في أنها أعدت خطة سنوية لصادرات القطاع العام وتابعتها بحماس كما اتخذت عدداً كبيراً من الإجراءات التي دفعت بشكل أو آخر بالعملية التصديرية إلى الأمام.

لم تسلم هذه الإجراءات طبعاً من النقد اللاذع، فقد دبجت المقالات لتتحدث عن تصدير المخلل والدربكات إلى لبنان وإتلافها هناك من أجل تصدير العشرين بالمائة، أو لإعادة قيمتها بالقطع الأجنبي من لبنان عن طريق تبديل الليرات السورية بالدولار، حتى تطلب الأمر ترتيب اجتماع خاص مع الصحفيين، لشرح أوضاعنا وإجراءاتنا علّهم يكونوا إلى جانبنا. قالوا مثلاً إن السماح للقطاع الخاص باستيراد حديد الخردة بوسائله الخاصة، وتسليمها إلى معمل القضبان الحديدية في حماه لتشغيله، أدى إلى حصر إنتاج المعمل بهؤلاء التجار. كان الجواب هو أن هذا التحليل صحيح، ولكن ماذا كانت اقتراحاتكم في الماضي وما هي الآن لتشغيل العمال العاطلين عن العمل فيه. نحن نقبل النقد، ونأسف لأن الموضوع لم يعالج في السابق إلا بإبقاء العمال عاطلين عن العمل.

تم التأكيد من خلال اللجنة على أن الهدف الأساسي، في سياسة التجارة الخارجية، يجب أن ينطلق من تشجيع تصدير السلع والخدمات، لتأمين مورد كاف يلبي احتياجات تمويل الاستيراد والوفاء بالالتزامات الخارجية. ولقد تم وضع التنظيم القادر على تحقيق هذه المهمة، من خلال مكتب للتصدير يرأسه وزير الاقتصاد، ويقوم بمهمة إعداد خطة تصدير القطاع العام، ومتابعة تنفيذها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحفيز قدرات تطوير القطاع الخاص على التصدير.

وكانت بداية عمل اللجنة أنها استطاعت أن تضع مجموعة من المبادئ والأسس والإجراءات الهادفة إلى تشجيع التصدير.

ولعل المبدأ الأول، الذي تم إقراره وجرى ترسيخه، هو إعطاء الأولية في استخدام المتاح من السلع لأعمال التصدير، وتغيير مفهوم "المتاح للتصدير" من فائض عن حاجات الاستهلاك والاستخدامات الأخرى إلى مفهوم "الممكن تصديره". أي أن كل ما يمكن تصديره يجب إزالة العقبات والموانع التي تحول دون تصديره.

أما المبدأ الثاني. فهو التعاون في عمليات التصدير بين القطاعين العام والخاص وزج إمكاناتهما معاً عند الضرورة لتحقيق هذه الغاية. وذلك بالاستفادة من الخبرة والمعرفة والعلاقات المتوفرة لدى القطاع الخاص . فلاشك أن لقطاعنا العام خبرة، ولقطاعنا الخاص خبرة، وجمع الحسنيين أمر هام لفتح مجالات التصدير الجديدة. لقد رأينا بعض الدول المجاورة تبذل المطارف والحواشي لتشد إليها قطاعنا الخاص العامل في التصدير للاستفادة من خبرته واتصالاته.

حدث مرة أنني كنت في وفد برئاسة رئيس مجلس الوزراء إلى تركيا في عام١٩٨٧، وكانت الاجتماعات تدور حول التعاون بين البلدين.

طلب رئيس مجلس الوزراء التركي السيد أوزال أن أزوره في مكتبه. فأخذت موافقة من رئيس الوفد وذهبت لمقابلته، وكان إلى جانبه الوزير المكلف بأمور التجارة. كنت قد تعرفت على السيد اوزال في اجتماع في المؤسسة الألمانية للشرق الأوسط في ألمانيا، حضره ممثلون من الجانب العربي والتركي والألماني، وكان هو المتحدث باسم الجانب التركي وكنت المتحدث باسم الجانب العربي.

قال لي:" أريد مساعدتك في تأمين تجار سوريين يقومون بتصدير المحاصيل الزراعية التركية إلى دول الخليج لأنهم يعرفون الأسواق أكثر منا".

قلت في نفسي:" إذا كان رئيس وزراء تركيا، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لجمهوريتها، يثمن عالياً رجال القطاع الخاص.. فلماذا لا ندفع بهم نحن في هذه المهمة".

أما المبدأ الثالث، فكان إلزامية إعداد خطط للتصدير لدى القطاع العام وتحديد أهدافها وإجراءاتها، والعمل على تتبع تنفيذها بصورة دورية، تضمن معالجة الصعوبات وإزالة العقبات والدفع نحو التنفيذ واعتبار أرقامها حداً أدنى من الالتزام بالتصدير.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فكان التوجه لفتح الأبواب أمامه واسعة، بحيث لا يتم تحديد قيم معينة لصادراته إلا بالنسبة للدول التي لنا معها اتفاقات للمدفوعات سارية المفعول.

وقد توجهت لجنة التصدير نحو استخدام الإمكانات المتاحة لدى مؤسسات التجارة الخارجية بعد أن تم تخفيف بعض أعبائها الاستيرادية، في دفعها نحو أعمال التصدير ليس فقط للسلع المكلفة بتصديرها، وإنما أعطيت صلاحية شراء السلع المتوفرة في الأسواق التي ينتجها القطاع الخاص، وحتى التعاقد معه على إنتاجها، وتصديرها إلى بلدان القطع الحر بالتوازي مع ما يصدره القطاع الخاص، ومنح هذه الأعمال سعر القطع الأجنبي الكفيل بتغطية تكاليف عملية التصدير، وفي حدود أسعار البلدان المجاورة إن تطلب الأمر ذلك.

- كما توجهت لجنة التصدير نحو تشجيع التصدير، عن طريق عمليات المقايضة عند اللزوم، وألفت لجنة للنظر في عقودها، بهدف تصريف المنتجات السورية مقابل توريد مستلزمات الإنتاج والسلع الأساسية والدوائية والغذائية. وفتح إمكانية استخدام المقايضة في تسديد بعض الالتزامات الخارجية. أما المبدأ الرابع، فهو إقرار التصدير بالسعر الرائج عالمياً، واختصار الطريق أمام بعض مؤسسات القطاع العام، التي كانت تحتج بعدم إمكان تحقيق أية ربحية في عملية

التصدير. والعمل على ضرورة تخفيض التكاليف وتحسين النوعية لتقوية المركز التزاحمي لبضائعنا في الخارج.

- وكوسيلة من وسائل دعم التصدير بالسعر الرائج عالمياً، مع الرغبة في تغطية التكاليف المحلية، فقد تمت إعادة النظر بأسعار صرف قطع التصدير بالنسبة للقطاع العام، بحيث تم إقرار إعطاء سعر للدولار يحقق تغطية التكاليف المحلية، وبذلك تم تجاوز الأسعار الرسمية للقطع، واستخدمت أسعار السوق التشجيعية لفترة معينة، ثم تم استخدام السعر الذي يغطي التكاليف على أن يكون سقفه الأربعين ليرة سورية. وقد تم فيما بعد إقرار استخدام هذا السعر الأخير في مؤسسات القطاع العام الاقتصادي في مدخلاته ومخرجاته، ما عدا أموره الاستثمارية التي بقيت حسب السعر المحدد في الموازنة العامة للدولة.
- وكمعالجة للصعوبات العقدية الناشئة في عمليات التصدير، وبغية استبعاد المساءلة الرقابية الممكنة في أسعار الشراء والبيع وغيرها، فقد تم تزويد بعض المؤسسات بكتب خاصة صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، تعطيها صلاحيات استثنائية في تنفيذ عمليات التصدير، ثم تم إقرار مبدأ تمتع المؤسسات بأوسع الصلاحيات في عمليات التعاقد من أجل التصدير.
- أما المبدأ الخامس فهو إعطاء المؤسسات المصدرة حق الاحتفاظ بالقطع الأجنبي الناجم عن التصدير. فتم فعلاً إعطاء مؤسسات القطاع العام ــ بغية تلبية حاجات المؤسسات المنتجة من المواد الأولية المستوردة وتشجيعاً لها على القيام بالتصدير ــ الحق بالاحتفاظ بكامل القطع الأجنبي الناجم عن تصدير منتجاتها، لاستخدامه في أغراض الاستيراد الضرورية لها.
- أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد تم إعطاء المصدِّر الحق بالاحتفاظ بنسبة خمس وسبعين بالمئة، ومئة بالمئة في أحيان أخرى، من حصيلة تصديره بالقطع الأجنبي، كوسيلة من وسائل تشجيعه وتمكينه من تحقيق ربح مجز في عملية التصدير، مع إعطائه الحق باستخدام هذه الأموال في عمليات الاستيراد، التي تحقق له أرباحاً تغطي أية خسارة ممكنة في عملية التصدير، مع إلزامه ببيع المصرف التجاري السوري جزءاً بالقطع الأجنبي على أساس الأسعار الرسمية أولاً، ثم على أساس الأسعار التشجيعية، ثم على أساس أسعار البلدان المجاورة.
- في نفس الوقت الذي سمح فيه للمصدر بالاحتفاظ بنسب معينة من قطع التصدير لدى المصرف التجاري السوري، سمح له أيضاً بفتح حسابات بالقطع الأجنبي يستخدمها في الوقت الذي يشاء، وتم التعميم على فروع المصرف بعدم استخدام هذه الأموال إلا للأغراض المحددة لها.

- تم السماح للمصدِّر من القطاع الخاص أن يموِّل، بالقطع الذي يحتفظ به، مستورداته من المواد التي لا يسمح باستيرادها إلا عن هذا الطريق، أي بتمويل من قطع التصدير كميزة إضافية للتصدير.
- تم الطلب إلى القطاع العام تخصيص خطوط إنتاجية معينة لأعمال التصدير، تتوافق مع الأذواق في الأسواق المصدرة إليها، وعدم بيع منتجاتها في الداخل، رغم إمكانية ذلك، تحقيقاً لقيام تخصص تصديري وصناعة قائمة على التصدير فقط.
- تم إرسال الوفود والطلب إلى سفاراتنا، والعاملين فيها، العمل على دراسة الأسواق، والتعرف على فرص التصدير المتاحة، والاتصال بالمؤسسات المستوردة، ودعوة الوفود التجارية للتعرف على أسواقنا وبضائعنا.
- كان من الصعوبات التي واجهتها عمليات التصدير قضايا النقل والشحن، وتأمين السيارات والبرادات، والإجراءات المعقدة والمطولة في الحصول عليها، أو رفض أصحابها التقيد بالتعرفة المحددة.

فتم اتخاذ الكثير من التدابير التي ساعدت على إزالة معظم هذه الصعوبات.

- كان حصر النقل عن طريق مكاتب الدور أحد مصادر الشكوى لدى القطاعين العام والخاص، فأعطيت التعليمات لتسهيل إجراءاته، والإعفاء منها عند اللزوم.
- في مجال دعم التصدير مالياً، تم رصد اعتمادات في الموازنة لدعم بعض المؤسسات التي لم تستطع تغطية كامل تكاليفها في عمليات التصدير، التي سبقت بصورة خاصة إجراءات تعديل أسعار القطع.
- تم تحديد نسب للأرباح الصافية الناجمة عن التصدير والخاضعة للضريبة بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية من القطاع الخاص، وتم التفريق بين الأرباح الناجمة عن التصدير إلى دول اتفاق المدفوعات، والأرباح الناجمة عن التصدير إلى دول القطع الحر.
- كما تم قصر استخدام رسوم الإنفاق الاستهلاكي على السلع التي تباع داخل القطر واستبعدت عن الصادرات السورية.
- أعفيت عمليات التصدير أيضاً من ضريبة الإنتاج الزراعي، بموافقة سنوية تصدر عن اللجنة الوزارية المنصوص عنها في قانون ضريبة الإنتاج الزراعي.
- تم التأكيد على القيام بالرقابة على السلع المصدرة، أثناء إنتاجها وتصديرها، بما يتوافق مع المواصفات المعتمدة والعقود الموقعة، وحث مركز التجارة الخارجية والمؤسسات الأخرى المعنية على القيام بهذه المهمة.

- كما تم التأكيد على قيام المعارض النوعية في القطر، والاشتراك في المعارض الخارجية، ودفع القطاع الخاص بدوره في هذه المجالات، وإنتاج أفلام دعائية قصيرة لأهم صادراتنا.

ـ أما بالنسبة لاتفاقات التبادل التجاري، فقد استكمل قطرنا عقد وتجديد سريان عدد جديد من الاتفاقات مع الدول العربية الشقيقة، والدول النامية والصناعية والمجموعات الدولية.

ـ بالرغم من عراقة قطاعنا الخاص في مجالات التصدير وعلاقاته الجيدة بأسواقنا التقليدية، إلا أن انحسار هامش الربح في هذه الأسواق، ودخول مزاحمين أكفاء فيها، ونشوء صناعات مشابهة لمنتجاتنا المصدرة، جعل من إعطاء القطاع الخاص مشجعات إضافية لتأمين ولوج هذه الأسواق أمراً حتمياً.

وكانت بداية عملية التشجيع السماح للمصدرين من القطاع الخاص ـ بموجب القرار ٣٧٥ لعام ١٩٨٧وبالنسبة للسلع ذات المواد الأولية المحلية ـ الاحتفاظ بنسبة خمسين بالمائة من حصيلة القطع الأجنبي الناجمة عن تصدير منتجاتهم، لاستخدامها في استيراد الآلات الصناعية والمواد الأولية وقطع التبديل المتعلقة بالإنتاج الصناعي، ثم السماح لهم بالاحتفاظ بنسبة خمس وسبعين بالمائة من القطع الناجم عن تصدير عدد من المنتجات السورية المنشأ، لاستيراد مواد ومنتجات لازمة للإنتاج الزراعي والصناعي ومواد ومنتجات أخرى ضرورية حددها بالقرار رقم /٢٧٩/ لعام ١٩٨٧ وتعديلاته.

أما النسبة المتبقية من القطع الناجم عن التصدير فيجب أن تباع إلى المصرف التجاري السوري بالسعر الرسمي أساساً، ثم أصبحت بالسعر التشجيعي، ثم بالسعر السائد في البلدان المجاورة.

وقد تمتعت عمليات تصدير الخضار والفواكه بميزات إضافية، من حيث إمكانية الاحتفاظ بخمس وسبعين بالمائة من حصيلة التصدير بالقطع الأجنبي، وبيع المبلغ المتبقي بأسعار الدول المجاورة إلى المصرف التجاري السوري، فتم السماح لهم، مع مصدري البيض والفروج والألبان ومشتقاتها، باستيراد سيارات بيك آب زراعية، وشاحنات مبردة لا يزيد عمرها عن ثلاث سنوات، وتسديد القيمة بنسبة خمسين بالمائة من حصيلة التصدير المحتفظ بها لديهم. ثم تم السماح لهم بالاحتفاظ بكامل حصيلة التصدير، أو بيعها إلى المصرف التجاري السوري. وبغية إعطاء المزيد من المرونة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في عمليات التصدير، فقد سمحت تعليمات وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة رقم٨٥٠٢

ورقم ٨٥٠٣ لعام ١٩٩٠ للقطاع الخاص بتصدير مادتي الصوف والجلود من قبله مباشرة، وتسليم حصيلة القطع الأجنبي الناجمة عن ذلك إلى وزارة الصناعة. كما سمح له بالاحتفاظ بجزء منها.

وقد أملت هذه الإجراءات ضرورات تتعلق بوجوب تطوير وتحسين المنتج والدخول في أكثر من سوق، والتواجد في أسواق المزاحمة وضرورات توفير القطع الأجنبي اللازم لتأمين المواد الأولية للمواد المصدرة.

- الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير:

بالرغم من قدم وجود هذا النظام في نظامنا الجمركي، إلا أن سعر الصرف المحدد لتسديد القيمة المضافة جعل هذه العملية خاسرة بل مستحيلة لذلك كان لابد من إدخال بعض التعديلات على سعر القطع المستخدم فيها، ونسب القيمة المضافة الناجمة عن عملية التصنيع في الداخل. فتم السماح، عوضاً عن إيفاء القيمة المضافة بالقطع الأجنبي، باستيراد ما يقابلها من المواد الأولية المصنعة أو المسموح باستيرادها نظامياً.

وقد تضمنت وثيقة الاستراتيجية المستقبلية لأنشطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسات والمعارض التابعة لها للأعوام٢٠٠١- ٢٠٠٥ قسماً خاصاً بعنوان «استراتيجية التصدير في سورية» تضمن تحليلاً لواقع الصادرات في عام ١٩٩٩ وما قبل، وفقاً لأنواع السلع وللكتل الدولية. فصادرات النفط والمنتجات النفطية والفوسفات تشكل ستاً وستين بالمائة من مجموع الصادرات، كما تشكل الصادرات من القطن المحلوج والمغزول والتبغ والحبوب نحو عشرة بالمائة. أما صادرات الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية فتشكل أربعة عشر بالمائة، أما الصادرات المنتهية الصنع فلا تشكل إلا عشرة بالمائة. وتذهب غالبية صادراتنا من النفط والقطن المحلوج إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة، حيث تتراوح نسبتها ما بين الخمسين إلى الستين بالمائة من مجموع الصادرات. بينما تشكل صادراتنا إلى البلدان العربية ما بين العشرين والثمان والعشرين بالمائة. وتشكل الصادرات إلى البلدان الآسيوية المختلفة نحو إحدى عشر بالمائة ويتوزع الباقي بين دول أوروبا الشرقية والأميركيتين.

أما فيما يتعلق بتوزيع الصادرات بين القطاعين العام والخاص، فقد رأينا أن القطاع الخاص صدر في عام ١٩٩٩ نحو سبعين بالمائة من الصادرات السلعية، إذا تركنا النفط جانباً، وقام القطاع العام بتصدير نحو الثلاثين بالمائة

المتبقية. أما في عام ألفين فقد ازدادت صادرات القطاع العام لتصبح قريبة من صادرات القطاع الخاص بسبب ازدياد صادراتنا من الغزول.

لاشك بأن الصادرات مرآة لهيكل الإنتاج ونوعيته في البلد المعني. لذلك فان تغيير نوعية الصادرات، وتوسيعها، وتحقيق المزيد من القيمة المضافة فيها، يتطلب تغيرات أساسية ليسَ فقط في الصناعة السورية، وإنما أيضاً في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية. فالإنتاج النباتي، والصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والكهربائية، وصناعة الآلات، والخدمات المالية، والمرفئية والمرورية، والسياحية، والنقل والطيران، ومرور الخدمات الهاتفية والبريدية، وصناعات الاقتصاد الحديث كلها تحتاج إلى إعادة نظر لتكون موجهة باتجاه التصدير إلى الخارج. كما أن ربط المغتربين بالوطن من شأنه أن يورد قطعاً أجنبياً إلى عائلاتهم.

وقبل أن أذكر القرار ٥٢٦ لعام ٢٠٠١، الذي صدر عن مجلس الوزراء باعتماد استراتيجية التصدير، أريد أن أضع القارئ بصورة المعاناة التي عشتها مع إخوتي في الوزارة، من جراء ما رأيناه من ضرورة انضمام سورية إلى اتفاقية النقل الدولية التي تسمى بالتير. نعم.. لقد تم انضمام سورية إلى هذه الاتفاقية بموجب المرسوم ٤٨ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤، وذلك بعد توقيع اتفاقية الضمان بين مديرية الجمارك العامة واللجنة الوطنية السورية لغرفة التجارة الدولية بوصفها الجهة الضامنة لتنفيذ الاتفاقية. لقد حقق هذا الانضمام إعفاء الشاحنات السورية المشمولة بأحكام هذه الاتفاقية من بعض الرسوم المفروضة من قبل الدول التي تعبر شاحناتنا أراضيها، وبالتالي تم تخفيض تكاليف نقل صادراتنا إلى الأسواق العربية والعالمية فزادت قوتها التزاحمية، واستغنى الناقلون السوريون عن شراء تذاكر التير من الدول الأخرى بضعف أسعارها العادية، عدا اختصار مدد التوقف والانتظار في الطريق.

لم يتم هذا الأمر بسهولة. فقد تطلب منا في وزارة الاقتصاد سنين طويلة، لإقناع زملائنا في وزارة النقل ووزارة المالية بأهمية هذا الموضوع وضرورة الموافقة عليه. لقد كنا نرى بأن قيادة العمل الاقتصادي مسؤولة عن تحديد التوجه وإلزام الآخرين السير بموجبه، لا أن تترك الوزراء يتنازعون في الأمر سنوات حتى يقنع أحدهم الآخر، وفي النهاية تقف مع الغالب وتتبنى موقفه. لقد آلمني جداً أن أرى مثلاً بأم عيني كيف يأخذ الآخرون من الدول المجاورة آراءنا ومقترحاتنا ويطبقونها، ونبقى نحن نتجادل فيما يجب أن يتم أو أن لا يتم.

عندما تقدمنا بمشروع رسم الإنفاق الاستهلاكي، أخذته عنا دولة مجاورة وطبقته، ثم توسعت به وجعلته شاملاً. تحدثنا عن أهمية التصدير وضرورة إعفائه. فأصبح رؤساء الجمهوريات من دول مجاورة يتحدثون عنه ويؤكدون أهميته. ونحن نحاول إقناع الآخرين به. تحدثنا عن ضرورة إلغاء الضرائب والرسوم عن الصادرات السورية، ولولا توجيه سيادة الرئيس بشار الأسد وتدخله واقتناع رئيس الوزراء بالأمر لما صدر هذا التشريع.

وعندما تحدثنا عن تشجيع الاستثمار قال لي أحدهم: "في رأيي أن الاستثمار العربي أو الأجنبي هو كالبقرة التي تطعمها من بلدك وضرعها في الخارج يعطي اللبن للآخرين".

إن هذا النوع من التفكير الموروث من الماضي، الذي ما زال يحمل نظرية الشك والتآمر، أو الغصة أمام رؤية الآخرين يحققون الأرباح، ويفترض أنه لابد وأن يكون لمقدم أي اقتراح سبب شخصي يدعوه لتقديمه، هو الذي أعاق عملنا في البداية. إلا أن مثل هذا التفكير لم يقو بحمد الله على الصمود أمام منطق الأمور، ووضوح الفكرة، وضرورات التطوير.

لقد هللنا للمصادقة على استراتيجية التصدير، لأنها تضمنت توجهات واضحة لما يجب القيام به، وأصبح بإمكاننا الآن أن نحصر جهودنا باكتشاف أحسن الطرق لتنفيذها. عوضاً من المجادلة في أي طريق نتبع.

تتلخص توجهات الستراتيجية بما يلي:

- السماح لجهات القطاع العام المحصور بها تسويق وإنتاج المواد الأولية المحلية (قطن محلوج- غزول قطنية الخ) ببيع تلك المواد إلى المنتجين المحليين والمصدرين وفق الأسعار العالمية، مضافاً إليها ما يعادل أجور الشحن والتأمين الخارجي، وبذلك يقف المنتج المحلي مع المنتج الأجنبي على أرضية واحدة.
- السماح بإقامة مشاريع مشتركة مع شركات عالمية لتصنيع التبوغ السورية.
- إعفاء جميع الصادرات السورية ما عدا النفط من جميع الضرائب والرسوم.
- إحداث مركز لتنمية الصادرات، يقوم بجمع المعلومات وإجراء البحوث، وإعداد الهياكل التنظيمية التي تساعد في تطوير التصدير، وتنظيم وإرسال البعثات الخارجية، وإقامة مكاتب تمثيل تجارية، وتأهيل العاملين في الشركات على أعمال التصدير، واعتماد الوسائل الحديثة في الإعلان، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية للتصدير.

- تطوير نظام الإدخال المؤقت للتصنيع وإعادة التصدير.
- إحداث مواقع إدارية موحدة من الجمارك والمصارف والاقتصاد والمالية والزراعة والصناعة والنقل والتموين لتسهيل إجراءات التصدير.
- تعيين ملحقين تجاريين في الخارج.
- تطوير الخدمات المصرفية.
- تخفيف التشتت في الرسوم الجمركية.
- إعادة هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية
- إدخال نظام الحاسوب في العمليات الجمركية.
- إحداث أماكن فرز وتوضيب للخضار والفواكه وشركات متخصصة للتصدير.
- تسهيل عمليات الترانزيت.
- تأمين خدمة الحاويات من قبل القطاع الخاص في المراكز الجمركية.
- تشجيع القطاع الخاص لإقامة منشآت صناعية تعمل في مجال الصناعات الإلكترونية، والأدوات الكهربائية، وقطع تبديل السيارات، والمنتجات الزجاجية، والصناعات البتروكيماوية.
- تشجيع إقامة الشركات السياحية والسينمائية، وخدمات السفن، وتنمية مراكز البحوث في العلوم الحديثة.
- إحداث مؤسسة عامة للمعارض تجمع الشمل وتخطط للمستقبل.

سياسات القطع الأجنبي

عندما تركت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وذهبت لاستلام عملي الجديد في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الثلاثين من آب ١٩٧٩، أحببت أن أسجل احتياطيات القطع الأجنبي الموجودة لدى مصرف سورية المركزي، والمتوفرة لدى المصرف التجاري السوري. وكانت والحمد لله مبالغ تكفي لتأمين الحاجات الاستيرادية للفترة المطلوبة لتراكم احتياطات مماثلة. وكنت أعتبر ذلك تنفيذاً للتوجيهات المعطاة إليَّ، ومؤشراً على محبتي في ردع السوء عن بلدي إذا ما احتاج إلى إنفاقٍ ما بالقطع الأجنبي. ولأتبين الصورة الحقيقية لأوضاع القطع، ترأست فور مجيئي اجتماع مجلس إدارة المصرف التجاري السوري، وقد عين فيه بغيابي أحد أصدقائي، وكان مديراً عاماً للمصرف الزراعي ومن خيرة العاملين معي. سألت في الاجتماع عن أوضاع القطع الأجنبي، وعن موجودات المصرف ومطاليبه بالقطع الأجنبي مما يظهر عادة في الميزانية الختامية للمصرف، فلم أستطع أن أحصل على الجواب. ذلك أن الاجتماع كان في أواخر تموز وليس لدى المصرف تقارير ربعية أو شهرية عن هذه الأوضاع. طلبت حضور مدير العلاقات الخارجية وسألته نفس الأسئلة..ما حصلت عليه منه هو أن مطاليب المصرف أكبر بكثير من موجوداته. أكدت على ضرورة إحضار الوثائق والحسابات وأتيت بها وتبين لي أن المصرف مثقل بالديون وأن موجوداته النقدية كانت أقل من أن تفي بقيمة الشيكات التي يصدرها للطلاب، وتعود أحياناً مع الاعتذار لعدم وجود المؤونة اللازمة لها.

ظن ممثل العمال في مجلس الإدارة أن أسئلتي تهدف إلى إظهار المدير العام والأعضاء وكأنهم غير ملمين بأوضاع مؤسستهم. وتطلب مني، لاستبعاد هذا الظن، أن أشرح له أن المدير العام صديقي وأنه كان لي شرف تزكيته لوظيفة مدير عام المصرف الزراعي، وأن احترامي للجميع لا يمكن الشك فيه، إلا أن الموضوع الذي نحن بصدده موضوع هام، بل هو موضوع حياتي بالنسبة لبلدي، ولابد أن نتعاون جميعاً لتخطي المراحل الصعبة التي نمر بها.

توفي المدير العام السابق رحمه الله، وتولى الإدارة مدير عام جديد، وبذلت جهوداً كبيرة ومراسلات متعددة حتى استطعت تحديد المديونيات على وجه الدقة بأقساطها وفوائدها. كما تطلبت عملية تحديد أوجه الإنفاق بالقطع الأجنبي وقتاً وجهداً كبيرين حتى سهلت علينا عملية المعالجة. وفي نفس الوقت تم تحديد مصادر إيرادات القطع.

كانت الخطوة الأولى التي قمت بها إيقاف أي تسديد للقطاع الخاص أو المشترك بالقطع الأجنبي، إلا إذا كان ذلك من الودائع الخاصة به في المصرف. ذلك أن تمويل مستوردات القطاع الخاص كانت تتم بالقطع الأجنبي الذي التي تقدمه الدولة. وبالمقابل كان القطاع الخاص يورد حصيلة صادراته وموارده بالقطع الأجنبي إلى الدولة، ويستلم قيمتها بالليرة السورية. لم أكن لأصدق أن من أصدر هذين القرارين المتعلقين بهذه الآلية هو صديقي وزميلي الذي أعتبره قمة في علمه، لذلك أحببت أن أداوله في الموضوع، وكان جوابه أن ذلك لم يكن باختياره الأول وأنه أجبر عليه.

لم يكن الخطأ ــ في رأيي ــ قائماً في إقرار مبدأ قيام القطاع الخاص بتسليم حصيلة صادراته وموارده بالقطع الأجنبي للدولة، وأن تقوم الدولة بإعطائه حاجاته الاستيرادية وغيرها، ذلك أن هذا الأسلوب كان متبعاً لفترة معينة خاصة في الدول ذات التخطيط المركزي وغيرها. كانت المشكلة في رأيي ــ ولا أقول إن رأي الآخرين في غير محله ــ هي ما أعرفه عن نفسية تجارنا وصناعيينا في القطاع الخاص، فهؤلاء التجار لن يبذلوا الجهد اللازم في التصدير.، طالما هم على علم بأن الدولة ستقدم لهم القطع لتمويل مستورداتهم. أي أنه ليس هناك حافز يدفع التاجر نحو التصدير. والواقع أنهم أخذوا من الدولة أكثر مما أعطوها. فحسب دراسة ألقيت في محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية، تبين أن القطاع الخاص أخذ أكثر من خمسة مليارات دولار من الدولة لتمويل مستورداته خلال عدة سنوات، وأن القرارات كانت تصدر بتغريم المتأخرين عن الوفاء بالتزامات إعادة القطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي؛ بمبلغ بسيط بالليرة السورية لا يقارن مع مزايا إعادة القطع إلى البلاد.

لقد تعلمت الكثير منذ تسلمت العمل في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لأول مرة عن خفايا الواقع العملي للسوق، وعن نفسية المتعاملين في هذه السوق، بل وعن نفسية و ردود فعل الجماهير على الإجراءات التي تتخذها الدولة. وكان يساعدني في ذلك العلاقة التي أقمتها مع هذه الفئات، والتقارير التي كانت تعدها الجهات الأمنية عن حالة الأسواق.

كانت مشكلتي الأولى في تطبيق قرار عدم منح القطع الأجنبي للقطاع الخاص، مع شخصية سياحية عرفتها منذ مدة طويلة، وهي من أشهر العاملين في مجال الفنادق والسياحة، كان قد طلب إلى وزارة الاقتصاد أن تعطيه من المبالغ التي تملكها الدولة مبالغ معينة، لسداد التزامات منشأته السياحية تجاه المصارف الأجنبية التي أقرضته. والعادة أن مثل هذه المبالغ ــ حسب التعامل السابق ــ كانت تعطى بالسعر الرسمي للدولار، وكان هناك فرق كبير بين السعر الرسمي والسعر السائد في السوق، فامتنعت عن تنفيذ الطلب معتذراً بالمبدأ الذي وضعته. فانهالت عليَّ من مجلس إدارة تلك المنشأة تهم التخريب وإعاقة العمل السياحي في البلاد، حتى أن أحد أعضاء مجلس الإدارة، وكان صديقاً لي انسحب من الاجتماع محتجاً على هذه التهم.

خابرني رئيس مجلس الوزراء مستفهماً عن الموضوع، فأجبته بما قمت به. طلب إليَّ الحضور إلى مكتبه مع الشخص المعني. أجبته بأني سآتي بمفردي، فمن غير المعقول أن أدعو شخصاً لاجتماع يعقد في مكتب رئيس مجلس الوزراء عوضاً عن دعوته من قبل مدير المكتب.

اجتمعنا معاً لدى رئيس مجلس الوزراء، وعرضت الموضوع عليه وقلت: "إذا أردتني أن أنفذ توجيهك وأدفع له القطع الأجنبي بالسعر الرسمي فأرجو أن توجه إليَ كتاباً خطياً بذلك". رفض رئيس مجلس الوزراء إعطاء أيَّ كتاب. قلت: "إذن سأنفذ قراري، وإني والله حتى لو أمرتني خطياً فليس لدي المال لأدفعه له". أجاب رئيس مجلس الوزراء :"سندفع له إن شاء الله عندما يتوفر لنا المال". وهكذا تم الامتناع عن إعطاء القطاع الخاص من موجودات القطاع العام أي مبلغ بالقطع الأجنبي، وذلك لقاء أن تستخدم المنشأة السياحية أموالها في سداد التزاماتها، تماماً حسب ما هو قائم ومنصوص عليه في الأنظمة النافذة.

الحادثة الثانية التي مازلت أشعر بالضيق عند تذكرها، هي أن أكبر مستشفيات القطاع الخاص في دمشق كان قد اشترى جهازاً للتصوير الطبقي، على أن تقوم الدولة بتمويل القطع الأجنبي اللازم له. وعند استحقاق المبلغ قدم رئيس المستشفى وطبيبها الأول طلباً إلى وزارة الاقتصاد للحصول على القطع الأجنبي بالسعر الرسمي فاعتذرت منه. ذهب إلى رئيس مجلس الوزراء، فاعتذرت من رئيس مجلس الوزراء مرة ثانية. فقال متعجباً:" هذا صديقك!".

فقلت :" نعم، وكنا نلعب معاً في الحي عندما كنا صغاراً، لذلك أتوقع منه أن يعينني في مهمتي الصعبة". كان هذا الإنسان الطبيب من خيرة من تفهم السياسة

الجديدة في موضوعة القطع، وظل صديقاً رغم الضرر الذي لحق بمنشأته الصحية.

حاول بعض الذين تضرروا من هذا القرار القول بأن المنح جرى لأشخاص دون آخرين، قلت: "إن سجلات المصرف مفتوحة أمام الجميع، وليس لديَّ سر أخفيه، وبإمكان الجميع الاطلاع على كامل أعمالي في أيّ وقت".

رافق هذا القرار البدء بإعطاء القطاع الخاص الحق باستبقاء أجزاء من حصيلة صادراته بالقطع الأجنبي، لتودع في المصرف التجاري السوري لاستخدامها في عملية الاستيراد النظامي، أو بيعها بالسعر الذي يتفق عليه صاحبها مع المستوردين المشترين للقطع. وقد تطورت هذه النسبة حتى بلغت مائة بالمائة بالنسبة لصادرات الخضار والفواكه، بينما بقيت بالنسبة للسلع الأخرى خمساً وسبعين بالمائة كما ذكرت سابقاً.

لقد حققت سياسة القطع الأجنبي الجديدة فصلاً بين موارد ونفقات القطاع العام، وموارد ونفقات القطاع الخاص والمشترك وبذلك تم إيجاد سوقين للقطع الأجنبي الأول للقطاع العام والثاني للقطاع الخاص والمشترك.

فأوجد هذا الفصل، مع ما تبعه من إجراءات أخرى، الحافز لدى القطاع الخاص للتصدير، والاعتماد على الذات بعد فترة ترهل طويلة.

كان في ذهني دائماً، بالنسبة لسياسة القطع الأجنبي، عدد من الأمور

- توحيد أسعار القطع المختلفة تدريجياً دون إثارة المصالح التي نشأت عن وجود عدة أسعار بشكل يمكنها من تعطيل المسيرة.
- تقريب السعر الموحد إلى السعر الواقعي للسوق. ولا أعني السعر الواقعي أسعار بعض المضاربين في الدول المجاورة، وإنما السعر الذي يعكس الحالة السوية لتوازن قوى العرض والطلب.
- إيجاد مورد مستمر للقطع الأجنبي، ناشئ عن جهود المواطنين في تصدير السلع والخدمات.
- اتباع سياسة التقشف في النفقات، لا عن طريق المنع، وإنما عن طريق تطوير مصادر وطنية للحلول محل المستوردات والخدمات الأجنبية.
- حصر عملية الإنفاق ضمن ما هو متاح للحكومة من إمكانيات، في حدود الموارد المتاحة سواء أكانت هذه الموارد وطنية المنشأ أو مستقرضة من مصادر تنموية وبشروط ميسرة.

كان يطبق في سورية عدة أسعار للقطع الأجنبي (أي للدولار)، هي السعر الرسمي، والسعر الجمركي، وسعر السوق الموازية، وسعر السياحة، وسعر بطاقات الطيران، وسعر الدول المجاورة، وسعر السوق السوداء. ولقد أكدت البيانات الوزارية على ضرورة توحيد أسعار القطع، إلا أن هذا التوحيد كما ذكرت أعلاه كان يثير علينا الكثير من المشاكل. فرفع سعر معين يعني زيادة العبء على من يشتري القطع بذلك السعر..

في بداية عام ١٩٨٨ تم رفع السعر الرسمي للدولار إلى ١١,٢٥ ليرة سورية عوضاً عن ٣,٩٥ ليرة. واستحدث سعر آخر هو السعر التشجيعي حدد بـ ٢٢- ٢٣ ليرة للدولار ورفع إلى أكثر من ٣٠ ليرة ثم أعيد تخفيضه بقرار. إضافة إلى السعر المستخدم في الموازنة العامة للدولة.

في النهاية تم توحيد الكثير من هذه الأسعار، وجمعت في زمرة أسعار الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى السعر الرسمي، والسعر المطبق في المصرف التجاري السوري. كانت عملية توحيد سعر القطع لما هو داخل في الموازنة تواجه بالرفض في البداية من وزارة المالية، على أساس أنها تؤدي إلى زيادة قيمة العجوز التموينية المحسوبة على أساس سعر القطع الرسمي قبل أن تنقل إلى سعر الموازنة، وبالتالي فان رفع سعر القطع في الموازنة ليقترب من الأسعار الواقعية كان لا يقبل إلا بصعوبة وفي حدود دنيا. تغير الموقف بعد زيادة كميات النفط المصدرة فقد وافقت وزارة المالية على رفع سعر القطع في الموازنة لأنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة حصيلة إيرادات الموازنة من جراء تطبيق سعر القطع الجديد على صادرات النفط الخام السوري.

وكمثال على صعوبة عملية توحيد أسعار القطع، أذكر حادثة تمت عند توحيد السعر الجمركي للدولار. فقد كانت جباية الرسوم الجمركية تتم وفق ثلاثة أسعار للقطع الأجنبي، حيث يطبق السعر الرسمي على المواد الأولية والسلع الضرورية، ويطبق السعر التشجيعي على السلع الأساسية. أما السلع الكمالية والتي يتم السماح باستيرادها مجدداً بعد أن كان دخولها ممنوعاً فتطبق عليها أسعار الدول المجاورة.

تم اتخاذ قرار توحيد هذه الأسعار بحضور رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين على أساس سعر الدول المجاورة للقطع الأجنبي. ولم يمض يوم واحد إلا وكانت الاحتجاجات قد وصلت إلى مسامع سيادة رئيس الجمهورية، وتجمع التجار حول مكاتب الوزراء والجهات الأمنية، ثم عقد اجتماع لهم في مبنى محافظة

مدينة دمشق. وطلب رئيس مجلس الوزراء إلى وزراء الاقتصاد والتموين والمالية الذهاب إلى قاعة اجتماعات المحافظة للاستماع إلى شكاوى المواطنين، ومعالجة نتائج ما قمنا به من رفع أسعار الدولار على الرسوم الجمركية.

بدأ السيد وزير التموين والتجارة الداخلية حديثه اللبق الدبلوماسي المتأني مرحباً بالحضور شاكراً لهم اهتمامهم بالموضوعات العامة ثم أحال الموضوع إلي.

كنت أفكر فيما يجب أن أقول. فوجدت أن الدبلوماسية لن تقدم ولن تؤخر في معالجة المصالح المتضررة، والأسعار التي ارتفعت، والسلع التي وضعت جانباً تمهيداً لإخفائها، إذا ما فرضت أسعار لا تحقق إمكانية شراء الجديد منها وبيعه بنفس السعر. قلت في نفسي: الصدق منجاة.

شكرت السيد وزير التموين والتجارة الداخلية المشرف على شؤون اتحاد غرف التجارة على كلمته الطيبة وتقديمه لي وقلت لهم بالحرف الواحد:

"أحمد الله سبحانه وتعالى على وجود قائد في هذا البلد يعيد الأمور إلى نصابها كلما أخطأنا أو اتجهنا في اتجاه لا يلبي حاجة شعبنا".

"أيها السادة نعم لقد أصدرنا البارحة القرار الذي تتحدثون عنه وقد عدنا عنه اليوم بفضل توجيه سيادة الرئيس".

خرجنا من الاجتماع مرفوعي الرأس نذكر محاسن السير خطوة خطوة والتصحيح على مراحل.

زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات

بعد أن تم وضع الإطار لتحسين وضعية القطع الأجنبي في البلاد بإحداث السوقين العام والخاص، بدأت أبحث عن كيفية زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وتحقيق التوازن.

كانت سفاراتنا تشكو من قلة التمويل، وكان بعضها مهدداً بقطع الكهرباء أو الهاتف أو حتى بإخراجه من المقر المستأجر. لقد مررت مع حاكم مصرف سورية المركزي على روما في طريق عودتنا إلى دمشق، فشكا لنا السفير همه من أنه لم يحول له شئ من المال منذ أشهر. عدت إلى دمشق وتقدمت باقتراح أخذ رسم معين على تصديق الفواتير التجارية يستوفى بالقطع الأجنبي ويبقى في حساب وزارة الخارجية لتسديد نفقات السفارات المختلفة. في نفس الوقت تقريباً تقدم سفيرنا السابق في الكويت بمشروع مماثل لما هو مطبق في مصر، تستوفى بموجبه مبالغ معينة من العاملين في الخارج لقاء ميزات جمركية مختلفة.

تم التأكيد على ضبط الإيرادات بالقطع الأجنبي التي تصرفها السفارات العربية والأجنبية العاملة في سورية وضرورة استيفاء الرسوم والعمولات من الأجانب بالقطع الأجنبي وهكذا..

كان ذلك كله إضافة إلى تشجيع صادرات القطاع العام، حتى لو عن طريق المقايضة لتأمين احتياجاته.

كانت مجالات تخفيض النفقات بالقطع الأجنبي واسعة، وخاصة في الاعتماد على الإنتاج المحلي والتصنيع المحلي والاستغناء عن الاستيراد. لقد برهن عمالنا قدرتهم على تحقيق ذلك عندما يكون القرار نهائياً في هذا الصدد. كما ساهم اتحاد نقابات العمال في كثير من الندوات والمؤتمرات داعياً إلى تشجيع الاختراع والإبداع والاعتماد على الذات.

وكان من جملة مجالات تخفيض الإنفاق بالقطع الأجنبي الإلغاء التدريجي لما كان يعطى للمسافرين، ووضع الشروط المختلفة للتأكد من استفادة الطلاب الموضوعين تحت الإشراف من مخصصات القطع الأجنبي. فقد لوحظ أن كثيراً من هؤلاء الطلاب كانوا إما أنهم يعملون في الخارج، أو أنهم انفكوا عن الدراسة

ولم يعلموا الإدارة المشرفة، أو أنهم يعيدون إرسال مخصصاتهم إلى أهلهم في الداخل أو أن أهلهم قادرون على إعالتهم.

أما بالنسبة للإنفاق على الدواء تم اعتماد لائحة الأصناف الأساسية للأدوية المعدة من قبل منظمة الصحة العالمية، والتي من شأنها أن تخفض عدد الأدوية المستوردة، مع التركيز على الأصناف الهامة منها. وفي إطار ذلك حاولت إيقاف استيراد الحليب المجفف، وبينت ما كنت أقرأه من أن الرضاعة الطبيعية أفضل بكثير من الرضاعة بالحليب المجفف، فلم أنجح إلا بتخفيض الكمية المستوردة بعد إعادة تسعيرها حسب تكلفتها مما أدى إلى إنقاص الاستهلاك.

تم السماح للقطاع الخاص باستيراد الحليب فامتلأت الأسواق. إلا أن أسعار القطاع الخاص كانت أعلى من أسعار مبيعات مؤسسة صيدلية، التي بعد فترة قلصت مستورداتها، وحصرتها في تأمين حاجة العمال، ولتوزع في الصيدليات العمالية منعاً لسوء الاستعمال.

الحق يقال أن وزراء الصحة الذين تعاقبوا على هذه الوزارة أثناء وجودي، كانوا من أشد الزملاء تعاوناً معي، فكنا نتعاون في مجلس الشعب على إيجاد الجواب الملاءم، على خلاف ما كان عليه الأمر مع وزراء آخرين. وكان منطق الأمور متوافقاً مع مصلحة الإنتاج الوطني. ففي المجلس الصحي الأعلى تعاونا على إعادة النظر بتسعير الدواء الوطني، ووجدنا أن الوقت قد حان، عندما قدم مدير عام صيدلية اقتراح استيراد الأدوية من ألمانيا الديمقراطية وبلغاريا، من أجل إلغاء الحظر على إنتاج الدواء ببراءة صنع أجنبية، وإعادة السماح بها، باعتبار أن استيراد الدواء من الخارج هو أكثر تبعية للخارج من إنتاجه في الداخل ببراءة صنع أجنبية. أما بالنسبة لتأمين متطلبات الشركات الإنشائية من الإطارات وقطع التبديل، فقد تم إلغاء القرار الذي يعطيها الحق بالشراء بالليرات السورية من الخارج، ذلك أنها وجدت حاجتها عندما تم السماح للقطاع الخاص بالاستيراد عن طريق قطع التصدير والتسهيلات الائتمانية والموارد الخارجية.

كانت وزارة الصناعة تلح دائماً على وزارة الاقتصاد بضرورة تأمين المواد الأولية لمعاملها، وهي تعلم أن تأمين لقمة الخبز كانت شغلنا الشاغل، وأن عليها أن تبذل الجهد معنا لتأمين المقايضة بين إنتاجها وبين المواد الأولية اللازمة. ومع ذلك فقد تم تأمين حديد الخردة لمعمل حديد حماة ــ كما ذكرت سابقاً ــ عن طريق القطاع الخاص، والغريب أن وزارة الصناعة في ذلك الوقت تقدمت

بمشروع لتوسيع معمل حديد حماة، في الوقت الذي لم نستطع فيه تأمين المواد الأولية اللازمة إلا بصعوبة. أحيلت إليَّ الدراسة، وطلب إلي الإجابة على ما يلي:

- هل تجري مناقصات لاستيراد حديد البيليت؟.
- هل سيعمل المصنع على البيليت أم الخردة المستوردة؟.
- إذا كان الحديد المستورد أرخص من تكاليف إنتاجنا فما هو مبرر التوسع؟.
- لماذا التوسع إذا كان المعمل يعمل حالياً بربع طاقته؟.
- هل هذه الأمور تنطبق أيضاً على المعامل القائمة؟.
- ما هو سبب الاختناقات؟.
- ما هو الهدر المقصود والمشار إليه أن التوسع سيلغيه؟.

وكان واضحاً أن هناك عيناً ساهرة تحاول معرفة منطق الأمور في المقترحات المقدمة. ولم أجد أن الأجوبة في صالح مشروع التوسع.

أشعرتني بعض الوزارات وكأن مهمة وزارة الاقتصاد تأمين القطع الأجنبي، بغض النظر من أي شئ آخر، أو كأن منبع القطع الأجنبي لديَّ، ووظيفة الآخرين هي استخدامه، حتى أصبح نقص القطع المظلة التي تقي من جميع الأسباب الأخرى لتعطل الإنتاج.

وإنني أذكر المشاكل والآلام الناشئة عنها التي كانت تصيب رئيس مجلس الوزراء، عندما كان يعقد اجتماع توزيع القسط الوحيد من الدعم الذي كان يردنا، إذ كانت الطلبات تفوق أضعاف أضعاف مبلغ القسط. كان هذا الشعور يزيدني حماساً بضرورة الاعتماد على الذات وإنهاء المعاناة التي وقعنا فيها.

تكلمت عن عملية توحيد أسعار القطع وتقريبها من السعر السوري كما تحدثت عن عمليات التقشف في الإنفاق بالقطع الأجنبي وعن عملية زيادة الإيرادات.

أما فيما يتعلق بموضوع تحقيق التوازن، فكما بينت في السابق من أننا لا نقدم قطعاً أجنبياً للقطاع الخاص أو المشترك، وأقمنا قناة خاصة للمصدرين والمستوردين للتعامل بالقطع في المصرف التجاري السوري، فقد تم تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات القطاع الخاص، مع ملاحظة أثر التسهيلات الائتمانية على سعر القطع الواجب تلافيه مستقبلاً.

رأينا أيضاً أن إنفاق القطاع العام بالقطع الأجنبي يخضع لموافقة رئيس مجلس الوزراء على تخصيص القطع الأجنبي للغاية المحددة. أي أن المصرف التجاري السوري لا يقوم بفتح اعتمادات دون وجود مقابل لها لديه من القطع الأجنبي، أي أنه لا يفتح الاعتماد على أمل تحقيق موارد معينة مستقبلاً. وبالتالي فقد حصر المصرف إنفاقه بما يتوفر لديه من قطع.

إن موضوع الاستيراد عن طريق تمويله بالتسهيلات الائتمانية أمر يهدد ثبات سعر القطع في البلاد. ولقد تحدثت أمام غرف التجارة والصناعة بأن موجبات إحداث هذا النوع من طرق تمويل المستوردات قد تغيرت، وأن الأصل في تمويل المستوردات أن يتم عن طريق حصيلة الصادرات، لذلك فقد طلبت إلغاء التسهيلات الائتمانية خلال فترة معينة وقدمت مذكرة إلى لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك لهذه الغاية.

إن ثبات سعر القطع الذي تحقق في عشر سنوات أو أكثر تقريباً حتى غاية عام ألفين وواحد، أمر يجب أن نحافظ عليه عن طريق الدراسة المستمرة لعوامل العرض والطلب في سوق القطع الأجنبي، وبالتالي يجب اتخاذ الإجراءات التي تمنع زعزعة هذا الاستقرار. فقد بدأ المصرف التجاري السوري مثلاً بشراء القطع بأسعار الدول المجاورة الفعلية، مؤثراً بذلك في سوق عرض القطع، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار القطع إذا لم يقم بعملية بيع ما اشتراه ليعيده إلى سوق القطع.

إن قيام المصرف التجاري السوري بفتح اعتمادات للقطاع الخاص كما يفعل من حصيلة الوديعة الكويتية أمر هام لتحويل العمل المصرفي إلى داخل سورية.

إن عين وزير الاقتصاد يجب أن تكون ساهرة دوماً على هذا الأمر، لأنه يؤثر فوراً في أسعار المواد وتكاليف المنتجات وتوزيع الدخل في المجتمع.

الخبـــز

عندما أذهب مع زوجتي يوم الجمعة إلى مخبز قريب منا في ساحة القصور، وأشتري ما أريد من الخبز، أحمد الله سبحانه وتعالى على توفر هذه المادة في بلدنا ليل نهار، وبأنواع مختلفة، وبأسعار مدعومة لمن أراد وأسعار غير مدعومة لمن يريد.

المهم أنك تستطيع أن تذهب في أي وقت، حتى في الأعياد، لتشتري هذه المادة الأساسية في حياتنا. نعم.. إنه رغيف الخبز الذي لا تستوي مائدة بدونه، ويطلبه الغني والفقير. إلا أن الفقير لا يجد عنه بديلاً. وقد يكون هو وحده، مع مواد أخرى بسيطة كالشاي، يشكل الطعام الأساسي لهذا الفقير.

وإذا كانت الدولة مسؤولة عن تأمين وتوفير إطعام مواطنيها، فإن عليها أولاً أن تؤمن هذه المادة الأساسية. في الحرب العالمية الثانية كانت هناك مؤسسة تسمى (الميرة) مسؤولة عن جمع الحبوب وتوزيعها. وتطور الأمر وأنشئت وزارة التموين أثناء فترة الوحدة مع مصر الشقيقة، وبقيت عملية تأمين الأقماح من مسؤولية الدولة. إلا أن التغيير الأساسي الذي تم في فترة السبعينات هو امتداد خدمة مخابز الدولة إلى جميع المدن، ودخولها تدريجياً إلى الريف، وصاحبه انقلاب في العادات. ذلك أن أهل الريف كانوا يؤمنون حاجاتهم من هذه المادة بما يخزنونه من إنتاج أقماحهم، ويطحنونها ويخبزونها في مطاحنهم ومخابزهم دون أي تدخل من قبل الدولة.

لقد انقلب الأمر مع الزمن وأصبح أهل الريف يعتمدون على الدولة في تأمين رغيف الخبز جاهزاً للبيع وبأسعار الدولة.

في السبعينات كنا ننتج من القمح ما يكفينا، ونقوم في بعض السنوات بتصدير الفائض من الحبوب المتوفرة لدينا. صدف في بداية الحركة التصحيحية أن قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بالاستعجال بالتعاقد على بيع كميات من إنتاجنا من القمح قبل أن تتأكد من كفاية الموسم لتأمين حاجاتنا. علم سيادة الرئيس الراحل ــ رحمه الله ــ بذلك فطلب إيقاف الصفقة. تم بحث كيفية إيقاف عقد موقع ومصدق دون دفع غرامات وجزاءات نتيجة إيقافه من طرف واحد، فوجدنا ــ

بالاستعانة بالمستشارين القانونيين ــ أن أقوم كوزير للاقتصاد بإصدار قرار بمنع تصدير الأقماح من سورية، عندئذ يعتبر قرار الوزير قراراً سلطوياً يمنع تنفيذ العقد الموقع، ولا يستطيع أحد الاعتراض عليه أو إيقاف تنفيذه أو المطالبة بالتعويض. وهذا ما كان فقد أصدرت القرار ولاحقتني بعد ذلك شركة كونتيننتال تطالب بالتعويض، إلا أن مطالبتها ردت وتم إبقاء القمح في بلدنا. كانت العملية في الواقع عبارة عن عملية احتيال نفذت في وجه أشخاص لم يكن لهم إلمام بأحوال الإنتاج العالمي للأقماح، وتطورات الأسعار وفقاً لذلك. لقد استغل ممثلو الشركة المشترية عدم إلمام من باعهم بالأسعار العالمية المتوقعة، التي ارتفعت في الواقع بعد أيام بنحو خمس وعشرين بالمئة نتيجة نقص في الإنتاج العالمي. فدفع هذا الأمر سيادة الرئيس الراحل إلى إصدار قرار يقضي بألاَّ يصدَّر شيء من إنتاجنا من القمح، إلا بعد أن يكون لدينا مخزوناً يكفينا لمدة عامين، العام الذي نحن فيه والعام الذي سيأتي بعده، خوفاً من أن يحصل نقص في هذه المادة الحياتية. كما طالب بمضاعفة الطاقة التخزينية لصوامع الحبوب التي كنا نقيمها، ووجهني بتقديم طلب إلى الصندوق الكويتي للتنمية لزيادة القرض المعطى لهذه الغاية، بعد أن قام الجانب الأميركي بإلغاء قرضه الذي كان أعطاه في الستينات لتمويل هذا المشروع. اصطحبني المرحوم الأستاذ حسني الصواف، حاكم مصرف سورية المركزي، معه في عام ١٩٦٢ إلى ألمانيا وأميركا. وتم الحصول وقتها على قرض للصوامع من الأمريكان، وقرض من البنك الدولي لطريق دمشق حلب، وقرض آخر لتثبيت النقد السوري من صندوق النقد الدولي كما ذكرت سابقاً.

تغيرت الأحوال في الثمانينات، فلم تعد أسعار القمح المعطاة مشجعة للفلاح على الإنتاج. فأدى ذلك، إضافة لظروف أخرى مختلفة، إلى أن أصبحنا مستوردين للقمح بعد أن كنا مصدرين له. ولم يكن الأمر في عام ١٩٨٥ وما بعده يقف عند هذا الحد، بل كنا في حاجة ماسة لطحن القمح المستورد في الخارج لعدم كفاية الطاقة الطحنية لدينا، فلم تكن معامل الخميرة تنتج كامل حاجاتنا.

علمت عندما وصلت أن هناك اتصالات تجري لشراء أقماح أوربية بأسعار مخفضة. وأن هناك مهاجر سوري يعيش في فرنسا قد جند نفسه لمساعدة بلده سورية في الحصول على كميات منها، وأن رئيس مجلس الوزراء مع نائبه للشؤون الاقتصادية يتابعان مباشرة هذا الموضوع. انضممت إليهما للقيام بالمهمة، ولم أكتف بالاتصال بأوروبا، وإنما حاولت الاستفادة من علاقاتي الجيدة مع المملكة العربية السعودية وخاصة مع وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير التجارة، واستطعت بمساعدة السفيرالسعودي في دمشق تأمين كميات من القمح السعودي كهدية. ذلك أن المملكة العربية السعودية كانت تنتج في تلك الفترة أكثر من حاجتها من الأقماح.

المشكلة في مادة القمح أنك بحاجة إليها بصورة مستمرة، فما تؤمنه اليوم يكفي لمدة معينة، ولابد لك من أن تؤمن الكميات التي تحتاج إليها بصورة مستمرة.

كان نقص التمويل المتاح عاملاً إضافياً يضغط على أوضاعنا. فقد اضطررنا في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٩٨٥ أن نستقرض من فرنسا مبلغ ثلاثمائة مليون فرنك فرنسي لتمويل شراء أقماح فرنسية. كانت هناك خلافات بيننا وبين فرنسا حول بعض العقود المتعلقة بفنادق المريديان، كما كان لبعض الشركات الفرنسية ديوناً على مؤسسة صيدلية نتيجة توريد أدوية مختلفة في فترة سابقة.

وافقنا على سداد ديون صيدلية بتصدير كميات من الفوسفات لقاءها. كما أوجدنا حلاً لقضية فنادق المريديان. كانت مساعدة السفير الفرنسي لنا وكذلك المستشارة التجارية الفرنسية، المتزوجة من شاب جزائري، كبيرة، فلقد بذلت جهداً لا أنساه.

بعد فترة استدعاني رئيس مجلس الوزراء وكان يناقش موضوع تمويل شراء صفقة جديدة من القمح، إلا أن المبلغ الذي كنا نظن أنه مخصص لهذه الغاية تبين أنه سيذهب لأمر أكثر أهمية. وقيل لي عندها إن هذا الأمر من مسؤولية وزير الاقتصاد وعليه أن يتدبر أمره في ذلك. لم يكن أمامي إلا باب الاستدانة فقد كانت علاقتي ببعض المصرفيين العرب جيدة. اتصلت وقتها ببعض السوريين، حتى أنني قدمت أحدهم لرئيس مجلس الوزراء. وكان يظن أنه سيصبح وزيراً للاقتصاد بعد المقابلة. فلم يعطني القرض المطلوب فلجأت إلى غيره وتدبرت الأمر.

لم تكن مشكلتنا تتوقف عند استيراد الأقماح بل كانت تمتد لتأمين طحنها وخميرتها ووقودها من المازوت.

كنا نعتمد في تأمين قسم من حاجاتنا النفطية من إيران وكانت مصافينا تعمل طالما أن النفط الإيراني مستمر في تزويدها بحاجاتها. أما إذا تأخرت الناقلة النفطية فإن المصفاة تتوقف ويحتاج إعادة تشغيلها إلى وقت معين وعمرة في بعض أجزائها. وكانت هناك صعوبات مالية في تأمين سداد قيمة النفط.

كنت في الوفد الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء إلى إيران، وقدم فيه إلى الرئيس الإيراني هدية ثمينة هي نسخة نادرة من المصحف الشريف، أخذها من مقتنيات والده العلامة مفتي دمشق رحمه الله. وكانت المفاوضات صعبة إلا أنها انتهت بالاتفاق على استمرار التوريد على أن يتم تسديد جزء من قيمة كل شحنة بصورة نقدية وأن يسجل الباقي ديناً.

المطاحن

كما ذكرت، لم تكن لدينا القدرة لتأمين طحن حاجتنا من الطحين، وكانت تكلفة إرسال القمح إلى لبنان لطحنه في المطاحن هناك وإعادته إلى سورية كبيرة. وكأنه لا يكفينا ما نعانيه وما نبذله من جهود لتأمين شراء الأقماح. بل لابد من أن نضيف إليها تكاليف الطحن.

كان لدينا عقد مع ألمانيا الديمقراطية لبناء وتجهيز عدد من المطاحن، وقد تم البدء بإقامة الأبنية العائدة لها، إلا أن الخلافات المتعلقة بالعقد وتسديد القيم جعل هذا العقد يتلكأ. عقدت اجتماعات مختلفة لحل قضايا هذا العقد إلا أنها لم تنجح إلا بعد توحيد الألمانيتين.

خلال تلك الفترة كان لابد من إيجاد وسيلة داخلية للطحن، فاقترحت أن نطحن ما يسمى (رأسه بعبه) لزيادة الكمية المطحونة، ولأن الخبز الناتج عن ذلك أكثر فائدة، ولضرورة طحن أكبر كمية ممكنة.

اقترحت السماح للقطاع الخاص بإقامة مطاحن خاصة به، تعمل بعقود لحساب الدولة، باعتبار أن الدولة هي التي تملك الحق في إقامة المطاحن، وأن استيراد القمح وطحنه محصور بها.

كانت مشكلة الفكر السائد أننا جميعاً نعتز بالقطاع العام ولا نريد التراجع عن القوانين والقرارات السابقة.. إلا أننا جميعاً كنا نشعر بوجوب استخدام أدوات أخرى لمواجهة مشاكلنا وإيجاد الحلول لها.

ولماذا لا نلجأ للقطاع الخاص؟ أليس الاعتماد على القطاع العام وعلى القطاع الخاص والمشترك جزءاً من سياستنا الاقتصادية؟ تم الاتصال بعدد من المستثمرين، وتقدموا بطلباتهم، وتمت الموافقة عليها، وخلال فترة بسيطة أصبحت الطاقات الطحينية في البلاد تفوق حاجتنا من الطحين وتخدم أصنافاً أخرى من الحبوب.

الباخرة التي حول مسارها في البحر

في أواخر عام ١٩٨٧، بعد تشكل وزارة جديدة، اتصل بي في الساعة الثانية عشرة ليلاً زميلي وزير التموين قائلاً إن المخزون من الطحين والقمح غير كاف إلا لعدة أيام. وأنه تداول مع رئيس مجلس الوزراء فأحاله إليَّ. ماذا يمكن أن أعمل في منتصف الليل؟.

كان حظي كبيراً أن عملي في الصندوق العربي مكني من توثيق علاقاتي مع كثير من المصارف والمؤسسات التي تتعامل مع الصندوق العربي بالإضافة إلى أحد الاخوة الذي كان يساعدنا منذ البداية في تأمين كميات من الأقماح.

لم تأخذ الاتصالات وقتاً طويلاً حتى وفقنا الله سبحانه وتعالى إلى تحويل باخرة محملة بالأقماح، متجهة إلى أحد بلدان البحر الأبيض المتوسط، إلى الموانئ السورية. وكان هذا المواطن الذي ساعدنا يؤكد طيبة شعبنا وأصالته. طبعاً أتفهم أن يعمل الإنسان من أجل تحقيق مصالحه، إلا أنه إذا كان يخدم بلده في نفس الوقت فهذا في رأيي عمل مشروع ونبيل.

في اليوم التالي عقد اجتماع لدى رئيس اللجنة الاقتصادية مع المسؤولين عن الأقماح والطحين في وزارة التموين. فاقترحت أن نخلط القمح بنسبة عشرين بالمائة شعيراً، وكانت لدينا كميات لا بأس بها من الشعير. فتم الاعتراض على ذلك، وكنت أتفهم أسباب الاعتراض. إلا أنني قلت يومئذ للحاضرين أنا أكبركم سناً، وأذكر أن خبز «الوثيقة» الذي كنا نأكله أيام الحرب العالمية الثانية كان بني اللون، لأنه كان يخلط لا بالشعير فقط وإنما بكل الحبوب الأخرى المتوفرة آنذاك، وكنا نأكله ونشكر الله عليه.

أجابني المدير العام المسؤول عن الموضوع بأنه لا يتحمل مسؤولية اتخاذ مثل هذا القرار، فقلت له أنا أتحمل هذه المسؤولية، إذ أن الحل الوحيد القاتل هو ألاَّ نوفر الخبز للناس، لأن الباخرة لن تصل إلا بعد أيام، ولا يمكن أن نبقي الناس بدون خبز. واتخذ القرار وتم تنفيذه.

تذكرت وأنا أقول:" أنا أتحمل المسؤولية" ما حدث معي عند انتهاء حرب تشرين التحريرية. ضربت مستودعات المرفأ في اللاذقية واتصل بي مدير عام المرفأ، وكانت المرافئ يومئذ تابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وقال لي إن النار شبت في مستودعاتنا، ولابد لنا من نقل البضائع الموجودة فيها إلى خارج المرفأ، وهناك قطعة أرض يمكن استخدامها لهذه الغاية. جرى التنسيق مع المحافظ وأمين فرع الحزب، ووافقت على ذلك بعد أن رأيت بعيني أن الموضوع لا يمكن أن يؤجل. وتم نقل البضائع وسلم بعضها إلى أصحابها لقاء وصولات. والشكر في ذلك يعود لبسالة العمال الذين قاموا بالمهمة.

انتهت الحرب وزارني بعد فترة فريق من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش يسألني عن كيفية نقل البضائع، وكيفية تسليمها إلى أصحابها لقاء وصولات.

نظرت إليهم وقلت: "هل كان المطلوب أن نترك البضائع تحترق؟ هل تعلمون أن الزوارق الحربية العدوة كانت تضرب؟ وهل الحكم على مثل هذا الموضوع يتم ونحن في المكتب نشرب القهوة، أم في ظروفه ونحن نقتحم النيران؟".

فتحت الباب وودعتهم، واتصلت بمكتب رئيسي، وأعلمته بما تم وانتهى الموضوع.

تعلمت من واقع الحياة أيضاً، بالرغم من إيماني المطلق المستقى من طفولتي والجيل الذي نشأت فيه، أن علينا نحن العرب أن نتعاون بعضنا مع بعض، وأنه ليس لنا في النهاية إلا أن نعتمد على بعضنا البعض.

ففي منتصف السبعينات زارني وزير اقتصاد دولة عربية مجاورة، مع رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، مبيناً لي أن بلاده بأمس الحاجة إلى كمية من القمح أو الدقيق لتغطية احتياجاتها ريثما تصل الشحنة التي قاموا بشرائها. لم تكن العلاقات بيننا وبين الدولة الجارة على أحسن ما نريد. رفعت الطلب إلى سيادة الرئيس الراحل ــ رحمه الله ــ فكان جوابه:" قدم لهم حاجتهم، حتى لو اقتضى الأمر أن تقسم الرغيف بيننا وبينهم مناصفة". وتمت تلبية الطلب. وتمضي السنون وتأتي سنوات القحط لدينا في النصف الثاني من الثمانينات ونقص القطع الأجنبي.. لقد بادلني البلد الشقيق الدعم والمساعدة في أكثر من مرة ليس في الطحين فقط وإنما أيضاً في مادة الرز.

التسعير

لا يمكن لرجل الدولة، بل لا يجوز له، أن ينطلق في تحليله للموضوعات الاقتصادية من سوء الظن بالآخرين. لكنه لا يستطيع في نفس الوقت أن يتغاضى عن النهب الذي يتم لموارد القطاع العام نتيجة عملية التسعير الإداري. لقد اكتشف إخوتي في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش نتائج هذه السياسة السعرية في إساءات الاستعمال التي تمت من خلال الموافقات التي أعطيت لشراء الإسمنت ولشراء الغزول القطنية والدهانات والكابلات وغيرها من المواد. لقد قطف الذين حصلوا على هذه الموافقات ليس الربح الحلال بل عرق العاملين والمنتجين في الدولة، عن طريق أخذهم الفرق بين السعر الرسمي للمواد التي حصلوا، بدون حق، على موافقات لشرائها، والأسعار التي باعوا بموجبها هذه الموافقات لمن سيستخدم موادها حقاً في أعماله. وكذلك كان الأمر بالنسبة لكل المواد المستوردة والمحددة أسعارها على أساس سعر القطع الرسمي. تماماً كما كان عليه الأمر في الدول الاشتراكية بالنسبة لأولئك الزوار الذين يشترون الروبل من السوق السوداء ويشترون به البضائع المحددة أسعارها على أساس الروبل الرسمية ومستويات الدخل في الاتحاد السوفييتي.

من ناحية أخرى، يجب أن تعكس عملية التسعير تكاليف المنتج الحقيقية مع هامش ربح، بصورة يستطيع معها أن يستمر في عملية الإنتاج، لأن المنتج في القطاع الخاص لا يمكنه أن يستمر بالإنتاج على أساس الخسارة، وإذا استمر بالإنتاج فسيلجأ إلى الغش لكي لا يخسر.

في عام ١٩٨٦، اضطر زميلي وزير التموين والتجارة الداخلية للسفر إلى خارج البلاد للتداوي، وأولي إليَّ أمر تسيير أمور وزارة التموين.

كان من المسائل المعلقة على مكتبه أمر إعادة النظر بأسعار الأحذية. كان الحذاء يباع بنحو سبعين ليرة سورية. وكانت هناك دراسة تعيد عملية التسعير إلى أسسها الواقعية أي وفق التكاليف الحقيقية. فالحذاء المعروض في الواجهات مصنوع نعله أشبه بالكرتون المقوى، وليس له من الداخل أي بطانة. لكنك إذا أردت أن تشتري حذاءً جيداً، فيمكنك شراؤه إما تصنيعاً حسب ذوقك، أو مما هو

موجود في الداخل لمن يدفع الثمن الملائم. وكذلك الأمر بالنسبة للألبسة. كان لي صديق ينتج الملابس الجاهزة، ومن أوائل أصحاب هذه المهنة، وكان يشكو دائماً قائلاً:" نرجوكم، اسمحوا لنا أن ننتج اللباس الجيد وقوموا بتسعيره وفق تكاليفه الحقيقية مع ربح معقول لنا.

كانت عملية التسعير تتم في وزارة التموين على أساس السعر الرسمي للدولار بالنسبة للمادة المستوردة الداخلة في عملية التصنيع. وكان نتيجة ذلك أن الإنتاج الجيد لا يمكنه بهذا السعر استرجاع تكاليفه، فتعلم الناس الطرق غير السليمة لاستمرار عملية الإنتاج.

الموضوع ذاته كان في الدواء. فالدواء الوطني يجب أن يكون سعره أقل من سعر المستورد بأربعين بالمائة. ويحسب السعر على أساس السعر الرسمي للدولار. والأشد غرابة أن التصنيع ببراءة صنع أجنبية يعتبر عملاً منافياً للأخلاق الاشتراكية، أما الاستيراد من الدول الغربية والاشتراكية فهو عمل وطني، لأنه يؤمن الدواء للمواطنين. لذلك لم يتطور الدواء الوطني إلا بعد إلغاء هذه القرارات المتعلقة بالسعر الرسمي وببراءة الصنع وأن التكاليف وبالتالي السعر يجب أن يكون أقل من الدواء الأجنبي المستورد المشابه له بأربعين بالمائة.

كانت مقولة الجهاز المركزي للتسعير التي استعارها صديق لي في وزارة التموين عند اتباعه دورة إطلاعية في ألمانيا الشرقية، مقولة مقدسة. وكل من ينادي بأن يترك التسعير للمنتج وفق المعايير العلمية المحاسبية المعتمدة في علم محاسبة التكاليف يعتبر بورجوازياً.

أردت أن أخاطب الناس حسب مفاهيمهم. فاجتمعت مع عدد من زملائي الوزراء في وزارة التموين، وناقشنا الأمر الذي يصرون عليه، وهو الجهاز المركزي للتسعير والتسعير الاجتماعي. اجتمعنا مرات ومرات بعدها، حتى آمن الناس معي بأن الطريق الأمثل هو ترك التسعير للمنتج، وإحكام الرقابة على طرق تطبيق معادلة تسعيره، واعتماد الأسعار الواقعية وتكاليف إعادة تشكيل المخزون، باعتبارها من الأمور الواجب أخذها بعين الاعتبار. إلا أن هذا الإيمان سرعان ما يساوره الشك عند التطبيق على مادة هامة أو أساسية نريد دعمها.. أجبرتنا وقائع الحياة على أن نسير مع منطق الأمور، وأن نلجأ إلى التسعير وفق التكلفة الحقيقية مع هامش الربح، وأن نلتفت إلى الرقابة ومنع الغش والتدليس وحالة الأسواق العامة، ونبقي بعض السلع مدعومة.

أعود إلى موضوع الأحذية. عرضت على رئيس مجلس الوزراء حينه أن أقوم بإصدار قرار برفع أسعار الأحذية. ومازلت أذكر الكلمة التي قالها لي:" لو لم أكن أحبك لتركتك توقع ما تريد.. إلا أني أرى أن إصدار القرار سيخلق لك ذيولاً. فلا توقع..!.". التزمت بالتوجيه .. وعاودت المطالبة حتى تغيرت صورة الإنتاج نحو الأحسن، وطبعاً نحو السعر الأكثر عدلاً.

في حلب، شكا إلي أحد منتجي ألبسة الأطفال بأن المراقبين يهددونه دائماً بإيقاع المخالفات عليه، وأنه لا يستطيع أن يبيع بسعر أقل لأن نوعية إنتاجه ستنخفض ولن يستطيع عندئذ القيام بالتصدير.

ناقشت الأمر معه فوجدت أن مع المواطن حق ومع المنتج حق. وأن الطريق الوحيد هو أن يتم إنتاج صنف وطني يباع في الداخل حسب الدخول المالية للمواطنين، ويبقى الإنتاج العالي الجودة والغالي الثمن للتصدير.

أنا أتحدث الآن بكلمات قليلة عن هذا الموضوع، إلا أنني عشت سنوات معه وعانيت الكثير حتى تمت تسويته.

في بعض الحالات، وجدنا أن الأسعار المحددة للقمح مثلاً أقل من الأسعار الواجب اعتمادها لتشجيع الإنتاج. الصعوبة الوحيدة لم تكن في إقناع المجلس الزراعي الأعلى، الذي بارك أعضاؤه جميعهم هذه الخطوة، وإنما في إقناع وزارة المالية التي ترى فيه عملاً يؤدي إلى ازدياد مبالغ العجز التمويني. إلا أن هذا الأمر كان لابد منه لتحقيق الزيادة في الإنتاج، والتعويض عن الجهود المبذولة من قبل الاخوة الفلاحين، والاعتماد على الذات.

في بعض الحالات، غالى المجلس الزراعي الأعلى في رفع الأسعار لمحصول القطن، مما أدى إلى خسارات كبيرة في عمليات التصدير، وفي زيادة المساحات المزروعة بأكثر مما هو مسموح به، الأمر الذي نشأ عنه زيادة خسارة الدولة في عمليات شراء المحصول، ومن ثم حلجه وبيعه، والاستنزاف الذي تم للمياه في أماكن التوسع العشوائي غير المرخص به أصولاً. وكنت كوزير للاقتصاد أفرح باستلام قيمة المحصول بالقطع الأجنبي وتسجيلها كمورد من موارد القطع الأجنبي، رغم ألمي من أن التوازن المطلوب تحقيقه لم يتم كما يتطلبه منطق الأمور. في هذا الموضوع كان موقفي مماثل لموقف وزارة المالية، إلا أن المجلس الزراعي الأعلى لم يأخذ برأينا، وإن كان قد توقف عن الزيادات الدورية التي يمارسها.

الديون والالتزامات الخارجية

في اليوم الأول الذي بدأت فيه عملي في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعرفت، من اجتماعي مع المدراء العامين للمؤسسات التابعة للوزارة، على حجم ديون هذه المؤسسات للموردين الخارجيين، وعلى متطلبات تخصيص الاعتمادات اللازمة لها من أجل الاستيراد.

كما تعرفت بعد اجتماعي بمجلس إدارة المصرف التجاري كما ذكرت سابقاً على بعض هذه الديون ومشاكلها.

في ٢٨ تموز ١٩٨٥ زارني السفير الألماني الديمقراطي، وزارني بعده السفير السوفييتي، وفي ٣١ تموز زارني السفير الروماني، ثم المستشارة التجارية الفرنسية التي ذكرتها سابقاً. وهكذا بدأت أقابل السفراء. وكنت أعلم أن السفراء الأجانب لا يتحدثون كثيراً مع وزرائنا في العلاقات السياسية أو الدولية، وإنما في متابعة المشروعات والصفقات وتحصيل الديون التي لبلادهم علينا.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الوفود تأتي برئاسة وزراء، وكانوا يحالون إليَ لأعالج معهم قضايا الديون. وقد استطعت أن أرضي الكثيرين منهم. إلا أنني لا أستطيع أن أنسى أحدهم، وكان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد في بلده، ولم أنس اسمه حتى الآن. إنه السيد " أوربان". لقد كاد يفقد السيطرة على أعصابه في اجتماعه معي، حتى أنه كان يقف ويجلس من عصبيته، فقد وعد رؤساءه بأنه لن يعود إلا وفي يده المبلغ المطلوب.

استطعت في النهاية أن أكسبه إلى جانبي، فقال لي عندما ودعته في المطار:

"لقد أحببتك لأنك لا تعد إلا بما تستطيع أن تنفذ".

كانت هذه الديون على أنواع، منها تجارية ترتبت نتيجة فتح اعتمادات لدى مصارف أخرى ولم تسدد، ومنها قيم بوالص برسم التحصيل لم تسدد من قبل المصرف، رغم قيام المؤسسات المدينة بتسديدها إلى المصرف بالليرات السورية، ومنها أقساط وفوائد مستحقة على قروض من مؤسسات دولية أو إقليمية، كالبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي. ومنها أقساط وفوائد

مستحقة على قروض قدمت لنا من دول صديقة شرقية أو غربية، ومنها ماله علاقة بحسابات متقابلة أو حسابات تقاص. ولقد نشأت في الثمانينات سوق خاصة لبيع وشراء ديون الدول النامية، نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها هذه الدول، وأدت إلى عدم تمكنها من خدمة ديونها وتسديد التزاماتها. وكنت على علم بذلك بحكم عملي في الصندوق العربي.

كان المصرف التجاري السوري على غير علم بهذا الموضوع، وكان يقوم بتسديد ما يتمكن من تسديده من أقساط وفوائد على ديونه. ناقشت مع المدير العام ومدير العلاقات الخارجية إمكانية تسوية بعض هذه الالتزامات بعد إجراء حسومات عليها خاضعة للمفاوضة. وكان هناك رأيان. الأول، أنه لا يليق بالمصرف أن يقوم بذلك، خاصة وأن مدراء المصارف الذين نتعامل معهم هم من الأصدقاء. والآخر، أن هذا الأمر قائم في واقع السوق المصرفية. وقلت إذا كنا نتعامل مع أصدقاء فعليهم أن يساعدونا، وفي جميع الأحوال نحن لا نملك ما يمكن أن نسدد به التزاماتنا.

كان الأمر الضاغط هو تأمين الدواء. وكانت بعض شركات الأدوية قد توقفت عن توريد الأدوية لنا بسبب ديونها علينا. تقدمت إلى اللجنة الاقتصادية باقتراح مفاوضة شركات الأدوية الدائنة على أن نسدد لها جزءاً من مبلغ أصل الدين، بعد إلغاء الفوائد كتسوية لديونها، ونعاود الشراء منها. وافقت رئاسة مجلس الوزراء على ذلك. وتم تأليف لجنة لهذه الغاية برئاسة مدير عام المصرف التجاري السوري، ومؤسسة صيدلية، ووزارة النفط، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى وزير سابق يعمل في المحاماة، ويعتبر من أشهر وأصدق المحامين والخبراء القانونيين، هو الدكتور مصطفى السيد واستطاعت هذه اللجنة أن تسوي نقداً، أو مقايضة، هذه الديون بحسم يتراوح بين الخمسين والستين بالمائة من أصل الدين، إضافة إلى إلغاء الفوائد المترتبة على أصل الدين.

وبدأنا، في نفس الوقت، ندقق في ماهية وتاريخ التزاماتنا. فوجدنا مثلاً أن المصرف المركزي الهنغاري كان قد باع دينه على سورية إلى شركة عربية للاستثمار، وكان المصرف التجاري السوري يسدد هذا الدين لهذه الشركة أقساطاً وفوائد.

لم يرق لي ذلك أبداً. استقبلت المدير العام للشركة، وكان صديقاً لي وما زال، وقلت له: "إن مصرفياً مثلك لا يمكن أن يقبل بشراء هذا الدين بقيمته الدفترية. إذ ما هي فائدة شركتك من ذلك؟ إننا كمالكين لحصة من رأسمال

شركتك نطلب معرفة المبلغ الحقيقي الذي تم دفعه من قبلكم ثمناً لهذا الدين، حتى نستطيع أن نحدد ما يجب أن ندفع لك".

تغير المدير العام لهذه الشركة، وأتى إليها مدير عام آخر، وهو أيضاً صديق لي، ومع ذلك أقامت شركته دعوى ضدي في نيويورك. اتصلت به هاتفياً، ثم اتصلت بالوزير، وهو أخ عزيز وصديق حميم، واستطعت حل الموضوع وإلغاء الفوائد التي كانت تدفع من قبلنا في السابق.

وكانت هناك حالات مماثلة، كنت أعالجها دائماً بوجود المستشار القانوني للمصرف التجاري السوري، وهو كما ذكرت وزير سابق ومن ألمع المحاميين الدوليين ومشهود له بنزاهته، بالإضافة إلى المدير العام والمدراء المختصين. لقد تمكنا من تسوية ديون تجارية مصرفية نجمت عن فتح اعتمادات لشراء سلع للقطاع العام بلغت قيمتها نحو مئة وواحد وعشرين مليون دولار ونصف المليون دولار بمبلغ عشرين مليون دولار. وكان معنا في هذه الجلسة أيضاً نائب حاكم مصرف سورية المركزي، الذي مثل سورية في مجلس إدارة المصرف الدائن.

لن أذكر الجهود التي بذلت في تخفيض المديونيات المترتبة علينا، لكني سأذكر حادثتين جرتا مع صديقين كانا يرأسان بنك الخليج الدولي والمؤسسة المالية العربية.

في زيارتي لدولة البحرين، تشرفت بمقابلة سمو الأمير الراحل ــ رحمه الله ــ وقدَّمت له تحيات سيادة الرئيس حافظ الأسد، وتحدثنا ملياً عن العلاقات بين البلدين، والتطور الاقتصادي في سورية. ثم تحدث سموه عن سيادة الرئيس وقال انه يشعر بمحبة خاصة له. تجرأت وقلت له بابتسامة: "يا صاحب السمو أنا أفهم لماذا نحن أبناء شعبه نحبه أما بالنسبة لك فهل لي أن أعرف سبب هذه المحبة الخاصة؟". قال لي: "إن رئيسكم رجل إذا قال فعل، وإذا اتخذ قراراً اتخذه بعد تفكر وتبصر لذلك لا يعود عن قراره. هذا ما نراه في سياسته الخارجية".

فقلت له:"والله إن رئيسنا يحبك كما تحبه، وأرجو أن تقبل دعوة سيادته لزيارتنا في سورية". وبالفعل تمت هذه الزيارة في مرحلة لاحقة.

ثم انتقل الحديث إلى الموضوعات المصرفية وبينت له أني بحاجة إلى مساعدة وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني الذي كان معي في المقابلة لدى بنك الخليج الدولي والمؤسسة المصرفية العربية. حصلت على الموافقة. وأعلمت مدير عام المصرف التجاري السوري، ليتابع الموضوع على ألاَّ يقل الحسم عن ثلاثين بالمئة من أصل مبلغ الاعتماد المفتوح. وتم الاتفاق على حسم مبلغ قدره

٥٣٦ و٢٣ مليون دولار من مديونيتنا تجاه بنك الخليج الدولي، و٣٦٩و١١ مليون دولار من مديونيتنا تجاه المؤسسة المصرفية العربية. لقد كان على مصرفنا أن يدفع كامل هذه المبالغ، وكان يدفعها بالفعل حتى وقت التسوية.

أما الحالة التي تمت متابعتها ليل نهار، فهي أن دولة صديقة اتفقت مع أحد المصارف الكويتية على بيعه ما لها من ديون علينا.. وكان المبلغ كبيراً. نفذت توجيهات سيادة الرئيس الراحل بحذافيرها. فاتصلت واتصلت، وتحدثت ورجوت، وتم أخيراً إلغاء الصفقة. وكانت فرحتي بإدخال السرور على قلب سيادة الرئيس بنجاح المهمة أكبر من فرحتي بإنجاز مهمتي رغم التداخل بين الأمرين.

كان علينا التزامات لقاء خدمات تقدم إلينا. وكان بعضها إذا ما تأخر تسديده يمكن أن يؤدي إلى فاجعة أو إلى عرقلة تقديم الخدمة.

أذكر أنني كنت مع رئيس مجلس الوزراء في زيارة لدير الزور. خابرني مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين يقول: "إن طائراتنا بدون تغطية تأمينية، ولا يسمح لها بالسفر خارج سورية، وإذا حصل لها حادث فان الخسائر ستكون بالملايين، وعليَّ أن أتدبر أمر سداد قسط التأمين فوراً!".

كنت أشفق على رئيس مجلس الوزراء وهو يتلقى هذه الصدمات، وأنظر إلى وجهه وهو يحاول التجلد. ولم يكن وضعي بأحسن من وضعه. تدبرنا الأمر وتم التسديد. قادني هذا الأمر إلى إيجاد نظام خاص للمؤسسة السورية للتأمين، وللمؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، وتمكنت هذه المؤسسات ــ فيما بعد ــ أن تفتح لها حسابات بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري، وأن تودع فيها إيراداتها التي تأتيها بالقطع الأجنبي، وأن تسدد منها التزاماتها مباشرة ودون موافقات إفرادية. كانت لدينا مشكلة مع شركات الطيران التي تبيع بطاقاتها بالليرة السورية، وبسعر قطع جعل السوريين يفضلون شراء بطاقات السفر من دمشق، عوضاً عن دول الخليج التي يعملون فيها، لما يحققونه من أرباح ناجمة عن فرق سعر القطع. لقد تراكمت هذه المبالغ المستحقة على الدولة ولم يكن لديها القدرة على سدادها. تم تعديل سعر القطع، كما تم إعطاء شركات الطيران حق اختيار بيع بطاقات سفرها إما بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي، على أن تتعهد الشركة التي تبيع بطاقاتها بالليرة السورية بألاَّ تطالب الدولة بالتسديد بالقطع الأجنبي، على أن يبقى لها الحق باستخدام الليرات السورية المتحصلة عن هذا الطريق، في شراء المحروقات وسداد الالتزامات التي كانت تسدد بالقطع الأجنبي.

وافق معي أحد المدراء العامين لشركة طيران عربية على أن أسدد له التزاماتنا تجاهه بسلع تقليدية سورية تباع على طائراته، عندما تبين له عدم القدرة على السداد بالقطع وضرورة استمرار طائراته في رحلاتها إلى سورية.

لن أنسى تفهم ولطف رئيس البنك الإسلامي للتنمية بقبوله سداد الالتزامات السورية تجاه البنك بتصدير الأغنام، وإعادة جدولة بعض الديون، أو اعتبار المبالغ الفائضة من بعض القروض متاحة لتسديد الالتزامات. والمقرر- كما هو معروف- أنه إذا توقفت الدولة عن تسديد الالتزامات يتوقف البنك عن صرف القروض المقدمة للدولة المعنية. بهذه الطريقة تم استرجاع الحق بالتعامل مع البنك وأخذ قروض جديدة.

في النهاية تمت تسوية الديون مع السويد والدانمارك وبلجيكا وإسبانيا وبريطانيا وهولندا وسويسرا والنمسا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا الاتحادية.

وكان الرئيس الراحل ــ رحمه الله ــ هو الذي حسم مع الرئيس الإيراني خاتمي قضية الالتزامات تجاه جمهورية إيران الإسلامية بالشكل الذي لم نستطع نحن تحقيقه. لقد أنهت هذه التسوية مشكلة هامة كادت تعرقل جهود التعاون الاقتصادي بين البلدين.

فقد كان موقفي هو استعدادنا لدفع قيمة هذه الديون بالليرة السورية، وعلى أساس السعر الرسمي للدولار وهو(١١,٢٥) ليرة سورية، أما الجانب الإيراني فكان يطالب بالدفع بالقطع الأجنبي مع الفوائد ثم تم الاتفاق على الدفع بالليرات السورية دون فوائد، ولكن على أساس سعر صرف تم تحديده بين السيدين الرئيسين بحضوري.

لا أريد أن أتحدث عن التسوية التي تمت مع البنك الدولي، والتعاون الذي وجدناه من الأشخاص الذين فاوضناهم رغم الصعوبات القانونية التي واجهتهم، وأصبح أحدهم معاوناً لوزير المالية الألماني، والآخر وزيراً للاقتصاد التركي، والثالث وهو الأخ الدكتور غسان الرفاعي وزيراً للاقتصاد السوري. كانت نهاية المفاوضات كما نريد، وكنا نتمنى لو كانت البداية على شاكلة التسوية النهائية. كنت في هذه المفاوضات أشارك وزير المالية السوري مع السيد رئيس مجلس الوزراء ونائبه.

أثناء حرب الخليج وافقت بعض الدول العربية على إلغاء بعض الديون المترتبة لها علينا، مما ساعد في الجهود المبذولة لتخفيض المديونية.

تركت العمل وما زالت هناك قضايا لم تحسم بعد. لكنني متأكد من أن الخطوات التي اتخذت بشأنها ستؤدي إلى تسويات ودية مع بلدان نحرص كل الحرص على تطوير وتوسيع علاقاتنا معها.

السيراميك والبورسلان

كان استيراد السيراميك والبورسلان ممنوعاً. ولم يكن في سورية إلا معملان أحدهما تابع لوزارة الصناعة والآخر لمؤسسة الإسكان العسكرية. وكان هناك شح كبير في الأسواق لهاتين المادتين. وكان من يحصل على كمية من مؤسسة الإسكان العسكرية، بأسعارها الرسمية، يمكنه أن يبيع هذه الكمية بهامش ربح يفوق الخمسين بالمئة.

عندما صدر قانون تشجيع الاستثمار، قامت الدولة بحملة واسعة لترغيب الناس ببناء معامل لإنتاج البورسلان والسراميك، خاصة وأن المعمل الثالث الذي أقامته شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين كان متعثراً، ولم يستطع أن يبدأ الإنتاج بشكل واسع.

تشكلت عدة شركات، وباشر البعض بالبناء وباستيراد الآلات، وكان من المقرر بالنسبة لبعضها أن يبدأ الإنتاج بعد أشهر، واحتسبت التكاليف والاستهلاك المحلي آنذاك على أساس أن السوق مغلقة وأن استيراد هاتين المادتين ممنوع.

في إحدى جلسات لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك، قدم البعض اقتراحاً بالسماح باستيراد هاتين المادتين. نوقش الموضوع في اللجنة، ولم يكن أحد في صف المعترضين غير وزير الاقتصاد وأمين صندوق غرفة تجارة دمشق الذي هو أحد أعضاء مجلس الشعب. حاولنا معاً تغيير رأي اللجنة، مبينين أن هذا السماح يعتبر انتهاكاً للوعود المقطوعة للمرخص لهم بإقامة معامل البورسلين والسيراميك، مؤكدين أن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بسمعة الدولة ومصداقيتها. ولم نستطع في الواقع أن نغير القرار المتخذ. غادرنا الاجتماع ولم يكن لنا ملجأ نشكو إليه الظلامة التي ستلحق بالمستثمرين إلا سيادة الرئيس، فقد رفع أصحاب المعامل ظلامتهم إليه فأصدر أوامره بإلغاء القرار. خلال ذلك اتصل بي رئيس مجلس الوزراء يطلب إصدار قرار يسمح بالاستيراد، تنفيذاً لقرار لجنة الترشيد والمحضر الذي سجل فيه.

صدر القرار وأوقف تنفيذه. وبدأت المعامل بالإنتاج بعد فترة، وغطت الحاجة، وأصبح التزاحم قائماً فيما بينها في النوعيات والأسعار. سبعة معامل

قيمتها أكثر من مئة مليون دولار، تشغل أكثر من ألفي أسرة كان يمكن أن ترمى في دهاليز البطالة والفقر.

كنت داخلاً إلى أحد المكاتب فشاهدني أحد التجار غير المقيمين في سورية وقال لي: "لقد خربت بيتي...!". قلت:" لا قدر الله ما الموضوع؟".

قال أنه عندما علم بقرار السماح، حمَّل باخرة من إسبانيا ووجهها إلى سورية. قلت:" ولكن القرار ألغي بعد ساعات، فكيف لم يصلك نبأ الإلغاء وكيف تم الشراء والتحميل والشحن بمثل هذه السرعة؟ ومع ذلك فالأسواق العربية مفتوحة وأرجو أن تحقق فيها الأرباح التي تأملها من هذه الصفقة".

ليس غريباً أن تتباين الآراء حول هذه الموضوعات. وليس غريباً أن يؤدي كل قرار إلى تحقيق ربح للبعض وخسارة محتملة للبعض الآخر، ولكن الغرابة هي في أن يجمع ممثلو القطاع الخاص من التجار والصناعيين، باستثناء واحد منهم فقط، على السماح بالاستيراد، وهم يعلمون الضرر الذي سيلحق بزملائهم أصحاب المعامل التي تجري إقامتها من جراء السماح بالاستيراد.

عشرات الملايين من الليرات بل مئات الملايين يمكن أن تستثمر في بلدك أو لا تستثمر من جراء قرار يتخذ في الاتجاه الصحيح أو في الاتجاه المعاكس.

ألست أنت وزير الاقتصاد

كنت أحب دائماً أن أسير على قدمي، في ذهابي وإيابي من الوزارة إلى مجلس الوزراء، لأنني أجد في ذلك فرصة لأكون بين الناس، وأرى بأم عيني الأسواق ومعروضاتها، إلا أن مثل هذه الأمور لا تخلو من المفاجآت. في إحدى المرات استوقفني رجل كهل، أمسك بي وسألني:" ألست أنت وزير الاقتصاد؟".

قلت: "نعم ماذا تريد؟" محاولاً في نفس الوقت الإفلات من قبضته. قال لي: " لقد أخذتم أموالنا وأموال نسائنا لتشتروا لنا السيارات والبيك آبات، ونحن ننتظر ولا نعرف إلى متى سننتظر. لقد بعنا أساور نسائنا لنكتتب على شراء السيارات، ونريد تنفيذ ما وعدتم به وتسليمنا السيارات".

استوقفتني سيدة ذات مرة، وسألتني عن موعد توزيع السيارات وقالت لي: " انظر إلي يا ابني.. هل تظن بأنني سأعيش لأستلمها وأركبها!".

ماذا أقول لهؤلاء الناس الذين أخذت الدولة أموالهم "لتمتص السيولة من أيديهم" كما قال المدير المختص، وهي تعرف أنه ليس لديها قطع أجنبي يكفي لسداد قيمة ما تشتريه للقمة العيش، إلا أن أقول للرجل الذي أمسك بي:

"حقك علينا يا عم، إن شاء الله سنؤمن طلبك قريباً". وأن أقول للسيدة: "أطال الله في عمرك يا خالتي وأرجو من الله أن تستمتعي بها لسنوات طويلة".

كل الناس يسألونني عن السيارات عند أول لقاء، وكان أحد هؤلاء كبيرة الممثلات لدينا. قلت لها: " النية معقودة لتأمين السيارات السياحية، أما بالنسبة للسيارات الأخرى، وعدد المكتتبين عليها بعشرات الآلاف، فلا أظن أننا قادرون على تأمين القطع الأجنبي لشرائها، وخاصة بعد السماح باستيرادها لمن يطلبها". عندما استلمت سيارتها بعد فترة شكرتني لأني صدقتها القول إلا أن ارتفاع قيمة السيارة أذهب بهجتها.

لقد خلقت لنا عملية الاكتتاب على السيارات مشاكل تفوق الحسنات التي حققتها. صحيح أنها امتصت السيولة من أيدي المواطنين. إلا أن هذه السيولة كان يمكن أن توجه لأغراض إنتاجية. فكنا نطحن القمح في لبنان ونستورد الخميرة من

الخارج، إضافة إلى مئات السلع التي كنا بحاجة إليها وكان يمكن إقامة معامل لإنتاجها.

لقد ترتب على المصرف التجاري السوري ديون بالقطع الأجنبي، قيمة الدفعة الأولى من سيارات المكتتبين التي تم شراؤها وتوزيعها. وكان قسم بالين الياباني، الذي تضاعفت قيمته بالنسبة للدولار خلال فترة القرض، مما أدى إلى قيامنا بتسديد القيمة مرتين. وهذا ما جعلني أصر لاحقاً على أن تكون العروض المقدمة لمؤسسات التجارة الخارجية بالدولار الأمريكي، الذي هو العملة الأجنبية الأكثر تداولاً لدينا، والعملة التي تأتي بها مواردنا بالقطع الأجنبي.

تم شراء السيارات السياحية لبقية المكتتبين عليها، وأعلم باقي المكتتبين على الأنواع الأخرى من السيارات بضرورة سحب أموالهم، لأن الدولة لن تقوم بشراء سيارات بيك آب أو شحن بعد أن تم السماح باستيرادها. أثير الموضوع في مجلس الشعب مرات. ومازال بعض المكتتبين حتى الآن لم يسحب قيمة اكتتابه من مؤسسة سيارات، على أمل أن يحصل على ما اكتتب عليه.

أرجوكم أنقذوا ليرتنا

كنت على اتصال مباشر مع مدير عام المصرف التجاري السوري للاستعلام عن تمويل المستوردات وأسعار القطع. وبتاريخ العاشر من تشرين الأول عام ١٩٨٥، أعلمني مدير عام المصرف بأن الليرة السورية تتعرض لضغوط شديدة في السوق المحلية وفي الأسواق المجاورة، نتيجة قيام المؤسسة العامة للأعلاف، والشركات الإنشائية العائدة للقطاع العام، بشراء كميات كبيرة من الأعلاف والأخشاب والحديد وقطع التبديل والإطارات من الأسواق المجاورة وبمبالغ كبيرة وبالليرة السورية، مما جعل عرض الليرة السورية واسعاً في هذه الأسواق.

ذهبت في نفس اليوم إلى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وحدثته بالأمر، ثم ذهبنا معاً إلى رئيس مجلس الوزراء وحدثناه بالأمر، فطلب إلينا بحث الموضوع في اللجنة الاقتصادية، وفي السادس عشر من تشرين الأول للعام المذكور، تم عرض الموضوع على اللجنة الاقتصادية. كان موقف وزير الزراعة أن مجموع ما استخدمه، ووقع شيكات بقيمته،٠ هو بحدود أربعمائة وخمسين مليون ليرة سورية فقط، وأنه بحاجة إلى هذه الأعلاف. بينت له مخاطر عمله، وكيف تعرض الشيكات الموقعة من قبله بحسم كبير على المصارف، وكيف اتصلت بنا هذه المصارف، وأثر ذلك بالمستوى النفسي والفعلي على اقتصادنا، وانخفاض سعر الليرة السورية الناجم عن ذلك، كما بينت له أن الأسلوب الأمثل هو أن نمول مستورداتنا بما هو متوفر لدينا، أو أن نلجأ إلى الاستقراض إذا لم نتمكن من تأمين المنتج المحلي البديل.

لقد ترافقت هذه الظاهرة بظاهرة أخرى لا تقل خطورة عنها، هي التصدير الوهمي، والتصدير من غير إنتاجنا إلى الاتحاد السوفييتي. كان الأصل في التصدير إلى الاتحاد السوفييتي أن يتم من الإنتاج السوري، وأن تسجل قيمته في حساب التقاص المفتوح بين البلدين في مصارفهما العامة، وثم توسعت هذه العملية لاحقاً لتشمل تصدير المنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية، ويكون حكمها حكم المنتجات السورية المنتجة داخل الحدود الجمركية، بأن تسجل في حساب

التقاص تسديداً للأقساط والفوائد وقيم المستوردات السورية من الاتحاد السوفييتي، ويقبض المصدِّرون قيمتها بالليرات السورية.

كان هامش الربح كبيراً بين تكاليف المنتجات المصدرة والقيم التي يحصل عليها المصدرون، رغم أن الدولار الأمريكي كان يحتسب على أساس الأسعار الرسمية (أي أن الدولار يساوي ١١,٢٥ ل.س،وكان يساوي ٣,٩٥ ل.س قبل تعديل سعره)، وكان تجارنا السوريون يحاولون معرفة ما تحتاجه السوق السوفييتية من سلع لتأمينها لهم، فاكتشفوا أن هناك طلباً على الروائح العطرية الغربية، فعملوا على استيرادها بأحجام كبيرة إلى سورية، ثم تعليبها وتصديرها. ولم يكتف البعض بذلك بل أخذ يصدر من فرنسا وغيرها مباشرةً إلى الاتحاد السوفييتي، ويصدر شحنات وهمية من سورية لتأمين الأوراق والثبوتيات اللازمة لقبض قيمتها.

لقد أدى هذا النوع من التصدير إلى ضخ كتلة نقدية كبيرة بالليرة السورية في الأسواق، والى ازدياد الطلب على القطع الأجنبي، لتأمين تمويل استيراد المواد الأولية اللازمة للمواد المصدرة إلى الاتحاد السوفييتي، مع سعي البعض إلى إخراج ما يمكن إخراجه من الليرات السورية إلى الخارج لإيداعها بالقطع الأجنبي في المصارف الأجنبية.

ترافقت هاتان الظاهرتان في الضغط على أسعار الليرة السورية في الداخل والخارج، وكان الأمر مخيفاً لدرجة أنني كنت أرى في نومي ما أعانيه واستيقظ هلعاً مما أراه، فقررت أن أسجل ماطلبته من الرئاسة بكتاب رسمي أوجهه إلى رئيس مجلس الوزراء، ولا أترك مثل هذه القضية تعالج إلا بصورة رسمية.

بتاريخ التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٥، رفعت إلى رئيس مجلس الوزراء عن طريق نائبه للشؤون الاقتصادية كتاباً جاء فيه:

((كنت عرضت على سيادتكم يوم الخميس في ١٩٨٥/١٠/١٠، بحضور السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، موضوع الضغوط التي تعرضت لها الليرة السورية في السوق المحلية والأسواق المجاورة، نتيجة قيام المؤسسة العامة للأعلاف وشركات الأعمال الإنشائية بشراء أعلاف وأخشاب وحديد وقطع تبديل بالليرة السورية وبمبالغ كبيرة من الخارج، وحرصتم مشكورين في ذلك الاجتماع على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع.

وتابعت مع السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية هذا الموضوع، وقامت اللجنة الاقتصادية بدراسة بعض جوانبه يوم الأربعاء في

١٩٨٥/١٠/١٦ حيث بين السيد وزير الزراعة أن المبلغ الذي استخدمته المؤسسة العامة للأعلاف هو في حدود /٤٥٠/مليون ليرة سورية.

وقد علمت أن الشيكات التي أصدرتها المؤسسة العامة للأعلاف يجري الآن عرضها في الأسواق المجاورة، وستؤدي إلى تخفيض جديد لقيمة الليرة السورية.

عرضت هذا الموضوع اليوم (١٠/١٩) على السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، راجياً دعمه باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع، ومنع مؤسسات القطاع العام من الشراء بالعملة المحلية من الأسواق المجاورة، واستبدال أسلوب المؤسسة العامة للأعلاف المتبع في عملية تأمين متطلباتها، بما يتفق مع السياسة المطلوبة في تدعيم قيمة النقد السوري.

وأرجو من سيادة الرئيس التكرم بإعطاء هذا الموضوع ما يستحقه من أهمية))

حملت الكتاب وسلمته إياه بيدي، وكنت أخشى عليه من الصدمات التي يتلقاها من الوزراء، كل يحمل مشاكله ويضعها أمامه، وكأن عنده الحلول لجميع هذه المشاكل.

قلت له إن الحل هو باستخدام ما لدينا، وتصنيع القطع التبديلية بأيدي عمالنا، والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه، والسماح للمربين باستيراد الأعلاف فهم أقدر منا على تأمينها بأسعار أرخص، وبطرق أجدى من رمي أكياس الليرات السورية في أسواق بيروت وعمان.

فوافق مشكوراً على ذلك، وأصدر قراراً بإلغاء أسلوب قيام الشركات الإنشائية بالشراء بالليرات السورية، كما أصدر أوامره إلى وزير الزراعة للتوقف عن عمليات الشراء، ولكن بعد أن قاربت على نهايتها.

الدول التي لا يجوز الاستيراد منها
المناطق الحرة السورية

في أواخر الستينات تمت دعوة بعض الاقتصاديين، وكنت أحدهم، للتشاور بشأن إحداث مناطق حرة في البلاد، والسماح بإقامة صناعات، فيها وجعلها مؤسسة مستقلة لا تتبع للمديرية العامة للجمارك كما كان عليه الحال سابقاً، وأجمع الرأي آنذاك على أن إقامة هذه المؤسسة لا يتنافى مع المنهج الاشتراكي الذي تتبعه الدولة.

وفي بداية السبعينات – بعد قيام الحركة التصحيحية – أصدر سيادة الرئيس حافظ الأسد الأنظمة الخاصة بالمؤسسة العامة للمناطق الحرة، وتم إحداث مناطق حرة في دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس، وكنت سعيداً وأنا في ركب سيادة الرئيس عندما دشن المنطقة الحرة في منطقة عدرا شرقي دمشق.

نشأت في هذه المناطق صناعات مختلفة أصبحت مراكز تجارية، وساهمت إلى حد ما في النشاط الاقتصادي الذي يشهده بلدنا، وقد تركتها عندما غادرت سورية إلى الكويت تعج بالنشاط الاقتصادي.

عدت من الكويت فوجدت أن هذه المؤسسة أصبحت مكبلة، هجرها الكثير ممن كان يعمل فيها، وانتقلت التجارة منها إما إلى الداخل أو إلى قبرص.

سألت عن الأسباب، فقيل لي أنه تمت مشاهدة عدد من عمليات التهريب جرت من المنطقة الحرة إلى الداخل. وقد تقرر، بعد دراسة أوضاعها، تجميد أوضاع هذه المناطق لأنها لم تحقق أهدافها.

نظرت حولي إلى البلدان العربية، فوجدت أن جميع الأقطار العربية المحيطة بنا تعمل على توسيع المناطق الحرة فيها، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تنوي إقامة مناطق تعتبر مدناً حرة وليست مناطق صغيرة، كما وجدت في بعض الدول الأجنبية أيضاً مناطق حرة، وأنه ليس في مصلحتنا استبعاد فرص العمل التي تخلقها، أو استبعاد تصنيع موادنا الأولية في داخلها، أو استبعاد الدخل الذي يأتينا منها بالقطع الأجنبي.

عرضت الموضوع على لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك، وقلت بالحرف الواحد أن الأنظمة النافذة تسمح للمنتجين في مناطقنا الحرة بإدخال عشرين بالمئة من إنتاجهم إلى سورية، وتعطيهم الحق بإدخال كل ما هو مسموح باستيراده، إلا أن هذين الأمرين قد عطلا.

"أيها السادة: إن هناك ثلاث دول الاستيراد منها بموجب أنظمتنا ممنوع"

سئلت: "من هي هذه الدول؟"

أجبت "كما تعلمون هي إسرائيل وجنوب أفريقيا – وكانت عندئذ مقاطعة – والمناطق الحرة السورية"

رافق ذلك أن أحد المستثمرين من آل القباني استطاع أن يوصل إلى علم المسؤولين الحالة التي وصلت إليها المناطق الحرة لدينا.

لقد تركت كلمتي لدى جميع الحاضرين صدى جعلهم يتساءلون هل يعقل أن تعامل المناطق الحرة السورية معاملة إسرائيل وجنوب أفريقيا في منع الاستيراد منها...!

استُدعيتُ في اليوم التالي وطُلب إليَّ أن أوضح الموضوع والصعوبات والتعقيدات، وتم اتخاذ القرارات التي بدأت تعيد لهذه المناطق الحياة من جديد.

كان نقاشي مع بعض زملائي من أعضاء لجنة الترشيد...

"هل من المعقول أيها الأخوة أن تعاقب الأكثرية نتيجة خطأ الأقلية...!"

"هل من المعقول أن نقفل دور العبادة إذا ما تم فيها شيء غير مقبول في عرفها؟".

بعض السادة أعضاء المجلس استغرابهم لعدم تقديم مثل هذا المشروع للمصادقة عليه حتى ذلك التاريخ.

تذكرت كلمتي في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بعد حرب تشرين مباشرةً، التي ذكرت فيها توجيه سيادة الرئيس حافظ الأسد بأنه "ليس لنا شرط على الوحدة إلا تحقيق الوحدة" وما قاله لي الخبير في المجلس آنذاك ــ والذي أصبح رئيساً لوزراء دولة شقيقة ــ "لقد أبكيتني يا دكتور عمادي بحماسك للوحدة وبما قاله رئيسك".

بهذه الإرادة المؤمنة بالتعاون العربي ترجمت صورة بلدي الحقيقية في كل لقاء عربي.

إلا أنني ومنذ بداية عام ١٩٨٨، بدأت أجد مقاومة في إقرار مثل هذه الاتفاقيات، بحجة أنني أضيع على الدولة مواردها الضريبية، المتحصلة من الرسوم الجمركية المستوفاة على المستوردات السورية من البلدان العربية التي نعقد معها مثل هذه الاتفاقيات. وكان الاتفاق السوري السعودي الموقع عام ١٩٧٢ المثل الذي يعطى، فلقد أعفت سورية البضائع الصناعية التي تستورد من المملكة العربية السعودية من الرسوم الجمركية، بينما لم تعف السعودية البضائع السورية الصناعية إلا بنسب معينة وجداول معينة، أما بالنسبة للسلع الزراعية فهي معفاة من قبل البلدين، ولقد بينت أن هذا الاتفاق لم يأت إلا بعد جهد كبير، بذله آنذاك وزير الخارجية ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الدولة لشؤون التخطيط، وكنت عندئذ أشغل منصب وزير الدولة لشؤون التخطيط بالإضافة إلى رئيس اتحاد غرف التجارة السورية ورئيس غرفة تجارة حلب، حتى اضطر الوفد إلى الاستعانة بمستشار جلالة الملك الدكتور رشاد فرعون، الذي كانت له حظوة كبيرة لدى جلالة الملك. وكان الوفد السعودي مؤلفاً من وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي الشيخ محمد أبا الخيل ووزير التجارة محمد العوضي ووزير التخطيط هشام الناظر. ولا أنسى النكات الظريفة التي أتحفنا بها السيد بدر الدين الشلاح، وقصة أم أنطون وأبو أنطون، وكيف صالح أبو أنطون أم أنطون. وكيف تخلص الوفد من المطالبة بدفع القرض الذي أعطي لسورية في الخمسينيات، لأنها كلها أصبحت تاريخاً، وعندما عاد الوفد إلى سورية، اعتبرت الاتفاقية فتحاً كبيراً للتجارة والصناعة السورية التي كان السوق السعودي مغلقاً أمامها. ولم يكن في السعودية آنذاك أي صناعة تذكر، وكانت السلع السورية من النسيج وغيره تعتمد على هذا السوق اعتماداً أساسياً. لقد كانت الاتفاقية لمصلحة سورية، وقدم

السعوديون لنا تنازلات هامة، فقد كنت مع وزير الخارجية عندما قابل وزير الخارجية السعودي في الكويت، وكيف مهد لهذه الزيارة ولمهمة هذا الوفد.

كان عجبي أن يأتي في عام ١٩٨٨ – أي بعد أكثر من خمسة عشر عاماً ظل خلالها الميزان التجاري لصالح سورية – من يحكم على هذه الاتفاقية بأنها غير متوازنة.

كان هناك من يرى أن الاتفاقيات التجارية يجب أن تسمح لنا بالتصدير دون الاستيراد، أو أنه يجب على الآخرين أن يلغوا رسومهم الجمركية أمام بضائعنا ونبقي نحن رسومنا الجمركية، كما كان لا يرى بوضوح الصلة بين التنمية والتبادل التجاري في بلد كبلدنا تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في حياته الاقتصادية.

وفي الطرف الآخر كان هناك من يرى في هذه الاتفاقيات ضرورة اقتصادية وقومية.

في شهر حزيران ١٩٩٦ اتخذت القمة العربية المجتمعة في القاهرة قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في شباط ١٩٩٧ ناقش المجلس هذا الموضوع وكان هناك اتجاهان في الآراء المقدمة:

- **الأول:** أن نعيد ترتيب البيت العربي اقتصادياً من جديد ونقوم بإلغاء جميع الاتفاقيات الاقتصادية القائمة، بما فيها اتفاقية تيسير، وتنمية التبادل التجاري.
- **الثاني:** أن نضع اتفاقية خاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بغض النظر عن الاتفاقيات القائمة.

وجدت الآراء المقدمة وجيهة، ولكن لا يمكنني قبولها لأسباب مختلفة منها:

- **الأول:** إن إلغاء الاتفاقيات القائمة يعني إعطاء الإمكانية للسوق الشرق أوسطية، التي تعتبرها سورية خطراً يجب محاربته.
- **وثانياً:** إن إلغاء الاتفاقيات أمر سهل، أما إعداد الاتفاقيات وتوقيعها والمصادقة عليها فقد يأخذ وقتاً طويلاً وقد لا يتم.
- **وثالثاً:** إن الاتفاقيات التي تم توقيعها ليست ملكاً لنا نحن المجتمعين في المجلس الآن، وإنما هي ملك الأمة التي أعدتها منذ عام ١٩٤٤.

كما أني وجدت أن الاتجاه الثاني من الآراء، وهو إعداد مشروع اتفاقية جديدة لإحداث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتطلب وقتاً وجهداً ومصادقةً، قد يأخذ وقتاً يسبقنا فيه الاتحاد الأوروبي في توحيد اقتصاديات الدول العربية، التي وقعت معه اتفاقيات الشراكة، أو على وشك توقيع مثل هذه الاتفاقيات، وسيتم هذا التوحيد عندئذ ولكن عن طريقه وليس بقرار عربي، إضافةً إلى أن أي اتفاقية جديدة قد لا تتم الموافقة عليها من قبل الجميع. لذلك وجدت من الضروري أن أقف وأطلب الكلمة، وأبين رفض الرأيين السابقين للأسباب التي ذكرتها، وأؤكد أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تصلح لأن تكون الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ووجدت لدى الوفود ترحيباً بهذا الاقتراح، وموافقةً من أصحاب الاقتراحات السابقة على تفويضي، مع بعض الأخوة الآخرين أعضاء المجلس والأمانة العامة المساعدة للشؤون الاقتصادية، بإعداد مشروع القرار اللازم لذلك، وهذا ما تم بالفعل.

توقعت عند عودتي إلى دمشق أن أحصل على الموافقة فور تقديم قرار المجلس، إلا أن هذه الموافقة لم تتم، بسبب تحفظ أحد الزملاء وتقديمه مذكرة بالخسارة التي تلحق سورية نتيجة دخولها منطقة التجارة الحرة العربية، فقدمنا مذكرات مقابلة نؤكد فيها أن نسبة مستوردانتا من الدول العربية من كامل استيراداتنا في عام ١٩٩٧ بلغت /٨,٦%/ بينما بلغت نسبة صادراتنا /٢٦,١%/ وتقديرنا أن تزداد نسبة الاستيراد من هذه الدول نتيجة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، أما بالنسبة للتصدير فهي متعلقة بالجهود التي نبذلها لزيادته وتطويره.

وبعد نقاش طويل اتخذ مجلس الوزراء قراره رقم ٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ بالموافقة على تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧/د/٥٩ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٨ الصادر بدورته التاسعة والخمسين للإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبرنامجها التنفيذي في الجمهورية العربية السورية اعتباراً من ١٩٩٨/١/١.

تم إبلاغ هذا القرار إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، إلا أن التنفيذ كان يستدعي إبلاغ جامعة الدول العربية بالتعرفة الجمركية النافذة، وبالتعليمات المصدرة إلى مديرية الجمارك العامة بتخفيض هذه التعرفة بنسبة عشرة بالمئة على السلع العربية المنشأ المحرر تبادلها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مضى نحو أربعة أشهر من عام ١٩٩٨، وكان زملائي الوزراء والأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية يتصلون بي مستفسرين عن أسباب التأخر في

استكمال الإجراءات. رفعت كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء في الشهر الخامس من عام ١٩٩٨ جاء فيه:

((إن ما يدفعني إلى متابعة هذا الموضوع الهام للغاية، وبصورة مستعجلة معكم والإلحاح عليه، هو أولاً ما تعلمته وتلقيته ودخل في قلبي وروحي من توجيهات السيد الرئيس حافظ الأسد المتعلقة بالوحدة العربية رسالةً وحضارة ونضالاً ومستقبلاً وآمالاً.

وليس أبلغ على ذلك من العنوان الذي وشحت به مؤخراً صحيفة الشرق الأوسط صفحاتها مما قال سيادته أن "العروبة ليست سلعة للمتاجرة" "ولا نرضى بمفهوم الشرق الأوسط بديلاً لها..." وهذا بالفعل كان نبراس عمل الوفد السوري في اجتماعات المجلس الاقتصادي وما يسعى إلى تحقيقه بالعمل على إسقاط أية توجيهات يستفاد منها لتمرير مقولة الشرق أوسطية وبالتالي العمل على دعم وتعزيز كيان التجارة العربية البينية وإقامة منطقتها الحرة الكبرى.

أرجو التكرم من السيد رئيس مجلس الوزراء أن يرفع هذا الموضوع إلى سيادة الرئيس حافظ الأسد كي يقوم كعادته، التي نفخر بها منذ الستينات وسنفخر بها أبداً، بوضع الأمور في نصابها.))

كانت فرحتي بتلقي الموافقة فوراً وقيامي بإبلاغ الجامعة العربية الإجراءات التنفيذية لقرار مجلس الوزراء ليس لها حدود.

كانت تجارب الوحدة الاقتصادية العربية قاسية، ففي ١٩٧١/١/٢٠ أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري القرار رقم ٢٨ الذي قضى بأن " تحرر من جميع القيود الإدارية وتعفى من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، منتجات بلدان السوق العربية المشتركة الصناعية، التي لم تحرر في المراحل السابقة، عند استيرادها من هذه البلدان، باستثناء التبغ الخام ومصنوعاته التي سيصدر بشأنها قرار لاحق. يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٩٧١/١/١."

لقد أحدث تحرير التجارة بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية بداية هامة لتكاملها، وتبعه التنسيق في بعض السياسات الاقتصادية، وإحداث الاتحادات النوعية العربية، إلا أن العد التراجعي بدأ مع الشكاوى المقدمة من أصحاب المعامل الذين تضرروا بهذا الانفتاح، ولم يستطيعوا تطوير إنتاجهم وتخفيض تكاليفهم.

كان موقف الوفد السوري مشرفاً في اجتماع المجلس في مدينة الكويت برئاسة السيد عبد الرحمن العتيقي، وكنت في ذلك الاجتماع مع مدير عام الجمارك

الأستاذ محمد الشريف، الذي أصبح وزيراً للمالية فيما بعد. وتمت معالجة الصعوبات، ولم يتم التراجع عن خطوات التحرير. وجرى في ذلك الاجتماع انتخاب الدكتور عبد العال الصكبان أميناً عاماً لهذا المجلس.

ولكن لسوء الحظ، لم يستطع المجلس أن يستقطب المملكة العربية السعودية ولا الدول المغاربية، ولو فعل ذلك لكان بالتأكيد قادراً على متابعة سيره.

أصبحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حقيقة قائمة تنتسب إليها غالبية الدول العربية، ويتم فيها نحو ٨٥% من التجارة العربية البينية.

إلا أنني كنت أسمع، من حين لآخر، بعض الأصوات التي لم يتوافق هذا الأمر مع مصالحها الضيقة. واضطررت مرة، في اجتماع لاتحاد غرف التجارة والصناعة الذي عقد في السويداء، أن أؤكد أن على صناعتنا أن تتطور وتتكيف وتخفِّض تكاليفها، وتوسع إمكانياتها، وتتعاون عربياً ودولياً، لتستمر وتنمو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وليس على السوق أن تكيف نفسها وفق صناعة كل بلد عربي، أي أنه ليس لنا إلا طريق التقدم في تنفيذ السوق والتكيف مع أحكامها. لقد أعطت السوق فرصة كبيرة للتكيف مع أحكامها، وليس في الدول العربية صناعة أعرق من صناعتنا إلا في حقول معينة.

لم نكتف بأننا أصبحنا أعضاء فاعلين في هذا السوق، بل نفذنا أيضاً توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد بعقد اتفاقات جديدة لتقصير فترة الوصول إلى الإعفاء الكامل مع بعض الدول العربية، كالإمارات وقطر والسعودية والسودان والعراق وغيرها.

إلى جانب هذه الاتفاقات التجارية، تم توقيع اتفاقات للحماية المتبادلة للاستثمارات وللتعاون الزراعي والصناعي والعلمي والفني والثقافي والإعلامي، وتم رفع مستوى اللجان المشتركة التي كان يرأسها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، لتصبح برئاسة رئيس الوزارة في البلدين.

أما بالنسبة لاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية، والقرار رقم ١٧ المتعلق بإحداث السوق العربية المشتركة، فقد كانت هناك مساعٍ مستمرةٌ لإحيائه،إلا أنها لم تكلل بالنجاح. وتم التأكيد على استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وخاصةً بعد أن تم تخفيض سنوات تحقيقها إلى ٢٠٠٥ بدلاً من ٢٠٠٧.

لقد استطاع مجلس الوحدة الاقتصادية أن يحدث أربع شركات مشتركة هامة هي :

ـ الشركة العربية للتعدين ومقرها عمان ـ الأردن .

ـ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ومقرها دمشق ـ سورية.

ـ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومقرها عمان- الأردن.

ـ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية ومقرها بغداد العراق .

بلغت رساميل هذه الشركات /٣٩٠/ مليون دينار كويتي ساهمت سورية فيها بمبلغ ١٦,٥ مليون دينار كويتي .

وأعد هذا المجلس أيضاً عدداً من الاتفاقيات في مجال التأمينات الاجتماعية وتنقل الأيدي العاملة بين دول المجلس، وتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب من الضرائب، والتعاون لتحصيل الضرائب، واتفاقية بطاقة التأمين الموحدة على سير السيارات عبر البلاد العربية.

كما نظم وأسهم في إنشاء اتحادات متخصصة في مختلف النشاطات الاقتصادية، مثل الاتحاد العربي للحديد والصلب، والاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيمياوية، والاتحاد العربي للصناعات الهندسية، والاتحاد العربي للأسماك.

كنت مع زميلي الأستاذ عبد الرحمن العتيقي، وغيره من الزملاء، ننسق الأدوار في عرض الموضوعات التي بحثناها في مجلس الوحدة الاقتصادية على المجلس الاقتصادي العربي، ولقد أكرمنا الشيخ محمد أبا الخيل، رغم أن بلده ليس عضواً في مجلس الوحدة الاقتصادية، كما ذكرت، بالمساهمة مع دول مجلس الوحدة الاقتصادية في جميع الشركات العربية المشتركة .

لقد كانت فترة السبعينات فترة هامة في حياة الاقتصاد العربي، فأصبح المجلس الاقتصادي في عام ١٩٧٧ بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٥٥٢ أعلى سلطة عربية لرسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية العربية، وسمي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي. كما أعد ووافق على عدد من الاتفاقيات الهامة، كاتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت)، واتفاقية الإعفاء الضريبي لأعمال ومعدات مؤسسات الطيران المدني العربي، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، واتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، واتفاقية عمان للتحكيم التجاري .

وفي هذه الفترة بالذات باشر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عمله، كما تم إحداث صندوق النقد العربي، وباشر عمله أيضاً بالتعاون والتنسيق مع مجلس حكام المصارف المركزية العربية. وتم إحداث

الشركة العربية للاستثمار، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتكللت جهود المملكة العربية السعودية بأحداث البنك الإسلامي للتنمية بالنجاح.

لم تكن حرب تشرين حدثاً عادياً، فلقد عززت مكانة سورية عربياً، مضيفة صفة المصداقية الفعلية لدعوة السيد الرئيس حافظ الأسد لتحرير الأرض العربية والدفاع عن حقوق الأمة. كما أضفت كلمات الرئيس الأسد حول الوحدة العربية صبغة قومية، دفعت بممثليه في المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ليكونوا في مقدمة المنادين والعاملين من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز جهد التنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية .

كانت هناك رغبة لدى زملائي الوزراء العرب آنذاك بزيارة دمشق، وعقد اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيها، فاستأذنت حكومتي قبل إعلان دعوتهم للاجتماع في دمشق، وكان الجواب كما توقعت: ترحيباً بالإخوة العرب، فدمشق بلد كل العرب.

كانت فرحتي كبيرة باستقبال الزملاء الوزراء والوفود المشاركة وتم عقد الاجتماع في مبنى مجلس الشعب، تعبيراً عن المكانة الخاصة التي تعطيها سورية للعمل العربي المشترك .

كان الاجتماع، الذي عقده المجلس الاقتصادي في دمشق برعاية كريمة من سيادة الرئيس حافظ الأسد، فرصة هامة للالتقاء بسيادته، والاستماع إلى كلماته في دعم وتأييد مواقف المجلس الاقتصادي التكاملية، كما كان الاجتماع فرصة للالتقاء برئيس مجلس الوزراء، وزيارة الجامع الأموي رمز إباء الدولة العربية، وزيارة مدينة القنيطرة المحررة .

سارت الأمور في هذا الاجتماع على أحسن وجه، فيما عدا دقائق معدودة حسبتها ساعات طويلة. ذلك أنه في حفل الافتتاح، ونظراً لتغيب الوزير الجزائري عن الاجتماع، قام سفير الجزائر في دمشق الدكتور عثمان السعدي بإلقاء كلمة بالنيابة عنه، ومن المعروف أن الدكتور السعدي كان أحد المؤمنين بعروبة البربر. وله دراسات حول اللغة الاميزيغية التي أتت، في رأيه، من إحدى لهجات اللغة العربية التي سادت في بعض أقاليم اليمن قبل نزوح قبائل البربر منها إلى الجزائر. وقد استعمل في كلمته التي ألقاها نيابة عن وزيره عبارة مؤداها أن ما يقدمه العرب من دعم لدول المواجهة لا يعدو كونه من فتات موائدهم، وكان يهدف إلى طلب زيادة الدعم العربي لهذه الدول. إلا أن هذه الكلمات أثارت حفيظة الأستاذ عبد

الرحمن العتيقي طالباً منه الاعتذار عما قاله، مما جعلني آخذ المبادرة فوراً باستلام رئاسة الجلسة وإنهاء الخلاف ومتابعة العمل.

كان السيد الرئيس حافظ الأسد من أوائل القادة العرب الذين طالبوا الدول الأوروبية بأن تأخذ دورها في إيجاد الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن الحقوق العربية كاملة، وكانت سورية داعمة للحوار العربي الأوروبي، وقد أخذت المبادرة في دعوة اللجنة العربية الاقتصادية للحوار إلى اجتماع في دمشق، على هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تم فيه استعراض الخطوات المتخذة، وأعمال اللجان الفرعية، والمشاريع التي وافق على تمويلها الجانب الأوروبي بصورة أولية، وطرق متابعة العمل في هذه اللجان. وقد تصادف اجتماعنا مع اجتماع للجنة النقل العربية الأوروبية في نفس الوقت في دمشق.

كان لي شرف دعوة هذا المجلس باسم سيادة الرئيس حافظ الأسد مرة ثانية لعقد اجتماعات الدورة الخامسة والستين في دمشق، فقد كنت رئيساً للدورة الرابعة والستين التي عقدت في السادس عشر من شهر أيلول عام ١٩٩٩ في القاهرة .

لقد لخصت في كلمة الافتتاح، التي ألقيتها في ذلك الاجتماع، موقف سورية من قضية التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. وفيما يلي فقرات من الكلمة:

إنه لتاريخ يكتب حقاً، أن يجتمع مجلسكم الموقر ونحن نودع قرناً مضى، ونستقبل قرناً جديداً يشرق، مقدرين ما حققته دولنا في القرن العشرين من استقلال سياسي، وبناء اقتصادي، وتقدم اجتماعي، وما توجت به أمتنا نضالها القومي بإنشاء جامعة الدول العربية لتكون بيتاً للعرب ورمزاً لوحدتهم، وأداة لتطوير تعاونهم، وسنداً لمواقفهم في الدفاع عن حقوقهم إقليمياً ودولياً .

لقد أكد تعلق دولنا العربية بالجامعة العربية، وحاجتهم إليها واستمراريتها وما أنجزته حتى الآن، بعد نظر وسداد رأي أولئك الذين أرسوا قواعد هذا البنيان. وكان للإخوة الذين سبقونا في هذا المجلس فضل كبير في إعلاء دعائم هذا البناء الضخم، حتى أضحى صرحاً تشده وتحكم رصه معاهدات واتفاقات، تجسد وجودنا فيه مجالس ومنظمات وصناديق ومشاريع، تغطي مختلف النشاطات السياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والنقدية .

لقد حقق مجلسكم الموقر إنجازات واسعة بالاتفاقيات التي أقرها وصادقت عليها دولنا، وفتحت أبواب التعاون والتنسيق لمختلف مناهج التكامل الاقتصادي والتجاري والاستثماري والإنمائي والمالي والنقدي .

وكانت فرحتنا كبيرة بقراركم تفعيل اتفاقية تيسير، وتنمية التبادل التجاري بإحداث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبدء فعلاً بتحرير التبادل، وتخفيض التعرفات الجمركية، والاتفاق على جدول تصفية الاستثناءات. وأملنا بأن تستكمل الدول التي لم تنضم حتى الآن، إجراءات انضمامها لنسعد جميعاً بانضواء جميع أعضاء الأسرة العربية إلى هذا التجمع.

إن إنجاز إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيكون نقطة تحول هامة في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، فقد ازدادت قيمة التبادل التجاري البيني العربي من (٢٧,٨) مليار دولار عام ١٩٩٧، إلى (٢٩,١) مليار دولار عام ١٩٩٨. وازدادت الاستثمارات العربية البينية من (١,٥٩) مليار عام ١٩٩٧، إلى (٢,٢٥) مليار عام ١٩٩٨، كما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية من (٢,٩٩) مليار دولار إلى (٣,١) مليار دولار خلال نفس الفترة .

إن انتماءنا القومي والتطورات الاقتصادية العالمية تؤكد صحة توجهنا. إلا أن إنجاح هذه المسيرة يتطلب منا عناية خاصة، وإحاطة كاملة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدولنا، وما تقوم به من تطوير لسياستها، وهيكلة جديدة لقطاعاتها، وبحث عن موارد محلية بديلة لما يكون قد فاتها من جراء تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية، ومن تهيئة لظروف مواجهة المنافسة المفتوحة، ودراسات لتأمين سلامة ميزان مدفوعاتها .

أيها الأخوة الأعزاء :

إن من المهام الأساسية لمجلسكم الموقر الإسهام في تحقيق التنمية العربية، والتكامل الاقتصادي، والدفاع عن مصالح الأمة العربية، عن طريق رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها من قبل المنظمات والهيئات العربية، وتقييمها في كل مرحلة، والإشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها المبينة في مواثيقها.

ولقد طلب إلينا مؤتمر القمة العربية الأخير، إضافة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، العمل على وضع استراتيجيات وخطط عمل إقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية تحقيق مصالحها الاقتصادية العليا .

في مطلع هذا القرن، فرضت العولمة نفسها سوقاً واحدة تتسع، ومزاحمة تشتد، وأنظمة نقدية ومالية واستثمارية، وملكية فكرية وثقافية، ومواصفات ومبادئ

إدارة، إلى غير ذلك من اشتراطات للسماح للسلع المنتجة في البلدان النامية لكي تدخل أسواق البلدان الصناعية، كالمساواة في الأعباء الاجتماعية للعمل، وشروط خاصة في أشكال ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إنها تحديات تواجه بلداننا تضاف إلى تحديات السباق العلمي التقني، وضرورة تحقيق الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والحفاظ على البيئة. إن علينا أن نعد أنفسنا لمواجهة هذه التحديات برؤية مستقبلية واضحة وبرامج سليمة تشارك منظماتنا في إعدادها وتنفيذها .

وبما أن اجتماعات مجلسنا ومناقشاتنا في هذه الدورة تتمحور حول منطقة التجارة الحرة، فقد يكون حري بنا أن نطلب من رؤساء المنظمات والهيئات العربية أن تدرس إمكانات مساهماتها في دعم إقامة هذه المنطقة، وترسيخ أسسها، وتوفير فرص إنجاحها بالسير في مناهج التكامل الاقتصادي الأخرى، التي تتلاقى مع منهج تحرير التجارة العربية البينية في تدعيم الكيان الاقتصادي العربي.

أتحدث أولاً عن دور التطور العلمي والتقني في عملية تدعيم التكامل الاقتصادي العربي. فاتفاقية منظمة التجارة العالمية وقواعد الانضمام إليها تنص على تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية والاختراعات العلمية، مما يعني زيادة تكلفة نقل التقنيات الإنتاجية الجديدة، وانعكاس ذلك على أسعار منتجاتنا، وبالتالي ضعف قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً.

وإذا ما نظرنا إلى معدلات التطور التقني، التي فاقت مثيلاتها على مدى خمسة آلاف عام، وما ينبئ به المستقبل من قفزة علمية وتقنية هائلة في القرن الحادي والعشرين، ليس في المعارف ذاتها فقط، وإنما في القدرة على خلق المعرفة، وتقصير المدة الزمنية اللازمة لوضع الاكتشاف العلمي موضع التطبيق الإنتاجي، وأثر ذلك كله على خفض تكاليف الإنتاج، وزيادته، وتطوير قطاعات جديدة، نعرف منها الآن المعلوماتية والاتصالات والجينات والهندسة الحيوية، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين لأن نطالب منظماتنا المختصة، بالتعاون مع جامعاتنا ومراكز البحث العلمي لدينا، بأن تولي هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه، لكي تعم المعرفة في مختلف أرجاء مؤسساتنا العربية، وأن يكون انفتاحنا العلمي أوسع من انفتاحنا الاقتصادي على العالم الخارجي .

إننا بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، لاعتماد سياسات فاعلة بين التنمية والبحث العلمي والتطوير والابتكار. نعم إننا بحاجة إلى سياسات نابعة من حاجة إنتاجنا ليزداد ويتنوع وتكاليفنا لتنخفض ، وقطاعاتنا لتزداد وتتسع .

إن علاقة ذلك بالتجارة البينية واضحة، فما لم تقم بلداننا بإنتاج معدات وتجهيزات وسلع التطور العلمي الحديث، فستبقى مستوردة لها من الخارج عوضاً عن تبادلها بينياً، ويبقى اعتمادنا على الخارج مستمراً ومتزايداً وتبقى تجارتنا البينية محدودة.

أما بالنسبة لمنهج التكامل الاستثماري، فلقد أثبتت المؤتمرات العربية للاستثمار نجاعتها في دفع دولنا إلى تحسين مناخات الاستثمار فيها، وإعداد الدراسات الاقتصادية والفنية لمشاريعها، والتعريف بين المستثمرين وأصحاب الفرص الاستثمارية، وخلق صداقات إنتاجية واستثمارية ناجحة، وإننا نؤكد أهمية استمرار هذه المؤتمرات وتدعيم نجاحاتها. يجب أن يخدم هذا المنهج، إضافة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية العربية، هدف التطور العلمي والتقني المرتبط أصلاً بالتنمية، والتنمية الصناعية منها بشكل خاص، بغية تحسين الإنتاجية، وزيادة الإنتاج والقيمة المضافة، وإنقاص التكاليف، ورفع الكفاءة الاقتصادية والقدرة الفنية. وإن إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للمشاريع المراد ترويجها يجب أن يركز على انتقاء تقنيات الإنتاج اللازمة لمتابعة مسيرة التطور العلمي .

إن الاستثمار العام والخاص أصبح متاحاً في مشاريع البنية الأساسية وكم نحن بحاجة إلى إحكام ربط طرقنا البرية والبحرية والكهرباء والاتصالات فيما بيننا، بما يتوافق مع وسائل النقل في القرن القادم. وإن علينا أن نعد الدراسات اللازمة لها ونقدمها لصناديقنا القطرية والقومية، التي لم تبخل أبداً بتأمين التمويل اللازم لها .

إن جهودكم مازالت مطلوبة لزيادة الاستثمارات العربية البينية، وتدفقات الاستثمارات الخارجية، فهي حتى الآن لاتزيد عن ٣ بالمئة من مجمل الإنفاق على التكوين الرأسمالي في الوطن العربي .

إن منطقة التجارة الحرة تتيح لنا الآن فرصة هامة في إمكانية إعداد مشاريع تلبي حاجة السوق العربية الواسعة، من الصناعات التي لم تكن ريعيتها واضحة قبل البدء بتنفيذ السوق، وسيسهم ترويج مثل هذه المشاريع في تسهيل عودة رؤوس الأموال العربية .

إن جميع منظماتنا يمكن أن تسهم في إنجاح منطقة التجارة الحرة. فمنظمة التنمية الصناعية، ومنظمة التنمية الزراعية، مدعوتان إلى مزيد من العطاء لتطوير هياكل صناعتنا وزراعتنا، لتتكامل ولتتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، في إطار استراتيجية ورؤية تنموية قادرة على تعبئة إمكاناتنا وتلبية حاجاتنا.

أيها السيدات والسادة :

نحن ايضاً بحاجة إلى قيام منظماتنا بتوضيح وترسيخ الأسس الثقافية للتكامل الاقتصادي العربي. وإلى إعلام يروج للسلع العربية لتدعيم قوتها التزاحمية دولياً قبل أن نركز على تزاحمها عربياً، وإلى دعوة عمالنا لزيادة الإنتاجية، وتخفيض التكاليف، وتحقيق مزيد من الإبداع، وإلى دعم فلاحينا ومزارعينا للأخذ بالطرق الحديثة للإنتاج.

إن تحقيق التنمية، التي تتناول مختلف جوانب ونشاطات المجتمع، وتسهم في تجديد مواردنا. وتوفر فرص العمل لمواطنينا، وتنعكس خيراً وكفاية على أبنائنا، وقوة وصموداً لأمتنا، هو ما ننشده جميعاً من خلال ما تقومون به في هذا المجلس الكريم .

أيها الإخوة والأخوات:

لقد قطعت سورية بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد خطوات هامة على طريق تحرير التجارة وتطوير مناخ الاستثمار، وتحقيق التوازنات المالية والنقدية، وضربت مثلاً فيما أنجزته في مجال الأمن الغذائي، وسنستمر في دعمنا وتأييدنا لكل جهد عربي يخدم قضية التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

وإنه لشرف كبير لي أن أدعوكم باسم الجمهورية العربية السورية لعقد اجتماعكم في دورة أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠ في دمشق.

أتى موعد اجتماعنا في أيلول عام ألفين، وما كنت أحسب عندما قمت بالدعوة لهذا الاجتماع أني سأقف فيه مؤبناً سيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد، مبيناً أنه " لقد فقدت سورية وأمتنا العربية في هذا العام قائداً وطنياً، تجسدت فيه الحكمة والشجاعة والمحبة والفداء، لقد ظلت سورية في عهده حريصة على تعزيز انتمائها القومي ملتزمة بقضايا أمتها العربية. لقد رحل السيد الرئيس حافظ الأسد وهو على عهده لأمته مناضلاً من أجل هذه المبادئ، مؤمناً أنه وإن طال الزمن فإن إرادة الشعوب ونضالها ستعيد الحق إلى أصحابه، مما أكسبه احترام وتقدير شعبه وأمته والعالم الخارجي، لقد جعل من سورية رقماً أساسياً في أية معادلة إقليمية أو دولية ترتبط بالشرق الأوسط "..

إلا أن هذا الاجتماع كان في نفس الوقت مناسبة لتبيان سياسات سيادة الرئيس بشار الأسد .

https://facebook.com/groups/abuab/

فلقد ذكرت أيضاً في كلمة الافتتاح، أن شعبنا حمّل السيد الدكتور بشار الأسد أمانة الحفاظ على هذه المبادئ التي نسجها الرئيس الراحل وهذا الإرث التاريخي لمشرق، فقبلها وهو مدرك ضخامة التحديات التي تواجهنا على المستويين الداخلي والخارجي، ولقد بدأ السيد الرئيس عمله بتحديد المعالم الرئيسية لمسيرتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خلال الأعوام القادمة، الهادفة إلى تحرير أرضنا، وتحقيق تنمية حقيقية، وحياة أفضل لجميع المواطنين، من خلال مشاركة حقيقية في اتخاذ القرار، وتطوير وتحسين الأداء الحكومي، وتحقيق الشفافية على مختلف المستويات، وإصلاح الهياكل الاقتصادية، وتحقيق التوازنات، وفتح آفاق العمل أمام القطاع الخاص، للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتوازنة والمستدامة. كما أكدت أننا نؤمن إيماناً كاملاً بانتمائنا القومي، وأن هذا الانتماء هو الضمانة الأساسية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وأننا نسعى، في عملية الانتقال التدريجي إلى اقتصاديات السوق، إلى الحفاظ على دور الدولة ومسؤوليتها في بناء وطن يسوده الحق، وينتفي فيه الظلم، ونسير فيه نحو نظام الكفاية والعدل، مع حرية كاملة للأفراد في التملك والعمل والمبادهة والاختيار.

كان جدول أعمال الاجتماع يتضمن متابعة تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عن طريق تقليص الاستثناءات والمدد، ومعالجة موضوع الضرائب والرسوم المماثلة للرسوم الجمركية، وبعض الموضوعات المتعلقة بالمنظمات العربية المتخصصة، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ودور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، والانفتاح الاقتصادي. لقد تم تخصيص جلسة خاصة لموضوع دور الدولة، كانت الورقة التي قدمتها هي أساس الحوار والمناقشة، اعتمدت فيها على ما قاله الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما قاله أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في هذا المجال، مما ذكرته في حديثي عن تعديل قانون ضريبة الدخل واقتصاد السوق .

لم يكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المجلس الوحيد الذي دعوته لعقد اجتماعاته في دمشق، فلقد قمت أيضاً بدعوة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية للانعقاد في دمشق، كما قمت بدعوة مجالس محافظي المؤسسات المالية العربية، المؤلفة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. وكانت جميع هذه الاجتماعات مكللة بالنجاح، وسادت فيها روح المحبة والوئام.

كنت ألمس في اجتماع الوزراء العرب، وكذلك وزراء الدول الإسلامية، في بلدي للتداول في الشؤون الموكلة إليهم، إحياءً لتاريخ دمشق العريق، بل للتاريخ العربي، عندما كانت دمشق عاصمة العروبة تشع نوراً وعلماً وحضارة على كامل أرجاء العالم المتحضر. كانت زيارة الوفود إلى الجامع الأموي حيث كان يجلس الخلفاء، تعيد إلى ذاكرتهم مشاعر الماضي العريق الذي بقيت شعلته تذكي فينا إرادة العمل في البناء الحضاري لامتنا.

لم تكن علاقات سورية مع البلدان العربية تنحصر بالنسبة لي في مجالات الاقتصاد والتجارة، بل كانت وما زالت تربطني بإخوتي الوزراء الزملاء صداقة ومحبة حقيقية. وكنت أشعر أن المحبة التي تجمعنا تنطلق من صفاء إيماننا بالعمل العربي المشترك، وبالنقاش والحوار الهادئ كأسلوب للتفاهم. فقد تعرفت على معالي الشيخ محمد أبا الخيل عندما كنت وإياه عضوين، بل رئيسين في وفدي بلدينا، في اللجنة التي وضعت نظام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر عام ١٩٦٧. وتوثقت صداقتي مع معالي الشيخ عبد الرحمن العتيقي في عام ١٩٧٢، عندما كنت في الوفد الذي ترأسه السيد وزير الخارجية الأستاذ عبد الحليم خدام لزيارة الكويت، وكنت أعرف صولاته وجولاته في الاجتماعات العربية من قبل. أما معالي الأخ إبراهيم عبد الكريم فقد تعرفت عليه في نيروبي عام ١٩٧٣. وهكذا أستطيع أن أعدد اخوتي الوزراء الذين كان لي شرف العمل معهم، من عبدالقادر بن سليمان الذي أمضى شهر العسل في دمشق، إلى عبد اللطيف الغساسي، إلى محمد برادة ومحمد الشامي من المغرب، والى الحاج محمد بن يعلا وعثمان السعدي والهاشمي العربي والدكتور بو علام بن حموده في الجزائر، ومنصور معلا في تونس، إلى عبد المنعم القيسوني وعبد العزيز الحجازي ويسري مصطفى في مصر، إلى الدكتور سعيد النابلسي في الأردن، وفوزي القيسي في العراق، والشيخ ناصر بن خالد آل ثاني في قطر، وسعيد غباش في الإمارات، والدكتور عبد الكريم الأرياني في اليمن، أما في موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي، فلم أعد أذكر أسماء الوزراء الذين كان لي شرف مرافقتهم مؤخراً.

كنت واحداً من هؤلاء الحريصين دائماً على لم الشمل، واستبعاد الخلاف، وتقريب وجهات النظر، وإرساء دعائم الأخوة بين الزملاء، واحترام أولئك الذين يشهد لهم تاريخهم بالإسهام الكبير في خدمة القضايا العربية.

لقد مكنني الرصيد الكبير، الذي أعطاه سيادة الرئيس حافظ الأسد لسورية في الوطن العربي، من أن أقوم بهذا الدور.

صدف مرة أن كان أحد زملائي من دول الخليج العربية، وهو يحتل الآن منصباً هاماً في بلده أكبر مما كان يحتله سابقاً، يناقش قضية اختلف رأيه فيها مع رأي زميل من دولة خليجية أخرى، اشتد النقاش بينهما، وبدون أن يشعر خرجت بعض كلمات كنت أتمنى ألاَّ ينطق بها. تدخلت في النقاش وانتهى الموضوع المطروح، إلاَّ أن أثر تلك الكلمات بقي في النفوس. لم أستطع أن أترك الموضوع إلى الغد. ذهبت إلى من اعتقدت أن عليه أن يعتذر، وبقيت عنده حتى وافق على ذلك، وذهبت معه إلى الزميل الآخر. أيقظته في الساعة الثانية عشرة ليلاً، وعانقت الاثنين وقبلتهما وتركتهما بعد ذلك معاً يودع بعضهما بعضاً.

عشرات الأمثلة يمكنني أن أوردها في هذا المجال، كنت أشعر بكسب كبير كلما استطعت أن أوفق بين الزملاء. كان آخر عهد لي بهذا الدور هو ما تم في الاجتماع غير العادي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، الذي عقد في عمان في آذار من عام ٢٠٠١، وسأورد ما نشرته جريدة الاتحاد الإماراتية الصادرة في الخامس والعشرين من آذار \ مارس\ عام ٢٠٠١ حول هذا الموضوع.

عمان: تدخل سوري ينهي خلافاً عراقياً سعودياً

أدى تدخل سوري إلى إنهاء خلاف عراقي سعودي نشأ خلال اجتماع لوزراء الاقتصاد العرب في عمان.

واقترح وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي صيغة توفيقية لقيت موافقة جميع الوزراء المشاركين.

مرةً أخفقت في واحدة من هذه المحاولات، ولم أكن أنا السبب في ذلك. ففي عام ١٩٨٠ اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، وكان النقاش يدور حول عقد التنمية والمبلغ الواجب تخصيصه لهذه الغاية. اقترح أحد الوفود تخصيص مبلغ خمسين مليار دولار على عشر سنوات، بينما كان رأي فريق آخر أقل من ذلك بكثير. حاول الوفد السوري برئاسة وزير الخارجية الخروج من هذا المأزق بحل يرضي الأطراف ويؤدي إلى اتخاذ القرار. ثارت ثائرة الوفد المنادي بالخمسين مليار دولار، رغم علمه بأن الموافقة على هذا المبلغ هي في حكم المستحيل.

وكان المفروض برئاسة الاجتماع أن تعمل على توفيق الآراء، إلا أنها على العكس أبقت الأمور تزداد تعقيداً.

أو التعامل معهم، على أنهم مختبر أو محطة للتجارب، بل يجب أن نخطو الخطوات المدروسة التي نتأكد من أنها في مصلحتهم، وأنهم قادرون على التكيف معها، وكنت أستعمل جملة هي "إننا نطعمهم بقدر ما يستطيعون أن يهضموا" والأشخاص المقصودين هم القطاع الخاص والجماهير ذات العلاقة بالموضوع.

كنت أتفهم أيضاً أن مدارسنا مازالت تدرس بعض النصوص المعتمدة في الستينات، وأن التوجه الحالي قد يختلف في بعض النصوص المعتمدة لديهم، إلا أنني كنت أجد دائماً في خطابات سيادة الرئيس الراحل ما يؤكد لي ضرورة تحقيق الانسجام مع العقلنة الاقتصادية، وتطوير السياسات وفق تطور الحاجات والمصالح في المجتمع.

وجدت حتى في الوزارة التي أقودها من يحجم عن الانسجام معي في إعداد المقترحات، ومن ينتقد في الاجتماعات الخاصة ما أقوم به، ولكن كان هناك، في نفس الوقت، من سار معي منذ البداية، مؤمناً وملتزماً بالخطوات التي نتخذها في السر والعلن، هؤلاء كانوا رفاق الدرب الطويل الذي اتخذناه.

في خريطة الانفتاح الاقتصادي كان يتمثل في ذهني دائماً الموضوعات التالية:

- مشاركة القطاع الخاص في العمل الاقتصادي على أوسع نطاق، أي في التجارة الداخلية والخارجية، والاستثمار الزراعي والصناعي، والنقل والتربية والتعليم والخدمات الأخرى المختلفة.
- إشراك القطاع الخاص بالرأي بالطرق التي تراها الدولة في التشريع والإجراءات الاقتصادية ذات العلاقة بعمله.
- تحرير التجارة الخارجية من القيود المختلفة المفروضة عليها، وتسهيل إجراءاتها والسماح للقطاع الخاص بممارستها استيراداً وتصديراً.
- إزالة القيود المفروضة على تدفقات القطع الأجنبي الجارية والرأسمالية، بالحدود والضوابط التي تتلاءم مع مقتضيات المحافظة على السلامة النقدية، وأسعار القطع، والمصلحة العامة.
- السماح للمواطنين والمغتربين والعرب والأجانب بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- عقد الاتفاقات لتسهيل التجارة وحماية الاستثمارات، وتجنب الازدواج الضريبي مع الدول التي نتعامل معها.

- السماح بإحداث المصارف الخاصة السورية والعربية والأجنبية.
- الانتساب إلى منظمات التعاون الاقتصادي العربي.
- الانتساب إلى جميع المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي، وبصورة خاصة منظمة التجارة الدولية (الغات) والاتفاقية المتعددة الأطراف لحماية الاستثمارات، ومنظمة حماية الملكية الفكرية، والاتفاقيات المتعلقة بحل المنازعات كاتفاقية واشنطن عام ١٩٨٥ المتعلقة بتسوية نزاعات الاستثمار.
- استخدام التقنيات الحديثة في المواصلات والاتصالات في الداخل ومع العالم الخارجي.
- تسهيل إجراءات الدخول إلى البلاد والخروج منها بالنسبة للزائرين والسياح ورجال الأعمال.
- توفير الصحف الدولية ووسائل الإعلام العالمية.

وسأحاول إلقاء بعض الضوء على الموضوعات التي لم أتطرق إليها حتى الآن.

الحوار مع أوروبـا والمنظمات الدولية

لا يستطيع أحد القول بأن السياسة الخارجية السورية كانت سياسة انغلاقية. ففي عهد الاستقلال الذي بدأ بعد الجلاء، كان لسورية علاقات جيدة مع الدول الأجنبية، وفي الخمسينيات بدأت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية، وكانت تجارتنا مع أوروبا مستمرة عبر التاريخ. لاشك أن حرب ١٩٦٧ والمقاطعة لعدد من الدول الأجنبية كان له أثره، إلا أنه مع السبعينيات والحركة التصحيحية، انتقلت السياسة الخارجية السورية من طور إلى طور آخر، أكثر فاعلية وتأثيراً في الأحداث، فطورت علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والدول الاشتراكية، فكانت أول دولة اعترفت باستقلال الصين الشعبية، وبدأت في منتصف السبعينيات مع شقيقاتها العربيات الحوار العربي الأوروبي الذي كان واسعاً ومتشعباً.

كان الأوروبيون يسعون لتدوير رؤوس الأموال العربية التي ازدادت بعد رفع أسعار النفط عقب حرب تشرين التحريرية، ولم تتطور بتطورها القدرات الاستيعابية للبلدان العربية لاستثمارها فيها، وكانوا يريدون أيضاً أن يقوموا ببيع منتجاتهم إلى البلدان العربية غير النفطية بتمويل من الدول العربية النفطية على شكل قروض أو منح.

وكانت الدول العربية تريد إسهام الدول الأوروبية في تطوير اقتصادياتها وإعادة هيكلة صناعاتها، وإدخال آخر الفنون الإنتاجية فيها، وفتح الأسواق الأوروبية لها، والمساعدة في إقامة مشاريع تخدم هذه الأهداف، كالمدارس الفنية ومراكز الأبحاث، والمرافئ والمطارات الحديثة، وتطوير القطاعات النفطية والبتروكيميائية.

لقد دعوت اللجنة الوزارية العربية للحوار العربي الأوروبي إلى اجتماع لها في دمشق، وساهم معنا الدكتور رفيق جويجاتي من وزارة الخارجية، الذي كان يعمل بمثابة مقرر بعض اللجان المنبثقة عن هذا الحوار، وتم إعداد أوراق عمل مختلفة، كما عقدت اجتماعات أخرى عديدة لهذه الغاية.

كان ما حصلنا عليه في هذا الحوار زيارة السيد شيسون المفوض الأوروبي لنا عدة مرات، ثم توقيع اتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد

الأوروبي عام ١٩٧٧ في بروكسل، وضم سورية ومصر والأردن. وقد شرفني زميلاي بإلقاء كلمة الشكر على كلمة السيد شيسون. وحصلنا بموجب هذه الاتفاقية على حق التصدير إلى دول السوق الأوروبية المشتركة لكثير من سلعنا، معفاة من جميع الضرائب والرسوم، بينما أبقت دولنا رسومها الجمركية كاملة على البضائع الأوروبية المنشأ التي تستورد إلى بلداننا. وصاحب ذلك برنامج للمساعدات والقروض الإنمائية، واعتبرت هذه الاتفاقية حجر الزاوية في علاقتنا مع أوروبا، وبدايةً لعملية الانفتاح المتبادل معها.

كانت هناك أسباب داخلية وخارجية للفتور الذي ساد علاقاتنا الاقتصادية الخارجية في الثمانينات، فقد توقفت غالبية المساعدات التي تأتي إلى سورية من الخارج، وبالتالي لم تعد لدينا الإمكانية على الاستيراد، أو إقامة معامل جديدة تستفيد منها الصناعة الأوروبية. كانت حالة الاقتصاد السوري صعبة، وكان بعض الدبلوماسيين يراهنون على أن الدولار سيصل سعره إلى مئة ليرة سورية، وقد سمعت هذا الحديث صدفة من أحدهم عندما كنت مع وزير الدولة لشؤون التخطيط بمناسبة وطنية في إحدى السفارات، وكان جوابي " لن يكون ذلك وأنا في وزارة الاقتصاد" وبالرغم من أن مساعي وزارة خارجيتنا لم تتوقف أبداً عن بذل الجهد لحضور سورية في المحافل الدولية وإسماع صوتها إلا أن صدور قانون تشجيع الاستثمار، وإعطاء الأجانب الحق بالاستثمار في سورية تماماً كالسوريين والعرب، أوجد مناخاً جديداً اعتبر من قبل الكثيرين من العرب والأجانب بداية عهد الانفتاح للاقتصاد السوري، وتعزز ذلك بحضورنا مؤتمر مدريد للسلام، ثم مؤتمر برشلونة، وتوقيعنا على إعلان برشلونه وما جاء فيه من توثيق للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والفني مع أوروبا.

لقد تم تأليف لجنة برئاسة نائب رئيس الجمهورية ضمت رئيس مجلس الوزراء ونوابه، ووزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية، ووزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط، لمناقشة الموضوعات الاقتصادية المتعلقة باتفاقية الشراكة السورية الأوروبية والمنظمات الدولية المماثلة، وإصدار القرارات اللازمة بشأنها.

لم تكن آراء الاقتصاديين موحدة حيال العودة إلى اتفاقية الغات، ولا حيال عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة أن الحديث عن العولمة والشرق أوسطية كان موضوع المنابر الثقافية في سورية، وكان لا بد بالطبع من قبيل الإثارة الفكرية أو التحليل الموضوعي من أن تختلف الآراء حيال هذه الموضوعات. مع العلم أن هناك فهماً فكرياً معيناً كان دائماً يقف ضد عضويتنا في

البنك الدولي، وفي صندوق النقد الدولي، وفي اتفاقية الغات التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة الدولية، وكذلك في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار قمت مع عدد من الفنيين ورجال الأعمال بعقد ندوة استثمارية في إيطاليا، ثم في بريطانيا، وكذلك في النمسا وفرنسا. وفي كل البلدان التي زرتها وجدت أن هناك رصيداً تاريخياً تجارياً لسورية مع هذه البلدان، ووجدت مشاركات للسوريين في استثمارات هامة في هذه البلدان، كما وجدت رجال أعمال سوريين لهم نفوذ واضح واحترام واسع وكبير.

وكانت الوفود التي زارتنا تؤكد اهتمامها بتطوير علاقاتها معنا، حتى أن دول أوروبا الشرقية، التي تركتنا لفترة قصيرة بعد التغيرات التي حدثت في أنظمتها، عادت إلينا لتعاود تعاونها السابق معنا.

عدت إلى كتب التاريخ فوجدت أن علاقات سورية التجارية مع أوروبا قديمة قدم التاريخ، ووجدت أيضاً أن الظلم الذي لحق ببلداننا العربية، من بعض الدول الأوروبية، في مراحل تاريخية معينة، لم يستطع أن يمحو هذه العلاقات أو يقلل من المصالح المترابطة.

لا أحد يخفى عليه ما تريده أوروبا، من دولنا،من إيقاف للهجرة إليها، ومن أسواق لمنتجاتها، وعمالة رخيصة لبعض مشاريعها الاستثمارية في بلادنا، ومن مصدر للطاقة والمواد الأولية، وضمان أمنها وأمن تجارتها.

وسورية تعرف أيضاً ما تريده من أوروبا، من تمويل لمشاريعها، وأسواق لمنتجاتها، ومساعدات لتطوير اقتصادياتها، والحصول على تقنيات جديدة، والمشاركة في البحوث العلمية، والإسهام في تحقيق السلام العادل في منطقتنا. فسورية تطالب بدور أوربي أكبر في تحقيق السلام العادل في منطقتنا، وتريد دعماً لقضاياها في المحافل الدولية، وتريد مساعدات مالية وفنية لتطوير زراعتها وصناعتها، ومشاركة علمية وفنية وتقنية لمواطنيها مع المواطنين الأوروبيين، وسوقاً لمنتجاتها ومحاصيلها الزراعية.

في ضوء هذه الخلفية في تفكيرنا، والنقاش الذي يدور حول طرق مجابهة تحديات العولمة، وتسابق الدول العربية إلى الدخول في منظمة التجارة العالمية، وعقد اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، يظهر جلياً أن لا خيار لسورية إلا في اقتحام الصعاب لا بالهروب منها، ولابد لها من مجابهة التحدي وإعداد نفسها لهذه المعركة.

فالانفتاح ليس تفكهاً فكرياً أو مادة للتباهي، بل هو دخول حياة ما نسميه بالمزاحمة الدولية التي لا ترحم، وإذا لم تدخلها بقيت على هامش الحياة كما كنت في الماضي.

عبرت عن أفكاري هذه في مناسبات مختلفة بحضور كبار العاملين في وزارتي، وما كنت أستطيع أن أصدق أن يتصل بي مرة رئيس مجلس الوزراء ويعلمني أنه لا حقَّ لي بأن أقول ما قلت. كان ذلك قبل أن أخرج من الاجتماع الذي كنت أتحدث فيه عن هذا الموضوع.

تبين لي فيما بعد أن أحد الذين حضروا الاجتماع أعلم أحد الوزراء، ممن كان لهم رأي آخر حول هذه الموضوعات، فأعلم بدوره رئيس الوزراء بالأمر. لم أكن لأحزن كثيراً من مثل هذه التدخلات بعد أن اعتدت عليها. فقد منعني مرة رئيس مجلس الوزراء من الحديث في موضوع الجامعات الخاصة، والحديث عن الدراسة التي قدمتها للسيدة وزيرة التعليم العالي حول الجامعة المفتوحة وأهميتها، وكنت أشعر فقط بالحزن على الوقت والفرص الضائعة.

كانت سورية واحدة من الدول الثلاث والعشرين المؤسسة لاتفاقية الغات في عام ١٩٤٨، ثم انسحبت سورية منها في بداية الخمسينيات بسبب انضمام إسرائيل إليها، ولم تنسحب منها بقية الدول العربية المنتسبة لها. وكانت وزارة الاقتصاد قد طلبت رأي وزارة الخارجية في العودة إلى هذه الاتفاقية في ضوء التطورات العالمية الحاصلة، ووافقتنا وزارة الخارجية على ذلك.

المفروض أن يكون الطريق مفتوحاً. خاصةً وأن وجودنا في أي منظمة سيمكننا من الدفاع عن مصالحنا فيها، أما بقاؤنا خارجها فلا يعني عدم التأثر بها، بل يعني الانكفاء والانعزال.

لقد انضمت سورية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تحيل أحكامها في الكثير من الأمور، كالتي لها علاقة بالإغراق وتأثر ميزان المدفوعات، إلى أحكام منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الغات اعتباراً من أول عام ١٩٩٥. و خلافاً لما يشاع فإن أحكام هذه الاتفاقية لاتجبر الدول المنضمة إليها على تخفيض تعرفتها الجمركية، فالالتزام المطلوب من الدول النامية يقتصر، في المدى المنظور، على التعهد بعدم اللجوء إلى رفع المستوى الحالي لتعرفتها الجمركية، والمحافظة على التعرفة الجمركية التي يتم الالتزام بها، نتيجة المفاوضات التي تجري، بعد تقديم طلب الانضمام، بين الدولة طالبة العضوية وبقية أعضاء منظمة التجارة العالمية.

إن سورية تسعى إلى تحسين المناخ الاستثماري فيها والانضمام يحقق لها هذه الغاية، ولا يحول دون حماية الصناعة الوطنية الناشئة. إذ لا تشترط قواعد منظمة التجارة العالمية إلغاء حماية المنتجات الوطنية، وإنما تنص على أن مثل هذه الحماية يجب أن تتم عن طريق فرض تعرفه جمركية مناسبة، دون غيرها من إجراءات الحماية كالمنع والتقييد. كما أن هذا الانضمام لا يتعارض مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولامع أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل.

وصدف أن أصدرت الجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا كتيباً عن مفهوم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ذكرت فيه بوضوح أن الانضمام لن يؤدي إلى تنزيل الرسوم الجمركية أو تخفيض حصيلتها.

قدمت هذا الكتيب إلى رئيس مجلس الوزراء ووضعت خطاً أحمر تحت تلك العبارة، فالتفت إلى أحد الوزراء قائلاً أمام بقية الوزراء "كيف تقول لي أن الانضمام سيؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية؟!".

نظرت في الأمر، وتذكرت اقتراحاً قدمه مرة أحمد دباس معاون وزير التموين السابق، قال بأن ألمانيا الديمقراطية تقيم سنوياً دورات للوزراء، تلقى فيها محاضرات عن أهم التطورات العالمية والإقليمية والوطنية. قلت في نفسي: لعلنا نحن أيضاً بحاجة لمثل هذه الدورات.

مضت أيام طويلة، سبع سنوات تقريباً، قدمنا خلالها اقتراحاً بأن نكون أعضاء مراقبين على الأقل إن لم نكن أعضاء عاديين. ثم قدمنا مذكرة تشرح مبررات الانتساب ومخاطر البقاء في الخارج، وكيف أن بإمكاننا العودة إلى الغات لحضور اجتماعاتها باعتبارنا أعضاء سابقين فيها. وفي عهد السيد الرئيس بشار الأسد تمت الموافقة على الانتساب، وتم تقديم الطلب واستدعاء أحد خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، للمساعدة في إعداد الوثائق المطلوبة وتقديمها. وكنا قد استضفنا هذا الخبير، عندما كان خبيراً في مصر، لإلقاء محاضرة والتناظر مع المهتمين بهذا الموضوع.

الحوار مع الشرق

لم يكن الحوار مع أوروبا والمنظمات الدولية الحوار الوحيد الذي استأثر باهتمامنا. بل كنا ننظر إلى الشرق تماماً كما ننظر إلى طلوع الشمس في الصباح الباكر، فنرى إشعاعات جديدة من الفكر والتقنية والإنتاج تحاول أن تحل محل من سبقها آتياً إلى بلادنا من الغرب. كانت صداقتنا مع الصين، ومازالت، صداقة متينة بين شعبين تزداد مع الأيام تألقاً ومتانة. أما صداقتنا مع اليابان فبدأت عبر بعض السوريين الذين سافروا إليها، وقاموا بتطوير التجارة بيننا وبينها، واستثمروا جزءاً من أموالهم فيها كعائلة الدبس مثلاً، التي كان إنتاجها من السردين المعلب في اليابان يباع إلى مؤسسة التجارة الخارجية للمواد الغذائية والكيماوية. كما كان تجارنا يستوردون الكثير من المنتجات اليابانية، وتوثقت العلاقات الاقتصادية بالزيارات الرسمية المختلفة، وبالقروض والمنح اليابانية لإقامة العديد من محطاتنا الكهربائية، وعروض أخرى لتمويل تطوير مرافئنا وغيرها من المشاريع.

تم التعاون مع القطاع الخاص الصيني بإقامة مشاريع صغيرة، جرى تعدادها في محضر مشترك وقعته مع نائب وزير الاقتصاد الصيني في إحدى زياراته إلى دمشق، إلا أن الجانب التجاري الاستيرادي هو الغالب على علاقاتنا معها.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الياباني، فهو يعمل وفق منهجية محددة وواضحة بالنسبة له. فقد زارنا بعد صدور قانون الاستثمار وفد تجاري كبير برئاسة أحد رؤساء الشركات الهامة، واجتمعت معهم بحضور الأخوين الدكتور محمد خالد المهايني وزير المالية، والدكتور عبد الرحيم السبيعي وزير الدولة لشؤون التخطيط آنذاك، وأكدنا على رغبتنا بالتعاون إلى أقصى الحدود، ورحبنا باستثماراتهم في بلدنا. وبعد عودة الوفد إلى اليابان تلقيت رسالة منهم يطلبون فيها جواباً خطياً على عدد من الأسئلة الهامة بالنسبة لهم، وفي مقدمتها التأكد من استمرار عملية الانفتاح الاقتصادي، وإزالة ما تبقى من الصعوبات والروتين، والتأكيد على أهمية عمل المشاريع التي سيقومون بإقامتها وفق مبادئ اقتصاد السوق. قمت مع اخوتي في مديرية العلاقات الدولية بتلخيص هذه الطلبات، ورفعتها مع وزير الدولة لشؤون

التخطيط إلى رئاسة مجلس الوزراء، طالباً الموافقة على الكتابة إليهم بصورة إيجابية.

إلا أنني لم أستطع الحصول على جواب بهذا الشأن، واكتفيت بإرسال كتاب شكر وعموميات، مع استمرار متابعتي مع سفراء اليابان في دمشق بضرورة تفعيل دور الشركات اليابانية في الاستثمار في سورية.

قمت أكثر من مرة باستدعاء ممثلي الشركات اليابانية مستوضحاً عن مشاكلهم، عاملاً على إيجاد الحلول لما يعود لوزارة الاقتصاد ومؤسساتها، إلا أن مشكلتهم الأساسية كانت مع وزارة المالية.

كانت الصدمة الكبيرة لي، أنني بعد استقبالي لوفد تجاري جديد أتى برئاسة معاون سابق لوزير المالية اليابانية، استقبلت الوفد وجمعته مع القطاع العام والخاص، وزار بعض السادة الوزراء. وفي حفلة الغداء التي أقمتها على شرفه تحدثت مع رئيسه مطولاً عن مشروع برنامج للاستثمار الياباني الخاص في سورية، يستفيد من موقعها الجغرافي وقربها إلى أوروبا وإفريقيا، والميزات المادية والبشرية والمالية المتوفرة فيها، استمع إلي رئيس الوفد ثم قال لي معتذراً:

" أريد أن أحدثك عن قصة جرت معنا لم ننسها بعد، هي أننا اشترينا بطاقات سفرنا من اليابان إلى القاهرة على الخطوط اليابانية، ومن القاهرة إلى دمشق على الخطوط السورية، إلا أنهم عندما ركبنا الطائرة السورية قالوا: "ليس لكم مكان في الدرجة الأولى". قلت لهم:" هذه بطاقتي وهذا هو العقد الموقع معكم!" ومع ذلك لم أستفد شيئاً، وأعطى مكاني لراكب غيري. فالمؤسسة الحكومية التي تنقض عقد بطاقات طائرة ستنقض عقوداً أكبر منها في المستقبل".

قدمت له اعتذاري عما حدث معه، واتصلت بمدير عام شركة الطيران الذي وعد بالتحقيق بالأمر. وحاولت أن أبين له بأن حكومتي قد احترمت جميع عقودها والتزاماتها مع بلدهم بكل دقة. وأن مثل هذا الحادث الصغير يجب أن لا يؤثر على علاقات اقتصادية راسخة فيما بيننا وساعدني السفير الياباني في دمشق آنذاك بالتقليل من أهمية الحادث.

أما بالنسبة لسفراء اليابان فانهم يتابعون ما يتم في بلدنا بكل دقة. فلقد لاحظت في مقابلة لي مع أحد سفرائهم، أنه كان يقرأ من ورقة سجلت فيها جميع النقاط التي يرونها هامة من كلمة رئيس مجلس الوزراء في مجلس الشعب بعد تشكيل الوزارة. وكان غرضه معرفة ما تم من الوعود التي أخذتها الحكومة على

نفسها. أخذت نسخة عن الورقة التي كانت في يده، وساعدته في تبيان مآل النقاط المسجلة وكانت كلها تتعلق بعملية الانفتاح الاقتصادي.

أما ماليزيا، فقد زرتها مع وزير المالية في اجتماع خاص للبنك الدولي في عام ١٩٩٧، برئاسة نائب رئيس البنك الدولي الدكتور كمال درويش الذي أصبح وزيراً للاقتصاد في تركيا، والدكتور غسان الرفاعي الذي أصبح وزيراً للاقتصاد في سورية، خصص لعرض التجربة الماليزية، كتجربة رائدة من تجارب نمور جنوب شرق آسيا. وزارت سورية بعدها بعثات تجارية، كانت إحداها برئاسة وزيرة التجارة الخارجية السيدة رفيدة، وكان همُّ الوفد الأول أن يبيع ولا يشتري. ومن سوء حظي أن همَّ أعضاء الوفد السوري كان أيضاً منصباً على الاستيراد فقط، وأخذ الوكالات من ممثلي الشركات الماليزية. أكدت على أهمية التصدير لتحقيق التوازن في علاقاتنا التجارية، وطلبت من تجارنا وصناعيينا أن يعرضوا ما لديهم من منتجات، ويقوموا بإرسال الوفود، إلا أن المشكلة في منتجاتنا النسيجية المهيأة لبلاد غير هذه البلدان.

حركة رأس المال

لاشك بأن دخول المنظمات الدولية، والمشاركة في أعمالها، جزء من المشاركة الوطنية في الأعمال الدولية، ويعبر بدون شك عن إرادة التعامل مع العالم الخارجي والالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وكان من مقتضيات الانفتاح التجاري والاستثماري الذي تحدثنا عنه في البداية أن يتم التصديق على اتفاقية الانتساب إلى وكالة الاستثمار المتعدده الأطراف (MIGA) والانضمام إلى اتفاقية واشنطن لعام ١٩٨٥ حول تسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمر والدول المضيفة للاستثمار، وإصدار القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية والصناعية، والانضمام إلى منظمة الحماية الفكرية (WIPO) وإلى الاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بحماية الملكية.

كان صندوق النقد الدولي يرى أن سورية مازالت تفرض بعض القيود على التحويلات والتسديدات بالقطع الأجنبي إلى الخارج، والمصارف ما زالت لا تقوم ببيع القطع الأجنبي للقطاع الخاص من أجل معظم النفقات الدولية، وما زالت هناك فروقات بين سعر القطع الرسمي وسعر القطع المستخدم في سداد الديون، وسعر القطع الناجم عن عمليات التصدير.

كما يرى الصندوق أن هناك ضرورة لتبسيط نظام التجارة الخارجية، وإلغاء تشوهات الأسعار القائمة، وأن تتم هذه الإجراءات بمجموعها في برنامج موحد، بعد أن تم السماح بإنشاء شركات مساهمة للمصارف الخاصة، وتم وضع مشروع قانون لإنشاء سوق لتداول الأسهم.

لا يمكننا طبعاً قبول كل ما ينادي به صندوق النقد الدولي. فلقد بدأنا بتبسيط إجراءات التجارة الخارجية تدريجياً منذ عام ١٩٨٥، ومازلنا نسعى لإعداد القائمة السلبية وإلغاء الإجازة نهائياً، أما بخصوص التحرير الكلي لحركة القطع الأجنبي، سواء الجاري منها أو الاستثماري، فإن فلسفة الصندوق قائمة في مجال التحويلات الجارية على أساس أن النقد سلعة كبقية السلع، يمكن استخدامه بحرية مع الخارج في تمويل المستوردات، وبالتالي فإن قيمته خاضعة للعرض والطلب، وتتحدد وفقاً

للعوامل السائدة في السوق، وهذا هو التعويم المطلوب أن يكون أساساً لسياسات القطع الأجنبي.

إن هذه النظرية لها منعكساتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ففي بلد كسورية يتجه الناس إلى الاستيراد ويتمنون أن يتم تمويل المستوردات بأجمعها عن طريق إخراج النقد المحلي وبيعه في الأسواق الخارجية. لقد مررنا بهذه التجربة وحصدنا نتائجها في تدهور قيمة النقد المحلي، والهروب من الادخار بالنقد المحلي إلى الدولار، وبالتالي اخراج الرساميل إلى الخارج، بما ينعكس على الاستثمار المحلي هبوطاً، وبالتالي تنشأ البطالة وفقدان السلع من الأسواق، لأن ارتفاع أسعار القطع سيدفع بأسعار السلع إلى الارتفاع، فيتخاطفها الناس قبل أن تزداد أسعارها أكثر، أي يصبح الادخار مادياً حيازياً، عوضاً عن أن يكون وسيلة لتغذية وتمويل الاستثمار.

لذلك كان رأينا ربط تمويل المستوردات بأرصدة من القطع الناجم عن عمليات التصدير، وطبقنا هذا الأسلوب على كل سلعة جديدة يسمح باستيرادها، وبذلك لم نتخذ إجراءً يضر بالحقوق المكتسبة، ويؤدي إلى رفع أسعار السلع الأساسية المسموح باستيرادها بالبوالص ورسم التحصيل أو بالتسهيلات الائتمانية أو بالتحويلات الخارجية. ومع ذلك فلقد كان عدد المنتقدين لهذا الأسلوب من أصحاب المصالح كبيراً، واتحد ضدي ليس فقط بعض المستوردين من الداخل بل استطاعوا أن يحركوا من يستورد منهم من الخارج للهجوم على هذا الأسلوب. ففي اجتماعات اللجنة المشتركة السورية اللبنانية، واللجنة السورية الأردنية، اضطررت لأن أشرح فوائد الأسلوب المتبع وضروراته أمام رؤساء الوزارات في لبنان والأردن لأقنعهم بسلامة الأسلوب المتبع لدينا.

فيما يتعلق بالسماح بإحداث المصارف الخاصة في سورية فقد كانت الخطوة الأولى هي إقرار النظام الخاص بإحداثها في المناطق الحرة السورية.

لم يكن صدور هذا النظام سهلاً رغم أن النظام الأساسي للمناطق الحرة كان قد صدر في عهد الحركة التصحيحية، وقامت بإعداده لجنة برئاسة حاكم مصرف سورية المركزي، وتم إقراره في اللجنة الاقتصادية، وكان صدوره أخيراً مؤشراً على انفراج إمكانية إحداث المصارف الخاصة داخلياً.

الإصلاح المصرفي والمصارف الخاصة

شهدت حقبة التسعينات في سورية تطورات هامة في مختلف المجالات الاقتصادية، فقيمة مساهمة القطاع الخاص، في الناتج المحلي المتولد في قطاع الصناعات التحويلية، تضاعفت أربع مرات في عام ألفين عما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وثلاث مرات في قطاع الزراعة، ومرتين أو أكثر في قطاعات التجارة الداخلية والمواصلات والخدمات ناهيك عن التطور المماثل في قطاع الخدمات.

كما شهدت سورية تحريراً لعمليات الاستيراد والتصدير، وتطبيقاً لمبادئ التعددية الاقتصادية فيها، وفتحت أبواب الاستثمار أمام القطاع الخاص في مختلف المجالات.

وكان طبيعياً أن يزداد الطلب على الخدمات المصرفية، وبصورة خاصة على القروض والتسهيلات بالعملة المحلية والأجنبية. ولقد لبى الجهاز المصرفي السوري القائم حالياً طلبات التمويل المقدمة من مؤسسات القطاع العام ، وتحمل أعباءً جسيمة في مد يد العون لبعض مؤسساته، وقام بتنفيذ جميع عملياته التجارية الداخلية والخارجية من حيث متطلباتها المصرفية.

كما قام الجهاز المصرفي بتلبية القسم الأكبر من حاجات القطاع الخاص، الذي تطورت أعماله بتطوير الدور الذي أعطي له مع تحرير التجارة وفتح آفاق الاستثمار.

ويكفي جهازنا المصرفي فخراً أنه قام بتصفية الديون التجارية الخارجية التي كان يرزح تحت وطأتها، وأعاد لسورية مكانتها المصرفية. كانت المصارف واقعة بين الرغبة في الإقراض، والخوف من عدم الوفاء، ومآل الإدارة في مثل هذه الأحوال. وكان مشروع مرسوم التسويات وإعطاء صلاحيات لجميع إدارات مؤسسات القطاع العام الاقتصادية مطلب أساسي إلا أنه لم يصدر إلا مؤخراً، ولم يتضمن تفريقاً بين المؤسسات المصرفية التي تحتاج إلى صلاحيات أوسع وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى. وزاد الأمر تعقيداً الديون التي تراكمت في المصرف الصناعي وقيام الوزارة باستخدام أساليب غير مصرفية كمنع سفر المدين (أو منع هربه) كوسيلة للحفاظ على حقوق المصرف.

في هذه الفترة كثر الحديث عن الإصلاح المصرفي. وكان هذا الإصلاح يعني بالنسبة لزمر المتعاملين مع المصارف مايلي:

- السماح بافتتاح مصارف خاصة أو مشتركة.
- إعطاء قروض وتسهيلات بضمانات شخصية.
- إعطاء قروض لتشغيل مشاريع مرهونة بأكملها لممولين خارجيين.
- إعطاء قروض على عقود وقعها طالب القرض مع القطاع العام أو الخاص ولا يمكن لنا التنبؤ بمآلها.
- بيع القطع الأجنبي لمن يطلبه لفتح اعتمادات الاستيراد.
- إعطاء الضمانات المصرفية تجاه الغير.
- منح فوائد على الإيداعات بالقطع الأجنبي ولو كانت تحت الطلب.
- تسريع عمليات الدفع والقبض وإدخال التقنيات الجديدة وتطوير عمليات التدريب.

أما رأي المصارف فكان مع ضرورة وجود ضمانات تؤكد عملية السداد وبالعملة التي فتح بها التسهيل. وذكريات الماضي لا تشجع على تلبية القسم الأكبر من هذه الطلبات.

أما بالنسبة للاقتصاديين والأكاديميين، فكان رأيهم أن الإصلاح المصرفي يجب أن ينطلق من عملية الإصلاح الشاملة للاقتصاد الوطني وأن يكون جزءاً منها.

والواقع أن عمليات الإصلاح المصرفي لم تتوقف في يوم من الأيام، فقد صدرت قوانين مجلس النقد والتسليف، والمصارف الخاصة، والسرية المصرفية، كما صدرت ملاكات جديدة للمصارف، وتمت زيادة رساميلها، وأحدثت مراكز للتدريب في جميع المصارف، وتم التعاقد على أتمتة الأعمال فيها، وبوشر بإلغاء التخصص المصرفي تسهيلاً للمتعاملين الذين يمتد عملهم لأكثر من اختصاص. وتم استدعاء خبراء دوليين وعرب، وتم الحصول على منح لهذه الغاية.. والعمل مستمر ولا يمكن له أن يتوقف.

أما بالنسبة للمصارف الخاصة، فقد كانت حتى بداية الستينيات منتشرة في بلدنا، وتقدم خدمات كبيرة للمواطنين وكانت تتبع الأساليب السليمة في عملياتها، ولم يسبق لها أن أحدثت مشاكل حتى في تعاملها في موضوعات القطع الأجنبي.

جرى تأميم المصارف وتجميعها في خمسة مؤسسات هي الزراعي والتجاري والصناعي والعقاري والتسليف الشعبي، إضافةً إلى صندوق توفير البريد، وتم إتباع أسلوب التخصص المصرفي على هذا الأساس. لسوء الحظ ألغيت فروع مختلفة تم تسليم مقراتها إلى جهات لا تعمل في المجال المصرفي.

تعامل السوريون مع هذه المصارف كما تعاملوا مع المصارف اللبنانية والأوروبية التي انتقل إليها عمال المصارف السوريون. فقد استطاعت المصارف اللبنانية والعربية التي انتقل إليها عمالنا، أن يستخدموا علاقات هؤلاء العمال السابقة مع الزبائن السوريين، في تقديم الخدمات المصرفية للسوريين عن طريق الزيارات التي يقومون بها إلى دمشق وحلب، وعن طريق الهاتف والرسائل، وتم بذلك تعويض السوريين عن خدمات المصارف الخاصة في سورية بخدمات المصارف اللبنانية والعربية في أوروبا.

تقدم بعض رجال الأعمال السوريين بطلب إحداث مصرف تجاري في دمشق، كما كانت هناك طلبات من مصارف لبنانية وحتى بريطانية. وكان لابد في ضوء ذلك من إعداد تشريع متكامل للمصارف الخاصة، إلا أن الاقتصاديين السوريين كانوا منقسمين على أنفسهم في هذا الموضوع، فمنهم من يؤيد هذه الفكرة ويرى فيها انسجاماً مع مبادئ التعددية الاقتصادية، وآخرون يرون أن السماح بإحداث مصارف خاصة سيؤدي إلى الإضرار بالمصارف الحكومية القائمة، وإلى تصفيتها وتصغير حجمها ووزنها مستقبلاً، وإلى خلق مشاكل مختلفة للدولة، خاصةً إن لم تكن هناك رقابة مصرفية حازمة وواعية، وهناك من الاقتصاديين من طالب في فترة معينة بخصخصة المصرف التجاري السوري، ثم عاد عند البدء بمناقشة موضوع المصارف يطالب بعدم السماح بإحداث المصارف الخاصة.

لم أكن أخشى من إحداث المصارف الخاصة، وكنت أرى فيها خطوة ضرورية لاستكمال عملية الانفتاح الاقتصادي بل كنت أتمنى أن تباشر عملها في أقرب وقت، حتى أتخلص من طلبات القروض المقدمة إلى المصرف الصناعي والعقاري والتسليف الشعبي، التي كان أصحابها يريدون تمويل كامل مشروعاتهم من القروض، أو يريدون تمويل مشاريع غير ذات ريعية وفق دراستنا، أو يريدون الحصول على القروض لتحميلها على المؤسسات التي يديرونها غير عابئين بسداد الأقساط تاركين ذلك للمستقبل.

لقد تراكمت عندنا القروض غير المسددة، رغم المتابعة الشديدة مازالت لدينا مشكلة في تحصيل الديون المقدمة إلى القطاع الخاص.

وفي نفس الوقت الذي كنت أتمنى فيه افتتاح المصارف الخاصة، كنت أخشى أن يقوم البعض بإحداث مصرف وقبول الودائع، ثم تقديمها قروضاً للأقارب والمعارف، عندئذ تعود إلينا ثانيةً مشكلة جامعي الأموال بصورة منظمة، لذلك تم وضع نصوص في قانون إحداث المصارف الخاصة تستبعد مثل هذه المحاذير وتؤكد على سلامة العمل المصرفي.

استعنت بما هو مكتوب في قوانين مماثلة، واستعنت بعدد من الخبراء العرب الذين قدموا لي خدمات مشكورة.

كان إقرار المشروع سهلاً في مجلس الشعب، باعتبار أن القيادة القطرية كانت قد أقرت بصورة مبدئية إحداث هذه المصارف وسوق الأسهم والأوراق المالية.

أعد مصرف سورية المركزي التعليمات التنفيذية فوجدتها محافظةً للغاية، وأن المعلومات المطلوبة فيها يتطلب إعدادها جهداً كبيراً، وكشفاً لذاتية الأشخاص، إلا أنني وجدت في نقاشي مع المصرف أنني إن لم أصدرها كما هي فسيقع اللوم علي في المستقبل في أي حادثة مصرفية.

رفعت التعليمات إلى رئاسة مجلس الوزراء، وتمت مناقشتها في اللجنة الاقتصادية، واستغرقت العملية مدةً لا بأس بها، ثم تمت الموافقة عليها وأصدرت قراراً باعتمادها.

إن النظرة السورية المستقبلية حول تطوير القطاع المصرفي السوري، بعد قانون المصارف الخاصة والمشتركة الجديد، مستمدة من الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع وطنياً، من خلال تعبئة المدخرات وإدارتها، وتوفير التمويل اللازم لمتطلبات تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية، واللحاق بركب التطور العلمي والتقني ومواكبة التقدم الحضاري. وعربياً من خلال التعاون في ربط الأسواق المالية العربية، كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي مكمل لمدخل حرية التجارة العربية ووسيلة لتسهيل استثمار المال العربي في الوطن العربي.

ولقد حققت التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي تمت في بلدنا خلال حقبة التسعينات ودخول القطاع الخاص في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات، التوجه نحو تطوير هذا القطاع، استكمالاً للتكامل والترابط في نسيج البنية الاقتصادية.

إلا أنه لا يمكن الركون إلى الظروف والمستجدات لاستكمال تكوينه، بل لابد من تنفيذ ما تضمنته الستراتيجية التي أقرتها الدولة بهذا الصدد. ولابد لخطوات التنفيذ، في نفس الوقت، من أن تكون علمية وموضوعية، ومبنية على أسس تكفل استبعاد محاذير الانزلاق في سلبيات الأسواق المالية أو مخاطر الإقراض المصرفي الخاص، أو السيطرة على الأسواق أو التحكم بمقدراتها. والخطوط العريضة التي سأتحدث عنها هي ما كان مرسوماً في أوراق العمل التي تضمنتها استراتيجية العمل المصرفي وما أتوقع أن أراه على أرض الواقع.

إن صدور قانون النقد الأساسي وقانون المصارف الخاصة والمشتركة، وقرب افتتاح هذه المصارف في بلدنا، يضع الاقتصاد السوري على عتبة مرحلة جديدة في الإدارة النقدية والمالية، تتطلب أساليب إدارية جديدة تتوافق مع متطلباتها. كما سيشهد ظهور السلطة النقدية بحلتها الجديدة كسلطة مستقلة تعمل في إطار التوجهات العامة للدولة، وتتمتع بأوسع الصلاحيات في ممارسة عملها.

إن تحرير الخدمات المصرفية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسعي لربط الأسواق المالية العربية بعضها مع بعض، سيضيف إلى أعباء السلطة النقدية مهمة التنسيق المستمر لسياساتها مع المصارف المركزية وأسواق المال العربية الأخرى.

ستشهد بداية هذه المرحلة استكمال إجراءات مصرف سورية المركزي:

- في تدعيم وتطوير أجهزة الرقابة المصرفية وأنظمتها المختلفة.
- واستكمال شبكة المعلومات المالية والنقدية.
- وتدعيم وحدة المخاطر المصرفية.
- والمبادرة في إعداد نظام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.
- وإعادة صياغة وتبسيط أنظمة القطع الأجنبي المطبقة على المصارف الخاصة والمشتركة، والمعتمدة أساساً على الفصل بين سوق قطع القطاع الخاص وسوق القطاع العام.
- وإقامة مركز للتدريب والتأهيل والدراسات المصرفية.
- ستجد طلبات إحداث المصارف الخاصة والمشتركة العناية الكاملة والاهتمام المطلوب من المصرف المركزي والحكومة.
- أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فإن المادة ٨٦ من قانون النقد والتسليف أخضعت الأعمال المصرفية المطبقة في المصارف الإسلامية للأحكام العامة،

والضوابط والشروط التي يضعها مجلس النقد والتسليف، ويصادق عليها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. مما أرى معه أن جهداً إضافياً مطلوباً في هذه المرحلة، باتجاه توضيح مجالات عملها في الأطر المتوفرة حالياً في النشاط الاقتصادي السوري. ولقد كان للأخ العزيز الشيخ صالح كامل اقتراح بإحداث صناديق التوفيق التي تستثمر أموالها في الاقتصاد السوري.

- كما ستجد المصارف المشتركة الإرادة لدى مصارفنا والمؤسسة العامة السورية للتأمين للمشاركة في رأسمالها.
- ستبذل المصارف العامة جهوداً إضافية لتطوير أعمالها وتحديث أدواتها، وتدريب العاملين فيها، مستفيدة من جو المزاحمة الجديد وضرورات إثبات القدرة على الاستمرار والنجاح.
- ستشعر المصارف العامة بعبء الوفاء بمتطلبات الرقابة المصرفية الجديدة والأنظمة المحاسبية الموحدة، والاسترشاد بالمعلومات المقدمة من وحدة المخاطر المصرفية، وضرورة اتباع منهج معين في دراسة وإقرار طلبات القروض المقدمة لها.
- ومن الممكن وللمرة الأولى في حياة مصارفنا العامة، أن تقوم بحملة ترويج لخدماتها بما يتماشى مع ما سيقوم به القطاع الخاص المصرفي.
- سيطبق مصرف سورية المركزي المعايير الدولية في رؤوس الأموال وإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية.
- سيجد قطاع الأعمال الخاص، لدى المصارف الجديدة، الخدمات التي كان يجري وراءها في الخارج، بما فيها إعطاء الضمانات، وتقديم القروض، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والتعامل مع برامج تمويل وضمان الصادرات والمستوردات. وبصورة أساسية تقديم النصح والمشورة القانونية والدراسات الاقتصادية للمشاريع وإمكانية تشكيل تآلف بين البنوك لتقديم القروض الكبيرة.
- سيقوم مجلس النقد والتسليف باعتماد أسس جديدة لأسعار الفائدة، وسيترك للمصارف الخاصة، ضمن هوامش معينة، حرية تحديد أسعار الفائدة التي تتعامل بها.
- سيبقى مصرف سورية المركزي داعماً لسعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار الأميركي بالنسبة لعمليات القطاع العام الإداري.
- سيتم التعميم على تطبيق أنظمة القطع الأجنبي وأسعاره المطبقة في القطاع الخاص على جميع العمليات التجارية للقطاع العام.

- ستطبق الأنظمة المتعلقة بأسواق القطع الأجنبي للقطاع الخاص، الجاري العمل بها في المصرف التجاري السوري، على بقية المصارف الخاصة والمشتركة والعامة الأخرى. وستكون هذه العملية مسرح الرقابة المستمرة لمصرف سورية المركزي بالإضافة إلى الدولة والمواطنين.
- إن الترقب المرافق لمعرفة المنعكسات الاقتصادية الممكن أن تنجم عن بدء عمل المصارف الخاصة والمشتركة، سيسهم في تحديد موعد إنهاء مناقشة مشروع قانون الأسهم والأوراق المالية واستكمال بقية مؤسسات السوق المالية.
- سيصدر قانون التجارة الجديد وستسهم أحكامه المتعلقة بالتمويل التأجيري في تسهيل عمليات المصارف.
- ستتطور مهن جديدة مختصة بالخدمات، تتطلبها العمليات المصرفية الجديدة كمهنة المراقب المصرفي، ومدقق الحسابات المصرفية، والاستشارة القانونية المصرفية، وإعداد الدراسات المطلوبة للقروض المصرفية والتدريب المصرفي.
- من المتوقع عودة جزء من الودائع المصرفية الموجودة في الخارج، وخاصة تلك الموجودة لدى مصارف مشاركة في إحداث المصارف الخاصة والمشتركة الجديدة في سورية.
- إن تطبيق قانون السرية المصرفية في المصارف الخاصة سيؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية، واستخدام أوسع لبطاقات الائتمان والشيكات المصرفية، وانخفاض نسبة عنصر النقود في السيولة المحلية.
- سيؤدي توفر التمويل وعودة الودائع إلى زيادة معدلات الاستثمار وتجارة الاستيراد والتصدير، وارتفاع عدد العاملين وتطوير للنشاط الاقتصادي بصورة عامة.
- إن نجاح خطوات إقامة السوق المصرفية والمالية الجديدة سيؤدي إلى مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي بصورة عامة، وبصورة خاصة على مؤسساته المالية والمصرفية.
- إن هذه الرؤية مرهونة باستبعاد الآثار السلبية على أسعار القطع، وبالتضامن المسؤول المطلوب تحقيقه بين رجالات العمل المصرفي ورجال الأعمال من جهة، والتنسيق والترابط في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من جهة أخرى.

سوق الأسهم

أما بالنسبة لموضوع سوق الأسهم والأوراق المالية، فهو في الواقع موضوع شيق وهام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

أنا على علم بأنه لم يكن في سورية سوق منظمة لبيع وشراء الأسهم، إلا أنني مازلت أذكر أن أحد أساتذتي في مدرسة التجهيز الأولى -وكان معيداً – كان يذهب إلى سوق البورصة في سوق الحميدية ليبيع ويشتري الأسهم. وكان زملاؤه يسألونه عن أسهم الإسمنت وغيرها. وظل سوق البورصة يمارس مهمته حتى تمت عمليات التأميم. وكان طبيعياً ألاَّ تكون هناك حاجة لسوقٍ لا توجد فيها بضاعة تعرض للبيع والشراء. إلا أنه بعد إحداث شركة التسويق السياحي، وشركة المنشآت السياحية التي ساهمت الدولة في رأسمالهما، وبعد أن قامت وزارة التموين بالسماح بإحداث شراكات مساهمة، خاصةً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /١٠/ الذي أحدث الشركات الزراعية المشتركة، فقد وجدت أنه لابد من تحريك موضوع إحداث سوق للأسهم والأوراق المالية.

كنت أشعر بأن هذا الموضوع شائك ويخشاه الكثيرون، لأنهم يرون فيه عودةً إلى الماضي، أو إلى نظامٍ اقتصاديٍ آخر لا نريده. كما أن عمليات ارتفاع أسعار الأسهم وانخفاضها من شأنها أن تترك انطباعات عن الاقتصاد وحتى عن الحكومة. لذلك إذا كان عليَّ أن أقدم شيئاً في هذا المجال فيجب أن نقدم ما يمكن قبوله، وبناءً على ذلك تقدمت – مع من كان يعمل معي في الوزارة بالطبع – بمشروع إحداث مكتب في اتحاد غرف التجارة، يخصص كمكان لالتقاء البائعين والمشترين للأسهم التي تصدرها الشركات، ومتى استقر هذا الأمر، يمكن بعده أن ننتقل إلى تنظيم أكبر، بعد أن نكون مارسنا العمل، وجعلنا الموضوع موضوعاً عادياً في عمليات الأسواق التجارية.

قدمنا مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء بهذا الصدد. فوجد أحد زملائي أن المشروع يتعارض مع قانون التجارة، على خلاف ما رآه الآخرون. تم تأجيل الموضوع إلى أن أتقدم بمشروع إحداث سوق متكاملة، فطلبت أن يشاركني الزميل الذي اعترض على النص كي نتلافى أية ملاحظةٍ مستقبلية. تمت الموافقة وأعد

مشروع قانون متكامل لسوق الأسهم والأوراق المالية. تمت الموافقة الأولية عليه، وكان علينا أن نناقشه في مكان آخر وفي جلسة مخصصة لهذه الغاية. ظن أحد زملائي في نهاية الجلسة أنه قد تمت الموافقة على المشروع، وكان تعليقي أن المشروع قد سقط.

في عهد سيادة الدكتور بشار الأسد تم إحياء الموضوع مرة ثانية، بل أصبح واجباً علينا أن نتقدم بمثل هذا المشروع بعد أن أقرت ذلك القيادة القطرية. إلا أنه قبل أن تتخذ القيادة القطرية قرارها، كنا قد أرسلنا مشروعنا السابق إلى مجلس الشعب، ولم تتم مناقشته إلا في لجان المجلس، ثم رفعنا مشروعاً آخر حمَّلنا بموجبه اتحاد غرف التجارة مسؤولية إحداث السوق، وتركنا لوزارة الاقتصاد الإشراف والتوجيه.

كان هناك من يرى أن السوق يجب أن يكون حكومياً وألاَّ يترك إلى اتحاد غرف التجارة، أي كما كان مشروعنا الأول. وكان هناك من يرى إدخال تعديلات في عضوية هيئة السوق وأسلوب التعامل، وكان النقاش في هذه الأمور علنياً وفي ندوات مختلفة.

طلب إلينا رئيس اللجنة الاقتصادية أن نعيد دراسة المشروع، لإلغاء إلحاق السوق باتحاد الغرف وإعادتها إلى وزارة الاقتصاد، فقمنا بذلك مرة أخرى، ورفعنا المشروع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء، وتمت مناقشته والموافقة عليه، ورفع إلى وزارة رئاسة الجمهورية التي أعادته إلينا قائلة: طالما أن هناك مشروعاً يدرس في المجلس، فلا يجوز تقديم مشروع آخر. ومازلنا بانتظار دراسة مجلس الشعب لهذا المشروع.

استخدام التقنيات الحديثة

لاشك أن من مقومات الانفتاح الاقتصادي استخدام وسائل النقل والاتصالات الحديثة مع العالم الخارجي، وتسخير الإعلام لخدمة القضايا الاقتصادية، إضافةً بالطبع إلى مهامه السياسة والاقتصادية والثقافية الأخرى.

في شباط عام ١٩٨٤ نظم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ندوة اسماها (ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي) بضيافة كريمة من المملكة العربية السعودية، وبرعاية كريمة من الأخ وزير المالية والاقتصاد الوطني الشيخ محمد أبا الخيل، وبحضور سعادة وزير الإعلام الكويتي الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح.

أرجو من القارئ الكريم أن يتسع صدره إذا ما ذكرت له بعض الفقرات من الكلمة التي افتتحت بها هذه الندوة. قلت:

((إذا كانت التنمية هي عملية بناء حضارة الإنسان وسعادته، وإذا كانت ترمي إلى إحداث تغييرات في بنية وإمكانات ومستويات إنجاز مختلف أوجه النشاط في المجتمع، وإذا كانت هي عملية التطوير الدائم نحو الأصلح الذي يصيب بنية المجتمع وعلاقاته، فلابد إذاً من أن يصيب هذا التغيير وجدان الفرد وسلوكه، ليفجر الحركة في القوى الاجتماعية من أجل التغير الإرادي الشامل والمستمر، والهادف إلى تحقيق أهداف التنمية وقيم مجتمعنا ومثله.

والإعلام والاتصال هو وسيلتنا الأساسية في إحداث هذا التغيير، وهو التعبير الديمقراطي للتفاعل البناء بين قيادات المجتمع وقواعده وفئاته المختلفة، وكلما ازداد التطور التقني تقدماً كلما ازدادت مساهمة الإعلام والاتصال في عملية التنمية رسوخاً، وهو أيضا أحد قطاعات الخدمات الأكثر أهمية، وهو وسيلة إدارة وإقناع وبناء وتدريب وقيادة المجتمع سياسياً واقتصادياً وفكرياً.

فالثورة الإعلامية في الحواسب والأقمار وأجهزة الاتصال بقدر ما قصرت من المسافات بين الدول، ومكنت القاصي والداني من الحصول على المعلومات، والشعوب من الإطلاع على نشاطات بعضها البعض، وحسنت عالم المعرفة في عالم اليوم، بقدر ما تركت الباحثين أمام نمو إعلامي مجهول في كثير من جنباته

الاقتصادية والاجتماعية، وبقدر جهلنا اليوم للقفزات الممكن أن تحققها الثورة الإعلامية في عالم الغد.

والثورة الإعلامية أوجدت فجوة جديدة ذات أبعاد جديدة، بين دول الريادة في هذا المجال والدول المقلدة والدول التي مازالت في بداية الطريق، والخطر المحدق بالفجوة الإعلامية أنها ليست فجوة دخل أو مستوى معيشة، بل فجوة لغة جديدة للاتصال بين الأمم والشعوب. فالأمة التي لا تتقن هذه اللغة ستبقى قاصرة عن العلم والتعلم مجتمعين.

والثورة الإعلامية جسدت أهمية المعلومات كمورد اقتصادي، يقف على قدم المساواة في الأهمية مع الطاقة والمواد الأولية، ومن المتوقع أن يحتل هذا المورد الجديد الأهمية القصوى.))

كان معي في الندوة من بلدي سورية الأستاذ أديب غنم معاون وزير الإعلام، الذي حدثني عن ندوة مشابهة عقدت في دمشق حول الإعلام، أما هذه الندوة فقد أخذت بعين الاعتبار موضوع المعلوماتية والتطور التقني فيها إضافةً إلى موضوع الإعلام.

كان في ذهني مشاهد مترابطة تبعدها عشرات السنوات الزمنية ولكنها في الواقع تبعدها عن بعضها قرون طويلة من التطور.

عندما كنت أدرس في أول الستينات في مركز التدريب الإحصائي، وأطلع على عملية جمع التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠، وأشاهد كيف تثقب الأوراق على آلات التثقيب الإحصائية، ثم كيف تجمع ويجري تصنيفها وعرضها حسب الثقوب – التي يرمز كل واحد منها إلى موضوع معين – في آلات ضخمة تملأ القاعات الطويلة، وما كنت أراه من الحواسب السوفييتية التي كانت تعرض في معرض دمشق الدولي، وما رأيته في عام ١٩٨٤ في مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية التابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية، أو في مكتبة جامعة (بنسلفينيا) حيث كان ابني يحضر شهادة الدكتواره، ليشكل مفارقات هائلة اختصرت الزمن والمسافة والجهد. ففي المكتبة المشار إليها استطاع ابني عمر أن يستخرج لي كل ما كتب عن الاقتصاد السوري، وعن أبناء العمادي الذين تولوا منصب الافتاء العام في سورية.

وفي مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية السعودي، استخرجوا لي كل ما كتب عني، وقدموا لي تجربةً عن كيفية تزويد الوزير بالمعلومات عن الوفد الذي

سيزوره، والبلد الذي سيأتي منه، والموضوعات التي سيبحثها، بحيث ينظر الوزير إلى كل عضو في الوفد الذي يزوره وكأنه يقرأ تاريخ حياته في عينيه.

كم سهلت هذه المعلومات مهام اتخاذ القرار، وكم أضافت إلى معارف أصحاب القرار. نعم، لكل شيء تكلفته فقد كان يعمل في مركز الإحصاءات المذكور نحو الستين شخصاً من حملة شهادة الدكتوراه أو الماجستير في موضوع المعلوماتية.

كان يشارك في الندوة مؤسسة خيرية نرويجية أعدت برنامجاً خاصاً لتعليم الأميين في سيريلنكا، وأقامت على هامش الندوة معرضاً يظهر التقدم العلمي في مجال المعلوماتية.

كان تفكيري ينصب على كيفية نقل هذه الثورة التقنية إلى جميع البلدان العربية. ووجدت أن جامعة حلب كانت تدرس هذا الموضوع، ولديها كتب في هذا المجال اشتريت هذه الكتب ووزعتها.

وجدت في الكويت مركزاً يسمى مركز صخر للكمبيوتر لصاحبه السيد محمد الشارخ يطور أنظمة المعلوماتية باللغة العربية، ويرغب بالدخول إلى الأسواق السورية. حدثته أن طريق الدخول إلى السوق السورية هو أن يقدم هدية من الحواسب إلى وزارة التربية ليجري التعرف عليها أولاً، ثم ينظر بالأمر. وصاحبَ ذلك أن وجدت اهتمام سيادة الرئيس الراحل ــ رحمه الله ــ بهذه الموضوعات، وأنه تم إحداث الجمعية العلمية للمعلوماتية لهذه الغاية، وترافق ذلك مع اهتمام الشباب الجدد العاملين في مجال التجارة إلى أخذ وكالات استيراد هذه التجهيزات الجديدة، فتم السماح بإدخال الحواسب الشخصية إلى البلاد، وألغيت الكثير من التعقيدات التي كانت مفروضة على دخولها.

استلم سيادة الدكتور بشار الأسد زمام الأمور في تنظيم وتعميم استخدام المعلوماتية في البلاد، مع الجمعية العلمية للمعلوماتية، واضعاً سورية على خريطة العالم في هذا المجال.

فقد كان للندوات التي نظمت بإشراف سيادته، واجتماعاته الإفرادية مع كل وزارة على حدة، للإطلاع على أعمالها وتنظيم برامج معلوماتية لها، ثم متابعة تنفيذ هذه البرامج، أو دعوة أعضاء القيادة والوزراء إلى اجتماع مشترك للاستماع إلى مشكلة عام الألفين، أو غير ذلك من المعارض والدورات التدريبية، أكبر الأثر في تنمية الشعور الوطني في موضوع المعلوماتية.

مركز رجال الأعمال السوري – الأوروبي

كانت الزيارات التي قمت بها مع وفود رجال الأعمال السوريين إلى إيطاليا والنمسا وإنكلترا وغيرها من الدول، وكذلك الوفود التي كانت تزورنا من البلدان الأجنبية، تؤكد أهمية اكتساب رجال أعمالنا لثقافة جديدة أتقنها البعض ولم تتح الفرص للبعض الآخر في اكتساب المزيد منها.

لقد لاحظنا أن هناك فوارق واسعة بين شكل التنظيمات التي أقامها القطاع الخاص في أوروبا والتنظيمات القائمة لدينا، كما وجدنا أن هناك فوارق في المهام الموكلة إلى مثل هذه التنظيمات في كلا الطرفين، ووجدنا أن هناك ضرورة قصوى لإقامة تنظيمٍ معين، يتيح للجانب السوري أن يتعرف على الجانب الآخر، ويتقن أساليب العمل المتبعة لديه، ويطلع على كل جديد في الصنعة التي يقوم بها، ويساعدنا بشكلٍ أساسي في عمليات التصدير، وفي عملية خلق المناخ المناسب للاستثمار وعملٍ رجال الأعمال الدوليين.

اقترحت ذلك على عدد من الدول، ووجدت الحماس قائماً لدى سفير الاتحاد الأوروبي آنذاك، الذي قبل الفكرة وعمل من أجلها لتصبح حقيقةً قائمة، ولتنتشر أيضاً في بعض الأقطار العربية.

لقد قام هذا المركز بعدد من المهام الأساسية في عملية تطوير أعمال القطاع الخاص. فقد أعد دراسات حول تصدير الخضار والفواكه إلى الدول العربية الخليجية، وقمت بعرض تقريره في غرفة التجارة، وناقشنا المقترحات الواردة فيه بخصوص التوضيب والتغليف والعرض، وتوصلنا إلى مقترحات عملية بهذا الصدد.

كما قام المركز بتشجيع التصدير عن طريق ما سميناه بلقاءات المصدرين والمستوردين، حيث جمعنا المصدرين السوريين للألبسة بادئ ذي بدء مع المستوردين الأوروبيين، ثم امتدت هذه اللقاءات واتسعت لتشمل المواد المعلبة الغذائية ومتطلبات التعليب والتغليف، إلى غيرها من السلع السورية المصدرة.

لقد أعطى المركز اهتماماً بإظهار الصناعات السورية التقليدية كالصابون والبروكار، وأقام دورات تدريبية مختلفة تحت عنوان إدارة المشاريع وإدارة عملية

التغيير، وقدم خبراؤه الكثير من الدراسات للمعامل التي طلبت إليهم دراسة تحسين آلية العمل فيها.

ويقدم المركز المعلومات حول الاقتصاد السوري لمن يطلبها منه، ويتعاون مع الوزارات والصناديق العربية والدولية في أداء مهامه.

لقد حاولنا في تصميم إدارة المركز إعطاءه المصداقية، وجعل القطاع الخاص مسؤولاً عن إدارته، مع ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وعن الجانب الأوروبي، ثم أحدث هذا المركز فرعاً له في حلب.

أستطيع أن أقول بأن إقامة هذا المركز يؤكد إمكانية التعاون بيننا وبين الاتحاد الأوروبي في تنفيذ وإدارة الكثير من المشاريع المستقبلية.

مذكرة حول بعض المقترحات الاقتصادية

قبل أن يشكل سيادة الرئيس الراحل وزارته الأخيرة، استدعاني سيادة العماد أول مصطفى طلاس وطلب إليَّ أن أتقدم بمقترحات اقتصادية معينة للخروج من حالة الركود التي يشكو منها الناس. أعددت ورقة عنونتها "مذكرة حول بعض المقترحات الاقتصادية"

بيَّنت المذكرة أن توسيع قاعدة التنمية والاستثمار في بلدنا تواجه عدداً من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ــ صعوبة تصريف السلع المنتجة محلياً، ويعزى ذلك إلى:

- **داخليـــاً:** محدودية القوة الشرائية وعدم إنتاج الأصناف الشعبية الرخيصة وقيام الصناعيين بالاستدانة داخلياً وخارجياً فوق طاقاتهم.
- **خارجياً:** نوعية السلع المنتجة وتكاليفها، وضعف عمليات التسويق الخارجي والأعباء المالية المفروضة على التصدير، وبعض الإجراءات الروتينية، وتدخل الدولة في تحديد أسعار بعض المواد الأولية المحلية الداخلة في تصنيعها، وفي زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة.

٢ــ انخفاض وتائر ومعدلات الاستثمار بسبب:

أ- الصعوبات التي اكتشفت أثناء تطبيق قانون الاستثمار وعدم إمكانية التغلب على بعضها بدون قانون يعدل قانون الاستثمار.

ب- الميزات والتسهيلات الكبيرة التي أعطتها الدول المجاورة للمستثمرين، مما جعل بعض السوريين يتجهون نحو هذه الدول.

ج- الصعوبات التي نشأت عن عدم وجود مناطق صناعية جاهزة لاستيعاب المستثمرين وارتفاع تكاليف إيصال الكهرباء والخدمات إلى مواقع المعامل المقامة.

د- صعوبات التصريف الداخلي والخارجي التي ذكرناها سابقاً.

هـ- بقاء المستثمرين إلى حد كبير في إطار الصناعات التقليدية وعدم الدخول في صناعات جديدة.

و- عدم اطمئنان المستثمر العربي والأجنبي إلى أنظمة القطع الأجنبي وخاصةً القانون /٢٤/ لدينا.

ز- عدم وجود سوق للأسهم أو حتى مكان لبيعها وشرائها.

ح- رغبة المستثمرين بالتعامل مع البنوك العالمية التي لديهم حسابات فيها، والتي تمنحهم تسهيلات في التمويل والتحويل، وعدم وجود فروع لهذه البنوك حتى في المناطق الحرة السورية المعتبرة خارج إطار التشريع الجمركي والمالي السوري، إضافةً إلى التباطؤ في استثمارات القطاع العام، وتوقف الدوله عن تسديد التزاماتها تجاه الصناديق العربية والمؤسسات التمويلية مما أدى إلى توقف المشاريع.

واقترحت لمعالجة هذه الموضوعات ما يلي:

١- رفع القوة الشرائية للمواطنين عن طريق توفير فرصٌ عمل منتجة للمواطنين، والحد من البطالة المقنعة، ودعم التدريب المهني، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ودعم شبكات الضمان الاجتماعي.

٢- تشجيع إنتاج الأصناف الشعبية.

٣- معالجة مشاكل مديونية الصناعيين.

٤- تعزيز دور أجهزة الرقابة على الصادرات والمواصفات، وزيادة الوعي بأهمية عمليات التوضيب والتعبئة والتغليف.

٥- تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وإصدار اللائحة السلبية بالمستوردات، وتسريع عمليات المرافئ والحدود الجمركية.

٦- إعادة النظر في هيكل التعرفة الجمركية، باتجاه تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية.

٧- إلغاء الضرائب والرسوم على الصادرات.

٨- دعم المراكز التي تقوم بدراسة الأسواق الخارجية.

٩- إعادة النظر في تدخل الدولة في تحديد أسعار المواد الأولية.

١٠- تشجيع الصناعات التصديرية.

١١- تطبيق سعر الصرف الفعلي السائد في الأسواق المجاورة على كامل المتحصلات الناجمة عن التصدير.

١٢- سرعة تبني استراتيجية التصدير.

١٣- تعديل قانون الاستثمار، بحيث يسمح لرعايا الدول العربية والأجنبية بتملك الأراضي والعقارات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وإعطاء المزيد من الميزات للمشاريع الاستراتيجية ومشاريع المناطق النائية، والإعفاء من رسم الطابع، وإدخال الشركات القابضة، وتعديل فترة تنفيذ المشروع ونسب الاحتفاظ بالقطع الأجنبي الناجم عن التصدير.

١٤- إصدار قانون لإحداث سوق لتداول الأسهم.

١٥- تطوير الجهاز المصرفي.

١٦- إقامة مصرف للصادرات وآخر للاستثمار.

١٧- إصدار نظام المصارف في المناطق الحرة.

١٨- إحداث المؤسسة المصرفية السورية – الاغترابية.

١٩- إصدار قانون سرية العمل المصرفي.

٢٠- إحداث مركز التدريب المصرفي.

٢١- إصدار قوانين حماية الملكية الفكرية والصناعية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية، والمصادقة على الانضمام إلى وكالة حماية الاستثمار المتعدد الأطراف واتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥ حول تسوية نزاعات الاستثمار، والموافقة على إعطاء المستثمرين العرب والأجانب معاملة الدولة الأكثر رعايةً.

٢٢- تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على شرائح الدخل.

٢٣- حصر رقابة وزارة التموين والتجارة الداخلية بجودة المنتجات ونوعيتها، وترك تحديد سعر المنتجات وفقاً لعوامل العرض والطلب.

ولتأمين التوازن في علاقاتنا الخارجية مع الخارج اقترحت:

- الحد من الاستيراد بإنتاج السلع البديلة.
- تطوير رسم الإنفاق الاستهلاكي، ليحل محل الرسوم الجمركية التي سيتم إلغاؤها عربياً تدريجياً.

- تبني استراتيجية التصدير وتطوير التسويق السياحي وحركة الترانزيت وعمل المناطق الحرة.
- كما قدمت مقترحات لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة في كل من جانبي النفقات والإيرادات.
- تطوير وإعادة هيكلة القطاع الصناعي.
- وأكدت على أهمية التسريع في الوفاء بالتزاماتنا تجاه الصناديق العربية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، كي يعاد إلينا حق السحب من القروض التي قدمتها لنا، وبالتالي إعادة العمل إلى هذه المشاريع الممولة من قبلها.

كانت هذه المقترحات معبرةً ليست فقط عن ما نكابده نحن في وزارة الاقتصاد وإنما كان هناك شعور لدى السيد رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وحتى في اتحاد غرف التجارة بضرورة تنفيذ هذه المقترحات، لذلك لا أنسب لنفسي إلا النظرة الشمولية والمنطقية لما كان يجب أن يتم في رأيي.

بعد تشكيل الوزارة سلمت نسخاً من هذه المقترحات إلى السيد رئيس مجلس الوزراء وإلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وإلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وإلى السيد وزير الدولة لشؤون التخطيط.

وباستعراض ما تم بتوجيه من سيادة الرئيس وما قدمته الحكومة من مشاريع من قوانين وقرارات نرى أنه قد تم ما يلي:

- تمت زيادة رواتب العاملين في الدولة.
- صدر القانون المتعلق بمكافحة البطالة.
- صدر قانون تعديل قانون الاستثمار.
- صدر قانون تعديل القانون ٢٤ المتعلق بالرقابة على القطع.
- صدر المرسوم المتعلق بالتسويات المصرفية.
- اتخذت قرارات مختلفة لتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والمرافئ.
- صدر المرسوم المتعلق بتعديل الرسوم الجمركية على المواد الأولية وتخفيضها.
- صدر القانون المتعلق بإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات.
- تم تبني استراتيجية التصدير.

- تم إصدار نظام المصارف في المناطق الحرة.
- تم صدور قانون السماح بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة.
- تم صدور قانون السرية المصرفية.
- رفع مشروع قانون إحداث سوق الأسهم إلى مجلس الشعب.
- رفع مشروع قانون مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إلى مجلس الشعب وتم إقراره.
- رفع مشروع قانون التجارة إلى رئاسة مجلس الوزراء.
- صدر قرار وزير الاقتصاد القاضي بتعديل أسعار شراء القطع الأجنبي المتحصلة من حصائل قطع التصدير، وإيرادات المنشآت السياحية، والمتوقع التخلي عنها للمصرف التجاري السوري، إلى الأسعار الحقيقة للقطع الأجنبي المعمول بها في الأسواق المجاورة.
- صدر قرار وزير الاقتصاد بمعاملة المشاريع الصحية من المستوى الدولي المحدثة وفق أحكام قانون الاستثمار، معاملة شركات القطاع العام، من حيث حقها بالاحتفاظ بكامل إيراداتها بالقطع الأجنبي.
- تمت الموافقة على بيع المواد الأولية للصناعيين بالأسعار العالمية.
- تم صدور القانون المتعلق بالمصادقة على انتسابنا إلى وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.
- تمت الموافقة على الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية.

نعم، لقد تم تنفيذ الكثير من المقترحات المذكورة سابقاً بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية، وتم التركيز بشكل كبير على تطوير علاقاتنا العربية، وعقد اجتماعات اللجان المشتركة، واستقبال الوفود الدولية.

إلا أن التنمية، في بلد كبلدنا، تتطلب جهداً مستمراً وعملاً دؤوباً ومتابعةً ميدانية، فحصائلها لا تظهر دفعةً واحدة، وما يحصل عليه الناس اليوم مما كانوا ينتظرونه بالأمس، يعتبرونه أقل مما يريدونه اليوم بالمقارنة مع ما أرادوه بالأمس، فتجارنا وصناعيونا كانوا يتمنون في الماضي فتح أسواق العراق أمامهم، لحل مشاكلهم وتصريف بضائعهم وتشغيل طاقاتهم الكاملة. لقد تم ذلك وتقدمت فئات أخرى منهم تطالب بالمزيد.

مع القطاع العام أم مع القطاع الخاص

عندما تحدثت عن دور القطاعين الخاص والمشترك في التنمية، ظن البعض أني مع القطاع الخاص، وبالتالي لست مع القطاع العام، وهذا مؤسف حقاً.

عندما ينظر الإنسان إلى موارد الوطن، سواء أكان موقعها في القطاع الخاص أو في القطاع العام، فهو إنما ينظر إليها كموارد يملكها الوطن الذي يشمل القطاع العام والقطاع الخاص، وأن على المواطن أن يعمل على استثمارها أحسن استثمار.

ولقد نادى سيادة الرئيس الراحل دائماً بأن مسؤولية التنمية تقع على عاتق جميع المواطنين، وبين أن لكل قطاع دوره في عملية لتنمية.

في بداية التسعينات، تم تأليف لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ضمت أعضاء من القيادة القطرية، ورؤساء اتحادات العمال والفلاحين والحرفيين، وممثلين عن جميع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، والوزراء أصحاب العلاقة – وكنت واحداً منهم – سميت هذه اللجنة بلجنة تطوير إدارة الاقتصاد الوطني، شكلت هذه اللجنة لجنة فرعية برئاستي لتقديم مقترحات من أجل تطوير القطاع العام، شارك معي فيها بعض الزملاء الوزراء وممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال.

أعدت اللجنة تقريرها، بمشاركة اتحاد نقابات العمال، بعد جلسات طويلة وبحث مستفيض. قَدّمتُ تقرير اللجنة في جلسة اللجنة العامة، وشرحت التنظيم الجديد المقترح لشركات القطاع العام والاستقلالية الواجب إعطاؤها لهذه الشركات، وضرورة البدء بتنظيم موجوداتها ومطالبيها على أساس الأسعار الفعلية وليس الدفترية وإعطاؤها مستلزمات التمويل اللازمة لعملها ثم محاسبتها في نهاية كل عام على إنجازاتها المتمثلة في أرباحها.

تحدثت عن الإنتاج من أجل البيع في السوق وليس التخزين، تحدثت عن إعطاء الإدارة والعمال جزءاً من الأرباح. وظننت أنني فيما قلته أقف إلى جانب القطاع العام وتطويره، وإلى جانب العمال في اقتراحي تخصيصهم بجزء من الأرباح، ولم أكن أتوقع هجوماً على ما قلت. كان الواقع خلاف ما ظننت. فقد قال

أحد الأعضاء الهامين في اللجنة إن هذا النهج الذي شرح لنا من قبل الدكتور العمادي يتعارض مع توجهنا السياسي ونحن لا نقبله.

ساد السكون والترقب لما سيقال بعد ذلك، لم يساعدني في الشرح أي من أعضاء اللجنة الذين شاركوني في إعداد المقترحات خوفاً من أن يحشروا في زمرتي. فقط وزير واحد، لم يكن عضواً في اللجنة، وكان أحد طلبة الدراسات العليا في كلية الحقوق الذين درستهم، تساءل لماذا هذا القهر والقمع في المناقشة. إلا أنه عند خروجه من الاجتماع تم التوضيح له لماذا تعتبر هذه المقترحات مخالفةً للتوجه السياسي، هذا ما قاله لي فيما بعد. ومع ذلك، تم في الاجتماع ذاته الاتفاق على أن أناقش المقترحات ثانيةً مع أحد أركان اتحاد نقابات العمال، وزميل آخر لي كان في وزارتي مندوباً للعمل في اتحاد نقابات العمال.

درسنا المقترحات اقتراحاً اقتراحاً. كان الاعتراض الذي فهمته ينصب على موضوعين، الأول صعوبة أن يتم الإنتاج على أساس عقود مبيعات. ذلك أن الإنتاج في وقتها كان يتم حسب خطة الإنتاج، وخطة الإنتاج منفصلة عن خطة المبيعات لكنها مرتبطة بخطة المخزون. كما فهمت أيضاً من النقاش أن استبدال علاوات الإنتاج بجزء من الأرباح سيؤدي إلى خسارة العمال وإنقاص رواتبهم، ذلك لأن تقديرات الخبراء أن أرباح هذه الشركات بعد دفع الضرائب ستكون ضئيلة، وستكون حصة العمال أقل مما يحصلون عليه الآن.

حاولت أن أحاسب نفسي فلربما كنت على خطأ فيما قلت، فوجدت أن استمرار المؤسسات والشركات في عملها عن طريق إنتاجها مع ما يحقق تغطية لتكاليفها وربما لتوسعها هو في مصلحة الوطن ومصلحة العمال، ووجدت أن الإنتاج يجب أن ينتج ليباع لا ليخزن، وأن المصلحة تقضي بزيادة أجر العامل المنتج والمبدع، وأن تخصيص بعض الربح للعمال يعتبر حافزاً باتجاهين: إنجاح الشركة كشركة وزيادة دخل العامل كعامل بالإضافة إلى الإدارة. لذلك كله رأيت أني لم أكن على خطأ إن لم أقل بأني كنت على صواب. إلا أني احترم الرأي الآخر الذي قد يرى جانباً من الحقيقة لا أراه.

تم فيما بعد إدخال تعديلات طفيفة على قانون المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي. فقد قبلت فكرة إدخال الخبراء، التي اقترحتها، في عضوية مجلس إدارة الشركات، على أن يتم ذلك بناءً على اقتراح الجهة المعنية وبعد موافقة الرئاسة.

كان يؤلمني ما أسمع أحياناً عن استمرار النقاش حول القطاع العام والقطاع الخاص ووضع الحدود بينهما إلى ما هناك من أفكار، وكان علي أن أتمسك

بالصبر وأقول في نفسي: مازال بعض إخوتي يناقشون موضوعات كنا نناقشها في الستينات. إن همنا الحقيقي الآن هو في التنمية والاستثمار والاستخدام وتوزيع الدخل.

كنت أبذل جهدي لأبقى بعيداً عن المجابهة، وخاصةً مع من أعمل معهم ليل نهار، فقد حدث أن دعيت إلى اجتماع عقد في الاتحاد العام لنقابات العمال، حضره رئيس مجلس الوزراء ورئيس الاتحاد وعدد من الوزراء لشرح منجزات وزاراتهم. تحدثت فيه بكل صدق عن أعمال وزارتي والخدمات التي تقدمها مؤسساتها، وجواباً عن التساؤل حول إلغاء أو عدم إلغاء بعض هذه المؤسسات، بينت بوضوح أن المؤسسات التي يتحدثون عنها هي مؤسسات التجارة الخارجية. فبالرغم من أن أعمال بعضها، كمعادن ونسيج، قد قل عما كان عليه في الماضي، إلا أن تجارب الماضي تقول إن من الخطأ التفكير في مثل هذا الأمر (أي الإلغاء) لعدة أسباب. أولها: إن من يقوم باستيراد السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني هم التجار، وهم أفراد وليسوا مؤسسات يمكن الاعتماد عليها في استمرارية عملية الاستيراد، ففي السبعينات قمنا بإلغاء إحدى المؤسسات واضطررنا إلى العودة عنه لظروف نجمت عن فقدان المادة المعنية من الأسواق. كما أن هناك مواد كأكياس الخيش والسكر والرز لا يمكننا تركها نهائياً للأفراد، بل يجب أن نكون ساهرين جاهزين للتدخل عند عدم توفرها في الأسواق. ولهذا لن ألغي أي مؤسسة من مؤسسات القطاع العام. هنا أيضاً ظننت أنني على جادة الصواب، ولكن لسوء حظي وقف رئيس مجلس الوزراء ــ رحمه الله ــ قائلاً أمام مئات العمال ما معناه "أنت وزير القطاع الخاص" وكأنه يعني أنني لا يحق لي الدفاع عن القطاع العام، فقلت له أنا وزير الاقتصاد للقطاعين العام والخاص، ولا توجد حقيبة منفردة للقطاع الخاص. سألت نفسي بعدها هل ما قيل لي إهانة؟! إذا كان كذلك فهي إهانة أيضاً لمن يساهم بأكثر من ٦٠% من دخلنا القومي، ويقوم باستيراد أكثر من ٧٠% من مستورداتنا السلعية. ومع ذلك فإن لي الفخر أن أعتبر نصيراً للقطاع الخاص في الوزارة. وصحيح إذا ما تحدث وزير الاقتصاد عن دعمه للقطاع العام، فسيكون تكراراً لمن سبقه، ولمن سيأخذ الكلام بعده عن دعمه أيضاً للقطاع العام.

ثم هل يمكن أن أنسى مخابرة رئيس مجلس الوزراء لي، في الساعة العاشرة ليلاً عندما وقعنا في أزمة الكهرباء في بداية التسعينات، يطلب أن أتصل بأصدقائي في القطاع الخاص، ليتقدموا بعروض إقامة محطات كهربائية على حسابهم، وبيع إنتاجها للقطاع العام لتخفيف حدة الأزمة التي وقعنا فيها. وكيف أتيت بعدة عروض في أيام معدودة، وبدأنا بمناقشة مقدميها، حتى قدم لنا سمو أمير دولة الكويت

المنحة الحكومية الكويتية لتمويل محطة سريعة مع قرض من الصندوق الكويتي لنفس الغاية. نعم، لقد استخدمت العلاقة التي أقمتها مع القطاع الخاص السوري، والتي وجهني سيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد بأن أبنيها عندما طلب إلي أن أزور غرفة تجارة حلب، وأستمع إلى مشاكل التجار والصناعيين هناك، وأقوم بحل مشاكلهم لدعم جهود التنمية في بلدي.

اقتصاد السوق

كنت سعيداً عندما قيل لي أنني سأكون في الوفد الذي يرأسه نائب رئيس الجمهورية لزيارة الصين عام ١٩٨٦، فقد زرت الصين في وفد مماثل في عام ١٩٧٢، وسيتاح لي أن أطلع على التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة.

زرت الصين في التسعينات، عندما زارها وفد برئاسة رئيس مجلس الوزراء، فذهلت بالتطور الذي طرأ على الفكر والنهج والأساليب المتبعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا البلد. فقد حققت الصين التنمية والتقدم في ظل نفس النظام السياسي، الذي استطاع أن يطور مفاهيمه وعلاقاته لضمان بقائه واستمراريته. ومن أجمل المفاهيم التي طورها أنه تبنى نظام اقتصاد السوق، وإنما السوق الاشتراكية وليست السوق الرأسمالية. رأيت مناطق اقتصادية تفوق مساحتها وعدد سكانها بلدي بعدة مرات! تحكمها أنظمة تسمح بالاستثمار الأجنبي، وبتداول العملات الأجنبية، وبكل ما تعنيه قوى العرض والطلب. فأكبرت بالشعب الصيني وقيادته قدرتهم على تفهم الوقائع الاقتصادية والانسجام مع قوانينها.

لقد حافظت سورية على استمرارية نظامها السياسي، وتعمل على تطوير اقتصادها، إلا أن بعض المصطلحات التي تعبر عن مفاهيم مختلفة، ظلت لفترة طويلة مجال نقاش أدى إلى تصنيف من يتبنى مفهوماً معيناً بأنه مع أو ضد مع ما هو مطلوب أن يكون في عقل المصنفين.

تقدمت مرة إلى إحدى اللجان بمذكرة عن علاقاتنا مع إحدى المجموعات الاقتصادية، تضمنت استعراضاً لما يتوقع، من البلدان الموقعة على إعلان برشلونة المتعلق بالتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المشرفة على البحر الأبيض المتوسط، من تعاون معها يشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية، بالإضافة إلى التنسيق السياسي والعمل لتحقيق السلام.

ما يهمنا هنا أنه هو ما ورد في مجال التعاون الاقتصادي من أن هذا التعاون يجب أن يتم على أساس اقتصاديات السوق، وقد أوردت ذلك دون الإشارة إلى ورودها في إعلان دولي. وما إن قرأ أعضاء اللجنة هذه الجملة "اقتصاد السوق" إلا وثارت عاصفةٌ من النقد اللاذع، تعزو إليَّ أنني أريد أن أتجه باقتصادنا

إلى اقتصاد السوق، وأخالف بذلك المنطلقات الأساسية لسياستنا الاقتصادية. كان من العادات التي اكتسبتها، أنني أحياناً – ولا أقول دائماً – عندما يوجه اللوم إليَّ ابتسم، ويفسر البعض ابتسامتي – كما أسرَّ لي أحدهم – بأنها ابتسامة شفقة أو رحمة، يفسرها من يراها كما يريد. نعم، ابتسمت في وجه من كان يوجه اللوم إلي، وقلت: صدقني هذه الجملة منقولة من بيان دولي لم أشارك به، ولم أساهم في صياغته، ولكن هذا ما يتوقعه أصحاب البيان ممن وقعوه.

ذهبت إلى المكتب وأعددت كتاباً يبين بالحرف الواحد كيف ورد هذا النص ومن أين حصلت عليه،مع تسجيل الجمل التي سبقته والتي تلته،وأرسلت هذا الكتاب إلى كل من رئيس وأعضاء اللجنة.

كان هذا النقد يوجه إلى كل من يستخدم هذا التعبير.وبالطبع يعرف الاقتصاديون الذين درسوا ما درست تمام المعرفة،أنه ليس من الضروري أن يأخذ هذا المصطلح (أي اقتصاد السوق) نفس الشكل في التطبيق في جميع الأزمنة والأمكنة. وإذا كان اقتصاد السوق يرمز إلى إعطاء الحرية المطلقة لقوى العرض والطلب،لتلعب دورها في تخصيص الموارد المادية والبشرية وفي تداولها وتوزيع حصائلها في النهاية، فإن الإيمان بالحرية المطلقة قد انقضى إلى غير رجعة، فلدولة تمارس في جميع البلدان دوراً هاماً في المجال الاقتصادي يختلف في شدته من دولة إلى أخرى.

فمنذ قرن من الزمان بدأت الحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا تتدخل في الحياة الاقتصادية لتصحيح ما تراه أخطاءً في واقع السوق، وأدى ذلك إلى زيادة الأثر الذي تمارسه الدولة في الحياة الاقتصادية،كما يظهر في نسب التحويلات والدعم من الدخل القومي،وفي حجم الرقابة القانونية والتنظيمية في الحياة الاقتصادية، وفي عهد الرئيس (رونالد ريغان) عام ١٩٨١-١٩٨٩ قامت حملة لتخفيض التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية.ثم بدأت تتلاشى، فما كان يعتبر تطرفاً يسارياً أصبح يدافع عنه الآن،ويعتبر جزءاً من شبكة الأمان أو التكافل الاجتماعي، فالحكومات تتدخل الآن عن طريق:

- إقامة الإطار القانوني لاقتصاد السوق.
- التأثير في توزيع الموارد لتحسين مستوى الإنجاز الاقتصادي.
- إقامة التنظيمات لتحسين توزيع الدخل.
- تحقيق التوازن في الاقتصاد عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية.

فالبحث إذاً يجب أن ينصب هنا على ما ستقوم به الدولة من أعمال تؤثر في قوى العرض والطلب،لتحقيق غايات اقتصادية أو اجتماعية معينة.

وقد بينت في محاضرةٍ لي في الثاني من أيار/ مايس عام ألفين أنه:

((إن لسورية دائماً موقفاً معيناً من دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي هو موضوع حلقتكم الدراسية اليوم. وقد تكون أصول هذا الدور مطبوعة في وجداننا كحصيلة لدراسة تاريخنا والتعرف على تراثنا. فقد قرأنا عن خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في وصيته لأحد نوابه على بعض أقاليم الدولة أنه قال:

"إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها. يا هذا، إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"

كما قرأنا أن أمير المؤمنين عليٌّ كرم الله وجهه أوصى أحد ولاته بما يلي:

"وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً. وإن العمران محتمل ما حملته. ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات، وطالب بمنع الاحتكار."

وكأني بهذا التراث والوصايا نؤكد دور الدولة في التنمية.

كما قد يكون هذا الدور حصيلة شعورنا بالانتماء والفخر الذي ولّده الاستقلال في بداية العهود الوطنية، وطالب بموجبه المواطن دولته أن تعمل على إزالة مخلفات الماضي وتراكماته وتبني مجتمعاً جديداً.

إننا ننظر اليوم إلى هذا الدور كوليد لحاجات المجتمع الذي نعيش فيه ومرحلة التطور التي نمر بها. فنحن في الوقت الحاضر نعيش سمات صياغة نظام عالمي جديد، تتمثل سمته المميزة في تحرير وتكامل أسواق السلع والخدمات ورأس المال. فالتطورات التي حصلت في الصناعات الثلاث الكبرى: الكمبيوتر والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات أدت إلى انخفاض كبير في أسعار الاتصالات وتكاليف النقل، مما أدى إلى توسيع التجارة وزيادة حرية وحركة رأس المال واشتداد المزاحمة، وتساقط بعض أطراف الحدود الثقافية، وانتشار سلوكيات وأفضليات متشابهة للشباب في كل مكان.

وإذا كان لهذا التوجه الجديد نحو العولمة فوائده وثماره، فلاشك أن هناك من يحصد شوكه وغباره. فالرفض العالمي لبعض معالم العولمة لم يكن محصوراً بالبلدان النامية، التي مازالت تناضل لتشارك على قدم المساواة مع البلدان الصناعية في صياغة قوانين العولمة وسلوكياتها، وإنما امتد ذلك إلى عواصم الدول الصناعية بالذات، مؤكداً أن هناك رأياً آخر يجب أن ندرسه بعمق، ونتفهم أسبابه، ونؤكد على تحقيق إيجابياته.

فبلداننا العربية بحاجة إلى المزيد من التنمية والتطور للوفاء بحاجات السكان الأساسية، وتحقيق الاعتماد على الذات، وتحرير الإنسان العربي وقدراته المبدعة للمشاركة في عملية التنمية، وإرساء دعائمه المستمرة لتكون شريكه في أطراف العولمة.

ونحن في سورية ننطلق في نظرتنا إلى دور الدولة من مبادئ أساسية أرساها السيد الرئيس حافظ الأسد عندما أعلن أننا:

"نريد أن نبني وطناً يسود فيه الحق، وينتفي فيه الظلم، ونسير فيه نحو نظام الكفاية والعدل".

ولاشك بأن مثل هذه المهمة تتطلب مساهمة الحكومات والمؤسسات والأفراد في تحقيقها. وفي حديثي عن دور الدولة فإني أقصد به دورها أساساً في إقامة نظام ديمقراطي، يسود فيه الأمن والأمان والاطمئنان والعدل والنظام، وتحترم فيه حقوق الأفراد والملكية والعمل والاختيار والمبادرة والمبادهة، فهذا الدور أساسي لا غنى عنه لوجود المجتمع.

وعندما أتحدث عن دور الدولة، في عملية التنمية وتعبئة الموارد وبناء الطاقات، فإنني لا أفهم من هذا الدور تعطيل القوانين الاقتصادية، وإنما أفهم منه التصدي لتلبية حاجات المجتمع، ووضع الضوابط التي من شأنها حماية قوى الإنتاج، لتسهم في تحقيق الغاية النهائية التي نرمي إليها وهي سعادة الإنسان في مجتمعنا.

نعم، لقد أضافت العولمة تحدياً جديداً لهذا الدور، أقله استمرار التطور الاقتصادي، وحماية المؤسسات المنتجة، وضمان تشغيل الأيدي العاملة، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية، وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، وتأمين الموارد الكافية لتقوم الدولة بمهامها الاجتماعية والثقافية.))

أعود مرة ثانيةً إلى اقتصاد السوق لأقول أن من يتابع الأحداث الاقتصادية التي تمت في المكسيك عام ١٩٨٢ ثم في جنوب شرق آسيا، ثم في اليابان، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الأرجنتين، والإجراءات التي اتخذتها هذه الدول، ويرى بأن هذه الإجراءات المتخذة إنما تمت في اقتصاديات قائمة على أساس حرية تفاعل قوى العرض والطلب، وإن كان من شأنها أن أدت إلى زيادة المعروض من المال في الأسواق عندما تم تخفيض أسعار الفائدة مثلاً، أو في زيادة الإنتاج، أو عدم انخفاض مستوياته، عندما قامت الحكومات بتدعيم أسعار المحاصيل الزراعية في الاتحاد الأوروبي، وفرضت قيوداً جمركية ومواصفات محددة على المستوردات من هذه المحاصيل. حتى عندما تقوم بعض الحكومات بتخفيض الضرائب فإنها تتيح مجالاً أوسع لزيادة الادخار والاستثمار.

إذاً فالنقاش حول هذه الموضوعات، واقتصاد السوق خاصةً يجب أن يأخذ منحى تحديد الإجراء المطلوب اتخاذه من الدولة، ودراسة آثاره المختلفة للتأكد من انسجامها مع الهدف الذي نسعى إليه.

لا نقبل من الآخرين أن يضعوا لنا برامج التصحيح

قدمت إلينا إحدى الجهات، الحريصة على تطوير اقتصادنا، منحة لتمويل إعداد دراسة عن الاقتصاد السوري ومقترحات تطويره. فاختارت الجهة المشرفة على استخدام تلك المنحة أحد الاقتصاديين الذين عملوا لفترة معينة في البنك الدولي، ولديه مكتب للدراسات الاقتصادية ومشهود له بالحكمة والمنطق في المعالجة، وأوكلت إليَّ أمر الإشراف على الدراسة التي ستعد، ومناقشة معديها بالاقتراحات المقدمة.

فهمت من المشرف على الدراسة أنه سيستقدم عدداً من الخبراء الدوليين في مختلف المجالات للإسهام معه في إعداد المطلوب.

وكما كانت العادة، رجوت من مدير مكتب سيادة الرئيس الراحل إعطائي التوجيه للمضي بما عهد به إليَّ من مهام بشأن هذه الدراسة، ذلك أننا لم يَسبق لنا أن كلفنا أحداً بالقيام بمثل هذا العمل، إلا إذا كان المكلَّف من أبناء وطننا والعاملين معنا في الدولة.

أتى الجواب بالموافقة. واستقبلت المسؤول عن الدراسة وقلت له:

"أيها الأخ العزيز، إذا كنت تظن أن من عهد إليك بهذه الدراسة لا يعرف ماذا يجب أن نتبع من سياسات ونقوم به من أعمال... فصدقني في أنك تكون على خطأ.. إن الذي كلَّفك يعرف، وأنا أعرف، ما يجب اتخاذه من قرارات. ولكن المعرفة بالشيء هي جانب، وإمكانية اتخاذ القرار بذلك هي جانب آخر، والتغلب على مصاعب التنفيذ هو جانب ثالث، وهناك جوانب أخرى. ماذا سيكون نصيب مقدِّم الاقتراح إذا فشل الاقتراح أو لم ينجح في التنفيذ؟ ومن سيتحمل المسؤولية؟"

طبعاً لم يغير ما قلته من قرار إعداد الدراسة الاقتصادية ولكني سأورد موضوعاً واحداً فقط، جرت مناقشته في مكتبي مع الخبراء الأجانب، لأبين أن الاقتراح يجب أن ينبت من جذور المشكلة التي نعالجها ونستفيد من تجارب الآخرين.

كان الموضوع يتعلق بالزراعة. وكان الخبير قد أعد تقريراً مؤداه أن زراعة القمح في بلدنا زراعة خاسرة علينا أن نستبدلها بزراعة الخضار والفواكه.

كنت في نفس هذه الفترة مع بعض زملائي في الوزارة ــ كما يقول المثل الشامي ــ نموت في كل يوم مئة مرة لنتدبر أمر شراء وتمويل وإيصال القمح لبلدنا.

استمر النقاش لساعات، أبين فيه للخبير بأن اقتراحه جيد ولكن ليس بالنسبة لبلدي، وأن حساباته على الورق لن تنقلب عندي إلى حقائق، وأن أسواق الخضار والفواكه تختلف عن أسواق المحاصيل الزراعية. إني أستطيع أن أعيش بدون خضار وفواكه، لكنني لا أستطيع أن أعيش بدون خبز.

خرج التقرير في النهاية، فمنهم من أثنى عليه، ومنهم من قام بتجريحه شأنه في كل ما يكتب.

بكل صدق وأمانة، عهدت إلى أحد المدراء لدي بتلخيص التقرير، أو الجزء الذي وصلني منه، وسلمت الملخص إلى رئيس مجلس الوزراء للإطلاع على هذا الجهد المبذول، الذي تطور لاحقاً ليكون أساساً لبرامج إصلاح تقدم في المحاضرات.

في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٧ حصلت على نسخة من التقرير الأولي لهذه الدراسة المعنونة "نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري" وقد حدد مضمون المشكلة الاقتصادية بما يلي:

ــ قصور الإنتاج وتزايد الاستهلاك.

ــ إغفال مبدأي المزايا النسبية للموارد والكفاءات الاقتصادية.

ــ ضعف أداء القطاع العام الاقتصادي.

ــ الفجوة بين الأسعار الرسمية والتكلفة الاقتصادية.

ــ اتساع عجز الموازنة العامة وتزايد الكتلة النقدية.

ــ تضخم مديونية الدولة الداخلية والاستدانة من المصرف المركزي.

ــ الخلل في ميزان المدفوعات.

ــ سياسة العمالة والتشغيل.

ــ تضخم الاقتصاد غير الرسمي.

ـ عدم كفاءة النظام المركزي في الإدارة الاقتصادية.

ـ المشكلة السكانية.

ويبين الأخ الدكتور المشرف على هذه الدراسات أنه يأمل بأن تشكل هذه الدراسة، التي ساعد في إعدادها فريق من الخبراء العرب والأجانب، أساساً لإجراء حوار حول قضايا الاقتصاد السوري الأساسية، ومدخلاً لرسم السياسات الضرورية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه القضايا، ووضع الاقتصاد السوري على طريق النمو الثابت والمستقر.

وقد ألقى الأخ الدكتور المشرف أكثر من محاضرة حول برنامج الإصلاح الاقتصادي، تتشابه بنودها مع ما ورد في هذه الدراسة، تلتها مناقشات لم تكن منصفة له ولا لما قدمه وطرحه من آراء.

إن موضوع انطلاق سياساتنا من واقعنا غرسة غرسها سيادة الرئيس الراحل في أذهاننا، وأخذ مجلس الشعب هذا الموضوع بالكثير من الشدة في التطبيق والمحاسبة. فلقد عرضت، في أيلول من عام ١٩٩٣، على مجلس الشعب مشروع قانون برفع حصة سورية في صندوق النقد الدولي من ١٣٩,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٢٠٩،٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وفقاً للمراجعة التاسعة لحقوق السحب الخاصة. وإليكم النقاش الذي جرى حول هذا الموضوع كما سجلته جريدة تشرين بعددها (٥٧٤٨) الصادر بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٩٣:

"مجلس الشعب يقر قانون رفع حصة سورية في صندوق النقد الدولي. سورية لم ولن تقبل بأي شرط يمس سياستها الاقتصادية"

المسألة وما فيها، أن الحكومة تقدمت بمشروع قانون تطلب فيه أن تزداد حصة سورية في صندوق النقد الدولي من ١١٣٩١ مليون ومئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة إلى ١٢٠٩١ ملايين و١٩٠٠١ ألف وحدة.

وقامت الدنيا في المجلس بين معارض ومؤيد. البعض قلَّب أوجاعنا مع صندوق النقد الدولي، والبعض الآخر عرج في خضم هجومه على الصندوق بذكر مساوئ البنك الدولي أيضاً.

الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد، بأسلوبه وعرضه للموضوع وهدوئه، شرح الأمر وبيَّن الفوائد التي يجنيها الوطن من زيادة حصة سورية في صندوق النقد الدولي.

المجلس حسم النقاش بالتصويت.. فتحول مشروع الحكومة المقدم إلى قانون". قراءة الحوار.. مفيدة وممتعة.

ما هي مصلحة سورية؟

قدَّم الزميل نجم الدين الصالح (اتحاد اشتراكي عربي- طرطوس) مداخلة قال فيها:"نحن نحب أن نتساءل ماذا جنى القطر، وماذا استفاد الوطن من صندوق النقد الدولي؟ هل مكننا هذا الصندوق من الاستدانة منه قبل الآن؟ وإذا كان قد حصل شيء من هذا، فمتى وما هي القيمة؟ وما هي مدة القرض وما هي نسبة الفائدة؟

أسأل كل هذه الأسئلة لأن في ذهني شبه تأكيد بأن سورية لم تستفد بعد من هذا الصندوق!.

ربما كان لا يسمح لنا بالاستدانة من هذا الصندوق! ولهذا، فلست أدري كيف ذهبت اللجنة إلى قولها "ولما كان للقطر العربي السوري مصلحة في زيادة حصته في الصندوق الدولي لأن هذه الزيادة تعني زيادة قدرته على السحب"!!..

فإذا كنا في الماضي لم نستفد شيئاً على الإطلاق، فعلى أي أمل تبني اللجنة هذا التفاؤل؟ إننا نذكر قصة هذا الصندوق الدولي مع جمال عبد الناصر، وأريد أن أسمع قصتنا مع هذا الصندوق، وأرجو من السيد وزير الاقتصاد أن يوضح لنا وجهة نظر الحكومة بمزيد من التفصيل".

الدول تتعذب بشروط الصندوق

وقدَّم الزميل مروان صقال (شيوعي- حلب) مداخلة قال فيها: "أحب أن أوضح للسادة الزملاء أننا أثناء النقاش مع مندوب الحكومة في اجتماع اللجنة المختصة، بيَّن مندوب الحكومة أن سورية لم تستفد نهائياً بأي حق من حقوق السحب.

إذن فسورية لم تستفد سابقاً من هذا الصندوق، فلماذا نطلب الآن زيادة في حصتنا بهذا الصندوق؟ الأمر الأساسي المطروح، وهذا تعرفه كل الدول التي استدانت من الصندوق، أن هذا الصندوق وضع شروطاً تمس السيادة الاقتصادية للبلد المستدين، والدول التي تعذبت بشروط الصندوق أكبر شاهد على ذلك من مصر إلى السودان إلى الجزائر إلى روسيا الآن.

نحن نعرف أن إحدى النقاط الأساسية من الشروط هي تعويم الليرة السورية. وهذا يعني أن يكون سعر الليرة وفق الأسواق المجاورة، ونعرف أيضاً شرطاً آخر يشترطه الصندوق، هو رفع دعم المواد التموينية.

إذن أرجو أن أعرف ما هي المصلحة الحقيقية لسورية في زيادة حصتها بهذا الصندوق؟".

نحن مع هذا المشروع

كما قدَّم الزميل عبد الله الأطرش (مستقل- السويداء) مداخلة قال فيها:" هذه الاتفاقية تعزز من مركز سورية في مجال عمل الصندوق، وتزيد من قدرتها على التفاوض من أجل الحصول، في حال الضرورة، على ما تحتاجه من قروض تساهم في تمويل بعض مشاريعها الملحة والمطلوبة كما أن زيادة حجم حصة الجمهورية العربية السورية في صندوق النقد الدولي، تزيد من حجم قروضها وسحوبها، لو علمنا أن باستطاعة المشترك في صندوق النقد الدولي أن يسحب من البنك أربعة أضعاف المبلغ الذي دفعه كحصة في الصندوق المذكور، وبأن هذه السحوبات التي تتم كقروض بالعملة الصعبة، أكانت طويلة الأجل توظف في المشاريع الاستثمارية، أم قصيرة الأجل توظف في تلبية حاجات الدولة الفورية والملحة، كما توظف بحيث تحافظ على توازن ميزان المدفوعات وجميعها بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ بالمئة.

السيد الرئيس السادة الزملاء، إن المحافظة على تواجدنا في مثل هذه المؤسسات العالمية وتدعيم هذا التواجد فيه مصلحة لسورية، إن كان لتقوية مواقفها بدعم أصدقائها من عرب وأجانب، أو تقوية مركزها كشريك مستفيد. علماً بأن مشاركة سورية لم تسمح في يوم من الأيام لهذا الصندوق أن تمس قروضه من سيادتها أو من شخصيتها المستقلة، وتجنبت رغم الظروف الصعبة الاقتراض من صندوق النقد الدولي بشروطه المعهودة والمعروفة التي تعتبر تدخلاً في شؤوننا الداخلية، واكتفت بالتعامل مع شقه الثاني التابع وهو البنك الدولي الذي لا يفرض حسب علمي أية شروط فيها مساس بالأنظمة الداخلية للدول. من هنا نحيي مواقف قطرنا في محافظته على سيادة الشعب وحريته، وعلى شخصية الوطن المستقل بقيادة رمز السيادة والاستقلال المناضل حافظ الأسد. نؤيد التقرير ونؤيد مشروع القانون وشكراً سيدي الرئيس ".

هل من شروط خاصة؟

الزميل محمد علي ناصر (مستقل- اللاذقية) قدَّم مداخلة قال فيها:"سيدي الرئيس.. السادة الزملاء.. يشاع أن صندوق النقد الدولي، حينما يريد أن يتعامل مع أية دولة في العالم الثالث، يضع شروطاً خاصة على هذه الدولة. منها إطلاق حرية اقتصاد السوق، كما يريد للدول التي تتعامل معه أن تحد من نشاطات القطاع العام الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما نشاهده الآن في تعامل صندوق النقد الدولي مع الشقيقة مصر، حيث يطلب منها أن تخرق القوائم المغلقة الاقتصادية وأن تسير سيراً كاملاً باتجاه اقتصاد السوق، ما نريده من السيد وزير الاقتصاد أن يوضح لنا وبشكل فعلي ودقيق، هل هنالك مثل هذه الشروط حينما وضعت مثل هذه الاتفاقية؟ أو هل يريد صندوق النقد الدولي أن يفرض علينا شروطاً خاصة؟ وشكراً سيدي الرئيس"..

هل الشروط القديمة.. قائمة؟

الزميل محمود سلامة (مستقل- دمشق) قدم مداخلة قال فيها: "أتصور أن ما يحكم موقفنا من أي قرض هو شروط القرض نفسه. وأنا أضم صوتي إلى صوت الزملاء، وأرجو أن يوضح وزير الاقتصاد بأية شروط سوف نحصل على هذا القرض؟

في السابق كان القرض يشترط شرطاً لم يتعرض له الزملاء، هو عدم تطبيق قرارات المقاطعة على الشركات المتعاملة مع إسرائيل، فهل هذا الشرط موجود في هذه الاتفاقية أم لا؟".

هنا قاطعه رئيس المجلس موضحاً:"هذه ليست اتفاقية قرض يا زميل، هذه اتفاقية لزيادة حصة الجمهورية العربية السورية في صندوق النقد الدولي.

الزميل سلامة:" عفواً سيدي الرئيس.. أعرف تماماً، ولكنني أسأل هل ما زال البنك الدولي يتمسك تجاهنا وتجاه القروض التي نحصل عليها مقابل هذا الاشتراك بنفس الشروط القديمة.. ومن ضمنها شرط عدم تطبيق قرارات المقاطعة؟".

شعوبنا تتوجس خيفة

الزميلة وصال فرحة بكداش (شيوعية- دمشق) علقت على كلام وزير الاقتصاد بالقول: "يقال أن صندوق النقد الدولي هو مطمح للدول النامية. إن الأموال التي تعطى هي قروض وليست هبات قبل كل شيء، والقرض يأتي ويرجع

بالفوائد الضخمة، وألفت النظر لهذه الناحية بسبب ما تعانيه الشقيقة مصر. التي همها وحديثها الآن أن تتمكن من تخديم قروضها وليس إيفاءها فقط.

صندوق النقد الدولي بحصتنا المتواضعة هذه لن يكون لنا صوت فيه أبداً، ليس نحن فقط بل دولة مثل الهند ليس لها كلمة في صندوق النقد الدولي، إنه تجمع للطغمة المالية في العالم وللشركات المتعددة الجنسيات، وكلنا يعلم أن هنالك شركات مساهمة، أربعة أشخاص يملكون نصف رأسمال هذه الشركات والباقي مبعثر على الفقراء واليتامى بقيمة ١١٠٠١ ل س أو ١٢٠٠١ ل س هذا هو دورنا بالنسبة لصندوق النقد الدولي، أنه حتى فوق الحكومات. أمس وافق الكونغرس الأميركي على إعطاء قروض لروسيا المنهارة، ورفض عضو واحد في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وتوقف هذا القرض. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مجالان اقتصاديان مختلفان يرتبطان بمرجع واحد، وإن شعوبنا كما قال السيد الوزير بحق تتوجس خيفة من كلمة صندوق النقد الدولي، لأنه كما يقول المثل " أنت لم تمت ولكن شفت غيرك مات". ولقد رأينا دولاً أخرى تموت مثل البرازيل ومصر. صندوق النقد الدولي نذير شؤم بكل معنى الكلمة. نذير شؤم على روسيا وعلى مصر وعلى كل دولة يدخلها، في بادئ الأمر قروض صغيرة لطيفة نستطيع أن نسحب أموالنا، لا منة بذلك لأنها أموالنا نستطيع أن نسحبها طبعاً، هل هذه هي ميزات صندوق النقد الدولي.

نحن نعرف من القضية أن سورية لم تتراجع، ولكن من تراجع هو البنك الدولي الذي أوقف قروضه لسورية مدة طويلة، الآن هو الذي أفرج لست أعرف الأسباب، طبعاً سورية لن تتراجع ولكن أفرج العام الماضي ثم أوقفت القروض بالنسبة لسورية، لماذا؟ لأنهم يريدون سياسة معينة تتبعها البلدان التي تأخذ القروض، ونحن نرى الآن بعض الدول العربية تفكر فقط ببطنها ونقول لماذا ينقسم الصف العربي؟ لأن أيادي بعض الدول العربية مغلولة. وأنا هنا أحب أن ألفت النظر إلى أن القروض دائماً تأتي صغيرة وبكميات قليلة تكبر وتكبر ويلف الأخطبوط على الدول التي تقترض من هاتين المؤسستين اللتين لا تبشران بالخير إنما هما شؤم على الشعوب وشكراً".

إجلاء الحقيقة

استهل الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد مداخلته بالقول:" يحق لنا جميعاً أن نسأل حول موضوع صندوق النقد الدولي وحول البنك الدولي.. لأنهما

يخلقان لدى المواطن العربي شعوراً معيناً، ويجب أن نجلي له الحقيقة. قبل سنوات كانت عضوية هاتين المؤسستين محصورة بالبلدان النامية والبلدان الغربية، والآن أصبحت هذه العضوية شاملة لكل دول العالم.

سورية كانت من الدول الأولى التي التحقت بهاتين المؤسستين منذ الأربعينات، وكانت العضوية في هاتين المؤسستين لها ميزات معينة ولها مسؤولية معينة في نفس الوقت".

زيادة المساهمة.. تزيد الأصوات

وتابع الدكتور العمادي يقول: "كان ثمة في الماضي نظام نقدي ذهبي، تغير هذا النظام، وأصبح هناك نظام بالتعويم، أصبحت العملات الآن تسعر حسب أسعار السوق، أصبح موقف هذا الصندوق أيضاً يحاول أن يحافظ قدر الإمكان على هذا التوازن، وضعية الدول النامية في هذه المؤسسة مشتقة من قدرتها التصويتية، هل تستطيع أن تصوِّت بأن تأخذ حجماً معيناً من التصويت تستطيع معه أن تغير التوجه الأساسي لهذه المؤسسة أم لا؟.

الدول النامية لها قوة تصويتية محدودة، لا تستطيع في الواقع أن تتخذ القرار الذي يغير في توجهات هذا الصندوق من خلال العملية التصويتية، ولقد آلمنا أننا لا نستطيع من خلال القوة التصويتية أن نتخذ القرار الذي نريده".

ابتعدنا عن الخصخصة

وتابع السيد وزير الاقتصاد يقول:" من خلال رئاسة سورية للجنة الـ ٢٤، استطعنا أن نعبر أصدق تعبير عن تطلعات الدول النامية بالنسبة للنظام النقدي الذي نحن بصدده، نحن لا نستطيع أن نغير الحصص بالشكل الكبير.. لكن نستطيع أن نوجه السياسات الموجودة في هذه المؤسسات قدر الإمكان، حتى تعبر التعبير الصادق عن رغبات الدول النامية.

ولو وزعت عليكم البيان الأخير الذي صدر، تستطيعون أن تستدلوا من خلاله أنه كتب من قبل إخوة لي تربوا في هذا البلد.

فمثلاً، ابتعدنا عن موضوع الخصخصة، وقلنا هذا أمر يخص كل دولة وهي التي تقرر ما تريده.

وتحدثنا عن تنمية التجارة وتنمية الاستثمار، وتحدثنا عن الإصلاحات الواجب إحداثها في النظام العالمي وليس في الأنظمة العائدة لكل بلد على حدة".

نحن نريد زيادة الحصص

" من جملة الأمور التي نادينا بها. منذ زمن، زيادة حصص الدول النامية في رأسمال هذا الصندوق، نحن نريد ونطالب بزيادة الحصص والآخرون لا يريدون زيادة الحصص، لأن زيادة الحصة ليس معناها فقط التصويت ولكن معناها قدرة هذا البلد المعني على الاستفادة بصورة أكبر من التسهيلات الموجودة لدى الصندوق".

انه يزيد من قدرتنا التصويتية

وتابع وزير الاقتصاد يقول: " هناك إذن آفاق مفتوحة أمام سورية في هذا المجال. في الاجتماع الأخير أيها الأخوة تم بحث المساعدات التي تقدم لدول الاتحاد السوفييتي السابق، وتم بيان أن هناك دولاً في إفريقيا وآسيا تأثرت بانقطاع التجارة التي كانت قائمة مع الاتحاد السوفييتي، فتقرر أن تعطى هذه الدول قروضاً معينة إذا كانت نسبة التجارة التي كانت لها مع الاتحاد السوفييتي السابق تشكل ٤٠% من حجم التجارة التي كانت في سنة من السنوات مثلاً.

سورية يمكن لها، إذا أرادت بموجب هذه التسهيلات الجديدة، أن تستفيد الآن من قرض قيمته ١٤٠ مليون دولار، لأن التجارة بين سورية والاتحاد السوفييتي السابق كانت في بعض السنوات أكثر من ٤٠% ولنا الحق أن نستفيد، إذا أردنا، من هذا التسهيل، وطبعاً هذا التسهيل عليه فوائد إذا أردنا أن نستفيد منه وإذا لم نرد فهذا ليس ضرورياً.

لهذا فان زيادة حصتنا بالصندوق ستزيد من قدرتنا على الاقتراض إذا أردنا، ويزيد في قدرتنا التصويتية، وهو مطلب من مطالب الدول النامية".

البنك الدولي شيء آخر

واختتم وزير الاقتصاد مداخلته بالقول: "أيها الأخوة.. موضوع البنك الدولي موضوع آخر. وقروض البنك الدولي قروض من نوع آخر، ليست مجال البحث الآن، لكن موقفنا بهذه المجالات كلها واحد. نحن أخذنا قروضاً من البنك الدولي سابقاً، أخذنا قروضاً لإنارة الريف، أخذنا قروضاً من أجل الري ، أخذنا عدداً من القروض المختلفة، وعلينا التزامات تجاه البنك الدولي حالياً، لكن، "خلي واحد منا يبين أن البنك الدولي استطاع أن يفرض علينا، أو أي إنسان آخر من غير البنك الدولي، أو من أي دولة ثانية، شرطاً واحداً يمس بأي شكل من الأشكال

هيبة، أو شيئاً من الأشياء التي تعارفنا على أنه يجب أن يكون في أنظمتنا أو سلوكنا. شكراً ".

التصويت أقر المشروع

بعد ذلك وافق المجلس على الانتقال إلى مناقشة مواد المشروع فوافق المجلس على القانون.

هذه عينة من الرأي العام السوري حول هذه الموضوعات. لقد عرض علينا صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم قروض، أو مساعدات، أو جدولة مريحة لبعض الالتزامات القائمة، شريطة وضع برنامج للتصحيح الاقتصادي تلتزم به سورية وتقوم بتنفيذه تماماً كما فعل العديد من الدول العربية، وكان رد سورية دائماً على هذه الاقتراحات الرفض وعدم الموافقة، لأننا بلد مواجهة ولنا ظروفنا الخاصة، وإيماننا بأن سياساتنا تنبع من حاجاتنا ولا تملى علينا.

كانت نظرتنا- ومازالت- إلى هذا الأمر جدية. ذلك أن الرأي العام معبأ مسبقاً بأن لا نقبل سياسة تملى علينا من الخارج، كما أن تجارب الدول التي قامت بقبول مثل هذه البرامج لم تكن مشجعة، بالإضافة إلى النظرة الشعبية- وحتى في مجلس الشعب- المملوءة بالريبة من سياسات المنظمات الدولية بالنسبة إلى الدول النامية.

ولقد سبق أن وضع صندوق النقد العربي لبعض فئات قروضه شرط القبول ببرنامج إصلاح اقتصادي يلتزم به البلد المستقرض، وقدم لقاء ذلك منحة مالية منه لأغراض تمويل برنامج الإصلاح المالي النقدي.

وقد حاولنا مع الصندوق أن نغير عبارة الإصلاح، وأن لا يربط ذلك كشرط للقرض، للاستفادة من التمويل المقدم، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً. إن وضع حدود للموازنة والعجز وسياسات القطع الأجنبي لا يمكن أن يكون مقبولاً رغم حرص الصندوق على تقديم التمويل. ومن المؤسف، عندما يطلع بعض الأشخاص على مثل هذه التسهيلات، أن يستغربوا وأن ينتقدوا الجهة المسؤولة عن الاقتراض، لماذا لم تقترض حتى الآن، دون أن يعرفوا التفاصيل، ودون أن تكون لهم تقديراتهم للحاجة الحقيقية للاستقراض، وإمكانيات قبول شروط الإقراض.

جامعة خاصة أو مفتوحة

نشأ اهتمامي بالقضايا التعليمية منذ بداية قيامي بالتدريس في جامعة دمشق عام ١٩٦١، ونشأت بيني وبين طلابي علاقة مازالت تمتد حتى الآن.

حاولت في تدريسي لمادة التنمية الاقتصادية والتخطيط أن أنقل موضوعات الحياة إلى قاعة التدريس، وأن أشرك طلابي بالبحث وإلقاء المحاضرات.

كنت أرى بأم عيني كيف يذهب طلابنا إلى الخارج للدراسة – وكنت واحداً منهم – ثم يعود بعضهم أو لا يعود. فأعددت مع أخوين لي، هما الدكتور عادل العاقل والمهندس هشام الساطي، دراسة عن الخسارة التي تمنى بها سورية من جراء هجرة العقول، وودت لو أن في بلدي جامعات تستوعب كل طلابنا، وتأتي بالخبراء من الخارج ليعلموا فيها عوضاً عن إيفادهم إلى الخارج للتعلم.

عُرضت الدراسة في أحد مؤتمرات التنمية الاقتصادية للتنمية والدفاع، ولاقت استحساناً في تبني مقترحاتها، ووجدتهم في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يعدون دراسة مماثلة. طورنا هذه الدراسات بإعداد دراسة الجامعة الفلسطينية المفتوحة. ثم دخلنا مجالاً آخر. فتم بالتعاون مع الدكتور محي الدين صابر مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومع الدكتور أحمد مختار انبو مدير عام المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم، إعداد دراسة جدوى تنمية الصناعات التربوية في الوطن العربي. ذلك أن ما ينفقه الوطن العربي على استيراد ما يستخدمه الطلبة في مدارسهم يبرر القيام بإعداد دراسة لتوضيح كيفية إقامة صناعات تربوية في بلادنا.

قضية افتتاح جامعات في الداخل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما نقوم بإنفاقه على هؤلاء الطلاب بالقطع الأجنبي، سواءٌ أكان ذلك من موازنة الدولة أم من موازنة العائلات التي أوفدت أبناءها للدراسة في الخارج، إضافةً إلى أهمية توحيد الفكر العلمي والحفاظ على الشباب العربي.

أثرت هذا الموضوع في مجلس الوزراء مرات ومرات، وما كنت أقبل بالرفض جواباً. والحق يقال أن سيادة العماد أول مصطفى طلاس وبعض الأخوة

الزملاء كانوا يفرونني على هذه المقترحات... إلا أن الجواب كان دائماً أن مثل هذه الأمور إنما تبحث في مكان آخر.

قدمت لهم مثالاً عما أنفقته على تعليم ابني، الذي لم يقبل في الكويت ولم يقبل في سورية نظراً لحذف عدد معين من العلامات من مجموع ما حصل عليه في البكالوريا، مما اضطرني إلى إرساله إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كان القسط في كلية (ماكلاستر) في سانت بول ميناسوتا باهظاً، باعتباره كان طالباً داخلياً، ثم عندما انتقل إلى جامعة بنسلفينيا، كانت التكلفة بعشرات الآلاف، وكان بإمكاني إبقاء هذا المال في بلدي لو أنه تم قبوله للدراسة هنا، أو كانت هناك جامعات خاصة لقبوله.

ذكرت لهم كيف عرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على سورية، عندما كنت رئيساً له، إقامة جامعة للعلوم والتكنولوجيا، شريطة أن يقبل فيها جميع الطلاب العرب حسب ترشيح دولهم، وكيف رفض هذه الاقتراح.

قدمت، كما ذكرت سابقاً، لوزيرة التعليم العالي الدراسة التي أعدها الصندوق العربي حول الجامعة المفتوحة، وكنت أتمنى أن نبدأ مثل هذا المشروع لأنه سيحقق مبدأ التعليم المستمر، أو الدراسة من المهد إلى اللحد كما يقول الدكتور هادي المنجرة...

عندما أقرت القيادة القطرية مبادئ التعليم الخاص وإمكانية افتتاح الجامعات الخاصة، بمبادرة كريمة من سيادة رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد، كان ذلك بمثابة إكليل غار لكل من آمن بالقلم والكتابة غذاءً للنفس وقوة للوطن.

تعديل وتطوير القوانين

كان سيادة الرئيس الراحل يؤكد على ضرورة تطوير القوانين وتحديثها، وفي مطلع اجتماعات كل وزارة جديدة يتم التأكيد على هذه المهمة.

ففي السبعينات تم إعداد العديد من مشاريع التطوير، صدر بعضها ولسبب لا أعلمه لم يتم إصدار الباقي، وأحسب أن هيئة المستشارين القانونيين، الذين يدرسون ويمحصون عادةً هذه المشروعات، وجدوا أن الوقت أو أن الفكرة أو الصياغة لا تخدم الهدف المطلوب.

وجدت على مفكرتي أني كتبت في الحادي والعشرين من آذار عام ١٩٩٧ أن المهام المطلوبة مني، ومن بعض زملائي الوزراء، في مجال تعديل وتطوير القوانين هي الأمور التالية:

- تعديل قانون تشجيع الاستثمار.
- تعديل القانون رقم /٢٤/ المتعلق بالعقوبات المفروضة على مخالفات أنظمة القطع الأجنبي.
- تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- تعديل قانون العقوبات الاقتصادية.
- تعديل المرسوم /٢٢٨/ لعام ١٩٦٨ المتعلق بنظام عقود القطاع الإداري.
- تعديل المرسوم /١٩٥/ لعام ١٩٧٤ المتعلق بنظام عقود القطاع الاقتصادي.
- إصدار نظام التسويات والمصالحات.
- تعديل المادة الخامسة من قانون حماية الثروة الحيوانية.
- تعديل قانون صندوق الدين العام.

كما وجدت في مفكرتي بتاريخ الثامن والعشرين من آذار عام ٢٠٠٠ تأكيد رئيس مجلس الوزراء على توجيه سيادة رئيس الجمهورية بضرورة تعديل القوانين عن طريق اللجان الوزارية باعتبارها أقدر على صياغة مثل هذه التعديلات، وأن علينا أن نطرح هموم الناس في التعديل، فمثلاً لماذا لا نعالج قضايا أساتذة

الجامعات ولماذا لا يكون لدينا جامعات أخرى. وإن هناك قوانين استثمار جديدة في الدول العربية، لكن سمو الأمير عبد العزيز بن عبد الله قال إنه ما لم تعدل سورية قوانينها وخاصةً القانون /٢٤/ فمن الصعب أن يأتي إلينا المستثمر السعودي.

وجدت أن المطلوب تعديل ما يلي:

- قانون الإيجار.
- قانون تشجيع الاستثمار.
- القانون رقم /٦٠/.
- القانون رقم /٥/.
- القانون رقم /١٣/ المتعلق بالتهريب.

مما يتبين منه أن موضوع تطوير القوانين وتعديلها مهمة مستمرة منذ بداية الحركة التصحيحية.

إلا أن عملية صياغة التعديل، والموافقة عليه، وإقراره وبحثه في مجلس الشعب، لا تسير بنفس الخطى المتسارعة بالنسبة لجميع القوانين. فمنها ما يسير بسرعة ومنها ما يسير ببطء وتؤدة، فتعديل قانون تشجيع الاستثمار تمت صياغته مرتين، ثم تم رفعه وإقراره، ومشروع قانون الإيجار بحث مرةً عند إصدار النص الخاص بالتأجير السياحي، ولكن تقرر في ذلك الوقت التوقف عند التأجير السياحي، وتعديل القانون /٢٤/ صيغ أكثر من مرة، وفي المرة الثالثة أقر وصدر، أما مشروع تعديل قانون التجارة فله معي قصة طويلة.

لقد شعرت بالحاجة لتعديل قانون التجارة منذ منتصف السبعينات، ولجأت في ذلك إلى إخوة أكفاء يعملون معي في الوزارة، ومنهم من يعمل في وزارة التموين ووزارة العدل، واستعنت بخبرة أخوين أحدهما كان أستاذي في كلية الحقوق، وكان الحماس هو الذي يدفعهم إلى العمل.

انصب النقاش في البداية على تحديد أوجه النقص المطلوب تغطيتها في القانون، والتصحيحات المطلوب إدخالها على بعض المواد، والإضافات المطلوب إدخالها لتوضيح بعض المواد التي تحتاج إلى توضيح. وكان لابد لي من ترأس اجتماعات اللجنة لحسم بعض النقاط التي تعددت في معالجتها الآراء، وفي النهاية تم إعداد مشروع التعديل ورفع إلى رئاسة مجلس الوزراء لدراسته في اللجان المختصة ولم يصدر.

تجدد الأمر عند إعداد مشروع قانون تشجيع الاستثمار في عامي ١٩٩٠-١٩٩١. فقد وجدت، مع إخوتي الذين يتحملون معي العبء الأساسي في إعداد التعديل، أن الأحكام الواردة بشأن تشكيل وعضوية وجنسية وتعويضات مجالس إدارة الشركات المساهمة لم تعد تنسجم مع الأفكار والنشاطات الجديدة في عالم التجارة والاستثمار، فقد تغيرت مفاهيم كثيرة في عالم المال والاقتصاد والمصارف، وتوسعت حركة التصنيع وأصبحت سورية موضع ثقة دولية في المنطقة.

فما كان كافياً في عام ١٩٤٩ عندما صدر قانون التجارة لم يعد يستطيع الإحاطة بالتطورات الحديثة. فأحد أساتذة الجامعة يؤكد أهمية إدخال موضوع المتجر في قانون التجارة، وآخرون يرون ضرورة تطوير الأحكام المتعلقة بالأعمال المصرفية، والتجار يؤكدون أهمية التحكيم لحل خلافاتهم، وكان سيادة الرئيس بشار الأسد يؤكد أهمية إدخال الأحكام الخاصة بالتجارة الإلكترونية منذ كان رئيساً للجمعية العلمية للمعلوماتية.

تم في ضوء هذه المعطيات إعداد مشروع جديد لتعديل أحكام قانون التجارة، درس في مجلس الوزراء ثم أحيل إلى لجنة برئاسة وزير العدل. شاركت في أعمال هذه اللجنة، وأنهت اللجنة عملها، ورفعت مشروعاً بالتعديل ولم يصدر.

أتت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور محمد مصطفى ميرو، وجاءت بوزير عدل جديد. أعيد المشروع إلينا لإعادة صياغته على أساس مشروع قانون جديد للتجارة وليس على أساس تعديل بعض الأحكام فقط، فتألفت لجنة موسعة برئاسة وزير الاقتصاد ضمت الاقتصاد والعدل والتموين ونقابة المحامين واتحاد غرف التجارة والصناعة وممثلين عن كلية الحقوق وغيرهم من المحامين الممارسين والعاملين في القضايا التجارية.

وصيغت تعديلات مختلفة، ثم قام السيد مدير التشريع في وزارة العدل، مع مستشار وزير الاقتصاد لشؤون الاستثمار والتشريع، بإعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون مع أسبابه الموجبة، وتم رفعه مرةً أخرى إلى رئاسة مجلس الوزراء التي قامت بتعميمه على الوزارات لإبداء رأيها فيه قبل رفعه إلى رئاسة الجمهورية. أرسلت بعض الوزارات ملاحظاتها التي انصبت على بعض الأخطاء الإملائية، ثم طلب إلى الوزارة مرةً أخرى إضافة جزء آخر إلى القانون ليغطي أحكام التجارة الإلكترونية.

قصدت من إيراد هذا التسلسل في العمل الذي تم لتعديل قانون التجارة إبراز الجهد الذي بذل والوقت الذي خصص وإرادة المتابعة والإصرار على الإنجاز الذي تميز به العاملون في هذا المجال خلال ربع قرن من الزمن.

طبعاً هناك قوانين كثيرة عدلت في أشهر، وهناك قوانين كقانون التجارة وقانون الإيجار تطلبت أو مازالت تتطلب وقتاً أطول. فعملية التطوير والتحديث تتطلب، قبل الجهد والوقت والخبرة، رؤية الهدف وتحديد أبعاده ومكوناته، والاتفاق على هذه الأبعاد والمكونات. كانت تمر الساعات أحياناً واللجنة تناقش مفهوماً قانونياً واحداً، تستمع إلى مختلف الآراء، فمنهم من يأتي بالنص الفرنسي وآخر بالنص الألماني وثالث بالنص اللبناني أو الإماراتي الأكثر حداثة، تقارن النصوص ويجري الانتقاء تماماً كعملية الاصطفاء والتحسين التي تتم في عمليات تطوير بذور القمح والقطن.

وأحياناً كان يتطلب الأمر وقوف الوزير مع رأيٍ، وترجيحه وتعليل ترجيحه بالآراء القانونية التي تستقي أصولها من مدارس فقهية لها أسسها ومراجعها، والاختيار كان يتم عادةً بما يعتقد أنه أوفى بالمصلحة وأكثر مسايرة لواقع الحياة الاقتصادية والتجارية وآراء الفقه والقضاء وقواعد العرف التجاري.

إننا نحمد الله على أن القرن الحادي والعشرين في سورية سيكون قرن التحديث والتطوير المستمر، بما يتماشى مع نمط التطوير العالمي للقوانين والمؤسسات التي سيتم تطويرها، كي لا نبقى خارج ركب هذا التطور العالمي.

التطوير الإداري في خدمة المواطن

كان التوجيه المستمر للرئيس الراحل العمل على تطوير آلية العمل في الدولة بغية إنجاز المشاريع والأعمال الموكولة إليها بالكفاءة اللازمة. كما كان يطالب دائماً بتسهيل حصول المواطن على ما يبتغيه من الدولة، دون تعقيدات أو مساومات، بل وفق أنظمة واضحة ومدد محددة. وكان من جملة الندوات التي أقيمت لهذه الغاية "الندوة العلمية الأولى لبحث أسس التنمية الإدارية" التي أقيمت في دمشق بين ٢٣ و٢٨ من كانون الأول عام ١٩٧٨، وتضمن برنامج عملها ما يلي:

- الإدارة ومشكلاتها في الدول النامية.
- التطوير الإداري:مقوماته ومتطلباته.
- العوامل البيئية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأثرها على تحقيق الإدارة لأهدافها.
- كيف يمكن تحريك المجتمعات المتخلفة إدارياً.
- بعض الأدوات الحديثة المستخدمة في تحليل الوضع الإداري.

كما تضمن برنامج عمل الندوة موضوع الإدارة بالأهداف، وقدمت ورقة عن "مفاهيم مختلفة عن الإدارة بالأهداف" وكان النقاش في هذا الموضوع حول ما جاء في كتاب الأستاذ بيتر دريكر (DRUCKER) رئيس قسم إدارة الأعمال في جامعة نيويورك المسمى: (The Practice of Management) "ممارسة الإدارة" من أن منشآت الأعمال تحتاج إلى مبدأ إدارة يفسح المجال للفرد لتحقيق القوة الذاتية، وتحمله المسؤولية وإعطاء التوجيه بوحدة الرؤية الشاملة. كما أن الإدارة بالأهداف هي منهج منطقي يحوي أهدافاً واضحة ومحددة، كما يحوي برامج واقعية لتحقيق تلك الأهداف، مع تقييم موضوعي له في ضوء قياس النتائج. وقد حاضر في هذه الندوة عدد من الأساتذة كالدكتور غسان طيارة والدكتور سعد الدين عشماوي والدكتور حيدر طرابيشي والدكتور رمزي محمد زكي والدكتور السيد الهواري

والدكتور نجيب اسكندر إبراهيم والدكتور أيمن الميداني، وكنت أحد المحاضرين لبيان الصعوبات والأوجه العملية للتطوير الإداري.

تكرر الحديث عن التطوير الإداري مرات ومرات. وعندما استلم الدكتور محمد جمعة وزير الدولة للشؤون الإدارية حقيبته أخذ يعمل ويراسل المنظمة العربية للعلوم الإدارية، من أجل إقامة هيئة للتطوير الإداري في سورية، وقدم مشاريع مختلفة في هذا المجال، وتم تشكيل لجنة تطوير إدارة الاقتصاد الوطني. واستلم الدكتور حسان النوري هذه المهمة فيما بعد وأعدَ تقارير مختلفة واستمر بها.

وكان رأينا أن المحك الأساسي في الإصلاح الإداري هو تحقيق رضاء المواطن في تعامله مع الإدارة الحكومية.

وقد يكون من الصعب تعداد الخطوات التي اتخذت لتسهيل مراجعة المواطن وخدمته في وزارة الاقتصاد، وكان الشرط الوحيد لي في ذلك هو ألاَّ يؤدي اختصار خطوات تنفيذ العمل إلى وقوع الموظف في بعض الأخطاء، أو تحمله في النهاية مسؤولية التسريع، فلا يجوز التضحية بالموظف من أجل دقائق نعطيها له ليتأكد فيها من صحة ما يقوم به من عمل.

هناك قيد آخر لا يمكن للوزير أن يتخطاه، وهو طلب التسريع في التعاقد على أعمال إدخال الحواسب والأتمتة في عمل المؤسسات التابعة له، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بدفتر الشروط، وعدم تضمينه كل ما يجب أن يتضمنه، أو الإضرار بقانونية عملية التعاقد وإجراءاتها ودراساتها ومقارناتها.

لقد استغرقت هذه العملية سنوات في المصرف التجاري السوري، بينما لم تستغرق أكثر من عدة شهور في مصارف أخرى. وما زالت هناك شكاوى مختلفة حول عدم إمكانية السحب من فرع أحد المصارف إذا كان حسابك في فرع آخر، تماماً كما كانت الحال في أمريكا عندما كنت طالباً أدرس هناك، إلا أن هذه الحالة تضمر يوماً بعد يوم، ويتسارع العمل مع زيادة أعمال التدريب والتأهيل.

وفي مديريات التجارة الخارجية تم اختصار الكثير من العمليات، وأصبح الكشف على الشركة الموردة في سجلات مقاطعة إسرائيل يتم في دقائق عوضاً عن الأيام، وأعطيت أعمال تخليص البضاعة إلى المديرية العامة للجمارك، كما أعطيت قبلها عمليات دفع رسوم التجارة الخارجية، رغم معارضة بعض العاملين لدينا، خوفاً على ضياع العمل الذي تعودوا على القيام به. بالنسبة للمصدرين ألغيت جميع الإجراءات، وبقي فقط شرط إملاء استمارة التعهد بإعادة القطع.

لقد تخلصنا من العديد من المراجعات، بعد أن تم تفويض مدراء التجارة الخارجية في المركز والمحافظات بجميع الصلاحيات التي تمكنهم من إنجاز أعمال المواطنين دون مراجعة الوزير أو معاونه، واعتبر ذلك إنجازاً كبيراً. ومع ذلك فأفواج الذين يزورون وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لا تنقطع ليل نهار. فكل من يريد أن يستورد أو يصدر، أو يقترض أو يودع، أو يؤمن على نفسه أو بيته أو سيارته أو مواده، أو أن ينظم معرضاً، أو أن يكون وكيل بيع للسجاير السورية، أو من له قضية مع مؤسسة الأقطان أو مع مؤسسات التجارة الخارجية، لا بد له من زيارة مكاتب الوزارة لإنجاز أعماله. ويأتي قسم من هؤلاء يطالب مقابلة الوزير، والوزير الذي يغلق بابه لا يعرف ماذا يجري خارج مكتبه، ولا يمكنه أن يتعرف على أوجاع الناس وآلامهم ومشاكلهم، وهو في نظرهم الإنسان المكلف بحكم منصبه بهذه المهمة.

إلا أن سياسة الباب المفتوح لها حسناتها ولها محاذيرها، كما أن لها تكلفتها، بأن تعوض الوقت الذي فاتك باستقبال الناس بوقت نومك لإنجاز عملك، وكم كنت اصطحب البريد معي إلى البيت لأقضي معه ليلتي حتى بداية الصباح.

كانت هموم المواطنين المراجعين متشعبة. إلا أنه يمكن لي أن أضرب أمثلة عنها تغني عن تصنيفها:

فالاستيراد محددة شروطه وإجراءاته في القرارات والتعليمات النافذة، ومع ذلك يأتيك أحياناً من يطلب استيراد سلعة غير مسموح باستيرادها، أو يقول بأن الموظف المختص لم يعطه إجازة الاستيراد رغم أنه يستحقها، أو أن الموضوع معروض أو مرفوع إلى الوزير والوزير لم يعط قراره بعد وهو أمر غير دقيق.

كذلك بالنسبة للقروض التي تعطى من المصارف، هناك نظام لها يحدد من يستفيد وشروط الاستفادة وكامل تفاصيل الشروط والالتزامات، ولا يستطيع الوزير أن يخالف مثل هذه الشروط. ومع ذلك يأتيك من يطلب قرضاً من المصرف الزراعي أو الصناعي أو العقاري، وتعمل على التوضيح له بأن الوزير يضع نظاماً يشمل الجميع، ولا يستطيع أن يعطي أو يمنع لأنها ليست من مهامه.

وهناك من يأتي ليطلب تعيين ابنه أو ابنته أو زوجته ويطلب منك الموافقة على ذلك. ومنهم من يأتيك يشكو ويطلب أن يستعير جاهك مع زميلك الوزير حتى ينهي مشكلته.

ومنهم من يأتيك طالباً منك مبلغاً من المال يوسع به على عياله.

ومنهم من يأتيك ليطلب منك لا عملاً في الدولة وإنما عملاً لدى أحد رجال الأعمال ويطلب منك تزكيته.

ومنهم من ينصف الموضوع الذي يطالب به ويقول صحيح أن النظام لايسمح ولكن يجب تعديل هذه النظام ويطلب من الوزير تعديله.

أما عضو مجلس الشعب الذي يزورك فهو لا يطالب بشيء يخصه وإنما بما يخص المواطنين الذين أعطوه ثقتهم.

ومن المواطنين من يأتيك يطلب منك أن ترفع شكره وتحياته لسيادة الرئيس الذي أصدر تشريعاً معيناً أنصف به المواطنين.

ومن المواطنين من يأتيك فقط ليتعرف عليك أو ليقدم لك قصيدة يمدحك فيها دون أن يكون له عندك مطلب معين.

إن عملية الإصلاح الإداري وعملية التطوير والتحديث تبدأ بتحديد طرق خدمة المواطن وإرضائه وحل مشاكله، فاستقبال المواطن والاستماع إلى شكواه، حتى لو لم تستطع تلبية طلبه، خطوة هامة تخلق لدى المواطن الارتياح، كما تخدم غرض إقامة علاقة خاصة بين المواطن والمسؤول.

لا أذكر أني أوصدت بابي في وجه أحد إلا إذا كنت في اجتماع أو كان لدي وفد، والآن أشعر أنني أقطف ثمار هذا الانفتاح عندما أرى الناس يبادلونني التحية.

أنت المسؤول

في ذاكرتي قصص كثيرة حول مثل هذه الموضوعات. فلقد تم مرة في بداية السبعينات بحث إجراءات القطع الأجنبي والقيود المفروضة عليه، وكان الاجتماع برئاسة رئيس مجلس الوزراء، بينت رأيي بصراحة في موضوع إلغاء الرقابة على القطع، وطلبت أن نسير الخطوة الأولى وعندما نتأكد من نجاحها نتبعها بالخطوة الثانية، كما بينت أنه ليس من المعقول أن نسير خطوات على أرض رخوة. لم يؤخذ برأيي، وقيل لي أنني دائماً متحفظ.

بعد يومين دعي كل من حضر الاجتماع الأول إلى الاجتماع الثاني وقال لي رئيس مجلس الوزراء أمام الجميع: "ماذا فعلت حتى انهارت الأمور بهذا الشكل؟! طلبت من ربي العون كيلا أقول كلمة لا يرضى عنها رئيس الاجتماع، ولا أقول ما يفيد تثبيت ما قاله رئيس الاجتماع من أنني أنا المسؤول، والكل يعلم أنني كنت معارضاً لهذا القرار.

احمر وجهي وابتسمت، فإذا بالسيد حاكم مصرف سورية المركزي ــ رحمه الله ــ يبادر ويقول: "يا سيادة الرئيس، الدكتور العمادي كان ضد القرار الذي اتخذتموه، وحاول إقناعكم واللجنة الكريمة بالعدول عنه ولكنكم رأيتم غير ذلك".

تنفست الصعداء وشكرت رب العزة على هذا الفضل، وقلت: المهم الآن المعالجة وليس المعاتبة. إني أقترح لتسوية الأمور كذا وكذا..

واستدعيت مرةً إلى مجلس الوزراء لأعلم أن هناك عرضاً من شركة شل لتمويل مؤتمر يعقد في دمشق، يدعى إليه خيرة الاقتصاديين من الوطن العربي والعالم، ليحاضروا في الموضوعات التي تهم الاقتصاد السوري وتطويره، خلال محاضرات تلقى عما يتم في البلدان الأخرى، وعلى أن يقوم بالإعداد لهذا المؤتمر الأساتذة العرب مع نظرائهم الأمريكيين، ممن يدرسون القضايا العربية في جامعة "جورج تاون" في واشنطن، مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الاقتصاد السوري ومدير العلاقات العامة في شركة شل بدمشق. وطلب إلي رئيس مجلس الوزراء أن أعطي اهتمامي لهذا الموضوع وأقوم بالإشراف عليه، وقد تم تحديد موعده في السادس والسابع من حزيران عام ١٩٩٠.

بدأت التحضيرات. وزارنا بعد فترة السيد "مايكل هدسون" وآخرون، وقابلوا نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ثم رئيس مجلس الوزراء وكنت حاضراً في هذا الاجتماع. تمت مناقشة الموضوعات وتحديد الزمن والاتفاق على تحديد الموعد، وسافر الوفد.

جاء الموعد المحدد لافتتاح المؤتمر. ووصل فريق الجامعة وبينهم الدكتور هشام شرابي، وأرسل مدير العلاقات العامة في شركة شل الدعوات لحضور حفل الافتتاح إلى جميع المعنيين، دون أن يعلمنا أنه أرسلها إلى السفراء أيضاً، مؤملاً أن يكون حفل الافتتاح بهيجاً.

خابرني رئيس مجلس الوزراء وطلب إليَّ الحضور فوراً إلى مكتبه. وبعد أقل من عشر دقائق كنت في مكتبه حيث وجدت في المكتب أيضاً نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية. وجَّه رئيس مجلس الوزراء الكلام إليّ قائلاً: ما هذا المؤتمر الذي دعوت إليه؟ لدي في المكتب جهات أمنية أعلمتني بذلك، وأطلب إليك إلغاء هذا المؤتمر فوراً.

ماذا يمكن أن يقال في هذا المقام إلا "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم". مع ذلك أردت أن أوضح الأمر، فقلت أنني لم اقترح أولاً إقامة هذا المؤتمر، ولم أتطوع للإشراف عليه. بل أنتم يا سيادة رئيس مجلس الوزراء طلبتم إليَّ الإشراف عليه. وأنا لم استقبل السيد "مايكل هدسون" في مكتبي وإنما أنتم الذين استقبلتموه في مكتبكم. فكيف يقال الآن ما قيل، وكأنني أنا مبدع المؤتمر ومنشؤه..!

ثم أضفت قائلاً:

"إنكم تذكرون أنه بتاريخ الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٨٩، أرسل إليكم مدير العلاقات الخارجية في شركة شل سورية كتاباً أرفق به اقتراحاً مقدماً من الدكتور مايكل هدسون، المتزوج من سيدة عربية فلسطينية ويشغل مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون الأميركية، يتعلق بإقامة ندوة علمية حول التنمية الاقتصادية في سورية، لما لها من فائدة علمية وإعلامية. وقد وافقتم على ذلك وقدم الوفد المؤلف من الدكتور مايكل هدسون والدكتور حليم بركات، السوري الأصل الذي يدرس في المركز، مع مساعدة مدير المركز السيدة ماري ماكديفيد واستقبلتموه وأرسل إليكم الدكتور هشام الشرابي رسالة بتاريخ الرابع والعشرين من آب عام ١٩٨٩ يشكركم على استقبالكم للوفد وعلى التعاون والترتيبات المقترحة".

فكان الجواب: يجب أن يلغى المؤتمر الآن.

استقبلت الوفد الذي قدم من واشنطن إلى دمشق في مكتبي، واعتذرت له بأنه لأسباب طارئة تم اتخاذ القرار بتأجيل المؤتمر، ونرجو أن نعقده في وقت لاحق.

قابل الدكتور هشام شرابي بعد خروجه من مكتبي أحد أصدقائه من كبار المسؤولين العاملين في الحقل السياسي، ظاناً أنه يستطيع أن يفعل شيئاً من أجل متابعة العمل في عقد المؤتمر.

في الجانب الآخر للموضوع، وجدت أن الدراسات التي وصلتني وسلمت إليَّ كانت دراسات متعمقة، منها دراسة عن التجارة الخارجية في سورية عبر التاريخ أعدها الدكتور شارل العيساوي، الذي كان يدرس تجارب الدول النامية بالتركيز على مصر في جامعة "كولومبيا" في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى أعدها الدكتور حسين عماش الذي عين الآن مسؤولاً عن برامج مكافحة البطالة وغيرها.

علمت فيما بعد كيف اتخذ قرار الإلغاء. وتمنيت لو أنني لم أعلم، فأبقى مؤمناً أن الأسباب كانت موضوعية.

مرة أخرى أجد نفسي في مكتب رئيس مجلس الوزراء بحضور نائبه وبعض الوزراء، قال لي بالحرف الواحد: "إذا أردتني أن أستقيل فتابع التصريحات التي سمعتها" قلت:" ما هي هذه التصريحات هذه المرة!؟"

قال: إن مراسلة الإذاعة البريطانية في دمشق أذاعت نبأ مستقىً من حديث أعطاها إياه وزير الاقتصاد، بأن سورية ستسمح بافتتاح مصارف خاصة محلية وأجنبية فيها.

قلت له: صدقني أنني لم أعطِ أيَّ تصريح لأحد، ولم أجتمع مع مراسلة الإذاعة البريطانية، و أرجو أن تطلب من وزير الإعلام أن يحقق معها في هذا الموضوع. تم الاتصال بوزير الإعلام وتبيّن أن المراسلة – كما قالت – جمعت ما أذاعته لاعن طريق مقابلة معي، ولكن من تصريحات سابقة جمعتها من قصاصات الصحف.

قلت لرئيس مجلس الوزراء: الآن وقد تبين لك الموضوع، أنا لا أريدك أن تستقيل، ولكن إذا طلبت مني أن أستقيل فسأستأذن ممن عيَّنني فيما إذا كان يريدني أن أستقيل.

كان واضحاً لي أن السيد الرئيس لا يريد إحداث مصارف خاصة في هذه الفترة، وكنت حريصاً على الالتزام بتوجيهاته. إلا أن تاريخ الموضوع لم يبدأ الآن، وقد كنت أتلقى منذ بداية السبعينات طلبات لافتتاح فروع مصرفية لمصارف دولية في سورية، حتى أن بعض هذه المصارف رضيت بأن تفتح مكاتب لتسهيل أعمالها مع المصرف التجاري السوري ومع مصرف سورية المركزي، وتقديم القروض للدولة، وللتعرف على المشاريع التي تنوي سورية تنفيذها، وتقديم التسهيلات المالية لها، ثم قامت هذه المصارف بإغلاق مكاتبها لأنها وجدت أن وجود فروعها في عمان وبيروت يمكن أن تقوم بالمهمة ذاتها عن طريق الزيارات القصيرة الأمد.

ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٥ تلقيت كتاباً من السيد روزمند ليبير (ROSAMUND LEEPER) من مورغان غرينفيل MORGAN GRENFELL لندن يأمل أن يلبى طلبه في المستقبل بفتح فرع لمصرف تجاري في دمشق، إلا أنه يقبل الآن أن يمول عمليات تصدير البضائع السورية إلى الخارج. كما تلقيت بتاريخ السادس من حزيران عام ١٩٧٧ رسالة من نلسون روكفلر، يشكرني فيها على استقبال موفديه الذين بحثوا معي هذه الأمور، وبينت لهم أن مساهمتهم يمكن أن تكون عن طريق التعاون مع مصارفنا. كما تلقيت رسائل من السيد روبيرت عبود رئيس البنك الوطني الأول لشيكاغو بنفس المضمون.

إلا أن كل هذه المطالبات الأجنبية والمطالبات العربية لم تكن لتهمني ولا تزعجني، لأن الجواب عليها كان من منطلق سياسة بلد وليس شخص. إلا أن ما أهمني كان ما يلي:

تلقيت مرة كتاباً من نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية يطلب فيه مني تنفيذ موافقته بفتح فرع لمصرف (حبيب بنك) الباكستاني في سورية.

كان يعز علي أن أخالف أوامر رؤسائي، إلا أني كنت أعلم بأن هذا الأمر لا يمكن أن يتم. ولم أرغب بإعلام سيادة الرئيس بذلك لأخذ توجيهه، كي لا أثير أي حزازة مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووجدت أن الطريقة المثلى هي في إعادة الكتاب ذاته إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء مع حاشية صغيرة:

"يرجى الحصول على موافقة القيادة القطرية على افتتاح مصارف خاصة وأجنبية في سورية حتى أستطيع أن أنفذ موافقتكم".

طبعاً آلمني أن أعيد الكتاب بهذا الشكل، إلا أنه لم يكن بإمكاني غير ذلك. لأنني أنا المسؤول عن عملية الترخيص.

حادثة أخرى تتعلق أيضاً بالمصارف حدثت معي عام ١٩٧٨، ففي الساعة العاشرة ليلاً طلب إلي رئيس مجلس الوزراء أن أقابله في مكتبه. دخلت المكتب فوجدت لديه ضيفاً. أردت الاعتذار حتى ينتهي من مقابلته. فقال لي: " تفضل نحن الاثنين بانتظارك". قدم لي الضيف وهو علاء الدين البحري، كما أذكر، وقال: "أنت رجل مسلم ونحن نعرف أنك تصلي وتصوم ونحن نريد افتتاح بنك إسلامي في دمشق يعمل على الطريقة الإسلامية ويخلص الناس من موضوع الفوائد الربوية التي هي ضد الشريعة الإسلامية".

سألت نفسي ماذا يمكنني أن أجيب رئيس الوزراء على هذا الكلام وهو عضو في القيادة القطرية... تماماً مثل نائبه للشؤون الاقتصادية!

ألا يعلم أن التوجيه المعطى لنا هو خلاف هذا الكلام؟ ومع ذلك لم أكن خباً، وقلت في نفسي هذه طريقة جديدة لأكل مال الفقراء والمتدينين البسطاء.

قلت للسيد البحري: " مع كل احترامي وتقديري لاقتراحاتكم، لكنني أعرف أنه ليس لديكم تجربة سابقة في إقامة المصارف التجارية، ناهيك عن المصارف الإسلامية. وحسب علمي فإن بيع وشراء النفط هو المهنة الأساسية لكم. وأنا كمسلم ــ وأرجو المولى أن يسامحني ــ لا أرى عامل الربا في مصارفنا، لأنها ملك الدولة وتقيمها كجزء من مهامها في تسهيل أعمال رعاياها، ولا أرى هناك ضرورة لإقامة بنوك إسلامية حالياً في بلدنا".

استغرب الضيف جوابي، واستغربه أكثر رئيس مجلس الوزراء وقال: " ظننا أنك ستوافق فوراً على اقتراحنا!".

تبين لي أني كنت هنا المسؤول أيضاً عن عدم افتتاح المصارف الخاصة. تمنيت لو أن رئيس مجلس الوزراء سألني منفرداً عن الموضوع لكنت شرحت له الأمر ولكنا تلافينا النقاش الذي تم أمام الضيف.

تذكرت كل هذه القصص وأنا واقف أمام رئيس مجلس الوزراء معيداً عليه ما قلته: " الآن وقد تبين لك الموضوع، أنا لا أريدك أن تستقيل. ولكن إذا طلبت مني أن أستقيل فسأستأذن من عينني فيما أنا فيه.

والموضوع وما فيه أنه سياسة بلد وليست رأي شخص، وفي نظامنا لا يمكن لوزير أن يتخذ قراراً إلا بالتنسيق مع رئيسه وزملائه الذين يمسهم القرار، وفي إطار السياسة العامة للدولة".

تذكرني كلمة "أنت مسؤول" أيضاً بالحادثة التالية:

طلب مني أحد الأصدقاء أن أتوسط له لدى رئيس مجلس الوزراء، وكانا يعملان سوية في فترة معينة في وزارة التموين، ليتعاقد معه كخبير في مجلس الوزراء.

وافق رئيس مجلس الوزراء على ذلك، وكان هذا الصديق يعمل على متابعة بعض الأمور الاقتصادية في المجلس، وكان موضوع معامل السكر المعطلة الموضوع الذي يتابعه آنذاك، كما علمت لاحقاً.

دعيت إلى اجتماع في رئاسة مجلس الوزراء، وقدم الصديق المستشار تقريره صاباً غضبه على من اشترى وأقام هذه المعامل. ورغم وجود زملائي الوزراء أصحاب العلاقة في الاجتماع المذكور رأيت الصديق المستشار يقول بأن المسؤولية تقع على كتف الدكتور العمادي.

أجبته بكل هدوء لماذا؟ هل كان الدكتور العمادي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للجنة التي أقرت هذا المشروع؟ ألم يكن القرار قرار المجلس الأعلى للتخطيط بأجمعه؟ ألم يكن من أعضاء المجلس، الوزراء والعمال والفلاحون ورئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش!؟

أجابني بكل بساطة: "لأنك أنت الخبير، وأنت الذي تفهم ؟!"

قلت: الجميع مثلي. وطلبت أن أشرح الموضوع للمجلس باعتبار أن بعضهم ليس لديه معرفة بتاريخ الموضوع.

قلت: عندما اتخذ القرار كانت أسعار السكر قد ارتفعت إلى نحو/٨٠٠/ دولار للطن الواحد. وقامت بعض الشركات التي تعاقدت معنا بفسخ عقودها، حتى لا تتحمل الخسارة بين السعر المتعاقد عليه وأسعار السوق الفعلية، ووجدنا صعوبة في عملية تأمين السكر. وتم التداول بضرورة الاعتماد على الإنتاج المحلي لأن مادة السكر مادة أساسية في حياة مواطننا.

قلت: ومع ذلك فقد خشيت أن لا نستطيع تأمين الشوندر المطلوب لهذه المعامل. اتصلت وقتها وقبل التعاقد برئيس مجلس الوزراء وقلت له: أرجو أن تطلب من وزارة الزراعة تقديم تعهد بتأمين كميات الشوندر السكري اللازمة لهذه

المعامل كي لا يقال لنا مستقبلاً بأنكم تعاقدتم على معامل ليس لها مواد أوّليّة. وبالفعل صدر كتاب عن وزارة الزراعة بتوقيع معاون الوزير الدكتور محمد إبريق يؤكد بأن الكميات المطلوبة من الشوندر السكري لهذه المعامل ستكون جاهزة وفق ما هو وارد في الخطة. وأضفت أن لدي نسخة من هذا الكتاب في الوزارة، وأستطيع أن أحضره في خمس دقائق، وبالفعل أحضرته. أما المشكلة في عدم التشغيل أو ارتفاع التكاليف فهي مشكلة تسعير ومشكلة التزام بالمساحات المحددة في الخطة لهذا المحصول.

وشكرت الصديق المستشار على ثقته بفهمي الاقتصادي .

الساعة الثانية عشرة ليلاً

لا أضيف جديداً على ما كان يتمتع به سيادة الرئيس الراحل من صفات القيادة، عندما أتحدث عن متابعته المستمرة لأمور الدولة ومشاريعها. فقد كان قسم من هذه المتابعة يتم خلال ساعات الدوام الصباحي والمسائي، أما القسم الأهم من هذه المتابعات فقد كان يتم ليلاً، وفي غالب الأحيان حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً. فعندما يرن جرس الهاتف في مثل ذلك الوقت، أعلم جيداً أن رئيس مجلس الوزراء يخابر ليؤكد توجيه سيادة الرئيس في قضية معينة، أو يتابع ما تم بشأن سابق، أو يطلب أن يتم الأمر قبل صباح الغد أو أن تكون مستلزمات ما يجب أن يتم قد تم تنفيذها قبل صباح الغد.

وفي ذاكرتي بعض القضايا التي أوقظت من أجلها في مثل تلك الساعة.

ففي فترة النصف الثاني من الثمانينات كانت مشكلة عدم توفر النفط لدينا من أهم المشاكل بعد القمح وتوابعه من الطحن والخميرة، وكانت السفن تأتينا محملة بالنفط من الجمهورية الإسلامية في إيران وفق اتفاقية معقودة لهذه الغاية. وقد تعرضت إحدى هذه السفن لحادث فأراد سيادة الرئيس أن يطمئن على أن التغطية التأمينية كاملة وإجراءاتها سليمة، وأننا سنأخذ حقوقنا كاملة من شركات التأمين في زمن كانت تزداد فيه جعالات التأمين بسبب أخطار الحرب. شرحت له ما قمنا به وطلب مني المتابعة، أيقظت المدير العام، ثم اتصلت بالمدير المختص الذي أرسلته في اليوم التالي إلى إيران لمتابعة الموضوع ومعالجة نتائجه.

كانت السفينة تحمل أكثر من /٣٣٠/ ألف طن من النفط، قيمة حمولتها تقدر بنحو ٣٥ مليون دولار وكانت قد أبحرت من جزيرة "خرج" الإيرانية وأصابها صاروخ أشعل فيها النار، وكان منقذو الباخرة يطلبون مبلغ خمسة عشر مليون دولار لقاء عملية الإنقاذ. فقمت بإرسال من كنت، ومازلت، اعتبره من أكفأ العاملين في التأمين، وبالتعاون مع الجانب الإيراني تم تخفيض المبلغ من خمسة عشر مليون دولار إلى مليون ونصف المليون دولار وكان هذا الإنجاز مقدمةً لي لترشيحه لاستلام منصب المدير العام للتأمين.

أما الحادثة الثانية فكانت في بداية التسعينات. كنا قد أعددنا مشروع اتفاق سنوقعه صباح اليوم التالي مع سعادة وزير المالية الكويتي، وصدف أن قام رئيس مجلس الوزراء بعرض هذا الموضوع على سيادة الرئيس، فوجه بإجراء بعض التعديلات عليه، وكان علي أن أوقعه مع الوزير المختص قبل الساعة الثامنة من صباح الغد حيث سأصطحبه إلى المطار لأودعه.

كان يعمل معي في هذا المجال فريق من وزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط، اتصلت بالمدير المختص في وزارة التخطيط،وكنت أعرفه وعمل معي طويلاً في وزارة التخطيط عندما كنت فيها، قالت لي زوجته بأنه نائم. رجوتها إيقاظه. تحدثت معه. ارتدى ثيابه. وصل إلى الوزارة. أخرج الأوراق وأجرى التعديل. ولم نعرف النوم إلا بعد أن تم استكمال المطلوب.

لقد أنجزنا بذلك جزءاً من العمل، أما بقية العمل المطلوب فلا يتعلق بي مباشرةً وإنما بالنقاش والتفاوض مع الوزير المختص.

كانت علاقتي مع الوزير الكويتي علاقة محبة واحترام متبادل، فلم أجد ــ والحمد الله ــ أي صعوبة في أخذ الموافقة على المشروع المعدل. وتم التوقيع، ولم يسأل سيادة الرئيس عما تم في الأمر، لأنه كان على يقين من أن ما يطلبه مني يتم تنفيذه.

الحادثة الثالثة كانت تتعلق بمادة غذائية دخلت إلى سورية، واكتشف أنها غير صالحة من وجهة النظر الصحية، ويجب أن تعاد إلى خارج البلاد وفق الأنظمة النافذة. لقد كان من حرص سيادة الرئيس على صحة الناس، وخوفه من أن تتسرب هذه المادة إلى الأسواق وتحدث تسممات مختلفة لدى الأشخاص الذين سيستهلكونها، أنه لم يستطع النوم، وأن عليه أن يتأكد من أنها أعيدت إلى بلد مصدرها. كان رئيس مجلس الوزراء يتحدث معي ويقول بأن سيادة الرئيس يسمع ما نقول... شرحت له الإجراءات وأن الموضوع يتعلق أصلاً بالمديرية العامة للجمارك وأنها هي التي تقوم بفحص المادة وتطبيق الأنظمة عليها، ومع ذلك لم أنم إلا بعد ان تأكدت أن المراسلات بيننا وبين الجمارك أكدت على إعادتها إلى بلد مصدرها.

أستطيع أن أعدد عشرات الموضوعات التي كان سيادة الرئيس لا يستطيع النوم إلا بعد التأكد من أن التوجيهات قد وصلت إلى المسؤول عن تنفيذها أو متابعة تنفيذها.

كان دائماً يصعب عليَّ النوم بعد أن أوقظ الآخرين وأتابع ما يجب عليَّ متابعته، ومع ذلك كنت أشعر بالسعادة فأنا لست الوحيد الذي يتم إيقاظه أو استدعاؤه، ولا بد أن هناك العشرات مثلي يتابعون العمل ليل نهار.

إلا أن هذه المتابعة تتطلب من الوزير أن يكون ملماً بكل موضوعات وزارته ومتابعاً لها وعليه أن يكون فنياً مثل كل الفنيين، بل وأكثر منهم ليستطيع الحكم على صحة ما يقومون به من عمل.

بين الأرز و الحديد

عندما عدت من الكويت علمت أنه قد أثير في اجتماعات القيادة مشكلة نوعية الرز الذي تستورده المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للمواد الغذائية والكيماوية ــ تافكو ــ وأن وزير الاقتصاد في ذلك الوقت دافع عن المدير العام الذي تم نقله فيما بعد من تلك المؤسسة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين قبل أن يترك العمل في الدولة.

كانت هناك شكوى دائمة ومشاكل مختلفة تتعلق بنوعية الرز المستورد، ومدى توافقه مع المواصفات القياسية السورية للرز، وانسجامه مع شروط وزارة الزراعة الصحية ووزارة التموين، والمشاكل التي تقوم بين مؤسسة (غذائية) المشترية للرز، والشركة التي تبيع الرز، والشركات الدولية للمراقبة، والمصارف التي فتحت الاعتماد، وعملائها الذين فتح الاعتماد لديهم، والقضاء والتحكيم وما شاكل. وكانت هذه الموضوعات لا تتعلق بالرز فقط، وإنما أيضاً بالحديد والخشب والمواد الأخرى التي تشتريها مؤسسات التجارة الخارجية. والنتيجة توقيف بعض لأشخاص عن العمل، أو إحالتهم إلى المحاكم.

وكان ينفطر قلبي عندما تخاطبني زوجة الموظف الموقوف، وتطلب مساعدتها بالإفراج عنه، أو ترسل إليَّ أطفالها. وكم كنت أخشى أن لا أكون قد دافعت عن حقوقهم كما يجب. فدعوة المضطر لا ترد.

وسأذكر حادثتين فقط من عشرات هذه المشاكل.

اشترت مؤسسة "معادن" حديداً من شركة ألمانية، وتم الاتفاق على توريده من معمل في تركيا لهذه الشركة علاقة به. وكانت شروط الدفع أن يتم ذلك من قرض قدمته جمهورية ألمانيا الاتحادية. وصل الحديد إلى ميناء طرطوس وجرى تنزيله من السفينة، واستلمت الشركة البائعة قيمته، بموجب الاعتماد المفتوح والشهادة المقدمة من قبل شركة المراقبة وبوليصة الشحن. اكتشف في المرفأ أن بعض قضبان الحديد تتكسر عند تفريغها، فسارعت الجمارك وسلطات المرفأ ومؤسسة معادن وحتى محافظ طرطوس إلى وضع يدهم على هذه القضية. وأعلمت الشركة بمخالفة المواصفات ورفض الاستلام، إلا أن البضاعة كانت في

حوزتنا وقيمتها تم دفعها. أُحيل الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وتم صدور قرار بالحجز على أموال المدير العام وممتلكاته.

استلم محامو "معادن" ومستشاروها القانونيون الموضوع، وأقاموا الدعاوى على الشركة البائعة وعلى شركة الرقابة، وكان الموضوع يتابع، وكانت الشركة الألمانية ترفض الانصياع.

جاءني المدير العام قائلاً:

"أرجوك،إن لي تسع بنات،إذا تم حبسي فلن يتزوج أحد بناتي.. أرجوك ساعدني"

كنت متأكداً من أن هذا الإنسان شريف ونظيف،إلا أنه وَقع في هذا المأزق لعدم اتخاذه ما يكفل وصول البضاعة سليمة.

فكرت بالأمر فوجدت أن عليَّ أن أسير في الاتجاهات الأربعة التالية:

- أتابع الإجراءات القانونية ضد الشركة.
- أتابع الاتصالات الدبلوماسية مع مسؤولي المساعدات الألمانية.
- ألاحق هذه الشركة في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي أحضرها وأصف ما قامت به من عمل.
- أتخذ إجراءً جذرياً في هذا الموضوع لمنع تكرر العمل.

في نفس الوقت كانت هناك إرسالية من الرز قد وصلت إلى المرفأ، تمت إجراءاتها وتم البدء بتفريغها ثم توقف التفريغ لعدم مطابقة المواصفات... ومن خلال المراسلات بين "غذائية" والمصرف التجاري السوري تمت الموافقة على دفع القيمة رغم عدم توافق الإرسالية مع المواصفات القياسية السورية.

عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً كانت نتيجته تسريح مدير فرع المصرف وإعادة المدير العام لمؤسسة غذائية إلى وزارته السابقة.

تقدمت باقتراح إلى اللجنة الاقتصادية بأن يشترط في جميع المناقصات التي تجريها مؤسسات التجارة الخارجية، ألاَّ يتم الدفع إلا بعد فحص البضاعة وإصدار شهادة القبول بأنها متوافقة مع المواصفة السورية.

احتج بعض الزملاء بأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الأسعار المعروضة من المشترين، وأنه يخالف الأعراف التجارية، إلا أنهم وافقوا في النهاية على الاقتراح الذي حصّن مواقع العاملين في مؤسسات التجارة الخارجية، وجعلهم في مأمن من

الوقوع في أيدي شركات لا تحترم اسمها، كما أنه ساعدهم في التخلص من موضوع العلاقة بين المورد والشاحن، خاصةً إذا كانت قيمة الباخرة المشحون عليها الإرسالية لا يوازي أكثر من عُشر ثمن البضاعة.

أما بالنسبة لشركة توريد الحديد فقد تم إجبارها بعد عشر سنوات أو أكثر على تسديد كامل حقوق الجانب السوري، وبذلك تم الوفاء بالوعد بالدفاع عن حقوق العاملين الشرفاء في مؤسساتنا، وتزوجت إحدى بنات المدير العام المذكور.

يظن البعض أن مثل هذه الأمور عادية في حياتنا، ولكن من يرعى أمور المدراء العامين ويعمل معهم، يسمعهم يقولون عندما يتعرضون لمشكلةٍ من هذا النوع، أو لمشاكل التحايل الدولية، أنهم لا يعرفون النوم وهم يفكرون "هل سننام غداً في بيتنا أو في مكان آخر؟!" وكان مبعث همّي أني لم أُنظر إليهم إلا كأخوةٍ لي أو أنهم كأبنائي.

الميكروباصات

تم أخيراً اتخاذ القرار بالسماح باستيراد السيارات السياحية عن طريق القطاع الخاص أو الوكلاء المفوضين من قبل مؤسسة "سيارات".

وضع هذا القرار النهاية لعقدة السيارة ومشكلة السيارات القديمة أو ما يسمى بمتحف السيارات. لكن هذا القرار لم يأتِ إلا بعد سلسلةٍ من القرارات والنقاشات الطويلة التي امتدت خمسة عشر عاماً.

في عام ١٩٨٦، عُرض على اللجنة الاقتصادية تقرير عن خسائر مؤسسات النقل العام، وقدر التقرير هذه الخسائر بنحو تسعمائة مليون ليرة سورية، تم البحث في أسباب الخسارة، وتقرر أن يناقش هذا الموضوع في لجنة الخدمات باعتبارها صاحبة الاختصاص، كما تقرر أن أحضر هذا الاجتماع لمتابعة مناقشة هذا الموضوع.

بيَّنت في لجنة الخدمات أنني لم أرَ في حياتي بدمشق أزمةً كأزمة النقل التي أراها الآن. الناس يتدافعون ليجدوا مكاناً للوقوف، حتى لو كان ذلك على سلم الحافلات، كما رأيتهم أحياناً واقفين على مؤخرة هذه الحافلات، وأن ركوب المرأة في هذه الحافلات أمر مشين لا يقبله أحدنا لزوجته أو لأخته أو لابنته، وأنني عندما آتي من بيتي لا أستطيع أن أنظر إلى المواطنين ينتظرون في مواقف الركوب، وأنا المسؤول عنهم أركب في سيارتي وحيداً إلى عملي.

اقترحت السماح للقطاع الخاص، إضافةً إلى القطاع العام، باستيراد الحافلات أو باستيراد الحافلات الصغيرة وتشغيلها على الخطوط الداخلية في المدن، كما هو مسموح به على الخطوط بين المدن.

ما إن أنهيت حديثي حتى انهالت عليَّ سيول من النقد والتجريح للمقترحات التي قدمتها. حتى قال لي رئيس لجنة الخدمات، أنه اضطر للدفاع عني بعصاه، كما يدافع الراعي عن غنمه، باعتباري كنت ضيفاً في لجنة الخدمات.

كان ما جرح شعوري أن أحدهم قال لي:

"إنك تريد منا أن نعلن عن فشل القطاع العام في تأمين هذه الخدمة، وأنت نحن الحكومة فشلنا في تأمين خدمة المواطن في هذا المجال"

حاولت تجاوز النقد والبحث في المقترحات التي تضمنها التقرير. كان التقرير يتحدث عن عدد الحافلات المعطلة، والنقص في الصيانة، وقطع التبديل، والبطالة المقنعة. ولا يتقدم بحل إلا بطلب تغطية الخسارة، وشراء باصات جديدة، وتأمين قطع أجنبي لشراء الإطارات وقطع التبديل، وزيادة الصلاحيات المعطاة في التعاقد على أعمال الصيانة. فاقترحت أن نلبي جميع المقترحات المذكورة – إذا توفر لنا المال والقطع – وأن نسمح أيضاً للقطاع الخاص ليشاركنا في تقديم هذه الخدمة. فقد كانت الحافلات الخاصة تعمل على خط نقل الشيخ محي الدين – الميدان، وكانت كل حافلة تشغل عدة أشخاص، ويعيش من ورائها عدة عائلات.

كان اقتناع رئيس اللجنة أساسياً بالموضوع رغم اعتراض البعض.

لم يكن النقص الذي نعاني منه في حافلات الركوب فقط، وإنما في كل أنواع آلياتنا. ففي مجرى الحديث عن التصدير ومعرفة عوائقه، تبين لي وجود نقص في الأسطول الشاحن، وتبين أن أصحاب هذا الأسطول يشكلون مركز قوة، ولهم كلمتهم في وزارة النقل بأنه لا توجد حاجة للسماح باستيراد الشاحنات، وأن في السماح باستيرادها مزاحمة وأذى لهم ولعائلاتهم.

أثيرت هذه الموضوعات في مجلس الوزراء الذي قرر وجوب إعداد دراسة حول الحاجة لكل من أنواع هذه الحافلات والشاحنات، وأتت الدراسة بعد مشاركة وزارة الاقتصاد فيها، تؤكد وجود الحاجة إلى حافلات النقل الداخلي والحافلات الصغيرة والسيارات الشاحنة.

لا شك أن لكل قرار حسناته ومحاذيره. فاليوم يتحدث الناس عن مساوئ الحافلات الصغيرة (الميكروباصات) وهذا صحيح بالمقارنة مع الحافلات الكبيرة (الباصات).

ولكن الخيار لم يكن مطروحاً أمامي لاختيار الباصات من الميكروباصات، وإنما كان الخيار مطروحاً إما ميكروباصات تؤمن أرباحاً لأصحابها أو لاشيء، لأن تشغيل الباصات كان أكثر تكلفة وتعقيداً. ومع ذلك فقد تقرر مؤخراً أن تقوم الدولة بشراء عدد كبير من الحافلات لإعادة تسييرها على خطوط المدن الداخلية، واعتبارها مهما كانت تكلفتها خدمة عامة لابد منها.

معرض دمشق الدولي

اقترن تاريخ دمشق في النصف الثاني من القرن العشرين بمعرض دمشق الدولي، فقد كان أول معرض يقام في منطقتنا بالوطن العربي، وكان بالنسبة لأهالي دمشق الحدث الذي ينتظرونه شهراً فشهراً للتمتع بحدائقه وشلالاته ونوافيره، والإطلاع على محتويات أجنحته، ورؤية الشباب والشابات ينطلقون في أرجائه، وحضور حفلاته الموسيقية والغنائية وفيروز التي كانت بلبل الحديقة فيه، إضافةً إلى مطاعمه الجميلة وبردى الذي يصفق إلى جانبه.

كان المعرض بالنسبة للحكومة وسيلةً لتوثيق صلاتها مع أخواتها العربيات وأصدقائها من الشرق والغرب، فالوزراء يتوافدون لحضور حفل الافتتاح، والصناعيون والتجار يجهدون في عرض أجمل منتجاتهم، والمدينة بأجمعها تعمل بمقاهيها ومطاعمها وأسواقها في خدمة زوار المعرض، الذين يتوافدون من جميع أنحاء سورية والدول العربية والكثير من الدول الأجنبية.

كان كل جناح يقيم حفلة استقبال أثناء فترة المعرض، وكانت الدول تتسابق بإرسال وفودها الفنية، وهكذا كانت تعيش دمشق شهراً تقريباً تملى برؤية أحبابها. ولكن ما إن تنقضي مدة المعرض حتى يعود المكان إلى قفره ووحشته.

كانت البداية أن أتعاون مع الأخ العزيز مدير عام المعرض بإقناع جهازنا بضرورة تنظيم معارض متخصصة خارج فترة إقامة معرض دمشق الدولي، وقد تم ذلك بنجاح. إلا أن الحدث الأهم، الذي تم بعد عام ١٩٨٥، هو تطبيق مبدأ التعددية الاقتصادية الذي نادى به سيادة الرئيس الراحل في أعمال معرض دمشق الدولي، وبمعنى آخر السماح للقطاع الخاص بإقامة معارض متخصصة على أرض المعرض بعد أن كان يقيمها في الفنادق.

نجحت هذه المساهمة الجديدة، وأصبح العرض والإعلان صناعة وطنية تضاف إلى الصناعات والمهن الأخرى، والواقع أن القطاع الخاص أبدع في تنظيم هذه المعارض وتطويرها.

وكانت الخطوة الثالثة هي السماح للقطاع الخاص بتنظيم معارض خارج سورية، منها ما هو منظم برعاية وزارة الاقتصاد نفسها، ليس فقط في الدول العربية ولكن أيضاً في الدول الأجنبية.

كان المعرض الأول الذي زرته ونظمه القطاع الخاص خارج سورية هو معرض المنتجات السورية في البحرين.

كانت زيارتي للبحرين تقتضي بأن أقوم أولاً بتقديم تحيات سيادة الرئيس الراحل إلى صاحب السمو أمير البحرين، ثم القيام بزيارة صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء وبعض أصحاب السعادة الوزراء.

حدثتهم كلهم عن المعرض الذي سيتم افتتاحه في المساء، وكان الجميع يرغبون بزيارته حتى صاحب السمو أمير البحرين.

عندما ذهبت، مع زميلي وزير التجارة، لافتتاح المعرض وقص الشريط الذهبي في مدينة المعارض، وجدت العديد من أصحاب السعادة الوزراء وعائلاتهم ينتظرونني، أمسكت قلبي بيدي خوفاً من أن يكون ما في معرضنا لا يتسامى إلى ما يرغب الزوار برؤيته، أو ما يتوقع الناس في البحرين أن يروه من تاريخ سورية الصناعي المجيد، وشهرة أهلها وإتقانهم لصنعتهم، قرأت ماتيسر من القرآن ودعوت ربي ألاَّ يخجلني أمام هذا الجمع الكبير.

كانت دهشتي صنو سروري حين وجدت أكثر مما كنت أطلب. وجدت الصناعات السورية متواجدة في المعرض، وجدت الإنتاج الزراعي، وجدت دمشق القديمة بعرقسوسها وفولها وحلوياتها تنتظر الجمع، وجدت فرقة موسيقية تصدح أنغاماً تذكرك بليالي دمشق، التي كنت أعرفها في الربوة ودمر والهامة، انقلب خوفي إلى فرح وخجلي إلى افتخار بتواضع، وقلبي الذي كان يخفق فزعاً إلى قلبٍ يخفق شكراً.

لقد استجاب ربي الدعاء، فسمعة سورية كانت سمعتي، وما يجعلها كبيرةً في أعين الآخرين يرفعني إلى العلياء ذاتها، فأنا وزير اقتصادها.

وإذا لم أتغن بإنتاجها وتصديرها فبماذا أتغنى؟!

كانت الصحف في اليوم التالي توشح صفحاتها بصورتي مع صاحب السمو أمير البحرين، وكان العنوان الأكبر "افتتاح معرض المنتجات السورية في البحرين".

استمر التطوير في معرض دمشق الدولي، وسيفتتح بإذن الله في موقعه الجديد على طريق مطار دمشق الدولي في عام ٢٠٠٣، وهو الآن جزء من المؤسسة العامة للمعارض التي حققت قفزة كبيرة في عملية التحديث والتطوير.

المحصول الذي هوى بالمسؤول
بين الفلاح والتاجر

منذ أن تم تصديق اتفاقية عام ١٩٥٣، والأصل في تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية أن يجري محرراً من القيود ومعفى من الرسوم الجمركية، إلا أن بعض الدول العربية لأسباب مختلفة قيدت هذا التبادل أو جعلته خاضعاً للرسوم الجمركية.

وأتت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتؤكد حرية تبادل المنتجات الزراعية وإعفائها من الرسوم الجمركية، إلا أنها أدخلت مفهوم الروزنامة الزراعية، الذي يحد من هذا التبادل في مواسم الإنتاج حماية للإنتاج المحلي.

بالإضافة إلى ما جاء في قرار إحداث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أتت الاتفاقات المتتابعة التي عقدتها سورية مع شقيقاتها العربيات لتؤكد على مبادئ حرية التبادل للمنتجات الزراعية.

وكان من الطبيعي أن تتداخل المصالح الاقتصادية المختلفة للمنتج والتاجر والصناعي والمستهلك، كما كان من الطبيعي أن يعمل كل طرف من هذه الأطراف في الدفاع عن مصالحه.

فالمنتج يريد أن يرى أسواقاً لتصريف إنتاجه، والتاجر يسعى إلى الربح في نقل السلعة من بلد إلى بلد حسب توفر عامل الربح فيها، غير مهتم بما يصيب المنتج إذا كان سعر السلعة التي يأتي بها من خارج البلد سيزاحم المنتج ويضر بأسعاره ودخله. وكذلك الأمر بالنسبة للصناعي الذي يريد أن يؤمن المادة الأولية الرخيصة لخفض تكاليف إنتاجه.

وفي منطقتنا من وطننا العربي الكبير هناك ميزات نسبية لإنتاج الخضار الباكورية. ففي العراق تنضج البندورة قبل سورية، وفي منطقة الغور بالأردن تنضج الخضار قبل سورية، وأهل الساحل في سورية، حيث ما زال الضغط السكاني كبيراً وفرص العمل المتاحة محدودة، يعتمد الفلاحون على إنتاجهم من الحمضيات والتفاح والخضار الباكورية في تأمين دخلهم.

من الطبيعي أيضاً أن يلجأ كل فريق من أصحاب هذه المصالح إلى الجهة أو الوزير المعني بها للدفاع عن حقوقه ومصالحه، وتبقى المعالجة في اللجان الوزارية ومع اتحاد الفلاحين، أو تنتقل إلى مجلس الشعب لتنقلب من مكاشفة إلى مبارزة في الدفاع عن الحقوق. فعلى وزير الزراعة أن يناصر الفلاحين ويعمل على حماية الإنتاج الزراعي، وعلى وزير الاقتصاد أن يعمل على تطبيق أحكام الاتفاقات التجارية المعقودة والمصدقة بنصوص تشريعية، إلا أن على أي وزير، مهما كان موقعه، واجب التنسيق مع زملائه الوزراء لأنه جزء من كل والكل هو الحكومة.

وكان من حظي أن التقيت فكرياً مع وزير الزراعة الذي أمضيت معه نحو عشر سنوات. فقد وجدت فيه الصدق والأخوة والموضوعية في العرض. كان كل واحد منا يعرض وجهة نظره ثم لا ننفذ إلا ما نرى معاً أنه في صالح بلدنا. وليت الأمر وقف عند هذا الحد، فلقد حدث مرة في مجلس الشعب أن طلب ممثل التنظيم الفلاحي إقالة حكومتنا، فكانت المطالبة صدمة قوية لرئيس مجلس الوزراء الذي كان حاضراً، إلا أن هول المفاجأة لم يمكنه من الكلام، فاضطررت لطلب الحديث لأمتص غضب وحدّة ممثل التنظيم الفلاحي ثم علق السيد رئيس مجلس الشعب الاجتماع، واستطاع بلطفه وبما له من محبة في قلوب أعضاء المجلس أن يسوي الموضوع ويعيد الجميع إلى الاجتماع متجاوزين ما تم.

وتكون عملية جني المنافع أحياناً أو قوتها قاتلة لمن يقف في طريقها. فالتاجر الذي يأتي بالقمح أو الشعير من بلد معين، على أنه من إنتاج بلد آخر تتمتع منتجاته الوطنية بالإعفاء الجمركي، ثم لا يستطيع إدخال قمحه وشعيره الذي جلبه إلى البلاد بسبب اكتشاف منشئه الحقيقي، وأنه ليس من إنتاج البلد المعفي من الرسوم الجمركية، والصناعي الذي حيل بينه وبين مادته الأولية المستوردة التي لو دخلت معفية من الرسوم لحققت له ربحاً أكبر، لن يغفروا لك. فالتاجر الذي ضيعت عليه الفرصة، والصناعي الذي خفضت ربحه، سيتابعك بالكيد لك، أو بإسقاطك إذا استطاع، على ما فاته من ربح. وأنت على يقين بأن الذنب الذي اقترفته لم يكن إلا وقوفك مع الحق والقانون.

دمشق قلب العروبة

كانت دمشق ومازالت وستبقى قلب العروبة النابض. فهي الجذوة التي تضيء الطريق دائماً وتشع نوراً في سماء العرب، تاريخها الطويل يؤكد أنها استطاعت أن ترد الغزو الثقافي العابر، لتؤكد على منطلقات ورثتها من تراث وقيم لا يفنى عطرها ولا يضيع ألقها.

في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٩٩ كان النقاش يدور حول اللائحة الداخلية لكليات التربية في الجامعات السورية (قسم الثقافة القومية الاشتراكية) استمعت للتقديم وما قيل بعده وطلبت الكلام وفي ذاكرتي حوادث وآراء ومواقف حول هذا الموضوع.

ذكرت أنني قرأت الكتاب المقرر لمادة الثقافة القومية الاشتراكية، فوجدته صعب الفهم عسير الهضم، وكان لا بد من أن ألخصه مرة بعد المرة لابنتي الأولى ثم الثانية في السنة الجامعية الأولى. أريد أن أبيَّن أنني أقسمت ــ كوزير ــ على صيانة الدستور والدفاع عنه، وقد نص هذا الدستور على المنهج الاشتراكي وليس لي اعتراض أو تعليق حول هذا الموضوع، إنما ينصب تعليقي على ربط الوحدة العربية بالتحويل الاشتراكي، وجعل التحويل الاشتراكي هدفاً أسمى من الوحدة فكأنه هو الأصل والوحدة العربية تابع له، واسمحوا لي أن أقول، وكأن الرابطة الوحيدة المقبولة لتحقيق الوحدة هي الرابطة الاشتراكية. وكلنا يعلم أن شعارات ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي تقوم على تقديم الوحدة على الحرية والاشتراكية.

إن لكل بلد عربي الحق بأن يأخذ النظام الاجتماعي الذي يراه صحيحاً له، لكن اختلاف الأنظمة يجب أن لا يكون سبباً لتعطيل السعي نحو الوحدة.

يجب هنا أن نقتدي بما قاله سيادة الرئيس حافظ الأسد، من أنه لا شرط لنا على الوحدة إلا تحقيق الوحدة. وهذا ما أعلنته في اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بعد حرب تشرين مباشرة. علينا أن ننظر إلى تفسير الاشتراكية بما قاله السيد الرئيس في عام ١٩٨٠، من أنها (منع الاستغلال والظلم وتحقيق مجتمع

الكفاية والعدل). عرضت في آخر عام ١٩٧٨ على أحد المسؤولين أن أعيد كتابة هذا المقرر بالشكل الذي أفهمه فأبعدني عن الموضوع بلطف.

إن صدري يضيق عندما يصنف الباحثون دولنا حسب نظمها الاجتماعية، عوضاً عن ترسيخ مفاهيم الوحدة وعواملها المشتركة. ويضيق عندما أسمع بعض زملائي الوزراء العرب يقولون "نظامنا يختلف عن نظامكم" وكيف كان هذا الموضوع يتخذ أساساً لرفض الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من بعض الأشخاص، لا استبعاداً للوحدة ولكن خوفاً من انتقال عدوى النظم الاجتماعية الأخرى إليهم.

رجوت أن يسمى هذا الموضوع "الثقافة القومية العربية" ويبقى كل بلد حراً في توصيف نظامه الاقتصادي والاجتماعي بالشكل الذي يراه، بحيث لا يكون هذا النظام أو ذاك سبباً للتفرقة، بل يتم التركيز على القواسم المشتركة أسلوباً لتوحيدنا.

لقد بذلت سورية، عن طريق وزيرها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، جهداً كبيراً لإقرار صيغة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالاستناد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري القائمة، ووأدت دعوات الشرق أوسطية ودعوات إلغاء كل شيء والبدء من جديد. وإني أرى ضرورة تدريس التكامل الاقتصادي العربي كأحد المقررات الدراسية في جميع كلياتنا ومعاهدنا.

بعد الانتهاء من كلمتي وجدت التجاوب الذي كنت أتوقعه. وكان أجمل ما قيل هو ما كتبه لي زميل، اشتهر بصلابة رأيه في الدفاع عن الأفكار القومية وعدم مهادنة المشاريع الوافدة من الخارج، وفيما يلي أسجل رأيه كشهادة عن إيمان شعبنا الذي لا يتزعزع بوحدة أمتنا العربية.

يا أبو عمر لا فض فوك. أتفق معك ١٠٠% في كل ما تفضلت بشرحه. نحن أحوج ما نكون الآن للتركيز على البعد القومي للأمة، وإحياء المشروع القومي، خاصة في ظل ما يجري تسويقه حالياً تحت تسمية العولمة، التي تتسارع وتيرة تسويقها لطمس الشعور القومي وتفتيت الدول القومية خدمة لأغراض الطامعين الذين يريدون الهيمنة. وفي منطقتنا تحديداً سيتم الأمر بتحويل الدول إلى كانتونات شرق أوسطية لا رابطة قومية تربط بينها، بحيث يكون الكانتون العبري المتفوق تكنولوجياً هو المهيمن على مقدرات المنطقة.

وتأكيداً لما تفضلت به لدي وثيقة عبارة عن رسالة أرسلها البارون روتشيلد، مؤرخة في آذار ١٨٤٠ إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين. يقول فيها أن انتصارنا على محمد علي وتحجيمه في مصر يجب أن لا ينسينا خطر القومية

العربية، واتصال مصر بواسطتها بعرب آسيا. إن العرب يقرأون تاريخهم ويكتشفون أنهم عندما كانوا موحدين أسسوا إمبراطورية، وسيحلمون دائماً بإعادة بناء هذه الإمبراطورية. ولوضع حد لأحلامهم لا أرى أفضل من إغلاق الجسر الذي يمكن من خلاله تحقيق الرابطة القومية بين مصر وعرب آسيا، عن طريق زرع اليهود في فلسطين ونكون بذلك حققنا هدفين هامين:

القضاء على رابطة القومية العربية، وتحقيق إرادة الله الذي وعد اليهود بهذه الأرض. والكتابات والمزاودات يا أخي أبو عمر لم تهدأ منذ ذلك الحين.ومن تجربتنا نحن البعثيين وجدنا أنه في بدايات الثورة ١٩٦٣، طفا على السطح أشخاص قياديون في الحزب، بدأوا يركزون على البناء الاشتراكي واستيراد التجارب من بلاد شتى، وطرحوا مقولة اليسار واليمين في الحزب، وكان ذلك كله على حساب النضال الوحدوي بحيث أصبحت الدول العربية ساحة للمزاودات، وصار التركيز على القطري على حساب القومي. ولطف الله بنا نحن البعثيين خاصة والأمة العربية عامة حيث قاد السيد الرئيس الحركة التصحيحية ليعيد الأمور إلى نصابها.

سياسياً كما تعرف ليس ثورة حقيقية وليس ثورياً من يسن قوانين اشتراكية في منتهى التطرف، خاصة إذا كان في السلطة إذ لا يحتاج الأمر إلا إلى إصدار قانون بهذا الصدد، وتقوم الأجهزة بالتنفيذ.

الثورة الحقيقية والثوري الحقيقي، كما كنت أردد باستمرار ولازلت، هو ذلك الذي يعمل وينجح في اقتلاع حجر صغيرة تفصل بين بلدين شقيقين متجاورين، بحيث يوحدها أو ييسر سبل الانتقال بين مواطنيها وليس العكس، فالتنافس القطري في بناء الاشتراكية يعمق دائماً الشعور القطري وعلى حساب وحدة الأمة. الحديث يطول.. لكنها زفرات أردت التنفيس بها، وقد حرضني حديثك الشيق وأثار شجوني، مع أني مقل في الكلام كما تعرف أبو خالد.

كنت أرى أن الثقافة العربية القومية يجب أن تؤكد على مداخل التكامل الاقتصادي العربي وأهمية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية حتى نجعله مطلباً جماهيرياً.

زيارة الوداع

قبل تشكيل وزارة الدكتور محمد مصطفى ميرو في الثالث من آذار عام ألفين وواحد بأسابيع، كنت أنطلق بسيارتي إلى بيتي والغمة تلف قلبي، نتيجة سوء تفاهم نشأ عن تنفيذي لأمر خطي وردني. وكنت على يقين بأنه ليس لي علاقة بأي شكل من الأشكال بموضوع سوء التفاهم القائم. رن جرس الهاتف في السيارة، وإذا بمدير مكتبي يطلب أن أتحدث فوراً مع القصر الجمهوري، وأعطاني الرقم الذي يجب علي الاتصال به. اتصلت فوراً، فإذا بسيادة الرئيس الراحل يطلب أن أحضر لمقابلته فوراً.

توجهت إلى بيت سيادته، وجلست في غرفة الاستقبال التي كان لي شرف مقابلته فيها مرات عديدة، بعد قليل أتى سيادة الرئيس وصافحني وطلب إلي الجلوس.

قال: أولاً أنا أعرف أنه ليس لك علاقة بالموضوع المبحوث، لكني استقبلتك كما وعدتك بذلك عند إعلامي بالأوضاع الجيدة للقطع الأجنبي في المصرف التجاري السوري وأعبر عن سروري بما تم.

قلت لسيادته هذا واجبي يا سيادة الرئيس وأنتم تعلمون محبتي ووفائي لكم منذ ثلاثة عقود.

قال: نعم، ولكن هناك من أحببته وأعطيته ثقتي فلم يكن أهلاً لهذه الثقة، ولا أستطيع أن أتصور كيف لم يحافظ على ثقتي به رغم كل ما قدمته له.

رأيت الألم يعتصر فؤاد سيادة الرئيس فقلت: لقد عرفت الناس جميعاً يا سيادة الرئيس وخبرتهم جميعاً فمنهم من يطمع في كرمكم فيجنح عن جادة الصواب، وأنتم تحسنون للجميع، فأنت الوالد يا سيادة الرئيس فاغفر لعيالك.

ثم بدأت أحدثه بموضوعات تبعده عن هذا الموضوع. قلت له أن نصف سكان سورية ولدوا بعد الحركة التصحيحية، لذلك لا يعرفون ولا يقدرون المكرمات التي قدمتموها لشعبنا وبلدنا، وقدمت له موجزاً عما أقوم به في وزارة

الاقتصاد، وفي مجالات العلاقات الدولية والعربية وكذلك عن تطوير القوانين وتحديث المصارف.

ذكرت له فضله في حل قضية الديون مع إيران، وأنه لو لم يتدخل بالذات مع الرئيس خاتمي، لما كان بالإمكان حل هذا الموضوع، مثله مثل ما فعله بالنسبة للديون الفرنسية مع الرئيس شيراك.

ذكرت له قصة مستشفى الأطفال، وكيف أمرني بإدخالها في الخطة الخمسية الثالثة، وهو ما زال في مبنى رئاسة الأركان في عام ١٩٧٠ عندما زرته وقدمت له الخطة.

ذكرت له اجتماعه بنا في مبنى مجلس الوزراء أثناء حرب تشرين، وكيف كان بحديثه يثبت قلوب من كنت أظنهم من الصناديد وكان قد مضى عليه ليلتان لم يعرف فيهما النوم.

ذكرت له زيارة الرئيس بومدين أثناء حرب تشرين وكيف كنا حوله في المطار لنحيط به.

ذكرت له شموخه وفرحته يوم رفع العلم في القنيطرة.

ذكرت له تدشينه سد الفرات الذي فتح آفاقاً جديدة لاقتصادنا.

ذكرت له كيف استطاع أن يخرج بلدنا من الأزمات وكيف يعيد الوئام بعد اقتراب الهاوية.

أردت بذلك أن أنسيه ألمه من أن بعضنا لم يكن مؤتمناً على الثقة التي أودعها فيه.

أثناء ذلك سمع سيادته صوت أطفال يلعبون في الطابق العلوي. قال: هؤلاء أحفادي، قلت حفظهم المولى وجعلهم قرة عين. سألني عن عائلتي فحدثته عن الأحفاد.

مضى ما يقرب من الساعتين وكنت أتمنى أن يطول اللقاء أكثر.

شكرت سيادته على كريم استقباله وحديثه الذي لن أنساه. شعرت وأنا أودعه. وكأنه أراد أن يودعنا واحداً واحداً.

كان وفاؤه لمن عمل معه وفاء العظماء. خرجت وأنا أودع شموخاً وكبرياء يلفه التواضع، وقائداً ملأ حبه قلوبنا من فيض محبته لنا.

الموت حق واستمرار الحياة واجب

في العاشر من حزيران عام ألفين دعيت مع زملائي لحضور جلسة مجلس الشعب. وكنت أتساءل عن سبب إصرار مسؤول المراسم في مجلس الوزراء على ضرورة عدم التغيب عن هذه الجلسة. دخلت قاعة المجلس وجلست إلى جانب زميلي وزير الصحة، ورحت أتحدث معه وقد رأيته مضطرباً على غير عادته، إلا أنه لم يحدثني عن سبب اضطرابه. كان زميل آخر يتحدث عن أن هذه الجلسة من أجل رفع الحصانة عن أحد أعضاء المجلس. اعتلى رئيس المجلس السدة وأعلن خبر وفاة سيادة الرئيس حافظ الأسد.

وقع عليَّ النبأ كصخرة ألقيت فوق رأسي.. أو كأن الأرض قد مادت تحت قدمي، ولم أعد أتمكن من الجلوس مستوياً.. انفجرت بالبكاء كالأطفال.. لم أعد أستطيع أن أتمالك نفسي أو دموعي.. ولم أعد أعي ما يقوله رئيس المجلس. كان زميلي وزير الصحة يبكي معي. تذكرت كلمة لسيادة الرئيس الراحل عندما أعلم بوفاة ابنه أن " الموت حق" وهو كذلك بالنسبة للجميع. إلا أنني لم أكن لأستطيع أن أتصور سورية بدون حافظ الأسد، فقد ملأها بوجوده كما ملأ وطننا العربي بوطنيته وقوميته ومثله ودفاعه عن حقوقه.

نشرت كبريات صحف العالم الصورة التي التقطت لي ولزميلي وزير الصحة نبكيه، واتصل بي الناس معزين. تلقيت مئات البرقيات والرسائل من خارج بلدي، وكانت مشاركة عاطفية ووجدانية جميلة!.

أعلن رئيس المجلس عن تعديل الدستور وترشيح القيادة القطرية للسيد الدكتور بشار الأسد رئيساً للجمهورية. تنفست الصعداء، وأعطاني ذلك القدرة على أن أعود إلى مكتبي في وزارة الاقتصاد، لأترك دموعي تنهال دون أن يراني أحد، أو يعلق على صبري وتجلدي زميل.

كانت تمر أمامي صور الماضي منذ بدايتها وكأنها أصبحت تاريخاً.. كنت ألمسها بيدي وأسترجعها بخاطري أأصدق أم لا أصدق.. هل من المعقول أن يغيب قاسيون!.

تذكرت قصة رويت لي، هي أنه كان لسيادة الرئيس صديقاً عندما دخل الكلية العسكرية، قال له أنه عندما يتخرج سيرسل والده للحج. وتوفي الصديق ومرت سنوات، وتذكر سيادة الرئيس هذه القصة، فبعث وراء الوالد وأرسله إلى الحج مع كامل نفقاته.

تذكرت قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين" وأشار بإصبعيه المتلاصقتين. قلت في نفسي: كم يتيماً كفل.. ألم يحدث مدارس لهم.. ألم يجعل من عادته أن يتناول معهم طعام الغداء في كل عام.. ألم يصدر قانوناً يعطي فيه أبناء الشهداء رواتب تقاعدية.

تذكرت صورته وهو يقبل يد والدته تعبيراً عن الوفاء للأم وترسيخاً للقيم العائلية.

تذكرت مساعداته للمرضى ودفعه تكاليف من يرسلهم للتداوي.

تذكرت مواقفه في الاجتماعات مع الرؤساء. تذكرت خطابه في مدينة هامبورغ الحرة عندما زار ألمانيا في أواخر السبعينات، الذي قال عنه الأستاذ عبد الحليم خدام، وكنت جالساً إلى جانبه، أنه من أروع ما سمع.

كيف تغيب اليد التي دشنت مئات المشاريع، وزرعت أشجار البرتقال والليمون ورعتها حتى أزهرت وفاح عطرها. كيف تغيب اليد التي امتدت الى أطفال الوطن تغرس في نفوسهم الثقة والمحبة.. بل كيف يغيب الشموخ والتواضع. تذكرت كل ذلك وقلت في نفسي ثانية:

هل من المعقول أن يغيب قاسيون! .

سنة الحياة هي في استمرار الحياة. وبشار الأسد هو استمرار لمسيرة والده، وامتداد لمبادئه وسياساته فقد عرفناه يحضر معنا الاجتماعات.. يتحدث ويوجه بأخوة ومحبة وبساطة. أحببنا شعبيته وحبه لأن يكون بين الناس يتحدث إليهم. ويلاطفهم،. ويتابع مع والده أعباء الدولة ومهامها وكأنه كان يشعر بأن عظم المسؤولية قد أثقلت على صحة والده فأراد أن يكون له عوناً، تماماً كما أراد منا الرئيس الراحل أن نكون حوله وعوناً له.

كان خطاب القسم الذي ألقاه في السابع عشر من تموز عام ألفين يعبر عن فلسفة متطورة للعلاقة بين الشعب وحكومته. بدأه بشكر الله سبحانه الذي أعاننا على تحمل المصاب، وشكر الله ثانية على الثقة التي وضعها الشعب فيه. وأكد تتابع عملية البناء على أرضية صلبة من الإنجازات التي تركها الرئيس الخالد

حافظ الأسد، مؤكداً أنه لن يحافظ عليها فقط وإنما سيعمل على الإضافة والتطوير بما يواكب العصر، دون التخلي عن الثوابت الوطنية والقومية. وحلل العلاقة بين المسؤولية التي تتجلى بتحقيق مصلحة الشعب، والشرعية التي تعبر عن رغبة الشعب وإرادته، والمنصب الذي هو الإطار الذي يجمع المسؤولية والشرعية، وأن المنصب بدون مسؤولية هو سلطة فقط وأن السلطة دون مسؤولية هي التسييب والفوضى والتدمير.

وطالب سيادة الرئيس بشار الأسد المواطن بأن يشارك معه في مسيرة التطوير والتحديث عن طريق تقويم موضوعي للأفكار، بحيث نهمل ما يعيق تطورنا، ونجدد ما يمكن تجديده ليتناسب مع أهدافنا، ونبدع أفكاراً جديدة نحقق أهدافنا، وهذا كله يتطلب الفكر المبدع والنقد البناء. كما طالب بوضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية تبدأ من الدراسة والتحليل، تدرس المعوقات وتعالج الأسباب للوصول إلى النتائج، وأن علينا في هذا العمل أن ننطلق من مبدأ هام، هو أنه لا اتكالية للفرد على الدولة ولا للدولة على الفرد، وإنما يجب عليهما العمل كفريق عمل واحد.

وفي مجال الاقتصاد أكد على أهمية التصدير والاستثمار، وتنشيط القطاع الخاص، وتطوير القطاع العام، وتحقيق التوازنات في الاقتصاد وفي موازنة الدولة وميزان المدفوعات، وتطوير الزراعة والصناعة، ومواجهة تحديات العولمة، وبناء سورية عصرية متقدمة تعيش عصر المعرفة والتقنية والمعلوماتية والتدريب والتأهيل.

كما حدد مهمة الدولة في أن تهيئ البيئة الصالحة والمناسبة للبذرة لكي تنبت، وتؤمن مقومات النمو لها، وتضمن بقاء الثمار ناضجة لكي يتمكن المجتمع من قطفها والاستفادة منها.

وتحدث عن تطوير علاقاتنا العربية والسوق العربية المشتركة وبناء أوثق الصلات مع الدول والشعوب والمنظمات الدولية، على قاعدة الاحترام المتبادل والتعاون، وصيانة الأمن والسلام، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بما يحقق مصالح أمتنا العربية.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن قواتنا المسلحة ستبقى رمز الشرف والانضباط، وأنه سيبقى كرئيس واحداً من الشعب يعيش معه ويعمل من أجله.

كان لي شرف الانضمام إلى الوفود التي قادها إلى كل من فرنسا وألمانيا والكويت، وفي كل منها كان متألقاً في حضوره، متدفقاً في حديثه، صريحاً في

أجوبته، موضوعياً في طروحاته، حريصاً على مصالح وطنه وحقوق أمته، مدافعاً عنها وعاملاً على نصرة قضايانا، ولاسيما قضية تحرير الجولان وجنوب لبنان والقضية المركزية فلسطين.

لقد استحوذ على إعجاب الزعماء وملك قلوب مواطنيه العرب بكلماته القومية الجريئة في المؤتمرات العربية.

أما بالنسبة لأولئك الذين عملوا مع القائد الخالد حافظ الأسد فان آمالهم تبقى معلقة بالسيد الرئيس بشار الأسد، يسرهم أن يسمعوا أو يقرؤوا ما قاله في كلمته إلى قواتنا المسلحة، في الذكرى السادسة والخمسين لتأسيس الجيش العربي السوري:

"إننا ماضون بهمة عالية وثقة بالنفس على الدرب التي رسمها لنا القائد الخالد حافظ الأسد، أوفياء لنهجه، مجددين العهد لشعبنا ووطننا أن نبقى كما أرادنا".

و بقيت المحبة

من الصعب أن أستمر في تسجيل هذه الذكريات فما وعدت الرئيس الراحل بأن أسعى إليه مع زملائي، بقيادته، قد تم منه الشيء الكثير مما ذكرته سابقاً. إلا أن هناك موضوعاً آخر سأذكره. ففي عام ١٩٩٤، كان لدي خبر أستطيع أن أدخل به السرور على قلب سيادة الرئيس الراحل. ذهبت إلى رئيس مجلس الوزراء وأعلمته أن توجيهات سيادة الرئيس قد نفذت فيما يتعلق بالاحتياطي من القطع الأجنبي. اصطحبني إلى مكتبه، ومن هناك طلب الحديث مع سيادته. قال: الدكتور العمادي ادخر مبلغاً من القطع يريد أن يحدثكم عنه. سأله: كم هو المبلغ؟ كان جواب رئيس مجلس الوزراء: اذكر رقماً يا سيادة الرئيس. وما زال يزيد في الرقم حتى وصل إلى المبلغ الموجود.

عندئذ بدأ الحديث معي. سألني لماذا لم أبلغه ذلك. قلت: أتذكر ما قلته لي عندما كنت برفقتك في زيارتك لرومانيا. وما قلته لي مرة عندما غادرت إلى الكويت أن لدينا مبلغ كذا في الاحتياطي. لقد انتظرت يا سيادة الرئيس حتى تحقق ما تحبه أن يكون ويليق بأن نعلمكم به، وإن كنت أخطأت فأرجو منك السماح.. أو كنت أحسنت فهذا واجبي.

طلب مني رئيس مجلس الوزراء أن أعطيه سماعة الهاتف ليتكلم. قال: كنا نظن يا سيادة الرئيس أن الدكتور العمادي لم يهيئ لنا شيئاً من هذا القبيل، فإذا به يعمل بصمت لمدة تسع سنوات دون أن يطلع أحداً على ما يقوم به، ويأتينا اليوم ليزف لنا هذا الخبر السار.

قلت لرئيس مجلس الوزراء هذا ليس جهدي فقط، ولكن جهود المدراء العامين المتعاقبين على المصرف أيضاً. أؤكد لكم أن أيام الثمانينات لن تعود ثانية، وأننا الآن أكثر قدرة على حماية نقدنا واقتصادنا.

لقد طوى الزمن سبعة عشر عاماً قضيتها في الوزارة للمرة الثانية لم يبق لي منها إلا ذكريات من المحبة للقائد الخالد، والمودة للزملاء الذين عاشرتهم وعملت معهم، وشعور يغمرني هدوءاً وسكينة ورضى، بأنني بذلت كل ما أستطيع من جهد في خدمة وطني وأمتي، مؤمناً بأن من يأتي بعدي سيتابع العمل في طريق

تم تعبيده، وتحددت أبعاده، وأعدت تشريعاته، وسيجد من العاملين في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قيادات مؤهلة لمتابعة مسيرة العطاء.

يبقى أملنا وأمل شعبنا وأمتنا معقوداً على قيادة سيادة الدكتور بشار الأسد، ليس فقط في الحفاظ على منجزات القائد الخالد حافظ الأسد وإنما أيضاً في إعلاء صروح مجد أمتنا وعزتها.

ملحـــق الصـــور

مع الرئيس جمال عبد الناصر ووفود الطلبة عام ١٩٥٩

مع الدكتور جورج طعمة القنصل السوري
في نيويورك في حفل تأبين الشاعر
إيليا أبو ماضي

مع السيد الدكتور عبد الوهاب حومد
وزير المالية السوري

مع المهندس صبحي كحالة رئيس المجلس التنفيذي في زيارته للاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٠

تقديم أعمال اتحاد الاقتصاديين العرب ــ آذار ١٩٧١

مع الأستاذ عبدالحليم خدام وزير الخارجية والأستاذ عدنان عمران في زيارة للصين ــ ١٩٧٢

مع جلالة الملك فيصل ــ ١٩٧٥

مع أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ــ ١٩٧٥

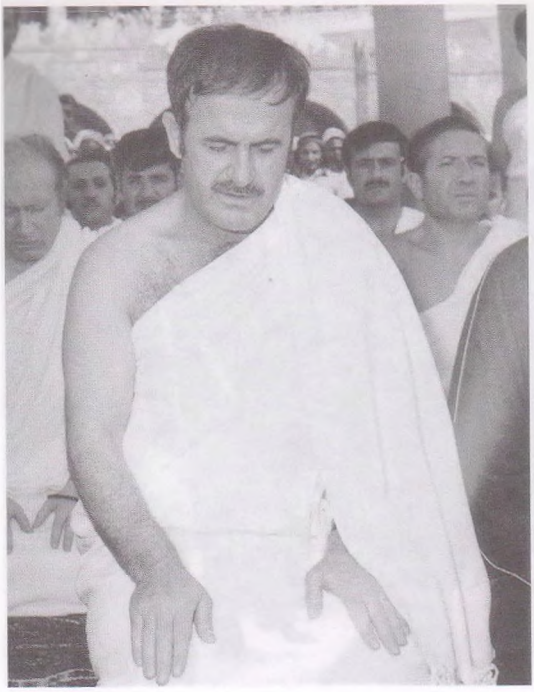

مع سيادة الرئيس حافظ الأسد في
مكة المكرمة لتأدية مناسك العمرة

مع الوزراء أحمد اسكندر ومدني الخيمي وعلي ظاظا

افتتاح المنطقة الحرة في عدرا

العودة إلى الوزارة في عام ١٩٨٥

في استقبال الرئيس الروماني

في استقبال الرئيس تيتو

مع الرئيس الفيليبيني ماركوس

مع روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي

مع سيادة الرئيس في زيارته لدولة الإمارات العربية

مع سمو الشيخ زايد

رئاسة اجتماعات الصندوق العربي

توقيع اتفاقية تحرير التجارة مع وزير الاقتصاد الإماراتي

مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد مصطفى ميرو

مع العماد أول مصطفى طلاس ووزير الدفاع الكويتي

مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير

مع سمو أمير البحرين

الرئيس الخالد مع الرئيس الألماني شيل

مع المستشار النمساوي كرايسكي

مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي

مع جلالة السلطان قابوس

مع الملك الإسباني خوان كارلوس

صورة عائلية مع الدكتور غسان الرفاعي وزير الاقتصاد

السفير ريتشارد مورفي وزوجته أول سفير للولايات المتحدة في سورية بعد إعادة العلاقات

توقيع اتفاقية قرض وتعاون اقتصادي مع بولونيا

الفهرس

مقدمة ٥

مع رفاقي الطلبة ٩

التخطيط هو البداية ١١

الحركة التصحيحية ٢٠

في نيروبي ٣١

حرب تشرين ٣٢

زيارة إيران ٣٦

زيارة رومانيا ٣٩

العمرة ٤٢

الافتتاح الأول ٤٣

زيارات ناجحة ٤٧

في مجلس الشعب ٥٠

رئاسة اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ٥٦

التحايل الدولي ٦١

مياه دمشق ومجاريها ٦٤

من توجيهات السيد الرئيس لوزرائه ٦٨

هل يمكن نقل وزرع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ٧١

إعادة الإعمار والدروس الاقتصادية للحرب ٧٤

نداء العودة ٨٢

أداء القسم ٨٤

العودة إلى الكويت ٨٥

أبو عبدو البغل

https://facebook.com/groups/abuab/

الوضع الاقتصادي في سورية..... ٨٦
العودة إلى سورية ومباشرة العمل..... ٨٨
معالجة نقص المواد الأولية والسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج..... ٩١
زيادة الرواتب ١٠٠
إشراك القطاع الخاص في العمل الإنتاجي..... ١٠٢
الكلمة التوجيهية للسيد الرئيس في مجلس الشعب..... ١١٨
العرض الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية..... ١١٩
تطوير آفاق العمل أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار..... ١٢٥
تعديل قانون ضريبة الدخل..... ١٣٨
رسم الإنفاق الاستهلاكي وزيادة موارد الدولة..... ١٤١
تشجيع التصدير إلى دول القطع الحر..... ١٤٤
سياسات القطع الأجنبي..... ١٥٥
زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات..... ١٦١
الخبـــز..... ١٦٥
المطاحن..... ١٦٨
الباخرة التي حول مسارها في البحر..... ١٦٩
التسعير..... ١٧١
الديون والالتزامات الخارجية..... ١٧٤
السيراميك والبورسلان..... ١٨٠
ألست أنت وزير الاقتصاد..... ١٨٢
أرجوكم أنقذوا ليرتنا..... ١٨٤
الدولة التي لا يجوز الاستيراد منها المناطق الحرة السورية..... ١٨٧
علاقات سورية التجارية مع البلدان العربية..... ١٨٩
سياسة الانفتاح على العالم الخارجي..... ٢٠٦
الحوار مع أوروبا والمنظمات الدولية..... ٢٠٩
الحوار مع الشرق..... ٢١٤
حركة رأس المال..... ٢١٧

الإصلاح المصرفي والمصارف السورية..... ٢١٩
سوق الأسهم..... ٢٢٦
استخدام التقنيات الحديثة..... ٢٢٨
مركز رجال الأعمال السوري ــ الأوروبي..... ٢٣١
مذكرة حول بعض المقترحات الاقتصادية..... ٢٣٣
مع القطاع العام أم مع القطاع الخاص..... ٢٣٨
اقتصاد السوق..... ٢٤٢
لا نقبل من الآخرين أن يضعوا لنا برامج التصحيح..... ٢٤٧
جامعة خاصة أو مفتوحة..... ٢٥٧
تعديل وتطوير القوانين..... ٢٥٩
التطوير الإداري في خدمة المواطن..... ٢٦٣
أنت المسؤول..... ٢٦٧
الساعة الثانية عشرة ليلاً..... ٢٧٤
بين الأرز والحديد..... ٢٧٧
الميكروباصات..... ٢٨٠
معرض دمشق الدولي..... ٢٨٢
المحصول الذي هوى بالمسؤول بين الفلاح والتاجر..... ٢٨٥
دمشق قلب العروبة..... ٢٨٧
زيارة الوداع..... ٢٩٠
الموت حق واستمرار الحياة واجب..... ٢٩٢
وبقيت المحبة..... ٢٩٦
ملحق الصور..... ٢٩٩

هـذا الكتـاب

- يضـم تسـجيلاً لحـوادث هامة في مسيرة التطوير والتصـحيح الاقتصادي التي مرت بها سورية خلال العقـود الأربعـة الماضـية، بأسلوب شيق يعكس الـتجربة الشخصية، والمشاعر والعلاقات الإنسانية مع الأحداث الاقتصادية.
- يبين المواقف المتخذة حيال أهم القضايا الاقتصادية التـي شـغلت أذهان المثقفين، والسياسات التي تم اتباعها منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين وحـتى الآن فـي تطوير قوى الإبداع في المجتمع وإيصال الاقتصاد السوري إلى شاطىء السلامة.
- يسـجل تـاريخ مـرحلة هامة من مراحل التطـور الاقتصـادي والاجتماعي في سورية من وجهة نظر أحـد الذيـن شاركوا في همومها وناضلوا من أجل ما رأوه حقاً فيها.